

مختار



السنة السادسة
العدد ٧٠ - مايو ٢٠٠٦



- الأزمة النووية الإيرانية والخيارات الأمريكية الضيقة ■ أخطار أيام أمريكافى العراق
- مواجهة تحدى العراق الممزق: رؤية سعودية ■ العالم العربي وإيران النووية
- ماضى ومستقبل الحركة الطلابية ■ انتخابات مجلس الخبراء القادمة: إشكاليات وتحديات

مختار أبواب مختار

السنة السادسة - العدد ٧٠ - مايو ٢٠٠٦

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمري

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المراغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزبيق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

المستشار الفنى:

السيد عزمى

المدير الفنى:

حامد العويضى

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

صورة الغلاف

إيران.. إلى أين مع أحمدى نجاد ؟

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

٤	افتتاحية العدد:
٤	- الأزمة النووية الإيرانية والخيارات الأمريكية الضيقة.
٥	دراسات:
١٢	١- السلاح النووي الإيراني: الخيارات المطروحة لدى إخفاق الحل الدبلوماسي (٢-١)
١٢	٢- مواجهة تحدي العراق الممزق: رؤية سعودية (٢-١)
٢٠	وثائق:
٢٤	- خامنئي: فلسطين رمز اليقظة الإسلامية.
٢٤	- بيان مكتب دعم الوحدة بخصوص الأزمة النووية.
٢٧	افتتاحيات الصحف الإيرانية:
٢٧	- الصادرة باللغة الفارسية - في شهر فروردين ١٣٨٥ هـ ش - الموافق مارس/أبريل ٢٠٠٦.
٢٩	قضية العدد:
٢٩	- المناورة النووية الإيرانية.
٣٢	شئون داخلية:
٣٢	١- تركيبة التيارات السياسية في العام الحالي.
٣٤	٢ - لقاء اليسار القومي الديني واليسار التقليدي.
٣٥	٣ - معارضة آيات الله الشديدة لقرار احمدي نجاد
٣٧	٤- نظرة سريعة على الأوضاع الإيرانية.
٣٨	٥- الإصلاحيون في انتخابات مجلس الخبراء.
٣٩	٦- توصيات من أجل الإصلاحات.
٤٠	٧- اعتراضات واسعة على إجراء انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات البلديات بشكل مجمع
٤١	٨ - النظرة السلبية للحكومة الجديدة تجاه الأحزاب.
٤٢	٩- الأحزاب والسياسة في إيران.
٤٣	١٠- ماضي ومستقبل الحركة الطلابية.
٤٤	١١- التحديات المهمة التي تواجه مكتب دعم الوحدة.
٤٦	١٢- الأزمة العرقية وعمليات الاغتيال في خوزستان.
٤٧	١٣ - عقبات في مواجهة المشاركة السياسية للمرأة.
٥٣	١٤- الثورة الإسلامية: أسئلة وتحديات.
٥٤	شئون حزبية:
٥٤	إيران.. لماذا؟
٦٣	- القوة العسكرية الإيرانية.
٦٨	تفاعلات إقليمية:
٦٩	١- فرصة الاستعمار.
٦٩	٢ - طريق الوفاق في العراق.
٦٩	٣- تجاوز الخط الأحمر للنظام: قبول المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية.
٧١	٤ - أخطر أيام أمريكا في العراق.
٧٢	٥ - ما فوق المصالح
٧٢	٦- العالم العربي وإيران النووية.
٧٤	٧- العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية ليست رهناً للعلاقات السياسية.
٧٥	٨- إعادة قراءة لتجربة الإسلاميين في تركيا.
٧٨	علاقات دولية:
٨١	١- العجز الأمريكي في المواجهة مع إيران.
٨٢	٢- النظرة الأمريكية لإيران.
٨٢	٣- الخدعة الأمريكية للاتصال مع الإيرانيين.
٨٣	٤- خطر الهجوم النووي على إيران، أمر واقع.
٨٤	٥- إيران وسياسة البحث عن عدو
٨٥	٦- رؤية اليمين المتشدد في السياسة الخارجية وأثارها
٨٨	٧- الردع من وجهة نظر المحافظين في إيران.
٨٩	٨- المخاطر القادمة والعبور السلمي.
٩٠	٩- الهيمنة الأمريكية ونهاية الملف النووي الإيراني.
٩٢	١٠ - دفاع روحاني عن المحادثات مع الغرب.
٩٣	١١- بين السلام والتحدى.
٩٤	١٢- معوقات تحقيق المجتمع المدني العالمي.
٩٥	شخصية العدد:
٩٥	- سيد كاظم وزيرى هامانه: وزير النفط.
٩٧	الزاوية الثقافية:
٩٧	- الأمثال بين الفارسية والعربية.
١٠١	رؤى عربية:
١٠٦	١- انتخابات مجلس خبراء القيادة القادمة بين الإشكاليات والتحديات.
١١٨	٢ - ماذا بعد إعلان إيران نووية؟
١١٨	٣ - ثلاثة سيناريوهات محتملة لانعكاسات أزمة الملف النووي على سوق النفط العالمي.

الأزمة النووية الإيرانية

يوماً بعد يوم تكتشف الإدارة الأمريكية مدى فداحة وعمق الأزمة التي فجرتها مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني، إذ لا وجه للمقارنة بين هذه الأزمة والأزمة الأمريكية-العراقية سواء من حيث خصوصية كل من الأزميتين، أو من حيث الخيارات المتاحة أو الممكنة.

فمن حيث الخصوصية فإن أوضاع الأزمة الإيرانية- الأمريكية شديدة التمايز عن الأزمة الأمريكية-العراقية سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي. **فالأوضاع الداخلية** في إيران تزداد قوة يوماً بعد يوم كلما تعقدت الأزمة حول البرنامج النووي الإيراني الذي أصبح من أهم عوامل التماسك والتوحد الوطني لمشروع قومي يجسد الطموحات والمصالح القومية الإيرانية، عكس حال نظام صدام حسين في العراق الذي كان أكثر عرضة للتفكك مع تزايد حدة الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

والبيئة الإقليمية للأزمة الإيرانية- الأمريكية غير مواتية لحشد الدعم الإقليمي للخيارات الأمريكية سواء كان خيار المقاطعة أو الخيار العسكري. العلاقات الإقليمية لإيران سواء مع الدول العربية المجاورة أو مع تركيا أو أذربيجان ودول آسيا الوسطى الأخرى لا تسمح للولايات المتحدة بشن حرب تقليدية أو نووية ضد إيران، كما لا تسمح بسهولة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد إيران للتشابه، لدرجة التعقيد، في علاقات إيران مع دول الجوار خاصة والقوى الإقليمية في الشرق الأوسط عامة باستثناء إسرائيل. فقد أعلنت كل من تركيا وأذربيجان أنهما غير مستعدتين للمشاركة، بشكل أو بآخر، في أي حرب أمريكية محتملة ضد إيران، وحال الدول العربية لا يختلف كثيراً، وإن كانت هذه الدول لا تريد أن تجهر برفض التعاون العسكري مع الولايات المتحدة عند الشروع في الحل العسكري. الأمر كان على العكس تماماً بالنسبة للأزمة الأمريكية - العراقية، ربما باستثناء الموقف التركي.

أما **البيئة الدولية** فهي الأكثر تعقيداً وتمايزاً بالنسبة للأزمة الإيرانية- الأمريكية. التمايز لا يتعلق فقط بصلافة كل من الموقعين الروس والصيني في رفض توقيع أية عقوبات ضد إيران بل إن الأمر أخذ ينسحب على الاتحاد الأوروبي، فجلسات المنتدى الذي عقد مؤخراً في بروكسل وجمع أقطاباً في مجالات السياسة والأعمال والفكر من أوروبا وأمريكا الشمالية لمناقشة عدد من القضايا والأزمات الدولية الساخنة شهدت تمايزات واضحة بين المواقف الأوروبية والأمريكية وعلى الأخص بالنسبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني، لدرجة أن بعض المشاركين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي اتفقوا على أن عزل إيران وفرض عقوبات عليها سيكون اختباراً للعلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا.

أما بالنسبة للحل العسكري فليس من المرجح أن تقبل به كل من ألمانيا وفرنسا اللتين رفضتا هذا الحل بالنسبة للأزمة الأمريكية-العراقية، وعلى الأخص بعد أن أكدت بريطانيا على لسان رئيس حكومتها توني بليز ووزير خارجيتها السابق جاك سترو أنه ليست هناك أية نية بريطانية للمشاركة في عمل عسكري ضد إيران.

أوروبا مع توقيع عقوبات على إيران وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها ضد الحل العسكري تماماً، كما أنها بالنسبة لخيار العقوبات الاقتصادية والسياسية منقسمة على نفسها من ناحية التوقيت، هناك من يتعجل الشروع في توقيع عقوبات خاصة فرنسا وبريطانيا وهناك من يفضل التريث بعض الشيء خاصة ألمانيا.

الموقفان الروسي والصيني يرفضان العقوبات الآن، وهما مع إعطاء إيران وقتاً كافياً للعدول عن تشدها والاستجابة للمطالب الدولية التي حددتها الولايات المتحدة في: وقف برنامجها النووي وخصوصاً تخصيب اليورانيوم، والعودة إلى الوضع السابق من تعليق نشاطها، وأخيراً العودة إلى طاولة المفاوضات للنظر في ما يمكن عمله في برنامجها النووي. ويبدو أن روسيا مازالت تراهن على إمكانية قبول إيران اقتراحها بتخصيب اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية، وعلى الأخص بعد التصريحات التي أدلى بها أمين مجلس الأمن القومي الإيراني على لاريجاني في مؤتمر صحفي عقب لقائه مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي. لاريجاني قال أن بلاده لم تغلق الباب أمام المشروع الروسي، وأضاف: "نحن نرحب بأي اقتراح للحل ولم نرفض المشروع الروسي في أي وقت وقلنا أن المشروع قابل للدراسة والنظر". وأشار لاريجاني إلى مسألة مهمة بهذا الخصوص وهي أن "الاقتراح الروسي لم يعط الوقت الكافي ليتقدم إلى الإمام فأحيل الملف النووي إلى مجلس الأمن"، معتبراً أن الولايات المتحدة استهدفت من وراء ذلك "خلق المشروع الروسي"، وأكد أن بلاده لم يكن لها ضلع في التوقف عن مناقشة الاقتراح.

هذه الرؤية الإيرانية للاقتراح الروسي حتماً ليست غائبة عن المسؤولين الروس، وعلمهم بها يؤكد أمرين: **أولهما**، أن الولايات المتحدة لا تريد أي حلول وسط للأزمة ولا أي دور مميز لروسيا في حلها، وأنها تريد أن تفرض موقفها فقط الذي ترى روسيا أنه يتجاوز مسألة الملف النووي الإيراني إلى ملفات أخرى. **وثانيهما**، أن الموقف الإيراني قابل للتطويع والاحتواء شرط أن تتوفر النوايا الحسنة من الآخرين وطرح مقترحات للحل تؤمن المصالح القومية الإيرانية وتحترم الكرامة الوطنية الإيرانية.

هذا الإدراك إضافة إلى المصالح الروسية التي ترى موسكو أنها ستكون مهددة إذا ما أصرت الولايات المتحدة على دفع الأزمة إلى حافة الهاوية هي التي تفسر حقيقة الموقف الروسي الراض تماماً للحل العسكري وغير المتعجل لفرض عقوبات، لكن هناك

والخيارات الأمريكية الضيقة

الفرضية الأهم التي لم تحسم بعد وهى: هل وصلت روسيا إلى المكانة التي تمكنها الآن من أن تقول "لا" للولايات المتحدة؟ السؤال نفسه مطروح بالنسبة للصين وإن كان بدرجة أقل. فالصين محكومة الآن بالمصالح فقط، أما مسألة المكانة والمنافسة على الزعامة الدولية فهي مؤجلة إلى حين تكون الصين قادرة على الاستغناء، بما فيه الكفاية، عن علاقاتها مع الولايات المتحدة. أما روسيا فهي مسكونة بهاجس المكانة التي افتقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي. وإذا كانت قد قبلت مضطرة بالضغط والشروط الأمريكية السياسية والاقتصادية طيلة السنوات الماضية فهي في سياق مع الزمن للوصول إلى اللحظة التي تتحرر فيها من هذه الضغوط والشروط وتعيد طرح نفسها كقوة عالمية منافسة قادرة على موازنة القوة الأمريكية.

التصريحات الأخيرة التي أدلى بها في موسكو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الدوما الروسى قسطنطين كوساتشيف المقرب من الكرملين عقب تعثر اجتماع باريس (٢ مايو/ أيار ٢٠٠٦) لمدراء وزارات الخارجية في الدول الخمس الكبرى أعضاء مجلس الأمن وألمانيا تكشف أن روسيا إذا وضعت في موضع المقارنة بين مصالحها مع إيران من ناحية ومصالحها مع الولايات المتحدة وأوروبا من ناحية أخرى وفرض عليها أن تختار فإنها حتماً سوف تضطر إلى التخلي عن إيران، ولكن في حدود فرض عقوبات سياسية واقتصادية فقط دون الحل العسكرى بما يعنى أن روسيا لم تصل بعد إلى اللحظة المناسبة وإلى القوة الكافية لإعادة طرح نفسها كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة.

هذه الظروف والخصوصية إن دلت على شئ فإنها تدل على مدى تعقد الخيارات أمام الولايات المتحدة بالنسبة لحل الأزمة مع إيران، خصوصاً في ظل تمتع إيران بحقوق مشروعة أقرتها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تعطى للدول الموقعة عليها (البند الرابع) الحق في امتلاك برنامج نووى للأغراض السلمية، وفي ظل نجاح الدبلوماسية الإيرانية بدرجة كبيرة في إدارة الأزمة وتمتع إيران بأوراق قوية قادرة على إجهاض خيارات أمريكية كثيرة سواء كانت ضمن خيارات العقوبات السياسية والاقتصادية أو الخيارات والسيناريوهات العسكرية.

فإذا كانت شبكة المصالح الإيرانية القوية والمعقدة مع دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية، وأوراق الضغط الإيرانية قادرة على إعاقة، إن لم يكن إفشال، أى مشروع أمريكى لفرض عقوبات ضد إيران، فإن إدراك الولايات المتحدة لامتلاك إيران القدرة على فرض ما يسمى بـ "خيارات اليوم الثانى"، أى اليوم الثانى لوقوع العدوان، يعوق أيضاً الخيارات العسكرية الأمريكية سواء من ناحية إصدار قرار بذلك من مجلس الأمن خشية الفيتو الروسى والفيتو الصينى، أو من ناحية ضمان نجاح العملية العسكرية في تحقيق أهدافها أى التدمير الكامل للمنشآت النووية والقدرات العسكرية الإيرانية بما يكفى لفرض حدوث تغيير سياسى حقيقى في إيران على حساب نظام حكم الجمهورية الإسلامية.

هناك من يحاول أن يستنتج من بعض تطورات الأزمة الأمريكية-العراقية، ما يوحي بأن واشنطن تعد العدة لشن حرب ضد إيران في غضون عامين من الآن وبالذات تلك التصريحات التي وردت على لسان موفق الربيعى مستشار الأمن الوطنى العراقى بأن القوات الأمريكية ستكمل انسحابها من العراق في منتصف عام ٢٠٠٨، بما يعنى أن هذا الانسحاب من ضرورات الحل العسكرى للأزمة الأمريكية - الإيرانية لأنه يعنى تأمين الـ ١٢٥ ألف جندي أمريكى الموجودين على الأراضى العراقية ومنع تحويلهم إلى "لقمة سائغة" للقوات الإيرانية، والميليشيات العراقية الموالية لإيران في حالة شن أى حرب أمريكية على إيران. وهناك من يفسر الإصرار الأمريكى على دمج الميليشيات العراقية في الجيش الحكومى العراقى الموالى لواشنطن لمنع انخراط هذه الميليشيات في القتال ضد القوات الأمريكية على أرض العراق في حالة شن الولايات المتحدة حرب ضد إيران.

مثل هذه الاستنتاجات تؤكد مدى تعقد الخيارات أمام الولايات المتحدة للدرجة التي باتت تدفعها إلى تجديد "الخروج عن النص" أى الخروج عن الشرعية، كما فعلت في حريها ضد العراق، والتورط في حرب غير مأمونة العواقب ضد إيران، تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التي قالت فيها أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى خيار شن حرب ضد إيران من خارج إطار مجلس الأمن إذا عجزت عن إصدار قرار من المجلس بذلك اعتماداً على حقها في الدفاع عن النفس تؤكد هى الأخرى أن واشنطن تشعر بمدى ضيق الخيارات أمامها، وقد لا يكون هناك من بديل أفضل سوى ما جاء على لسان جون بولتون رئيس وفدنا في الأمم المتحدة الذى قال أن بلاده ربما تلجأ إلى تشكيل "تحالف دولى" من الدول الصديقة من أجل فرض عقوبات على إيران في حال لم يوافق مجلس الأمن الدولى على خطوة من هذا القبيل. لكن بولتون لم يكلف نفسه عناء تقييم حال مثل هذا "التحالف الدولى" الآن في العراق وحرص أعضائه على التبرؤ منه قبل أن يراهن عليه كخيار قابل للنجاح في الحالة الإيرانية الأكثر تعقيداً من الحالة العراقية.

ربما يكون هذا هو قدر القوة العظمى لإعادة اكتشاف نفسها هل مازالت قوة عظمى أم لا؟

د. محمد السعيد إدريس

السلاح النووي الإيراني: الخيارات المطروحة لدى إخفاق الحل الدبلوماسي (٢-١)

Iranian Nuclear Weapons? The Uncertain Nature of Iran's
Nuclear Programs

Anthony H. Cordesman Khalid R. Al-Rodhan Center For Strategic and International Studies Working
Draft, : April 7, 2006.

■ إعداد: د. فوزي درويش

تصاعدت حدة أزمة الملف النووي الإيراني في أعقاب إعلان إيران على لسان رئيس الجمهورية محمود أحمدي نجاد عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم، وهو ما يبدئ مرحلة جديدة من هذه الأزمة، حيث تركزت كل التفاعلات التي سبقت الإعلان الإيراني حول منع إيران من تخصيب اليورانيوم، لكن إيران نجحت بالفعل في التخصيب، ومن ثم أضحت كل التفاعلات السابقة بلا مضمون، ما يعني تدشين مرحلة جديدة من التفاعلات والتحركات الدبلوماسية وطرح خيارات جديدة للتعامل مع هذه الأزمة وعلى رأسها الخيار العسكري الذي تلوح به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

هذه الدراسة التي أعدها كل من كينيث كاتزمان وخالد الرودحان، ونشرها معهد الدراسات السياسية والدولية بواشنطن، تكتسب أهمية خاصة على ضوء تركيزها على تقييم الخيارات المتاحة للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني، في حالة إخفاق الخيار الدبلوماسي في تسويتها، إلى جانب التدايعات المحتملة لكل من هذه الخيارات. وفيما يلي الجزء الأول من الدراسة:

مباشر لتحقيق أهداف لا يتسنى لإيران تحقيقها دون التهديد الصريح أو المقنع بأسلحة الدمار الشامل. وحياسة إيران للأسلحة النووية أو لأسلحة تدميرية فائقة كالأسلحة البيولوجية لهذا الهدف أيضاً سوف يكون من شأنه تغيير ملامح الخريطة العسكرية للمنطقة، وسوف يؤدي لا محالة إلى أن تسعى القوى النووية الأخرى إلى مهاجمة إيران، وهي إسرائيل بالتأكيد، للتخطيط لمهاجمة إيران وربما جر كذلك باكستان والهند. ثم إن الولايات المتحدة والقوى الحليفة في الخليج سيكون عليها التخطيط لحرب نووية أو لتصفيد نووي، أو لرد استباقي أو لخيارات تتعلق بالرد الانتقامي. ولسوف

من الواضح أنه ليست هناك وسيلة مؤكدة يتسنى بها معرفة أي الاستراتيجيات سوف تختارها إيران في المستقبل، ولا الكيفية التي يرد بها المجتمع الدولي. وهذه الجهود النووية التي تقوم بها إيران سوف تثير موضوعات حرجية في منطقة الخليج التي تحتوى على أكثر من ٦٠٪ من الاحتياطي النفطية المؤكدة، فضلاً عن نحو ٢٧٪ من الغاز الطبيعي.

وحقيقة الأمر، أن تسعى إيران لحيازة الأسلحة النووية ليس نضالاً نحو الكبرياء القومي أو "الحقوق"، ولكن من الممكن أن تستخدمها إيران لمباشرة الضغط على جيرانها، وتهديدهم بالضغط على نحو مباشر أو غير

تستهدف إيران المدن، والتجهيزات المدنية المهمة والأهداف العسكرية بضربها بالأسلحة النووية، وبصير الرد عليها في المقابل أمراً طبيعياً.

وهناك مخاطر سوء الفهم، وسوء الإدراك والخطأ في الحسابات في هذه الأزمة سواء كان ذلك قبل استخدام السلاح النووي أو أثناء الهجمات المتبادلة، أو في المراحل النهائية للصراع.

أسلحة الدمار الشامل الإيرانية ومستقبلها غير الواضح:

ليس من الواضح كذلك هل سوف تتوقف إيران عن متابعة تسليحها النووي، أم أن المسألة مسألة وقت ليس إلا، قبل أن تتمكن بالفعل من حيازة هذه الأسلحة.. فليست هناك خطة ظاهرة حول عدد وأنماط الأسلحة التي تنوي حيازتها أو بالنسبة لوسائل التوصيل التي سوف تستعين بها. ولربما اختارت إيران إيجاد قوة ردع وتحديد أعداد أسلحتها وتتجنب إجراء اختبارات نووية. وربما قامت بإجراء التجارب وتخزين عدد منها، ولكن لا تقوم على نحو مكشوف بنشر صواريخ ذات رؤوس نووية أو طائرات.

ولربما عمدت إيران أيضاً إلى إيجاد قوة نووية مكشوفة. وكل واحدة من تلك الخيارات سوف تؤدي إلى رد فعل مختلف بالنسبة للمملكة العربية السعودية ولباقى جيران إيران. كما سوف يؤدي كل خيار إلى رد فعل مختلف من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، بما يخلق نوعاً مختلفاً من سباقات الأسلحة وأنماط الردع.

الخيارات المطروحة أمام إيران لصد هجمات الولايات المتحدة وإسرائيل أو التظاهر بالانصياع "للترويك" الأوروبية ومطالب الأمم المتحدة:

يمكن لإيران أن تناور في نطاق واسع من تطوير سلاحها النووي، والكثير منها يمكن أن يكون فعالاً حتى لو صارت إيران محلاً لكثير من أشكال الهجمات الاستباقية كما يلي:

× أن تقوم بمباشرة أنشطة يكتفيها الغموض لإقناع العالم الخارجى بأن لديها جهوداً نحو إنتاج السلاح النووي واستخدام نيتها في التطوير لإيجاد جو من الغموض حول برنامجها النووي.

× التوقف عن كافة الجهود، لكي تتوجه بذلك لكسب الرأي العام العالمى بأن إيران قد انصاعت الآن مع خلق أجهزة للتخصيب متناثرة جديدة، وتحسين وسائل التمويه والخداع.

× التوقف عن كافة الجهود مع التقدم بأجهزة أكثر تطوراً في الطرد المركزى مع عمليات العزل Isotope Separation، ثم دفع الجهود نحو الأمام بإنتاج أسلحة نووية حرارية Thermonuclear

*تطوير مجموعة متناثرة بشكل واسع من التجهيزات الصغرى ذات الإنتاج الوافر، وإخفاؤها مثل عمليات الطرد المركزى، والتوقف عن النشاط فيها حال اكتشافها.

× الاعتماد على أحوال مشابهة مستترة لإجراء اختبارات نووية للتسليح النووي تحت ستار البراكين والهزات الأرضية أو حتى بشكل مكشوف للبرهنة على أن إيران قد أصبحت لديها قدرات نووية.

× الظهور بمظهر عدم إخفاء أنشطتها الغامضة والانتظار حتى تتقدم مفاعلاتها المدنية وتكنولوجياها في هذا المجال للإشارة بأنها لم تعد تعتمد على الإمدادات من الخارج إلى النقطة التي لم تعد بحاجة للعالم الخارجى في هذا المجال. ومن الممكن أن تستعين ببعض المفاعلات للحصول على البلوتونيوم.

× نشر صواريخها من طراز "شهاب" برؤوس تقليدية، وإيجاد منصات لها قدرة تحذيرية وتتوافر لها القدرة على التحرك والاحتماء، أو أن تعتمد إلى تجهيز هذه الصواريخ بقدرات للتدمير الشامل حين تتوافر لديها هذه القدرات. × التوقف عند الأسلحة الانشطارية أو أن تمضى قدماً نحو تطوير أسلحة "نووية/حرارية".

× تطوير أسلحة صغيرة وكذلك أسلحة ذات قدرة إشعاعية للتغطية على وسائل التوصيل.

الاختيار الإيراني نحو الأسلحة البيولوجية بالإضافة إلى التسليح النووي أو بدونه:

إنه من المستحيل استبعاد أن تستجيب إيران إلى أى قرار للتخلي عن الأسلحة النووية عن طريق إنتاج أسلحة بيولوجية متطورة، لأنها تحوز بالفعل درجة من درجات الأسلحة البيولوجية بالتوازي مع السعى لإنتاج أسلحة نووية. ولربما تكون ساعية إلى خيار ما يمكن تسميته بالأسلحة الإشعاعية "radiological weapons" مثل هذه الأسلحة قد تتخذ ثلاثة أشكال، وكل شكل منها يتفاعل لدى استخدامه مع الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية.

× فالنوع الأول منها يطلق عليه "السلاح القذر" dirty weapon مستخدماً مواد انشطارية على مستوى ملوث Contaminated أو منخفض التخصيب يتسم بدرجة حرارة محدودة، وآثار تفجيرية ولكنه يعطى مع ذلك من ٢-٥ كيلوتونان، والذي يكون بمقدوره إحداث التسمم لإحدى المدن إذا ما تم تفجيره بالقرب من الأرض. وهذا النوع يقلل من مشكلات التصنيع والتصميمات designs اللازمة لصنع أسلحة نووية نظيفة وذات كفاءة عالية.

× أما النوع الثانى فهو استخدام سلاح لم تتم تجربته. ويسود الاعتقاد بعدم الاعتماد عليه أو الذى يتم تركيبه فى صاروخ غير دقيق التوجيه ويتم تفجيره بالقرب من الأرض بحيث تعوض آثار الإشعاع عدم الكفاءة المتوقعة

في التصميم أو دقة وسيلة التوصيل. delivery system. ويتضمن النوع الثالث استخدام مواد مشعة radioactive في شكل مسحوق دقيق micro-powder أو في شكل سائل باعتباره سلاحاً إرهابياً أو سلاحاً غير تقليدي.

وفي حين رفضت كل من الولايات المتحدة وروسيا الأسلحة الإشعاعية نظراً لتوافر القدرة لدى كل منهما للسيطرة على آثار الأسلحة النووية لديهما، فإن مثل هذا الخيار ربما كانت له جاذبية خاصة بالنسبة لإيران. وكما هو الحال بالنسبة للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية فإن احتمال حصول إيران على مثل هذه الأسلحة قد عمل على زيادة مقدرتها على تخويف جيرانها.

غير أن الصاروخ الإيراني شهاب ٣، من المحتمل ألا يكون منضبطاً تماماً في أغلب الاحتمالات من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهو محدود الأثر بالنسبة لما يحمله من قذائف ويكون مقصوداً فقط على توصيل أسلحة تقليدية. وهذا لا يعني أن صواريخ شهاب لا تستطيع استخدام أسلحة الرعب، أو أسلحة التخويف، ولكن هذه الصواريخ يكون لها تأثير فقط، إذا تم تجهيزها برؤوس تحمل أسلحة الدمار الشامل. والأكثر من ذلك، أن المملكة العربية السعودية تواجه إمكانية أن تزود إيران بأسلحة الدمار الشامل لبعض الجماعات المتطرفة التي تعمل ضد السعودية. ورغم أن هذه السيناريوهات ليست محتملة حالياً، إلا أن السعودية منزعة من ذلك بشكل كبير.

مخاطر قيام إيران ببرامجها النووية دون وجود خطط للحيازة الفعلية:

بالنسبة لقدرات إيران على القتال، فمن المحتمل لأي سلاح نووي قد تتوصل إليه أنه سوف يكون كافياً لتدمير أي هدف محصن، أو منطقة مستهدفة، أو أية مدينة من مدن الشرق الأوسط إذا ما كانت وسيلة التوصيل Delivery دقيقة بالقدر الكافي. على أن الأسلحة النووية تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً بالنسبة لتأثيرها وبالنسبة لحجمها، وإذا قدر لإيران أن تعتمد على أنظمة توصيل غير دقيقة فسوف يكون عليها أن تستهدف ليس فقط "مناطق مستهدفة" area targets مثل المدن ومنشآت الطاقة، وإنما قد يستوجب عليها إما توجيه ضربات متعددة أو تطوير أسلحة نووية ذات مردود عالي مثل ما يطلق عليه "الأسلحة المدعومة" boosted weapons.

التحديات التي تواجهها إيران في حال الحيازة الفعلية:

سوف تواجه إيران عدة مشكلات من الناحية العملية بصرف النظر عن نوعية أسلحة الدمار الشامل التي تقوم بتطويرها ونشرها كالاتي:

× إذا لم تحصل إيران على أقمار صناعية satellites، فإنها تكون بذلك قد حجمت قدراتها على ديناميكية

الهدف، وتحجيم مقدرتها على تقدير أثر أية ضربة تقوم بتوجيهها. وحتى لو أنها حازت على أقمار صناعية فإنها سوف تواجه مشكلات جدية في محاولة تقييم قدر الضرر الذي أصاب الأهداف، واللجوء إلى التصعيد في حالات الضربات الكيماوية والبيولوجية أو في حالات الغبار الذري nuclear fall out

* إن الأمر سوف يقتضي جهداً للاختبار على مساحة سطحية واسعة للتأكد من أن تصميمات أسلحتها واختبار القنابل الحقيقية والرؤوس الحربية لمعرفة النجاح الذي حققه الجهد التسليحي.

× وبصرف النظر تماماً عن مشكلات الدقة النظرية، فإن الصواريخ ذات المدى الطويل تكون عرضة لفقدان دقتها، فضلاً عن أثر تغيرات الجو. ومع دقة الهدف، وتصميمات الأسلحة والمشكلات الأخرى المتعلقة بعنصر الدقة - فضلاً عن مشكلات الاعتماد بشكل كامل - فإن عدداً كبيراً من الضربات التي توجهها إيران ربما يخطئ أهدافه ويصيب جانب منها أهدافاً لم تكن في الحسبان.

× إن الأنظمة الإيرانية C 41 systems ربما لا تكون كافية لتوفير السيطرة على أسلحة إيران ومنصات الإطلاق. وأي اعتماد منها على "الإطلاق لدى التحذير" أو الإطلاق في ظل الهجوم نفسه يحول دون هذه السيطرة، وقد يستفز ذلك إيران للقيام بعمل عسكري من جانبها مبني على تحذيرات مزيفة أو فهم خاطئ للوضع التكتيكي. فإذا تلقت إيران ضربة استباقية preemptive أو تم استهدافها بضربة أولى فإن مقدرتها على التعرف على النتيجة سوف لا تكون هي الأخرى محققة.

المساعدة الخارجية للبرنامج الإيراني لأسلحة الدمار الشامل:

إن أي تناول لبرامج إيران الخاصة بالحرب الكيماوية أو البيولوجية أو الصواريخ لا يصبح كاملاً دون التعرض لدور الدول الأخرى التي أمدتها بالمساعدة. إذ إن بعض أهم التكنولوجيات التي تستخدمها إيران، خاصة بالنسبة لبرنامجها النووي والصواريخ تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

فقد سعت إيران لبعض الوقت للحصول على معونة بعض الدول لتطوير قدراتها النووية، كما هو الحال بالنسبة لروسيا مثلاً. وفي أحيان أخرى سعت إيران جاهدة للحصول على التكنولوجيا سراً من بعض المؤسسات المشروعة، ومن السوق العلنية في أوروبا وروسيا، وحتى من الولايات المتحدة قبل الثورة الإسلامية. ثم سعت كذلك للحصول على هذه التكنولوجيا من خلال الأسواق الخلفية. وفي حالة باكستان فإن أوثق الدلائل تشير إلى أن إيران لجأت إلى شبكة عبد القدير خان عام ١٩٨٧ وحصلت على تصميمات designs للطرد المركزي

بدرجة 1-P وربما أيضاً بدرجة 2-P

وطبقاً لصحيفة "الجارديان"، فإن إيران كانت تسعى للحصول على هذه التكنولوجيا من خلال شبكة واسعة من الشركات، والأجهزة الرسمية، والمؤسسات الأكاديمية، والوسطاء الذين تخصصوا - في كل من أوروبا الغربية، والاتحاد السوفيتي السابق - في نقل الخبرة، والتدريب، والتجهيزات للبرامج النووية، وتطوير الصواريخ، وترسانات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

دور باكستان:

لقد قامت باكستان بمساعدة إيران في أبحاثها النووية ولكن ليس هناك دليل مؤكد بأن الحكومة الباكستانية قد تورطت في ذلك بصورة مباشرة. ولكن ما تم كشف النقاب عنه هو أن شبكة عبد القدير خان قد لعبت دوراً فاعلاً في تقدم طهران في أبحاثها النووية. ورغم عدم التأكد من ذلك فإن المسؤولين الأمريكيين يهتمون الدكتور خان بتزويد الإيرانيين بتصميمات مكونات الطرد المركزي بدرجة 2-P

كذلك فإن التحريات التي قام بها العلماء الأمريكيون والفرنسيون، واليابانيون، والبريطانيون، والروس أثبتت أن التلوث contamination من مصادر اليورانيوم عالي الخصوبة في المواقع النووية الإيرانية إنما جاء من تجهيزات قد قامت إيران بشرائها من باكستان أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

وفي مستهل ٢٠٠٥ قامت باكستان بتزويد وكالة الطاقة الذرية بتجهيزات تهدف إلى مقارنتها بتلك التي في حوزة إيران في مواقعها النووية. ومنذ أغسطس ٢٠٠٥ رفضت كل من وكالة الطاقة الذرية والإدارة الأمريكية التعليق عما وجدته في هذه المقارنة. على أن كثيراً من الخبراء يعتقدون كذلك أن باكستان هي مصدر بعض التصميمات الخاصة بالطرد المركزي وربما كذلك التجهيزات الأخرى. وفي ٢٠ أغسطس ٢٠٠٥ قال دبلوماسيو وكالة الطاقة الذرية أن الآثار traces الخاصة بالطرد المركزي عالي الخصوبة لليورانيوم في "ناتانز" Natanz ليست من تجارب إيرانية محلية، وإنما هي بالأحرى من تجهيزات زودتها بها باكستان. على أن الحكومة الإيرانية أكدت أن "مصدر التلوث لا يخص إيران.. ونحن متأكدون بأن هذا المصدر ليس محلياً".

كذلك أعلنت الجماعات المعارضة في المنفى أن عبد القدير خان قد زود إيران بكمية صغيرة من اليورانيوم عالي الخصوبة ولكن هذه الجماعات أعلنت أن هذه الكمية كانت من الصغر بحيث لا يتسنى لها إنتاج أسلحة نووية. وطبقاً لتقرير صادر في سبتمبر ٢٠٠٥ من الوكالة الذرية أن تحرياتها توصلت إلى وجود آثار لبعض درجات يورانيوم تصلح للأسلحة من أجهزة تم استيرادها من

باكستان. وهذه الأجهزة، طبقاً لبعض التقارير الصحفية تم شراؤها من السوق السوداء - من شبكة - عبد القدير خان على أغلب الاحتمالات.

على أن المساعدة التي قدمتها باكستان، ليست مهمة فحسب في معرفة ما قدمته لإيران، لكن أهميتها تتبع كذلك من أن برنامج إيران للتخصيب العالي الدرجة لا يأتي من البرنامج الذاتي الإيراني للتخصيب الذي قد يعني أن هناك دليلاً على وجود برنامج نووي، وهذا يمثل في حد ذاته عدم التأكد من فهم مدى قدرات إيران النووية. وليس هناك من أحد خارج باكستان قد تحدث إلى الدكتور خان حول نوعية المساعدة التي قدمها لطهران نظراً للمعارضة التي تبديها حكومة برويز مشرف، ذلك أن برويز مشرف معنى بمدى الضرر الذي يحقق بأمن بلاده إذا أتاح لوكالة الطاقة الذرية أو للأمريكيين، أو للمفتشين الأوروبيين الاطلاع من الدكتور خان على أية معلومات في هذا القبيل.

ولقد وردت بعض التقارير بأن بخارى سيد طاهر ممن يقال عنهم أنه ضمن بعض المختصين بالبيع في شبكة الدكتور خان قد اعترف ببيع ثلاثة أجهزة طرد مركزي متقدمة في منتصف التسعينيات، الأمر الذي يتيح لإيران استخدامها في إنتاج آلاف من أجهزة الطرد المركزي من قدرة 2-P حسب ما أبدته الإدارة الأمريكية من المخاوف إزاء هذا الظن.

وعلى أية حال، فإن المساعدة الباكستانية لم يتسن حتى الآن معرفتها معرفة جيدة، وحتى لو أن هذه المساعدة أتاحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية معرفتها، فقد لا يتسنى لهم مع ذلك فهم المدى الكامل للمساعدة التي قدمتها هذه الشبكة لإيران. وفضلاً عن ذلك، فلا تزال هناك درجة من عدم اليقين حول كيف أمكن لإيران استخدام جهود أبحاثها النووية أو جعل موادها الانشطارية قابلة للتحويل إلى الجهد النووي العسكري.

الدور الروسي:

وقعت إيران في يناير ١٩٩٥ عقداً بمبلغ ٨٩٠ مليون دولار مع وزارة الطاقة الذرية الروسية لتكملة إنشاء مفاعلات "بوشهر". ولقد شمل ذلك مصنعاً للمفاعل طاقته ١,٠٠٠ ميجاوات. وكان المقدر لهذا المفاعل الانتهاء في ٢٠٠٥، ولكن ما تم من كشف النقاب عن تجهيزات تخصيب اليورانيوم في "ناتانز" Natanz والمفاعل الذي يدار بالماء الثقيل في آراك Arak قد أدى ذلك إلى مزيد من توجيه الأنظار نحو برنامج إيران النووي. ووعد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة والترويك الأوربية بأن موسكو لن تزود إيران بالمفاعل إلا إذا استجابت ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت المخاوف حينذاك متمثلة في أن تقوم إيران

بالاستعانة بالتكنولوجيا والمفاعلات التي تزودها بها روسيا للتقدم إلى الأمام ببرنامجهما النووي سراً.

وعلى الرغم من حركات التمويه التي قامت بها إيران، فإن موسكو وطهران قامتا بتوقيع صفقة إمداد بالوقود في بدايات عام ٢٠٠٥ مما مهد الطريق لمفاعلات "بوشهر" لأن تبدأ عملها في نهاية عام ٢٠٠٦ وفي يونيو ٢٠٠٥ قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا سوف تستمر في تعاونها النووي مع رئيس إيران الجديد محمود أحمدى نجاد. وفضلاً عن ذلك فقد أعلن الكسندر روميانتسيف رئيس وكالة الطاقة الذرية الروسية بأن "طهران تنوى بناء ستة مفاعلات نووية أخرى"، وأن روسيا "تتوافر لديها الرغبة في المساعدة في ذلك".

وقد واصل المهندسون الروس عملهم في مفاعل "بوشهر". كذلك استمرت المفاوضات الإيرانية - الروسية بخصوص مفاعل "بوشهر" وتخصيب اليورانيوم حتى أثناء إحالة ملف إيران لمجلس الأمن، وإن كان كثير من المسؤولين الروس قد عبروا عن عزمهم على منع إيران من الحصول على القدرات النووية بأي ثمن، وكانت حجتهم أنه ليس من مصلحة روسيا أن تكون هناك قوة مسلحة نووية - متمثلة في إيران - على بعد ١٦٥ كيلو متراً من حدودها.

هذه المخاوف تجسدت في عزم روسيا على تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن، وتلك المفاوضات المتعددة التي أجرتها مع طهران. وبالإضافة إلى دور روسيا في مفاعل "بوشهر" فإن روسيا قامت بإجراء مفاوضات لإقناع إيران للتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم. ولكن إيران رفضت كافة الصفقات التي عرضتها عليها روسيا بما في ذلك الاقتراح الذي قدمته لها في ٦ مارس ٢٠٠٦، وكانت هذه الصفقة تقتضى أن تقوم إيران بتأجيل تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي، وإن كان يتم السماح لطهران بالقيام ببرنامجهما "للبحث والتطوير" على نطاق صغير. غير أن الولايات المتحدة، وأوروبا، وكثيراً من دعاة وخبراء عدم الانتشار النووي عبروا عن معارضتهم لهذه الصفقة. وكانت حجتهم أنه إذا تمكنت إيران من تخصيب اليورانيوم على نطاق ضيق، فإن الأمر سوف لا يستغرق سوى مرور الوقت قبل أن تنتقل إلى وضع الإنتاج على نطاق واسع.

دور كوريا الشمالية:

تاريخ المساعدة النووية والصواريخ التي قدمتها كوريا الشمالية لإيران طويل ومعقد. فلقد كانت كوريا الشمالية واحدة من أكبر الموردين لتكنولوجيا الصواريخ لإيران، ولكن في ظل تركيز الانتباه حالياً من جانب المجتمع الدولي على كلا البلدين فإنه قد وضع حدا لهذا التعاون. وتقدر مصادر مخابراتية في صيف ٢٠٠٥ أن هناك

تعاوناً حتى في ظل التفتيش الذي كان يقوم به مفتشو "الوكالة الدولية". ولقد أوردت رويتر Reuters في تقرير لها في يوليو ٢٠٠٥ يقول:

"في أواخر التسعينيات، بدأ التعاون بين البلدين، والذي كان التركيز فيه على (البحث والتطوير) ... وصار هناك تحسن بعد ذلك في العلاقات بين البلدين خلال الشهور القليلة الماضية (بما في ذلك) دورات خاصة للتزويد بالمعلومات التكنولوجية والعملية بالنسبة للطلبة الإيرانيين البارزين ... وهذا التعاون التكنولوجي بين البلدين قد عمل فيما يبدو على زيادة العلاقة أثناء العام الماضي، كما تمثل في وصول وفد أكاديمي من كوريا الشمالية إلى إيران، وإعطاء هذه الدورة الخاصة ... ويبدو أن إيران تقوم باتخاذ خطوة بدفع مشروعها النووي العسكري بالاستعانة بهذه المعلومات المكثفة التكنولوجية في "المجال النووي".

ورغم أن مصداقية هذا التقرير لا يزال قيد التحقيق، إلا أنه يبدو معقولاً في رأي عدد من الخبراء. وحسبما يقول به أحد الخبراء في الشؤون الإيرانية أنه لا يوجد من تعثره الدهشة بأن هذا التقرير صحيح. ويذهب بعض الخبراء الآخرين إلى أبعد من ذلك بالقول بأن نظام الحكم في كوريا الشمالية قد يحل محل شبكة الدكتور خان في نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران.

وفي فترة حديثة، وردت تقارير من مصادر المخابرات الغربية المهتمة بمبيعات البلوتونيوم من كوريا الشمالية إلى إيران تشير إلى قيام "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" باكتشاف قيام كوريا الشمالية بتزويد إيران بمقدار ١,٧ طن من اليورانيوم المخصب تخصيباً خفيفاً Uranium Hexafluoride. ومن جهة أخرى، تقول التقارير الصحفية أن إيران وكوريا الشمالية كانتا تتفاوضان حول صفقة يتم بمقتضاها تبادل النفط الإيراني لقاء البلوتونيوم من بيونج يانج. وكانت المخاوف متمثلة في أن تكون كوريا الشمالية قد أنتجت ما بين ٤٢ - ٥٢ كيلو جراماً من البلوتونيوم، وأن ذلك كان يكفي الاستخدام المحلي والقيام ببيع الباقي منه لإيران.

وهناك تقارير صحفية أخرى كشفت النقاب عن قيام كوريا الشمالية بالمساعدة في إنشاء سراديب Bunkers تحت الأرض في طهران من أجل حماية المواقع النووية الإيرانية المهمة. وقام وفد من علماء كوريا الشمالية وخبرائها بزيارة طهران في عام ٢٠٠٥ بناءً على طلب الحكومة الإيرانية لإجراء دراسة للجدوى حول بناء تجهيزات تحت الأرض كمستودعات للمواقع النووية. كذلك أوردت صحيفة "الدلي تليجراف" في لندن أن تقارير "المخابرات الغربية" أوردت أن كوريا الشمالية خططت لبناء عدة سراديب كل منها سعة ١,٠٠٠ -

٢,٥٠٠ متر مربع (بما يغطي مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ متر مربع) وكل سرداب من هذه السراديب يكون كبيراً بحيث يتسع للتجهيزات المطلوبة لإنتاج أسلحة ذات مكون من اليورانيوم.

كذلك قامت كوريا الشمالية بتقديم المساعدة لإيران في إقامة ترسانتها من الصواريخ. ويعتمد برنامج صواريخ شهاب بدرجة كبيرة على تصميمات كوريا الشمالية للصواريخ من أمثال "سكود ب" Scud - B وكذلك سكود سي Scud - C ونودونج - 1 Taep O, dong 1 - 1 وتايب أو - دونج - 2 Taep O, dong 2 - 2 والطرازان الأخيران يسبيان قدراً كبيراً من القلق لأن مداهما يبلغ من ٣,٠٠٠ - ٦,٠٠٠ كيلو متر مما يجعلهما يصلان إلى ما وراء منطقة الشرق الأوسط. وقد وردت كذلك بعض التقارير تقول بأن إيران قامت بتمويل برنامج الصواريخ في كوريا الشمالية لقاء تكنولوجيا الصواريخ وإمكانية أن تشتري إيران بعضاً منها جاهزة الصنع. وفي حين أن معظم المراقبين يتفقون على أن الصاروخ الإيراني شهاب - ٤ والصاروخ شهاب - ٥ لم يتم تشغيلهما بعد، فإن التقدم الذي أحرزته كوريا الشمالية في تكنولوجيا الصواريخ قد تزيد من درجة تقدم هذه الصواريخ الإيرانية.

الدور الصيني:

يقول المراقبون إن الصين كانت بمثابة المورد الأساسي للتكنولوجيا النووية أثناء عقد الثمانينيات. وكانت بعض هذه التكنولوجيات تشمل أحد آلات "عزل النظائر الاليكترو - مغناطيسية الصغيرة" Small electromagnet - ic Isotope Separation، وأحد المفاعلات الحرارية بطاقة قدرها ٣٠ كيلو وات ٣٠ Kilowatt - thermal re-search reactor وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة قالت إن الصين قد ساعدت طهران في بناء طاقة تعدين اليورانيوم لديها. وكذلك تصنيع، وتنقية اليورانيوم، وإنتاج أنابيب الزيركونيوم Zirconium. ولم تكن الولايات المتحدة تعتقد أن بكين تقوم بتزويد طهران بتصميمات الأسلحة النووية.

وفي مستهل التسعينيات تم كشف النقاب عن أن الصين كانت تساعد إيران على مدى ما يقرب من عقد زمني. وشملت هذه المساعدة تدريب بعض العلماء الإيرانيين في المجال النووي، وتزويد طهران بمفاعلين صغيرين الحجم للأبحاث، وتزويدها أيضاً بجهاز تم استخدامه في عمليات العزل الإيزوتوبي الكهرومغناطيسي للتخصيب elecromagnetic isotope Separation enrichments of wear pons grade uranium.

وكان كشف النقاب عن ذلك قد لعب دوراً كبيراً في المفاوضات التي كانت تدور بين الصين والولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٩٧ وافقت بكين على وقف تعاونها النووي مع طهران بما في ذلك مشروع لتحويل اليورانيوم كانت الولايات المتحدة تخشى من أنه سوف يزود إيران بالمعرفة العلمية Know - How اللازمة لإنتاج الهيكسا فلورايد، أو ثاني أكسيد اليورانيوم وهي المواد التي استخدمت في إنتاج الأسلحة المشتقة من البلوتونيوم. وفضلاً عن ذلك، كانت الصين قد نفذت نوعاً من الرقابة على الصادرات في عام ١٩٩٨ تشمل كذلك الأجهزة ذات الاستخدام الثنائي، وكانت الولايات المتحدة قد انتهت في عام ٢٠٠١ إلى القول بأن الصين فيما يبدو لا تزال ملتزمة بتعهداتها في عام ١٩٩٧.

وفي حين كانت حكومة الصين قد أوفت بالتزاماتها، فإن الشركات الصينية قد تم اتهامها من جانب الولايات المتحدة بأنها تساعد إيران. وفي ديسمبر ٢٠٠٥ قامت وزارة الخارجية الأمريكية بفرض عقوبات على ست شركات صينية إلى جانب شركة استرالية واثنين آخرين من الشركات الهندية. ووصفت الولايات المتحدة العقوبات بأنها "بمثابة أداة مهمة وفعالة لتحجيم جهود إيران لتطوير قدرات الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل". وكانت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضد الشركات الصينية المهمة مثل شركة شمال الصين China North Aero - Technology Import & Export، وكذلك شركة جعل حكومة الصين تعلن قولها "إننا غير راضين بشدة، ونعارض معارضة قوية قيام حكومة الولايات المتحدة بفرض العقوبات على الشركات الصينية ... وأن الصين كانت تتخذ دوماً موقفاً مسؤولاً فيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار (النووي)، وقامت باتخاذ تدابير فعالة وجدية من أجل الرقابة على الصادرات".

وفي سبتمبر ٢٠٠٥ قالت جماعات المعارضة الإيرانية "المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية" أن "المرحلة الأولى تتضمن صنع ٥,٠٠٠ آلة Machin. وأن نحو ثلثي هذا العدد قد تم صنعه، وتجربته، وجاهز للتركيب ... وأنهم قد استطاعوا تهريب أجهزة للطرد المركزي من الصين، إلى دبي ثم إلى طهران خلال السنتين الأخيرتين". غير أن هذه الأقوال لم تزل غير محققة، على أية حال، وبالأخص تلك المتعلقة بعدد أجهزة الطرد المركزي. وفي حين يعتقد البعض أن في حوزة إيران تصميمات لأجهزة الطرد المركزي، فإن كثيراً من الخبراء يعتقدون أن الأبحاث الإيرانية النووية لا تتوافر لها بعد القدرات اللازمة لصنع كل تلك الآلات الخاصة بالطرد المركزي.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية ملاحظة أن قيام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش من ناحية، والصعوبات الفنية التي تواجهها إيران من ناحية أخرى، ربما عملت على تعطيل الجهود الإيرانية.

دراسة

مواجهة تحدى العراق الممزق: رؤية سعودية (٢/١)

Meeting The Challenge of Fragmented Iraq: a Saudi Perspective
Nawaf Obaid, Center For Strategic and international
Studies, 6/4/2006

■ إعداد: محمد عباس ناجي
باحث متخصص في الشؤون الإيرانية

١٢

منذ بدأ الاحتلال الأمريكي للعراق في أبريل من العام ٢٠٠٣، تصاعدت حدة الاتهامات الموجهة لإيران من جانب دول الجوار بالسعى للتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، ومحاولة إقامة هلال شيعي في المنطقة يكون العراق نقطة انطلاقه الرئيسية، وكان من أبرز ما قيل عن الدور الإيراني في العراق كلمة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، أمام معهد العلاقات الخارجية بواشنطن، خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥، التي انتقد فيها السياسة الأمريكية في العراق التي تهيأ المناخ لتدخل إيران في الشؤون الداخلية العراقية، وهو الدور الذي يثير قلق دول الجوار وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وتكتسب هذه الدراسة التي كتبها نواف عبيد ونشرها مركز الدراسات السياسية والدولية بواشنطن دى.سى، أهميتها من خلال إلقاء الضوء على الرؤية السعودية للتطورات السياسية العراقية وتداعياتها على المملكة العربية السعودية، كما تحاول رسم صورة اعتماداً على آراء المسؤولين في العراق ودول الجوار التي تمارس دوراً في تطورات العراق. وفيما يلي نص الجزء الأول من الدراسة.

وتعتمد هذه الدراسة في الأساس على آراء ومقابلات مع مسؤولي المخابرات والمسؤولين العسكريين في المنطقة، إلى جانب التحاور مع المسؤولين الإيرانيين .. ولأسباب أمنية وسياسية فضل هؤلاء المسؤولون والضباط عدم ذكر أسمائهم. من الأهمية بمكان، ذكر أن هدف الدراسة ليس نقد السياسة الأمريكية في العراق. ونأمل أن تقدم خدمة للحكومة السعودية، كتحليل مستقل للموقف الحالي في العراق، واحتمال نشوب حرب أهلية، الذي يتزايد يومياً، وينبغي على السعودية أن تستعد لمثل هذا الاحتمال.

إن العراق على مفترق طرق، حيث يواجه العديد من التحديات، منها الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية. فقد

خلال زيارة رسمية إلى واشنطن دى.سى في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥، صرح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قائلاً: "إن السياسة الأمريكية في العراق تعمل من أجل تغذية الصراعات العرقية للدرجة التي تمنح الهيمنة لإيران. لقد حاربنا معاً من أجل إخراج إيران من العراق، والآن نمنح السيطرة لإيران بدون أسباب .. إن العراق يتفكك". وتحاول هذه الدراسة شرح الرؤية السعودية للتطورات السياسية التي تطرأ على الساحة العراقية، وتداعياتها على الأمن القومي السعودي، كما تحاول رسم صورة اعتماداً على آراء المسؤولين في العراق ودول الجوار التي تمارس دوراً في تطورات العراق.

أخرج الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ الصراعات العرقية المتجذرة المتشابكة المصالح من مكنها. كما هيا المناخ لنشر العنف الذي أصبح عصياً على الاحتواء أو حتى تقليص حدة تأثيره.

أيضاً، لا تبدو الدولة على شفا التخلص من العنف، الذي يستهدف القوات الأمريكية والعراقية والمواطنين بعمليات يومية واغتيالات واختطافات وقتص. وربما تصبح الحرب الأهلية حتمية في هذه الحالة، هذه التطورات سوف يكون لها انعكاسات إقليمية على دول الجوار خاصة السعودية، التي تمتلك أطوال حدود مع العراق.

إن أهمية استقرار وتكامل العراق بالنسبة للسعودية أمر غير قابل للإنكار. فالسعودية لها مصلحة حيوية في وحدة العراق، وحماية حقوق السنة في دولة يسيطر عليها الشيعة. وبالرغم من أن انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، مثلت دفعة نحو الديمقراطية، إلا أنها لم تستطع تأجيل الإحساس بالوحدة بين الأكراد، والسنة والشيعة وهم القوميات الرئيسية في العراق.

على العكس من ذلك، عكست الانتخابات التشريعية التباينات العرقية، وقد بدت الحكومة العراقية الجديدة غير قادرة أو غير مهتمة بحل هذه التباينات، لكن هذا الموقف يجب تغييره إذا قدر للعملية السياسية أن تتحرك باتجاه الشرعية، حتى لو استطاعت الحكومة الجديدة مواجهة هذا الاختبار أولاً.

إن الأكراد الذي يتمتعون بالحكم الذاتي، لا يبدو أنهم يرغبون في المشاركة في الحكومة التي، حين تشكيلها، يمكن أن تقلص من الامتيازات التي حصلوا عليها. فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق، أصبح لدى الأكراد الرغبة في استغلال سيطرتهم على المنطقة الكردية من أجل تحقيق تميز طائفي عن أية جماعة عرقية أخرى في المنطقة. ويمثل التطهير العرقي الجاري الآن في كركوك نموذجاً واضحاً في هذا الصدد. إلى جانب ذلك، يضيف تدخل إيران تعقيدات جديدة للموقف. إن التأثير الإيراني على القوى السياسية العراقية ليس خفياً على أحد، كما أن معظم القوى الشيعية الرئيسية في العراق حظيت بدعم جاد من جانب إيران. إن التأثير الإيراني يتضمن شبكة قوية من الدعم العسكري واللوجستي للقوى العسكرية ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية.

الأهم من ذلك، أن إيران تحاول التأثير في العملية السياسية العراقية من خلال دعم الائتلافات الجديدة خاصة الائتلاف العراقي الموحد.

وفي هذا السياق، فإن السنة، الذين سيطروا على الحكم في عهد البعث، ربما يجدوا أنه من الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل، التوافق مع وضعهم الثانوي في

العراق الجديد.

إن القضايا الأساسية في الحكم، مثل طبيعة الدولة المركزية ودور الإسلام، سوف تصبح أهم نقاط الخلاف لعدة سنوات قادمة. وأخيراً، فإنه بالرغم من أن السنة كونوا جزءاً من التمرد، إلا أن المقاتلين الأجانب سوف يستمروا في تكوين قوة مستقرة في العراق.

ثمة بعض المؤشرات التي ربما تساعد على تحليل الوضع الجديد الذي بدأ يتخلق في العراق. هذه المؤشرات تتضمن تطور الاستراتيجية الشاملة للأمن التي سوف تأخذ في الاعتبار احتمال نشوب حرب أهلية، وتحسين العلاقات مع السعودية والعالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى اتساع وقوة التمرد، ثم تحليل التدخل الإيراني في العراق. وعندما يسمح الموقف الأمني، فإنه يجب على القيادة السعودية العمل على تقوية علاقاتها الدبلوماسية مع العراق، وإقامة علاقات مع القادة السياسيين والدينيين.

الأكراد:

تتمثل المشكلة الأهم التي تواجه مرحلة ما بعد صدام حسين في مسألة الوحدة الوطنية، بمعنى آخر، كيف يمكن للجماعات العرقية العمل سوياً من أجل إيجاد قاعدة مشتركة لتكوين دولة وطنية موحدة. إن أهم تحديات هذه المرحلة تتمثل في تردد الأكراد (الذين يشكلون ما بين ١٨-٢٠٪ من السكان) في الموافقة على تغيير حكمهم الذاتي. إن عقد ونصف العقد من الحكم الذاتي، ومصادر تمويل من تهريب البضائع، وبرنامج النفط مقابل الغذاء، كلها عوامل منحت الأكراد الإحساس بالهوية الإثنية والاستقلال، ومن المؤكد أنهم سيحتفظون بقوة الجيش من أجل توفير أوضاعهم داخل الدولة في ظل مستقبل غير مستقر وغير واضح. ولكل هذه الأهداف تعمل منطقة كردستان كدولة حكم ذاتي. وربما تتقدم حدودها، من خلال قوات البشمركة. وربما يتبنى الأكراد فكرة الأمة العراقية، لكن هذه الوحدة في الاسم فقط، ورغم الجهود الأمريكية، ربما يثبت الدستور العراقي أنه ليس أكثر من كونه ورقاً.

نظرة تاريخية:

في ١٠ أغسطس ١٩٢٠، وقع الحلفاء والحكومة التركية على معاهدة سيفرس. هذه المعاهدة، التي كرست حق الأكراد في الاستقلال السياسي، سمحت أيضاً بإمكانية إقامة دولة مستقلة في الجزء الغربي من تركيا وإقليم الموصل العراقي. وجاءت اتفاقية لوسان الموقعة في عام ١٩٢٣، لتلغى معاهدة سيفرس، ومن ثم ألغت عملياً الامتيازات التي حصل عليها الأكراد. ونتيجة لذلك لم تبرز المسألة الكردية على الساحة الدولية لمدة سبعين عاماً أخرى.

ورغم أن نظام البعث منح منطقة حكم ذاتي وحقوق للأكراد، إلا أنه جعلهم هدفاً للانتهاك. وخلال حملة الأنفال عام ١٩٨٨، ارتكب النظام العراقي انتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الأكراد بسبب دعمهم لإيران في حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية- الإيرانية). وقد تضمن ذلك النفي، والاعتقالات، والاختطافات، وهجمات بالأسلحة الكيماوية ضد القرى الكردية، خاصة في حلبجة. ومع قرب نهاية حرب الخليج الثانية في مارس ١٩٩١، اقتحم الحرس الجمهوري العراقي شمال العراق (كردستان)، وقد وضع تدفق اللاجئين من الإقليم المسألة الكردية على الواجهة مرة أخرى.

واستجابة للنداء الدولي، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٦٨٨ في أبريل ١٩٩١، دعا إلى إنهاء قمع الأكراد على يد نظام صدام حسين. كما نادى بإنشاء منطقة حظر جوي على مساحة ٢٦ كيلو، وهي المنطقة التي تغطي نصف مساحة المنطقة الكردية في شمال العراق. ورغم أن هذا العمل سهل الانكسار، إلا أنه مهد السبيل لاستقرار الأكراد العراقيين.

وفي ٩ مايو ١٩٩٢، نظمت الجبهة الكردستانية أول انتخابات حرة لاختيار ١٠٥ أعضاء في المجلس الوطني في منطقة الحكم الذاتي بكردستان العراق. وقد تكونت الجبهة التي تضم ائتلاف من ٨ أحزاب سياسية، في عام ١٩٨٨، وعملت باعتبارها السلطة الرسمية منذ انسحاب الجيش العراقي في عام ١٩٩١ ولم تؤد انتخابات ١٩٩٢ إلى تشكيل حكومة مستقرة، بل أدت إلى تشكيل حكومتين إقليميتين متصارعتين.

وقد سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني على المنطقة الشمالية المتاخمة للحدود التركية، فيما سيطر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني على المنطقة الجنوبية المتاخمة للحدود الإيرانية.

وفي عام ١٩٩٤، تم وقف الصدامات العسكرية بين الحزبين الرئيسيين للسيطرة على الإقليم. وقد كان التدخل الدولي ضرورياً لسنوات عدة من أجل منع الصدامات العسكرية.

وفي عام ١٩٩٨، وتحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، انتهت أربع سنوات من الحرب الأهلية، وتم الاتفاق على تأسيس إدارة مستقلة للمنطقة، وقسمت كردستان إلى منطقتين شرقية وغربية، وسيطر مسعود برزاني على المنطقة الغربية وكانت أربيل عاصمة لها، بينما سيطر طالباني على المنطقة الشرقية وكانت السليمانية عاصمة لها. وكل من المنطقتين له حكومة ورئيس وزراء وبرلمان منتخب.

في عام ٢٠٠٢، وقبل الاحتلال الأمريكي للعراق، عقد

الحزبان الرئيسيان اجتماعاً لأول مرة في إشارة إلى التضامن السياسي. وقد أكد القادة على أن الاجتماع لم يكن خطوة للاستقلال، بل خطوة نحو تكوين منطقة حكم ذاتي. الهدف الأساسي للاجتماع حسب قول برزاني ليس من أجل كردستان حرة، بل من أجل عراق حر.

وفي انتخابات الجمعية الوطنية العراقية التي أجريت في ٢٠ يناير ٢٠٠٥، شارك الحزبان الكرديان بقائمة واحدة وحصل علي أكثر من ٢٥٪ من التصويت، مكنتهم من تبوأ ٧٥ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية البالغة ٢٧٥، وهو ما يعني أن الأكراد أصبحوا ثاني أكبر قوة في الجمعية الوطنية، وقد احتل الائتلاف العراقي الموحد المرتبة الأولى بحصوله على ١٤٠ مقعداً. خلال انتخابات يناير ٢٠٠٥، تم إجراء استفتاء غير رسمي في كردستان حول هل تصبح كردستان دولة مستقلة أم جزء من العراق. وقد أبدى المشاركون تأييداً للاستقلال. وفي حين يعتبر الاستفتاء مبادرة شخصية، فإن العديد من المسؤولين الحكوميين الشباب يعتقدون أن الجيل القديم من القادة الأكراد يقدم تنازلات كثيرة من أجل توحيد العراق. وفي الاستفتاء الأخير الذي أجرته الحكومة الكردستانية فإن أكثر من ٩٠٪ من الشباب الأكراد يأملون في استقلال كردستان، وهو ما يعني أن هذا الجيل الجديد لا يزيد أن يكون جزءاً من العراق.

التطورات الجديدة في كردستان العراق:

خلال التصديق على دستور العراق في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥، تمت الدعوة إلى انتخابات عامة في ١٥ ديسمبر لانتخاب ٢٧٥ عضواً في الجمعية الوطنية. وعموماً فقد صوت العراقيون للمرشحين الممثلين لطوائفهم. وقد حصل التحالف الكردي المكون من الحزب الرئيسيين بقيادة طالباني وبرزاني، على ٥٣ مقعداً، فيما حصل الحزب الإسلامي الكردي على ٥ مقاعد أخرى.

في ٧ يناير ٢٠٠٦، اتفق الحزبان الرئيسيان على تكوين إدارة مشتركة لحكومة كردستان. ورغم أن الحزبين لازالا يحتفظان بنفس الإدارات منذ عام ١٩٨٨، فإن أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني سوف يرأسون وزارات الزراعة، والكهرباء، والموارد المائية، والشؤون الخارجية، والتعليم العالي، والطيران والمجالس البلدية. بينما يرأس أعضاء الاتحاد الوطني الكردستاني وزارات التعليم، والداخلية، وحقوق الإنسان، والعدل، والتخطيط، والإسكان، والشؤون الاجتماعية، والنقل. وقد احتفظ برزاني بمنصبه كرئيس مؤقت للعامين القادمين، بينما سيرأس طالباني البرلمان. وبعد انتهاء العامين، سوف يتم الاحتكام إلى القانون.

وقد اتفق الحزبان على أن يرأس طالباني الدولة، ولم يتخذ قرار بشأن أي حزب سوف يسيطر على وزارة

شئون البشمرجة، التي تضم أكثر من ١٦٠ ألف مقاتل.
الأكراد والدستور العراقي:

قاتل القادة الأكراد من أجل الحصول على امتيازات في دستور العراق، لكن في مواجهة الضغوط المكثفة التي فرضتها الولايات المتحدة، بدأ هؤلاء القادة في تعديل مطالبهم التي تضمنت: إضافة مادة تسمح بالتصويت على الاستقلال خلال ثماني سنوات، توسيع حدود الإقليم لتشمل مناطق النفط في كركوك، تضمين قوات البشمرجة في الجيش العراقي، والأهم، إن أي نظام فيدرالي سوف يتم العمل به يجب أن يضمن السيادة الكردية في كل المجالات.

وبينما وافقت كل القوى السياسية على أن الشكل الفيدرالي للحكومة يجب أن يتم دستورياً، فإن الأغلبية العراقية غير الكردية تعتبر الطابع الوحدوي للفيدرالية يمكن أن يفيد استقلال المناطق العراقية الـ ١٨، مع صلاحيات مركزية أكبر للحكومة المركزية.

ومنذ أن أصبحت معظم المناطق، خصوصاً في الشمال، تضم خليط من المجموعات العرقية، فإن ذلك قيد من سيطرة الأكراد على منطقة الحكم الذاتي في السليمانية، وأربيل، ودهوك.

وقد أراد الأكراد، من ناحية أخرى، إقامة فيدرالية إقليمية أو إثنية تستطيع استيعاب السكان الأكراد في منطقة واحدة تحت هيكل سياسي واحد، هذه المنطقة تشمل مدينة كركوك. وتطبقاً لطالباني، فإن فيدرالية المقاطعات غير مقبولة لأنه "عبر التاريخ، قاتل الأكراد من أجل إثبات تميز المقاطعات الكردية عن أي مقاطعة أخرى، ومن أجل حماية الحدود الكردية التاريخية".

وفي أغسطس ٢٠٠٥، وافق البرلمان الكردستاني على الدستور. لكن السؤال الذي مازال مثار يتعلق مدى قدرة الدستور على تصنيف السكان الذين لا يمتلكون تمايزاً عرقياً أو لغة مشتركة (يتحدث عدد قليل من الشباب الأكراد العربية، فيما تأتي الإنجليزية في المرتبة الثانية في كردستان)، وهي مسألة تحظى بأهمية لدى العديد من الأفراد المنتمين إلى قوات البشمرجة. وبالطبع فإن الكردية هي اللغة الرسمية في التجارة والحكومة الإقليمية، رغم وجود صحافة باللغة الإنجليزية. في الشمال الكردي، وتعتبر العربية لغة ميتة، حيث رفضها السكان الأكراد الذين لازالوا يتذكرون قمع الدولة العربية العراقية.

الأكثر من ذلك، أن معظم الأكراد لديهم تحفظات على الدستور مثل مكانة الدين في الحياة السياسية، ونتيجة لذلك يركز الأكراد على استقلال الدولة والدين.

تناقض المصالح الوطنية: كردستان x العراق:

على المعبر الرئيسي للحدود بين العراق وإيران وضعت

صورة للإمام الخميني والعلم الإيراني، وعلى الجانب الكردي وضعت صورة لبرزاني والعلم الكردي، فيما لا توجد صورة للعلم العراقي، وهو ما يؤشر إلى رؤية بعض الأكراد لمسألة وحدة العراق.

وعلى عكس حدود السنة غير المدافع عنها، وحدود الشيعة المفتوحة بالكامل، فإن الحدود بين كردستان وإيران تتم حمايتها بواسطة قوات البشمرجة.

إن النقطة التي تمثل أكثر من كونها مصلحة تتمثل في أنه في الدولة الواحدة فإن الحدود الثلاثة يجب أن تدار بثلاث طرق مختلفة. إن الولايات المتحدة عاجزة عن معالجة هذا الوضع منذ أن أصبحت هذه الحدود طويلة جداً، ومنذ أن أصبحت التداعيات السياسية للوجود الأمريكي مكلفة جداً أيضاً.

وتتركز كثير من الصراعات الداخلية حول النفط، ولذا، يمكن القول إن العامل الأكثر أهمية في تحديد قدرة العراق على تحقيق وحدة وطنية ربما يتصل بالجانب الاقتصادي أكثر منه أيديولوجي أو ديني.

وتوجد ثروة العراق البالغة ١١٥ مليار برميل نفط في مناطق الشيعة والأكراد. وإذا تبني الشيعة النموذج الكردي وكونوا حكومتهم الإقليمية، فإن العرب السنة ربما يتجهوا أيضاً إلى تأسيس حكومة إقليمية في مناطق الأغلبية السنية في ديالى، وصلاح الدين، والأنبار.

وقد بدأت الحكومة الكردية في التنقيب عن النفط بالقرب من مدينة دهوك في شمال كردستان. هذا التطور يوجه تحدياً مباشراً لسيطرة الحكومة المركزية على كل مصادر الطاقة. ورغم أنها أكدت أن حقول النفط في كردستان أكثر أهمية من نظيرتها في جنوب العراق وكركوك تؤكد الحكومة الإقليمية أن مصادر النفط بها تقدر بنحو ٤٥ مليون برميل.

وبالرغم من أن عقود التنقيب عن النفط وإنتاجه بدون موافقة الحكومة المؤقتة تعتبر لاغية، إلا أن المسؤولين الأكراد يؤكدون أن الدستور الجديد يضمن للإقليم الكردي التنقيب عن النفط وإنتاجه.

ولذا يعتبر صراع النفط عاملاً آخر في الحملة طويلة المدى التي تقودها الحكومة الإقليمية لدعم الاستقلال. وطبقاً لقول لعدنان مفتي المتحدث باسم المجلس الإقليمي الكردستاني: "إن هذا يجب أن ينظم بالقانون.. قانون تسوية هذا النزاع مطروح حالياً للنقاش في الجمعية الوطنية. وتبعاً لمسئول رفيع المستوى، فإن حقائق العراق الجديد جعل حلم "كردستان الكبرى" أثر من الماضي الرومانسي. وكما أكد هذا المسئول نفسه فإن الطموح إلى "كردستان الكبرى" ليس فقط غير عملي وإنما خطير أيضاً".

إن دول الجوار مثل تركيا وإيران وسوريا بما لها من

مصالح قومية وعلاقة حساسة مع السكان الأكراد لن ترحب بهذه الخطة وسوف تعمل ضدها. الأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة لن تقدم أى دعم لمثل تلك التوجهات. ويعتقد مسئول رفيع في كردستان أن كركوك جزء من كردستان ولن يتنازلوا أبدا عما اعتبروه حقوقاً تاريخية في هذه المنطقة، وهو ما بدا جلياً في رفض برزاني، في عام ١٩٧٤، لعرض إقامة حكم ذاتي في كردستان لا يتضمن مدينة كركوك. إن مسألة استبعاد مدينة كركوك يعنى إلغاء ٢٠ عاماً من السياسة والصراع الكردي، وهو ما لن يفعله القادة الأكراد. ومع الوضع في الاعتبار تناقض المصالح، فإن مستقبل إدارة المدينة مرشح لكي يصبح محور أزمة. وبالطبع فقد بدأت خطة "تكريد" كركوك. فالعرب الذين قدموا إلى كركوك عن طريق نظام صدام حسين، بدأوا في العودة إلى بغداد. كما أن ثمة سياسة نشطة لإعادة الأكراد الذين غادروا كركوك عن طريق نظام صدام حسين.

وطبقاً لوزير سابق في الحكومة الانتقالية العراقية، ويعمل حالياً مستشاراً لطالباني، فإنه ليس هناك أية مفاوضات حول مستقبل المدينة. كما صرح مسئول في قوات البشمركة بأنه تم وضع خطط للسيطرة العسكرية على المدينة في أسرع وقت. إن كركوك، التي تخضع حالياً لسيطرة الحكومة المركزية العراقية، مرشحة لكي تكون محطاً اقتصادياً مهماً لمستقبل الدولة الكردية. ويأتى العراق في المرتبة الثانية من حيث مصادر البترول بعد السعودية عن طريق كركوك التي تنتج مليون برميل يومياً تقريباً.

إن كركوك لن تكون مغلقة على باقى أنحاء العراق أكثر مما هي الآن، وأصبحت لعبة النهاية هي الاستقلال الذي سوف يتحقق عبر مزيج من النشاط السياسى والصبر. وبعد القوات الأمريكية، تأتى قوات البشمركة في المرتبة الثانية في العراق. وطبقاً لقائد الجيش الكردي، فإن القوات الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تسيطر على الدولة، وهناك اعتقاد بأنه كلما أصبح الوجود الأمريكى ضعيفاً كلما أصبحوا هم في مركز قوة.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أثناء انتخابات ٢٠٠٥، صرح برزاني قائلاً إنه متأكد من أنه سوف يشاهد "كردستان المستقلة" خلال حياته. وفي لقاء مع التليفزيون التركي، أكد أيضاً أن الأكراد العراقيين ليس لديهم خيار، لكنهم سوف يستعملوا حقهم في الاستقلال في حالة نشوب حرب أهلية. ورغم أن استقلال كردستان ليس سياسة رسمية حكومية، إلا أن مثل هذه التصريحات تؤشر إلى عدم بقاء العراق موحداً. إن العلاقات بين الحكومة في بغداد والأكراد محدودة.

والأهم أن الحكومة المركزية تفتقد السيطرة، حيث يتم تجاهل التعليمات الصادرة من بغداد. إن العراق يصبح رويداً رويداً مثل نموذج يوغسلافيا قبيل التفكيك عندما كانت الحكومة المركزية تصدر تعليماتها التي سرعان ما تذهب طي النسيان.

وعموماً، فإن ثمة إمكانية لوضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، والأكثر من هذا أنه بدا واضحاً أن الأكراد لديهم رؤية واضحة إزاء ما هي كردستان وما هو العراق.

إن لدى الأكراد ارتياباً قوياً من الشيعة بصفة عامة والشيعة العراقيين على سبيل الخصوص، وهذه حقيقة يؤكدتها القادة الأكراد وقادة البشمركة، حيث يعتقدون أن التمايز الشيعي في الحكومة سوف يجعل الدولة نموذجاً جديداً من طهران. وهذا هو أحد أسباب اهتمامهم بحماية حدودهم مع إيران.

ويبدو اتساع الارتياب الكردي من الشيعة جلياً على ضوء حقيقة أنهم يستقبلون مستشارين أجانب، وقيمون مراكز تدريب لقوات البشمركة للتعامل مع تكتيكات مكافحة الإرهاب ووسائل المخابرات. ويتم النظر إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على أنه عدو، ولا يخفى الأكراد سرّاً أنهم يعتقدون في ذلك. ويعتقد قادة البشمركة أن القوات الأمريكية هي الوحيدة التي يمكن العمل معها للسيطرة على الدولة. كما يعبر مسئولون في الحكومة الكردية، ومن بينهم قادة بشمركة، عن فقدانهم الثقة في قدرة الولايات المتحدة على احتواء التمرد.

الشيعة:

ربما لا تكون التحركات الكردية نحو الاستقلال هي العائق الوحيد أمام وحدة العراق. فبعد عقود من التهميش السياسى، يمتلك الشيعة، المجموعة العرقية الأكبر في العراق حيث تمثل حوالى ٦٥٪ من السكان، رؤية لإقامة دولة فيدرالية موحدة، تتضمن إقليمياً كاملاً في الجنوب لأن ذلك سيمكنهم من امتلاك حقول النفط الغنية، فضلاً عن منفذ إلى البحر، وفرصة لتثبيت مركزهم وتطبيق سياساتهم في منطقة يسيطرون عليها. هذا التهديد، بجانب الفوز في الانتخابات والتمدد الإيراني، يضيف مزيداً من الغموض على مستقبل الوحدة والديمقراطية في العراق.

الأحزاب والسياسات الشيعية الرئيسية:

تسيطر على السياسات الشيعية ثلاثة أحزاب شكلت الائتلاف العراقى الموحد في انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ ويرأسه عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى

الثورة الإسلامية في العراق.

الأحزاب الثلاثة الرئيسية هي: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ورساليون (حزب مقتدى الصدر)، وحزب الدعوة. ويعتبر حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الأكبر، والأكثر تنظيمًا، والأكثر تمويلًا. كما يمتلك ميليشيا خاصة، منظمة بدر للتعمير والتنمية، ويلقى دعماً من إيران. ويتراوح عدد مؤيديه ما بين ٢,٥ - ٣ ملايين نسمة. فيما يتراوح عدد مؤيدي حزب مقتدى الصدر المناهض للأمريكيين ما بين ١ - ١,٥ مليون نسمة في كافة أنحاء الدولة خصوصاً في مدينة الصدر في بغداد، إلى جانب التجف. ويسيطر الصدر على جيش المهدي، الذي دخل في مواجهة مع قوات الحلفاء والقوات العراقية في بداية الاحتلال. ورغم عدم وجود معلومات بشأنه، إلا أن عدد قوات جيش المهدي لا يقل عن ١٠ آلاف جندي.

ويفيد حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجيش المهدي القوتين الشيعيتين الوحيدتين اللتين تمتلكان ميليشيا. ويأتى حزب الدعوة بزعامة إبراهيم الجعفري في المرتبة الثانية بعد حزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وقد كونت الأحزاب الثلاثة الائتلاف العراقي الموحد الذي دعا إلى تطبيق الدستور العراقي ودعم الوحدة الوطنية. كما يدعو إلى إعادة تأسيس المؤسسات الحكومية وإنشاء حكومات إقليمية والتحقيق في جرائم البعث، وتطوير الاقتصاد عن طريق الاستثمار وخلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان حرية التعبير، وتبني نظام ضمان اجتماعي وتعليم مجاني. كما يعتبر الائتلاف أن الإسلام دين الدولة.

وقد فاز الائتلاف العراقي الموحد بـ ١٢٨ مقعداً في انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥، كما حصل رساليون على مقعدين إضافيين. ورغم أن هذه النتيجة مؤثرة، إلا أنها حققت أغلبية بسيطة مما دفع الشيعة إلى البحث عن شركاء لتشكيل الحكومة. وطبقاً للدستور العراقي، فإن التحالف الذي حصل على أكبر عدد من مقاعد الجمعية الوطنية له الحق في تسمية رئيس الحكومة الذي يكلف بتشكيل حكومة أغلبية. وبعد الحصول على دعم مقتدى الصدر تمت إعادة انتخاب إبراهيم الجعفري لرئاسة حكومة جديدة في ١٢ فبراير ٢٠٠٦، لكن مع تزايد حدة الانتقادات السنة والكردية لسياسة إبراهيم الجعفري والتي تسببت في إعاقة تشكيل الحكومة الجديدة، تخلى الجعفري عن منصبه لصالح نوري المالكي المسئول في حزب الدعوة الإسلامي.

وقد أكد عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على أن الشيعة ليس لديهم النية في التفاوض حول ما يعتبرونه "مبادئ رئيسية" تضمنها

الدستور العراقي الجديد. وفي خطاب حديث لأتباعه، أكد الحكيم أن أية جماعة سياسية تأمل في المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تبدي تأييدها لبعض الشروط وهي: اجتثاث البعث، ورفض الأنشطة الإرهابية، والموافقة على الدستور. وقد أبدى السنة، خصوصاً الحزب الإسلامي العراقي، بعض التحفظات على الدستور في شكله الجديد. وقد تمثلت القضيتان محور الارتكاز في اجتثاث البعث، والفيدرالية. ولم تتغير المطالب التي وضعها الحكيم في أغسطس ٢٠٠٥ قبل وضع الدستور، حيث قال في هذا الصدد: "بالنسبة للفيدرالية، نحن نعتقد أنه من الضروري إقامة إقليم في الجنوب". كما قال هادي العامر الضابط في منظمة بدر: "يجب تطبيق الفيدرالية في كل أنحاء العراق، فهم يحاولون منع الشيعة من التمتع بفيدراليته". لكن ثمة بعض القوى الشيعية، مثل مقتدى الصدر، يبدون قلقهم من الفيدرالية ويعتبرونها السبيل لتفكيك العراق. وخلال زيارته الأخيرة للسعودية العربية صرح الصدر قائلاً: "إن لدى شعور قلق تجاه مستقبل العراق ولا أعتقد أنه سوف يبقى موحداً".

وفي التحليل الأخير، فإن كل هذه القوى الشيعية لها علاقات أمنية واستخباراتية مع إيران.

التدخل الإيراني في العراق:

بعد سقوط النظام البعثي، اتجهت الأنظار إلى الشيعة: هل سيحاولون تطبيق النموذج الثيوقراطي الإيراني في العراق، أم سيدخلون في شراكة مع عرقيات أخرى في العراق. وطبقاً للتحليلات الاستخباراتية، فإن ثمة مؤشرات قوية على أن إيران تتدخل من أجل المشاركة في تقرير مستقبل العراق، وتكريس التوجه الإسلامي الإيراني، والعداء للعلمانية، وتوسيع قاعدة تأثير الإسلام الشيعي، كل هذه التطورات سوف تفرز تداعيات مباشرة على استقرار ووحدة العراق. وفي حين يواجه الأمريكيون التمرد في العراق، يعمل الملالي في طهران على تحقيق مصالحهم في العراق من خلال النفاذ داخل الحكومة العراقية، وتقديم الدعم المادي واللوجستي للميليشيات وتكوين شبكة مخابرات.

وسيبقى الوجود الإيراني مصدراً للقلق من جانب السعودية، التي لديها مصلحة حيوية في تأسيس عراق مستقر وموحد. إن الملالي لديهم القدرة على ضرب العملية السياسية، وخلق التناقض، وتهديد ظهور الدولة العراقية. وطبقاً لاستطلاعات الرأي، فإن لدى العراقيين قابلية أقل لتطبيق النموذج الإسلامي الإيراني في العراق، فقد استنتج استطلاع أجراه مركز بحوث اكسفورد ABC Time، أنه لا يوجد تأييد قوى بين العراقيين للحكومة الإسلامية. فقد أيد ٧٥٪ من العينة

التي شملها الاستطلاع إقامة حكومة ديمقراطية، بينما أيد ١٤٪ فكرة إقامة حكومة دينية.

تسرب الميليشيات الشيعية:

استخدمت إيران آليتين للنفاذ إلى العراق. الآلية الأولى، نشاط قوات القدس وهو القسم الخاص للحرس الثوري الإيراني. الآلية الثانية، تمويل وتسليح الميليشيا الشيعية خاصة الجناح العسكري لحزب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وهي منظمة بدر للتعيمير والتنمية التي يبلغ عدد أفرادها ٢٥ ألفاً، وتضم كوادر منظمي القدس وبدر علاقات تنسيقية قوية. وقد أشارت تقارير الاستخبارات إلى أن الضباط الإيرانيين يوجهون عمليات سرية تحت غطاء منظمة بدر، ويستقبل جيش المهدي مساعدات إيرانية أيضاً، لكن أقل نسبياً من بدر والقدس.

الجدير بالذكر أن قائد الحرس الثوري هو الجنرال يحيى رحيم صفوي، فيما يتولى الجنرال محمد باقر ذو الجار منصب نائب القائد. أما الجنرال قاسم سليمان فهو قائد قوات القدس، والجنرال باقر ذو الجار والجنرال سليمان مسئولان عن برنامج إيران السري في العراق، ولهما اتصال مباشر بمكتب المرشد الأعلى.

إضافة إلى ذلك، حددت التقارير الاستخبارية أربعة جنرالات في الحرس الثوري، وتسعة عقدا في الحرس الثوري مسئولين مباشرة عن العمليات العسكرية السرية في العراق.

وتجرى قوات القدس بشكل رئيسي عمليات استخباراتية ماهرة في فن الحرب غير المألوفة. وتقدر الاستخبارات قوتها الحالية بـ ٥٠٠٠ فرد، أكثرهم ضباط مدربون. وضمن قوات القدس هناك وحدة صغيرة يطلق عليها "قوات القدس الخاصة" التي تضم ضباطاً محترفين. وتعمل هذه القوات بشكل رئيسي خارج الأراضي الإيرانية، لكن تبقى معظم قواعد التدريب داخل إيران.

وتتقسم العمليات الخارجية لقوات القدس حسب منطقة التأثير. وتعتبر المنطقة الأكثر أهمية العراق والسعودية (شبه الجزيرة العربية) وسوريا ولبنان. أما الأقل أهمية فهي أفغانستان، وباكستان، والهند، وتركيا، والجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وشمال أفريقيا (مصر، تونس، الجزائر، السودان، والمغرب).

إن هدف إيران هو اختراق كل الميليشيات العراقية من خلال دعم وتدريب أعضائها. جيش المهدي، على سبيل المثال، يقدر عدد أعضائه بـ ١٠,٠٠٠ فرد، ويتلقى دعماً مادياً ولوجيستياً من إيران، كما يتلقى أعضاؤه تدريباً في معسكرات الحرس الثوري الإيراني. كما دربت معظم

قوات منظمة بدر في المعسكرات نفسها، واكتسب كبار الضباط خبرة ومهارة في المعسكرات المتخصصة الخاضعة لقوات القدس.

وتفيد التقارير الاستخباراتية أن قوات القدس تستخدم ستة معسكرات تدريب في إيران أهمها موجود في جامعة الإمام علي في شمال طهران. كما توجد المعسكرات الرئيسية الأخرى في قم، وتبريز ومشهد، كما يوجد معسكران على الحدود السورية - اللبنانية.

وطبقاً لقول ضابط كبير في وزارة الدفاع العراقية ومعارض لإيران، فإن الإيرانيين بدأوا في تأسيس شبكة لجمع المعلومات أكثر تطوراً، إلى حد أنهم اخترقوا كل الوزارات السيادية العراقية وأجهزة الأمن.

هناك أيضاً إدارة مخابرات تابعة للحرس الثوري، وتحت قيادة قوات القدس مهمتها رصد التحركات الأمريكية والحلفاء في العراق. وينتمي عدد كبير من المنضمين حديثاً لقوات الشرطة العراقية الخاضعة للضباط الشيعة، بشكل أو بآخر، إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والمنظمات الأخرى التي تقيم علاقات قوية مع إيران.

وتشير التقارير الاستخباراتية إلى أن ضباط الحرس الثوري الإيراني يعملون حالياً في العراق داخل الميليشيا والجيش النظامي ووحدات الشرطة. إن درجة اختراق هذه المنظمات من الصعب تقييمها، ومن المستحيل عملياً التمييز بين الميليشيا الشيعية العراقية، ووحدات البوليس، فكلاهما متأثرين بإيران، وفي بعض الحالات يخضعان للسيطرة الإيرانية.

الاختراق الإيراني امتد إلى مستوى الشارع أيضاً. فمعظم ضباط القوات والجيش لديهم ولاء أكبر لمنظمة بدر وجيش المهدي منه إلى وحداتهم الخاصة. وبالطبع، فإن هذه المنظمات تقيم اتصالات واسعة مع إيران. وطبقاً لرئيس استخبارات إحدى دول الجوار للعراق فإن الإيرانيين لم يحققوا اختراقاً فقط في بعض الأماكن، مثل بغداد والبصرة، بل إن السيطرة كاملة.

وطبقاً لمستشار وزير الدفاع العراقي، ليس هناك استقلال لمنظمة بدر عن الحرس الثوري الإيراني. هذا التحليل تدعمه تقارير استخبارات بعض دول الجوار.

إن منظمة بدر تعتبر عربة إيران الرئيسية التي تستخدم لتحقيق أهدافها الأمنية والاستخباراتية. الأكثر من ذلك، أن جيش المهدي رغم أنه أصغر نسبياً، وأقل تهديداً، وأقل تنظيمياً مقارنة بمنظمة بدر، إلا أنه مخترق من جانب إيران أيضاً، وهي تطورات لا يمكن إغفالها.

أخيراً، من المهم ملاحظة أن الحدود المخترقة بين إيران والعراق سهلت كثيراً على الحرس الثوري ووزارة الاستخبارات والأمن، تنظيم نقل الأسلحة والأجهزة

والمال إلى العراق. وتعمل في كثير من الأحيان بمعرفة أعضاء القوات العراقية. وقد تم أسر الجنود البريطانيين الذين اكتشفوا هذه العمليات، بواسطة القوات العراقية، ثم تم تحريرهم بعد ذلك.

المنظمات الخيرية الإيرانية وأنماط أخرى من التدخل: تعتبر الحكومة الدينية الإيرانية المصدر المالي الأكبر للأماكن الشيعية في النجف وكربلاء، مثل نظيرتها في قم ومشهد. وقد تعلم في هذه المؤسسات عشرات الآلاف من العراقيين والعرب في علم التشريع واللاهوت الشيعي، وهو ما يعد مصدراً آخر للقوة والتأثير.

وتمارس المنظمات الخيرية الإيرانية دوراً ملحوظاً في تمويل المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية، والمساجد وملاجئ الأيتام، وخدمات اجتماعية أخرى، ومن خلال تكوين شبكة رفاهية اجتماعية في العراق - عبر استخدام الوكلاء أو بأسمائهم الخاصة - تمارس منظمات مثل مؤسسة المستضعفين، ومؤسسة الإمام الرضا، ومؤسسات الشهداء، تأثيراً هائلاً، حيث يبلغ تمويلها حوالي مليون دولار. وثمة منظمات أخرى مثل مؤسسة الرفاهية الاجتماعية، والمؤسسة الاقتصادية الإسلامية، ومؤسسة التعمير والإسكان.

وحتى الهلال الأحمر الإيراني استخدم كواجهة استخدمتها منظمة القدس لتأسيس خلايا مسلحة تحت الأرض في جنوب العراق. كل هذه المنظمات هيأت المجال لزيادة التأثير الإيراني في العراق مستقبلاً.

إن الدعم المقدم إلى المدارس، والمساجد، ومراكز توزيع الطعام، والمؤسسات الصحية، وبناء المساكن للفقراء، جذب قطاعاً عريضاً من المواطنين لهذه المنظمات، وهو ما عاد بالفائدة في النهاية إلى طهران.

جدول (١) المنظمات الخيرية الإيرانية العاملة في العراق

المنظمة	الأصول بالمليون دولار
مؤسسة الإمام الرضا	١٢ - ١٤
مؤسسة المستضعفين	١٠ - ١٢
مؤسسة الشهداء	٥ - ٧
مؤسسة إنشاء المساكن	٤
منظمة الإنشاء الإسلامية	٢ - ٣
منظمة الرفاهية	٠.٤
المنظمة الاقتصادية الإسلامية	٠.٤

ملحوظة: ٧٠ - ٨٠% من قيمة هذه الأصول تتمثل في عطلات منحت من جانب الحكومة الإيرانية.

وأخيراً، فإن الحرس الثوري الإيراني، بمساعدة المنظمات الإيرانية، استطاع أن يجد مكاناً في المؤسسات الاستراتيجية في الإدارة العراقية الجديدة. التي تشمل مكتب رئيس الوزراء، والوزارات، والحكومات المحلية التي تضم الأغلبية الشيعية.

ولذلك، فإن المؤسسة الإدارية الدينية يقطنها المتعاطفون مع إيران، والموالون للجماعات التي تقيم علاقات قوية مع الحرس الثوري الإيراني والوزارات الحكومية في طهران.

على سبيل المثال، فإن وزير الداخلية السابق بيان جبر، كان قائد منظمة بدر، وقد قضى سنوات تأسيسه في معسكرات الحرس الثوري الإيراني في طهران التي كانت تعمل على إسقاط نظام صدام حسين. بالإضافة إلى ذلك، هناك ضابط كبير في وزارة الداخلية العراقية كان يعمل متنسقا لعمليات التهريب السرية بين البلدين. هذه العمليات كانت تزود منظمة بدر، وجيش المهدي، والمليشيات الموالية لإيران بالمال والسلاح.

وطبقاً للتقديرات الاستخباراتية، فإن هذا الضابط نفسه مسئول عن تأسيس "فرق الموت" سيئة السمعة. فرق الموت:

تتم إدارة فرق الموت من جانب الجنرال، الذي سبقت الإشارة إليه، الذي يقوم بالتنسيق مع عقيد إيراني من قوات القدس (وهو المسئول عن وحدة في قوات القدس مسئولة عن الاغتيالات والهجمات الانتحارية) هذه الوحدة، بالتعاون مع فرق الموت، يعتقد في مسئوليتها عن ارتكاب عمليات اغتيال ضد زعماء وأكاديميين وضباط سنة. وكان أحد أهم أهدافهم هو الجنرال رعد الحمداني، أحد القادة الكبار في الحرس الجمهوري العراقي السابق. وبعد عدة محاولات لاغتياله هو وعائلته من قبل فرق الموت المختلفة (وكذلك من قبل منظمة بدر) اضطر إلى اللجوء إلى بلد مجاور للعراق.

وبينما فشلت محاولاتهم لاغتيال الجنرال الحمداني، فقد نجحت محاولات ضد أهداف أخرى، حيث قتل عدد من مساعدي الجنرال الحمداني، كما تم استهداف المنشقين السياسيين، خاصة الذين لهم علاقات مع هيئة علماء المسلمين. وفي الشهور الأخيرة، تم توسيع عمليات الاغتيال لتشمل المهندسين والمحامين والأكاديميين. وقد تم اغتيال أكثر من ١٠٠٠ من المهنيين والمثقفين العراقيين منذ أبريل ٢٠٠٥، مثل الدكتور محمد الراوي رئيس جامعة بغداد.

خامنتى : فلسطين رمز اليقظة الإسلامية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/١٦

ألقى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنتى كلمة بمناسبة افتتاح فعاليات المؤتمر الدولى الثالث للقدس وتأييد حقوق الشعب الفلسطينى الذى عقد فى طهران يومى ١٤ و ١٥ أبريل الماضى، أكد فيها على أن احتلال فلسطين والقدس الشريف يعد من أكبر الكوارث فى تاريخ الأمة الإسلامية المعاصرة، وإن المرحلة الحالية هى مرحلة اليقظة الإسلامية، وفلسطين قابضة فى قلب هذه اليقظة. وفيما يلى، نص كلمة المرشد على خامنتى:

هذه التجربة التاريخية أن وصل الجيل الجديد الصاعد لهذا الشعب الباسل الحكيم إلى ذروة الوعى والتحرر ومواصلة الانتفاضة .

ومن ناحية أخرى ، فقد امتدت تلك المراحل من مرحلة قاسية وحشية مطلقة العنان على هؤلاء الضحايا من قبل الاعتداءات العسكرية ونظام الاحتلال الرافع شعار من النيل للفرات ، إلى مرحلة التعدى السياسى والاقتصادى على فلسطين والدول المجاورة مستغلين فى ذلك حالة الضعف وخيانة بعض السياسيين فى العالم الإسلامى، وفجأة راح هذا الشعب يوجه بيقظته الشجاعة الانتفاضة من جديد .

وقد كان نتاج هذه المراحل المتلاطمة والتي اعتمد فيها هذا النظام الفاشم على قوة ونفوذ الحكومتين الأمريكية والبريطانية ودعمهما المخزى للإسرائيليين المجرمين أن سيطر التزلزل والتردد والخوف على عناصر هذا النظام اليوم، خاصة بعدما باتوا يواجهون ذلك المد الإسلامى المتصاعد واليقظة الإسلامية .

صحيح أن فلسطين اليوم باتت مسرحا للعنف والجرائم التى يرتكبها الإسرائيليون الغاصبون بحق هذا الشعب المظلوم ، كما يجرى على أرضه وبصورة استثنائية أبشع أنماط الظلم وبشكل علنى يتباهى به نظام الاحتلال ، إلا إنه بنظرة فاحصة على مجمل مراحل الستين عاما الماضية لسوف نكتشف حقيقة مروعة نستطيع أن نعتبر منها وهى أن المسألة لا تتعدى سوى تبادل لمواقع وقدرات على جبهتين؛ سواء كانت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الرسول الأعظم الأمين وعلى آله الطاهرين وأصحابه المنتخبين ، أما بعد ،

إننا مجتمعون هنا اليوم من أجل البحث فى أكبر كوارث الأمة الإسلامية المعاصرة ، وأعنى بذلك احتلال فلسطين والقدس الشريف من جراء مؤامرات المستعمر على مصير هذه الأمة . وحيث إن تزامن اجتماعنا هذا مع الذكرى السنوية للاحتفال بمولد رسول الإسلام الأعظم - صلى الله عليه وآله وسلم وفى العام الذى تشرفت فيه إيران باسمه المبارك ، فإن هذا يجب أن يكون حافزا لنا جميعا على الجهاد والاتحاد والعزم الراسخ والثقة بالوعد الإلهى ومدعاة لاستقبال الرحمة والنصر الإلهى إن شاء الله تعالى .

إن المرحلة الحالية هى مرحلة اليقظة الإسلامية، وفلسطين قابضة فى قلب هذه اليقظة. ويمر الآن ما يقرب من ستين عاما على احتلال فلسطين ، عانى خلالها الشعب الفلسطينى بفترات من المحن والبلاء بمختلف أنواعها . من التهجير والتشريد ورؤية دمار الأهل والبيت والمذابح الجماعية لأقرب الأقرباء وحتى اللجوء إلى المحافل الدولية ومقابلة الألاعيب السياسية العقيمة والرهانات الخاسرة والمفاوضات مع نظام الاحتلال سواء بشكل مباشر أو عن طريق وسيط والذى فى الحقيقة لم يكن هذا الوسيط سوى المجرم الأساسى فى استمرارية هذه المحن. ولكن كان نتاج

على الجبهة الفلسطينية واحتلالها أو على مستوى جبهة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي الذي عملت السياسة الغربية للسيطرة على الجبهة الأولى (قريبة الأمد) من أجل إحكام سيطرتها على الجبهة الثانية (بعيدة الأمد)، حيث كانت فلسطين في العقد الرابع من القرن العشرين وهي بلد تقع في قلب العالم العربي عبارة عن قطر فقير وحكومة ضعيفة وشعب غافل وجيران عملاء للاستعمار وقد عملت دول غربية هي الأغنى والأكثر سلاحاً والأشد شراً بتحريض من الصهاينة على سلبها من أيدي المسلمين وتسليمها لحزب عنصري عدواني إرهابي تدعمه كل الدول الغربية وكلا العملاقين السياسيين المتنازعين في هذا الوقت (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية). وكانت الدول العميلة في المنطقة من قبيل إيران البهلوية وبعض الدول الأخرى قد أعرضت عن إسلامها وعروبيتها وانخرطت في خدمة ذلك النظام الفاشم، في حين وضع الجميع المال والسلاح والعلم والصناعة تحت تصرفه، وكانت الولايات المتحدة تمثل القيم والراعى والداعم، في حين كان الاتحاد السوفيتي لا يختلف معها في هذه المسألة قط. وقرارات الأمم المتحدة رغم ضعفها وكونها قرارات محافظة لم تكن لتلقى أى اهتمام بها من قبل الحكومات الصهيونية المختلفة والمتمردة فهي بذلك وبدعم من الولايات المتحدة وأوروبا تعتدى عسكرياً على كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان وتحتل مساحات من أراضيها مستهدفة احتلالهم الدائم وتتحدث وتهدد بالاغتيال والقتل والنهب دون أن تأبه لشيء، ويتولى على القيادة فيها إرهابيون معروفون الواحد تلو الآخر، وكان آخرهم جزار صبرا وشاتيلا المعروف (إريئيل شارون رئيس الوزراء الأسبق). وهكذا تستمر على مسرح فلسطين لعشرات السنين دولة غاصبة بمظهرها الخشن المتصلب والساعى إلى مزيد من أراضي وثروات دول المنطقة

وعلى الجبهة الأخرى، وبعد ذلك الضعف والهزيمة الأولى وفشل المساعى الناقصة للسنيين الأولى، حيث التجارب تتوالى وتفشل معها الذرائع الفكرية والعملية من الادعاءات القومية والوطنية إلى اليسار الماركسى وأمثاله على مستوى الواقع العملي، يرسم الإيمان الدينى الذى كان الشعب ملتزماً به بقوة وبهمة المجاهدين الصابرين المقاومين، وبالتدريج صار نقاطاً مضيئة في الأفق المحزن وخلق الآمال. وفي هذه الأثناء تبزغ فجأة شمس الثورة الإسلامية من الشرق ليرتسم على راية هذه الثورة الإلهية الخفاقة إلى جانب اسم الله والشريعة الإسلامية اسم دولة فلسطين.

ومن هذا المنعطف، تتغير مسيرة الحوادث وتبدأ في المنطقة مسيرة زوال الدول الغاصبة وفناء السيطرة الأمريكية المطلقة التي كانت على مدى السنوات الممتدة شريكاً لإجرام الدول الغاصبة. وتنطلق مسيرة التوجهات الجهادية المؤمنة بالإسلام في فلسطين ولبنان، وينشأ جيل مناضل صلب وصادق ويحيى من جديد منطق الجهاد والشهادة وتحتل القدرة الحقيقية - والمقصود بها قدرة الشعب الذى يترسخ فيه عزم المقاومة والتضحية - موقعها في معادلات فلسطين والمنطقة من جديد. والآن وبعد مرور ستين عاماً على تلك البداية الحافلة بالمحن تنطلق على أرض فلسطين يوماً بعد يوم بقوة متناهية وبنفس جديدة وبعزم قومي جبهة الحق بآمال حية ويدافع إيماني يستقطب الأجيال الجديدة الواحد تلو الآخر، فتفرض على العدو الهزائم العسكرية والسياسية المتتالية في لبنان وفلسطين، وتتقدم بجهادها الحماسي نحو الفتح المبين وكأن الخطاب الإلهي الصادق يتوجه إليه عبر قوله تعالى "وعدكم الله مغانم كثيرة تأخذونها فعجل لكم هذه وكف أيدي الناس عنكم ولتكون آية للمؤمنين ويهديكم صراطاً مستقيماً" وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها وكان الله على كل شيء قديراً" (سورة الفتح الآية ٢٠، ٢١).

وعلى الطرف الآخر، نلاحظ أن جبهة الباطل بعد التقهقر المتوالى وفقدان الآمال الكاذبة الأولى تقع فريسة التمزق والشك والضياع، في حين تواجه الولايات المتحدة - وهي الداعمة الأساسية - في الشرق الأوسط، مشكلات لا حلول لها ونفوراً متزايداً لشعوب هذه المنطقة، بل من كل العالم تجاهها، وتنازل شعار (من النيل إلى الفرات) إلى شعار (الأمن) وأى أمن؟! أمن يكمن خلف جدار يبنيه النظام حوله، ولا يملك في مجال مواجهة فلسطين المنتفضة سبيلاً غير الدبابة والقنبلة والاغتيال والسجن، وهي نفسها الوسائل التي أدى استخدامها عبر عشرات السنين الماضية إلى ما نراه اليوم من الموقف الحديدي للشعب الفلسطيني، ولذلك سوف لن تترك أثراً بعد هذا سوى مقاومته المتصاعدة.

إخوتى وأخواتى، إن شعب فلسطين اليوم يتحرك في ميدان جهاد صعب وممتد، ولا يقتصر هذا على جهاد فلسطين فحسب، وإنما هو جزء بارز من الجبهة الواسعة لجهاد العالم الإسلامي ضد المستكبرين والمعتدين والسفاحين والغزاة.

لقد وعى العالم الإسلامي وعاد شعار السيادة الإسلامية في جميع الأقطار الإسلامية يحتل المرتبة الأولى بين الشباب والجامعيين والمثقفين، وعادت إيران

الإسلامية وهي التي تطرح وتتفد فكرة سيادة الشعب في الإطار الديني تقوى وتتقدم يوماً بعد يوم، كما عاد الإسلام الأصل الذي اعتبره الإمام الخميني منزهاً عن التهجين والانحراف والجمود والتحجر يمتد في الساحات السياسية لكثير من الأقطار ويعمق جذوره في شرق العالم الإسلامي وغربه.

إن المذاق المر والمسموم لـ (الليبرالية الديمقراطية الغربية) التي عمل الإعلام الأمريكي بكل خبث على تقديمها علاجاً شافياً قد بث الوهن في روح الأمة الإسلامية وجسدها. وأن ما يجري في العراق وأفغانستان ولبنان وجوانتانامو وأبو غريب والزنزانات الخفية الأخرى وقبل ذلك كله ما يحصل في مدن غزة والضفة الغربية، قد ترجم حقيقة المصطلح الغربي للحرية وحقوق الإنسان الذي روج له بكل وقاحة النظام الأمريكي.

لقد أضحت الليبرالية الديمقراطية الغربية اليوم في العالم الإسلامي مفضوحة ومقززة كما كانت عليه الاشتراكية والشيوعية في الشرق بالأمس.

إن الشعوب المسلمة تواقة لنيل الحرية والكرامة والتقدم والعزة في ظل الإسلام. ولقد سئمت من تحكم الأجانب والمستعمرين لما تئى عام في شئونهم وتعبت من الفقر والمذلة والتخلف المفروض عليها.

إن من حقنا - ونستطيع - أن نرد قوى التكبر والجشع إلى نحورها؛ هذا هو الشعور الصادق لشعوبنا وجيلنا والجيل الحاضر للعالم الإسلامي من شرق آسيا حتى قلب أفريقيا، وهذا هو ميداننا الجهادي المعقد والمتنوع والصعب والممتد. وإذا اعتبرنا فلسطين راية هذا الجهاد فإننا لم نتجاوز الحق.

إن على جميع العالم الإسلامي اليوم أن يجعل قضية فلسطين قضيته. إنها المفتاح السحري الذي يفتح أبواب الخلاص أمام الأمة الإسلامية، ويجب أن تعود فلسطين للشعب الفلسطيني وأن تدير كل القطر الفلسطيني دولة فلسطينية واحدة ينتخبها كل الفلسطينيين. لقد باعت المحاولات التي دامت خمسين عاماً لبريطانيا والولايات المتحدة والصهاينة لمحو اسم فلسطين من خريطة العالم وتذويب الشعب الفلسطيني في الشعوب الأخرى بالفشل، وأدى الضغط والظلم والاضطهاد إلى نتيجة عكسية.

إن الشعب الفلسطيني اليوم أكثر حيوية وبسالة ونشاطاً من أسلافه قبل ستين عاماً ويجب أن تستمر هذه المسيرة التي ولدت في ظل الإيمان والجهاد والانتفاضة المفعمة بالفخر، ويتحقق الوعد الإلهي، حيث قال تعالى "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين

من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون". (سورة النور الآية ٥٥).

وإذا ما نظرنا إلى الدائرة الأوسع، أي العالم الإسلامي نجد أيضاً أن نيل هذا الهدف السامي وهو التحرر من تسلط المستعمرين وغطرستهم وتدخلهم، والحياة في ظل الإسلام أمر ممكن وقابل للتحقق، وهو يقوم بشكل طبيعي على جهاد من نوع آخر، إنه الجهاد العلمي والسياسي والأخلاقي. ولقد جرب الشعب الإيراني في السبعة وعشرين عاماً الماضية ذلك، وقطف ثماره الحلوة. ويقوم هذا الجهاد المقدس على النزعة الإيمانية والاتجاه الشعبي والتوجه العلمي، وتتمثل هذه الميزة بأن كل خطوة ثابتة في هذا الطريق تجعل الخطوة التالية أكثر ثباتاً وأن طي كل مرحلة منه تجعل المرحلة التالية أكثر إمكاناً.

إن الشرط الأصلي لنجاح الجهاد في فلسطين والجهاد في العالم الإسلامي هو الثبات على المبادئ والأصول. إن العدو يستهدف باستمرار خطف هذه الأصول ويؤكد عبر الخداع والوعود والتهديد على غرض الطرف عنها، ومع حذف هذه الأصول أو تضاول تأثيرها فإن العالم الإسلامي سوف يضئ المعالم الهادية ويعيش في ظل قواعد يبنها العدو وحينئذ فالعاقبة واضحة.

إننا نجد البعض منا ومن شعوبنا وبإيحاء وتبعية للعدو يوصوننا بترك أصولنا ويعتبرون ذلك نوعاً من التكتيك والتدبير. ومهما تكن دوافعهم فإنهم يشكلون مصداقاً لقوله تعالى "فترى الذين في قلوبهم مرض يشارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين". (سورة المائدة الآية ٥٢).

إنهم لن يحصلوا من خلال تعاونهم مع العدو على أي نفع. فقد أثبتت الولايات المتحدة والغرب معها أنها لن ترحم حتى المستسلمين، فإذا نالت الغرض منهم رمتهم إلى صندوق النفايات.

ويحاول البعض أن يطرح قدرة العدو ويخيف طلاب الحق بها، ولكن هذا الكلام يتضمن مغالطة خطيرة وذلك لعدة أسباب:

١- لأن العدو الذي يخشى الإنسان العاقل من التعرض له ليس هو العدو الذي يستهدف منافعه الحياتية وأصل وجوده. إن المقاومة ضد مثل هذا العدو هي مما يحكم به العقل الإنساني بشكل قاطع، ذلك لأنه من البديهي أن الخسارة الحقيقية التي تنشأ من الاستسلام له تساوي الخسارة المحتملة الناجمة من

الاصطدام به، فضلاً عما يستتبعه الاستسلام من ذل وهوان.

إن الاستكبار العالمي اليوم - الذي يعتبر الرئيس الأمريكى الحالى ناطقاً باسمه - يهدد العالم الإسلامى بكل صراحة متحدثاً عن الحرب الصليبية، وأن الشبكة الإستكبارية للصهيونية والمنظمات الجاسوسية الأمريكية والبريطانية تزرع بذور الفتنة فى كل العالم الإسلامى، عبر دعمها المادى وتشجيعها، فتتم الإساءة للمقدسات الإسلامية، وحتى الشخصية القدسية للنبي الأعظم - صلى الله عليه وسلم - لا تسلم من هذا التطاول السخيف، ويتم إنتاج الآلاف من الأفلام السينمائية والألعاب الكمبيوترية وما شابه لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، ويدفع بها إلى السوق، كل هذا بالإضافة إلى جرائمهم فى الاعتداء على الأقطار الإسلامية، ومذابحهم فى فلسطين والعراق وأفغانستان، وتدخلهم الجشع فى الأقطار الإسلامية لضمان مصالحهم السياسية والاقتصادية غير المشروعة.

إن الاستسلام لهذا العدو أمر يرفضه حكم العقل مطلقاً ولا يوصى العقل والشرع فى هذا المورد إلا بالمقاومة.

٢. إن التهويل والمبالغة فى قدرة العدو هو نفسه أحد الأساليب الماكرة له. إن المال والقدرة السياسية والعسكرية والمعدات الحربية المتطورة والمتراكمة إنما تخيف الحكومات المحرومة من دعم شعوبها، وإن الانتصار العسكرى على نظام مثل نظام صدام حسين - الذى لا يحظى بدعم من شعبه ولا يملك جيشه أى دافع إيمانى وجهادى - لا يعتبر دليلاً على القوة، وها هى الولايات المتحدة تقف عاجزة عن الانتصار على الشعب العراقى.

إن العراق كما استطاع أن يوضح ويفضح ضعف الادعاء الأمريكى لنشر الديمقراطية، استطاع أيضاً أن يتحدى ادعاءها للقدرة المطلقة التى لا تقهر ويسخر منها. إن الشعوب والحكومات المعتمدة على شعوبها إن تمتعت برصيد من الإيمان بالله والإيمان بذاتها واتخذت المقاومة سبيلاً لن تنهزم وسوف يمنحها صبرها على مصاعب الجهاد النصر، ويبطل الأسطورة الكاذبة لقدرة العدو المحتل الذى لا يقهر، وهذا ما أثبتته الأحداث المعاصرة والماضية غير البعيدة، وسوف تثبت بعد هذا إن شاء الله.

إن الحلقات المترابطة للتآمر الأمريكى ضد كل من إيران والعراق وسوريا ولبنان لتحقيق السيطرة على شرق أوسط يقوده النظام الصهيونى لن تصل إلى نتيجة سوى الخسارة المدمرة للإدارة الأمريكية . ولو

احتكمت الولايات المتحدة صدفة لعقلها ووجدانها، كان عليها أن ترفع يدها عن تغنتها تجاه الشعب العراقى وتمكنه من تحكيم إرادته فى اختيار حكومته المفضلة، وأن تحترم الحكومة المنتخبة من قبل الشعب الفلسطينى (حكومة حماس) وتوقف حليفها المتمرد الشرير، أى النظام الصهيونى الفاسد عند حده، وتطلق سراح السجناء المظلومين فى جوانتانامو وأبو غريب وباقى سجونها الخفية فوراً، وتوقف تأمرها ضد سوريا ولبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولا تلهب بجهلها منطقة الشرق الأوسط والخليج (الفارسى) الحساسة.

وفى الختام، أقولها لشعب فلسطين الباسل المقاوم: "لقد رفعتكم رأس العالم الإسلامى عالياً بجهادكم وصبركم ومقاومتكم الرائعة، وعدتم أمة نموذجية، إن العبء الثقيل لهذه المحنة العظمى لم تحن ظهوركم وأن الدم الطاهر لشهداءكم زاد من عزيمتكم وثباتكم. إن عدوكم عبر القسوة واستباحة الدماء والقتل والدمار والخطف والأعمال الوحشية لم يستطع أن يرغمكم على التراجع. إنكم اليوم أقوى من أى وقت مضى، وأن دماء الشهداء العظام مثل الشيخ "أحمد ياسين" وفتحي الشقاقات والشهداء من الشباب وباقى شهداءكم المظلومين انتصرت على سيف العدو وستتصر بعد هذا بحول الله وقوته.

إننا فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية - ومعنا حتماً الكثرة الكبيرة من المسلمين والأحرار فى جميع أنحاء العالم - نعتبر أنفسنا شركاء فى محنتكم، شهداؤكم شهداؤنا، ألمكم وحزنكم ألمانا وحزننا، وانتصاركم انتصارنا. إن الأمة الإسلامية الكبرى لا تستطيع كما هو الغرب بأساليبه المزورة أن تبقى ساكنة غير مبالية تجاه الظلم الواقع عليكم، وتمتد يد المودة لعدوكم، وكل من يقف هذا الموقف معكم، فهو يتخذ سبيل العداء لكم، ولا ريب أن الشعوب المسلمة تتبرأ من هذه الخطيئة الكبرى.

إن على الأمة الإسلامية أن تدعمكم بكل ما تستطيع من دعم، وتعينكم على استدامة هذا الطريق المبارك. ثقوا بالوعد الإلهى، واحتسبوا عند الله كل الآلام المقرحة، والدماء المسفوكة دون حق، والمصاعب التى تصب عليكم يومياً، ورددوا ما قاله سيد شهداء العالم الحسين بن على، فى تلك اللحظة التى استشهد فيها طفله الرضيع وهو يضمه إلى صدره بسهم مسموم: "إنما يهون الخطب على أنه بعين الله"، واعلموا أن الله ضمن للمؤمنين والمجاهدين الصابرين النصر النهائى، وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً، ولا مبدل لكلماته. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بيان مكتب دعم الوحدة بخصوص الأزمة النووية

■ إيران أمروز (إيران اليوم) ١٦/٤/٢٠٠٦

للمهمنين على القوى في المحافل الدولية قد وضع الوطن والأمة على أعتاب حرب ومقاطعة مدمرة، فمع إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وحالة عدم الثقة الموجودة ستقع أكبر وأخطر هزيمة على مدى تاريخ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية. كل هذه المخاطر تهدد البلاد في الوقت الذي لا يلعب الشعب الإيراني أي دور في هذه المفامرة. إن مسألة الطاقة النووية في غياب وعي ناشط المجتمع المدني والصحافة والأحزاب والجماعات السياسية، وفي ظل الظروف الصعبة والرقابة، تصبح مسألة متعلقة بالحكومة فقط وليست معادلة يمثل أحد طرفيها الشعب الإيراني.

ومكتب دعم الوحدة انطلاقاً من عملية التتوير وأداء الرسالة الاجتماعية في ظل هذه الظروف الخطيرة يبين للشعب الإيراني عدة نقاط حتى يكون ملماً بها.

١- على الرغم من أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مسيرة التقدم والتنمية النووية هو حق مسلم به ولا يمكن التفاوض عنه بالنسبة للأمة الإيرانية، لكن من البديهي أن حصول الأحقية لا يكون مرادفاً لاستخدام الحق. إن الاستفادة من التقنية النووية يتطلب وجود سيادة وطنية وديمقراطية تتمتع بمستوى عال من العقلانية، وكذلك أيضاً تحتاج إلى تهيئة الظروف الداخلية والخارجية والتناسب مع المصالح الوطنية والتقييم الفني والتحليل الدقيق من نتائج هذا الأمر.

منذ عام ١٩٩٦ وما بعدها حدث انحسار في الاستفادة من الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء على مستوى العالم بمعدل ملحوظ. واليوم يتم إنتاج ١٧٪ فقط من الكهرباء المستهلكة على مستوى العالم عن طريق الوقود النووي. وكثير من الدول التي تملك التكنولوجيا على مستوى العالم بالنظر إلى التكلفة العالية للإنتاج والنقل والتكلفة الباهظة لعمليات الصيانة ودرجة التلوث العالية والتكاليف الأمنية ومشكلة دفن النفايات النووية قد جعلها تتجه نحو تقليل محطاتها النووية ووقف بعضها الآخر بشكل

هناك حالة من الضجة والتضخيم حول الخبر النووي السعيد، وهو وصول إيران إلى دورة الوقود النووي جعلته أحدث استعراض نووي للحكومة. والأمر الغريب أن هناك محاولات عدة ظهرت من جانب مختلف التيارات لاحتساب هذا النصر لصالحها وادعائها أنها صاحبة هذا النصر.

فبينما عملت وسائل الإعلام الحكومية على احتساب هذا النصر لصالح أحمدى نجاد حاول هاشمي رفسنجاني من جانبه المبادرة بإعلان اتمام عملية التخصيب في ناتانز حتى يعوض إلى حد ما هزيمته في الانتخابات الرئاسية، بينما حاول خاتمي أن يسجل هذا الإنجاز لحكومته فقال "بدأ العمل في دورة الوقود النووي منذ عام ٢٠٠٠، وبناءً على وعد الباحثين كان مقرراً أن نصل إلى نسبة ٣,٥٪ في خريف ٢٠٠٢ فتأخرت عملية الوصول إلى التخصيب بنسبة ٣,٥٪. والآن هناك سؤال، هل ما لم يتم إنجازه على مدى عامين سيتم إنجازه على مدى عدة شهور؟ إن ادعاء الوصول إلى إمكانية تخصيب اليورانيوم لو كان صحيحاً بعيداً عن الخطبات الدعائية لا يعد إنجازاً أمام المشاكل التي تأخذ بتلابيب المجتمع الإيراني اليوم. ولا ننسى أن الشاه المخلوع كان يطلق مثل هذه المبالغات من أن جيشه هو الجيش الخامس على مستوى العالم، في حين أن الحالة الاقتصادية والسياسية للبلاد كانت سيئة، وقد أثبت المستقبل مدى زيف وعدم جدوى ادعاءاته. والآن يجب أن نتساءل ما هي الآثار المحتملة لهذا الإعلان الأخير على إيران؟

إن هذه الخطوة من الممكن أن تؤدي إلى تفاقم حساسيات المجتمع العالمي وتحشد إجماعاً لا نظير له بين المؤسسات الدولية والدول العظمى لمواجهة البرامج النووية المسيرة للأزمة وتتجه نحو مرحلة أكثر قلقاً وأكثر خطورة بالنسبة للمصالح الوطنية، وبينما تؤكد إيران على إنجاز الوصول إلى استكمال دورة الوقود النووي واستمرار أنشطتها النووية حول محور التخصيب فإن الدولة تعيش فترة من أخرج فتراتنا التاريخية، إن السلوك غير العقلاني والعدائي

تدريجى مخطط.

وإيران هي الدولة الثالثة بالنسبة لمستوى احتياطي النفط الممكن استخراجه والثانية على مستوى الغاز الموجود في العالم فهي تملك ١١٪ من احتياطي النفط العالمي و ١٥,٦٪ من احتياطي الغاز، هذا في حين أن التوقعات الحقيقية تفيد إن الاحتياطيات الموجودة والمحتملة في إيران هي ١٤,٤٪ من الاحتياطي العالمي، وهي بالنظر إلى معدل استهلاك محطة بوشهر النووية تلبى على الأكثر ٧ سنوات فقط. ومن ناحية أخرى، فإن تكلفة إنتاج اليورانيوم المخصب لكل كيلو يورانيوم تتراوح بين ٨٠ إلى ١٢٠ دولاراً، فهي تصل تقريباً إلى ضعفى السعر العالمي، وبهذا الشكل وبالنظر إلى احتياطيات البلاد من الطاقة النفطية وكون هذه الطاقة أرخص من الطاقة النووية وضرورة الحفاظ على البيئة والتكلفة العالية للمحطات النووية وتكلفة نقل الطاقة ومشكلة دفن النفايات النووية والتبعيات للخارج يبدو من الأساس أن إنتاج الكهرباء عن طريق الوقود النووي ليس له أى جدوى في إيران.

٢- إن الاستثمار في المشروعات الوطنية الكبرى يتطلب الشفافية والتوافق مع المصالح الوطنية ومراعاة نظام أولوية الاحتياجات العامة. ويمكن وصف مشروع ما بأنه وطنى عندما يتوافق مع المصالح الوطنية ويتمتع بمكانة عالية في هرم مطالب واحتياجات المجتمع. وبينما تعيش البلاد مشاكل كبرى مضيئة وتعيش حالة انعدام الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وكبت الحريات السياسية وأصبحت السيادة الوطنية بلا موضوع ويعيش الاقتصاد أزمة متصاعدة وتعانى مختلف طبقات المجتمع الفقر والحرمان فإن إنفاق المليارات من الدولارات من المال العام على القضايا النووية يعد عملاً يتنافى مع المصالح الوطنية.

والطاقة النووية حتى لو كانت اقتصادية، فإنها ليست من أولويات اليوم، إن حاجة البلاد الملحة اليوم هي الديمقراطية وحقوق الإنسان وطالما أنه لم تسد النظم الديمقراطية، فلا يمكن تصور أى رفاهية أو تحسن حقيقى حتى في مجال حياة الشعب. وطالما أن الشعب والرأى العام ليس موجودان في مشروع الإجراءات النووية، وطالما أن الخبراء وأصحاب وسائل الإعلام والأحزاب السياسية لا يقومون بالتشاور وتبادل وجهات النظر بخصوصها، فلا يمكن أن يطلق عليها صفة الوطنية.

٣- الآن تحولت أزمة الطاقة النووية إلى نزاع وحرب

قوة وحرب سلطة بين الجماعات الموجودة في بنية السلطة وكل منهما يعمل على إلقاء الكرة في ملعب الآخر. وفي تصورنا وعلى عكس إدعاء بعض الأشخاص والجماعات فكل تيارات النظام من الحاكمين في عقد الستينيات، حكومة البناء، وحكومة المجتمع المدني وحكومة المحبة، مقصورة في هذه الأزمة الحالية لأنها قامت بعيداً عن رقابة الشعب ورقابة المؤسسات الدولية المعنية بأعمال مبهمه لا تتسم بشفافية، وكل ذلك من بيت المال. وفي هذا الصدد يتم توجيه نقد خاص للسيد محمد خاتمي الذي استخدم رصيده الاجتماعي في خدمة مصلحة النظام السياسي بدلاً من خدمة المصالح الوطنية، وهنا يطرح سؤال مهم جداً: بينما أنه لم يكن يملك أى صلاحية أو رقابة على إدارة القضايا النووية فلماذا قام بتأييد أداء المعينين من قبل المؤسسات القائمة على التعيين لإدارة الشؤون النووية.

٤- باعتقادنا فإن نظرية "امتلاك التقنية النووية من أجل السلام" مع تبرير سائر دول المنطقة وبهدف التوازن السلبي والردع، علاوة على أنها تخل بالسلام والقيم الإنسانية فإنها غير فاعلة وغير أخلاقية لأنه في هذه الحالة سينتشر سباق التسليح النووي في المنطقة وفي النهاية يتعرض الأمن العالمي لمزيد من الخطر ويهدر جزء كبير من ثروات العالم في التجهيزات النووية العسكرية بدلاً من أن يتم إنفاقه على الرفاهية والتنمية العامة.

والصواب هو أن يتم تنفيذ مشروع تطهير من الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجان العالمية بجدية وبأقصى سرعة، وفي هذا الصدد يكون جديراً، من أجل تجنب كافة أشكال التفرقة والتوجه الأحادي، أن يتم في البداية نزع سلاح الدول التي تتمتع بمستوى عال من حيث الكم والكيف في مجال الأسلحة الذرية، خاصة وأن نزع السلاح النووي الإسرائيلي بالنظر إلى حساسيات الدول الإسلامية ومنطقة الشرق الأوسط يحظى باهتمام كبير.

٥- مما لا شك فيه أن مقارنة حكومة أحمدى نجاد والطاقة النووية بحكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية وتأمين صناعة النفط هو قياس مع الفارق ومن أكبر المغالطات والظلم التاريخي. فحكومة أحمدى نجاد شبه العسكرية التي تولت زمام الأمر في ظل غموض وخداع لا يوجد بينها وبين حكومة الدكتور مصدق الوطنية

والشعبية أى وجه شبه. فالدكتور مصدق بناءً على تحليل اقتصادى صحيح، أعلن بشكل واضح وشفاف أولوية وضرورة تأمين صناعة النفط ولم ينفق فى الخفاء مليارات الدولارات من ثروات البلاد ليؤسس المدينة الفاضلة التى لا تمت بالصلة للمصالح القومية والاحتياجات الضرورية.

٦- إن الرسالة الأهم لكل المخلصين للوطن يجب أن تكون محاولة تجنب اشتعال الحرب بالشكل الذى يؤمن مصالح الشعب وليس مطالب الحكومة. فالحرب فى ذاتها مخربة والبلاد لا تحتل عواقب حرب أخرى، ولهذا السبب فمن ناحية يساور القلق المجتمع العالمى بسبب البرامج النووية الإيرانية، ومن ناحية أخرى، يسعى البعض لاختلاق الذرائع لإذكاء نار الحرب واستمرار سيطرة العلاقات الاستكبارية على العالم، والبعض الآخر يرحب بالحرب بسبب طبيعة العيش فى أزمتة الداخلية، ولهذا حتى لو كان استخدام الطاقة النووية بشكل سلمى يصب فى المصلحة فإنه لا يستحق أن يشن بسببه حرب ضارية على البلاد، وتخصيب اليورانيوم ليس حاجة ملحة بالنسبة للبلاد ولازال هناك كثير من الوقت حتى يتم تجهيز مفاعل محطة بوشهر، ولهذا يمكن تعليق العمل فيه حتى نكسب ثقة المجتمع العالمى.

٧- عدم صحة الأسلوب والدبلوماسية وطريقة التعاطي هى من أهم سمات الحكومة الإيرانية الجديدة. فبدلاً

من أن نتابع الموضوع منذ البداية فى داخل الوكالة باعتبارها الجهة المعنية قامت فى إجراء غير متعارف عليه يذكرنا بعلاقات العهد القاجارى والبهلوى مع دول الهيمنة فى ذلك الوقت للتحادث مع الدول الأوروبية الثلاث المهمة حتى تكسبهم فى صفها بتقديم امتيازات. ومن ناحية أخرى اتجهت نحو روسيا والصين حتى تستطيع أن تتخلص من الأزمة فى ظل التنافس مع الولايات المتحدة ونسى المسئولون الإيرانيون أن الولايات المتحدة هى اللاعب الأساسى وأن دول الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين بل والهند ليست على استعداد لأن تعارض علاقاتها مع اللاعب الأقوى فى العالم الأحادى القطبية من أجل الحكومة الإيرانية التى تمنح ما لا تملك. وفى هذا الصدد فإن التحادث على الاقتراح الروسى هو من أكثر الأمور المؤسفة، فبينما تم إنفاق مليارات الدولارات من أجل تخصيب اليورانيوم فإنه يجب ثانية دفع قيمة تخصيب اليورانيوم فى روسيا وتحمل نفقة النقل وإعادة النفايات وتحمل مخاطرها الأمنية. وبهذا الشكل سيتم ضخ الوقود النووى فى المفاعل بأثمان باهظة وتتحمل البلاد إنتاج الكهرباء بسعر غال غير اقتصادى، وفى النهاية لن يتم الاستفادة من الاستثمارات التى تم إنفاقها لا وأخيراً فأى عقلانية ومسئولية تبرر مثل هذا المشروع اللاتمنى وغير الاقتصادى والباعث على التبعية للنظام الإيرانى التى أثبت التاريخ أنه لا يمكن الثقة به.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية

في شهر فروردين ١٣٨٥ هـ.ش.

الموافق مارس/أبريل ٢٠٠٦

احتجبت الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية -كعادتها- خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر فروردين (٢١/٣ - ٤/٤) من كل عام، حيث يتم الاحتفال بعيد النوروز في إيران خلال هذه الفترة، فتعطل جميع الأعمال وتتوقف الصحف عن الصدور، حتى انتهاء الإجازة. وكان طبيعيا أن تحفل الصحف عند عودتها للصدور بالحديث عن العام الجديد، والأمنيات العامة والخاصة، والتطلع لعام سعيد يفيض بالخير والبركة، وتتمتع فيه إيران بالاستقرار، والإيرانيون بالمحبة والسلام والتقدم، راجين أن تحل مشاكلهم خلال هذا العام. كما اهتمت الصحف بإبراز رسائل المسؤولين إلى المواطنين بمناسبة العام الإيراني الجديد، وعلى رأسها رسالة الزعيم خامنئي، مؤكدة على دعوته بأن يكون العام الجديد هو عام الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وقد حاولت صحيفة همشهرى في افتتاحية عددها بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ الإجابة على سؤال طرحته وهو لماذا عام الرسول؟ مؤكدة أنه سيكون انتصاف لنهجه وسنته، وانتصار لأتباعه، وعهد جديد لأمته. وقامت صحيفة الشمس (آفتاب) في افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٤ باستلهاج كلمات الزعيم خامنئي في الدعوة لسلوك جديد أكثر فعالية خلال العام الجديد. أما صحيفة التضامن (همبستكي) في افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٤ فقد حاولت تحليل اختيار الزعيم اسم عام الرسول لهذه السنة بأنه رد على الإساءة التي حاول أعداء الإسلام أن يلحقوها بصورة الرسول الكريم، وتأكيد العهد باتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحاولت صحيفة اطلاعات في افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٦ أن تدعو إلى استهلال العام الجديد بناء

على تعليمات الزعيم خامنئي بفكر جديد، وابتكار طرق جديدة نحو التقدم والرخاء. كان من الطبيعي أن تهتم الصحف الإيرانية اهتماما كبيرا بالمناورة التي قام بها جيش حراس الثورة الإسلامية في الخليج خلال هذا الشهر تحت اسم "الرسول الأعظم"، حيث قامت إيران خلالها باستعراض قوتها، التي تمثلت في أنواع جديدة من أسلحة الردع، بهدف توجيه رسالة تحذير إلى الولايات المتحدة، وتحقيق الأهداف الإيرانية المتعلقة بسياسة ردع الضربة العسكرية الأمريكية لمواقعها النووية، ودفع واشنطن للتفكير في عواقبها العسكرية قبل الإقدام عليها، حيث كشفت هذه المناورات عن: إطلاق صاروخ (كوثر) أرض-بحر المضاد للسفن المتوسط المدى والمتطور جدا بنجاح، وهذا الصاروخ له قدرة على مكافحة أنظمة التصدي الإلكترونية "ولا يمكن تحريفه عن مساره بأي جهاز كان"، وذلك في إشارة واضحة إلى أن صواريخ "باتريوت" الأمريكية أو "حيثس" الإسرائيلية المضادة لن تتمكن من التصدي له، كذلك الإعلان عن تجربة ناجحة لطائرة مائية حديثة جدا لا يمكن رصدها على الرادارات، وهي طائرة صغيرة الحجم بطيار واحد تطير على ارتفاع منخفض فوق سطح الماء ويمكن استخدامها كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية انتحارية على سفينة، وهي أقوى إشارة إيرانية لضرب السفن الأمريكية في الخليج وغلق مضيق هرمز، فضلا عن إطلاق صاروخ الطوربيد شديد السرعة "حوت" تحت الماء، وهو صاروخ قادر على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وبالتالي هو مصمم لإغراق السفن،

وهذا الطوربيد يشبه إلى حد بعيد صاروخا فائق القوة من صنع روسي هو الطوربيد "شكفال" الذي تصل سرعته إلى ١٠٠ متر في الثانية، وكذلك تجربة صاروخ متعدد الرؤوس وهو صاروخ "شهاب ٢" الذي يبلغ مداه الأدنى ٢٠٠٠ كم؛ الأمر الذي يجعل إسرائيل والقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط ضمن مرماء. وقد أكدت صحيفة كيهان في افتتاحية عددها بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٦ على المعانى التى يمكن استخلاصها من هذه المناورات، ومضمون الرسالة الموجهة لكل من تسول له نفسه الاعتداء على إيران. وأكدت صحيفة إيران في افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٤ أن إيران رغم قوتها العسكرية فإنها ملتزمة بالدفاع لا بالتعدى على الآخرين. أما باقى الصحف فقد أشادت فى افتتاحياتها خلال المناورات بالقدرات العسكرية الإيرانية التى توفر الأمن والاستقرار ليس لإيران وحدها، بل للمنطقة كلها.

كذلك اهتمت الصحف الإيرانية بإعلان نجاح إيران فى تخصيص اليورانيوم اهتماما كبيرا، وقد كانت صحيفة كيهان الأصولية أكثر انتهاجا بهذا الإعلان لتحقيقه فى عهد الأصوليين: الرئيس والحكومة والبرلمان، وعلماء وشباب الأمة الوطنيين، وقد خصصت افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٣/٥/١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩/٤/٢٠٠٦ لهذا الغرض، مؤكدة على ضرورة تغيير موضوع المباحثات مع الدكتور محمد البرادعى الذى يزور طهران لبحث الملف النووي، ومطالبة بإعطاء الولايات المتحدة الفرصة لكى تعيد تقييم موقفها تجاه إيران، بعد أن كانت ترى فى البداية أن التفاوض مع الولايات المتحدة لعبة خاسرة، كما ذكرت فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/٨، وكانت قد طالبت فى افتتاحية عدد ٤/٤ بنظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط بعد تزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة. وقد اتفقت صحيفة شرق فى افتتاحيتها بتاريخ ١٢ و ١٣/٤ مع صحيفة كيهان فى أمرين أولهما، أن تخصيص اليورانيوم انتصار كبير للشعب الإيرانى، وثانيهما، ضرورة تغيير موضوع المباحثات مع الدكتور البرادعى. كذلك أشارت صحيفة همشهرى فى افتتاحية عددها بتاريخ ٤/١٧ إلى عظمة إيران وقوة شعبها التى تجلت سواء فى المناورات العسكرية، أو

النجاح فى تخصيص اليورانيوم. وركزت صحيفة اطلاعات فى افتتاحيتها بتاريخ ١٨ و ١٩/٤ على نقد التحركات الغربية إزاء النجاح الإيرانى فى المشروع النووي، مشيرة إلى فشل مباحثات موسكو التى تضم الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا فى اتخاذ موقف محدد من إيران، كما أشارت إلى فضائح رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى.

أما الأحداث فى العراق فلم تغب عن اهتمامات الصحف الإيرانية، سواء فيما يتعلق بحوادث مهاجمة مساجد الشيعة فى بغداد وأزمة الأمن هناك، أو موقف الجيش الأمريكى الموجود فى العراق وخسائره، أو استمرار فشل الأطراف العراقية فى تشكيل الحكومة الجديدة.

وكانت المسألة الاقتصادية هى أبرز مجالات النقد والحوار فى افتتاحيات الصحف خلال هذا الشهر، فطالبت صحيفة همبستكى فى افتتاحية عددها بتاريخ ٥/٤/٢٠٠٦ بأن تقوم الحكومة باتخاذ الاحتياطات الاقتصادية بحيث تلبى الاحتياجات الطارئة، لأن رد فعلها تجاه إغاثة سكان محافظة لرستان الذين أضرروا فى زلزال هذا الشهر كانت بطيئة، مما أدى إلى حدوث مأساة إنسانية. وانتقدت صحيفة آفتاب فى افتتاحية عددها بتاريخ ٩/٤ عدم وجود الإحساس بالخطر لدى المسؤولين، وطالبتهم بتغيير النظرة إلى المسائل الاقتصادية تغييرا شاملا، والاهتمام بالأمن، لأن هذا من شأنه دفع عملية التنمية. وطالبت صحيفة شرق فى افتتاحية عددها فى ٩ و ١٠/٤ بالعبور بالاقتصاد الوطنى إلى مرحلة جديدة، مبينة الفرق بين دعم القطاع الخاص ودعم اقتصاد الحكومة، مؤكدة أن عملية الإصلاح الاقتصادى لا تثمر من خلال الاقتصاد القائم على الأوامر الحكومية، مشيرة إلى أهمية القطاع الخاص فى حركة التنمية. وأكدت صحيفة كيهان فى افتتاحية عددها بتاريخ ٩/٤ على أهمية الاهتمام بالتشغيل ومحاربة البطالة، مؤكدة أهمية محاربة الفساد الاقتصادى، وإبعاد القضايا الاقتصادية عن المزايدة، وأن يكون حل المشكلات الاقتصادية من خلال الاستثمار الجاد، وليس من خلال سيطرة رأس المال على القوانين والقرارات.

المنافرة النووية الإيرانية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من الطاقة، وموقعه يجعل ضرب الولايات المتحدة أو إسرائيل له سهلاً، لذلك فكر الإيرانيون في بناء مفاعلات جديدة متعددة الأغراض، ترضى الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية في آن واحد، وقد حرصت القيادة الإيرانية في فترة الحصار الاقتصادي على تكتم أخبار نشاطها النووي الجديد، ليس خوفاً من اعتراض داخلي لأن الإيرانيين لا يختلفون حول أهميته، بل خوفاً من تزايد الضغوط الغربية على إيران، وإيجاد مبرر جديد للولايات المتحدة في مواجهتها، خاصة مع اكتشاف وجود اليورانيوم في إيران بكميات تجارية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت الحظر على تصدير أي نوع من التقنية النووية إليه، ودعت كل من روسيا وألمانيا وفرنسا إلى عدم التعاون مع إيران، إلا أن إيران عملت على تنويع مصادر الحصول على هذه التقنية، ففضلاً عن روسيا مدت علاقاتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، وتكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، وكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم، وكانت إحدى الشركات الأمريكية التي تعمل في مجال التجسس قد التقطت صوراً جوية لبعض النشاطات النووية غير المعلنة من قبل إيران، وهو معمل في مدينة ناتانز لإنتاج اليورانيوم المخصب، وآخر في مدينة آراك لإنتاج الماء الثقيل، وهو ما يشي بخطة إيرانية لإنشاء مفاعلات نووية لأغراض متعددة. وكان المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية قد دعا الولايات المتحدة للمشاركة في المشروع النووي، وقد رفض الأمريكيون هذا العرض إما لأنهم يشكون في حقيقة هذا التوجه الإيراني وأهدافه، أو لأنهم يعرفون مما يجري على الساحة السياسية في إيران ما يناقض هذا التوجه، خاصة وأن الجبهة الداخلية في إيران مازالت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، وهناك تشكك من رفض

هل خدعت إيران الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمشروعها النووي؟ وأحكمت منافراتها لاكتساب الوقت ووضعهم أمام الأمر الواقع؟ الواقع أن إيران قد قامت بعدة منافرات سياسية وعسكرية حققت من ورائها الهدف الذي وضعت، للهروب من الحصار الذي فرضوه عليها حتى لا تكمل مشروعها النووي، وتوقف تخصيب اليورانيوم، وظلت إيران خلال مفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي العريقة تدور في حلقة مفرغة، بينما ظل علماءها على اجتهادهم في حل مشاكل تخصيب اليورانيوم، إلى أن فاجأوا العالم بنجاحهم في اختبارات التخصيب، وإدخال إيران نادي الدول النووية. وكانت إيران قد استأنفت يوم ٢١-٧-٢٠٠٤ بناء أجهزة الطرد المركزي التي تعمل بشكل أساسي في إنتاج الوقود المستخدم في محطات توليد الكهرباء وفي إنتاج الأسلحة، ثم أعلنت في ١٢/٤/٢٠٠٦ أنها نجحت في تخصيب اليورانيوم من خلال معمل ناتانز الذي يقع على بعد ٦٠ كم شمال أصفهان، والذي يحتوى على ١٦٤ جهاز طرد مركزي، وذلك خلال ٢ سنوات من الأبحاث الجادة والدائبة، وكان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أصدروا تقارير يوم ١٠-٨-٢٠٠٤ أرجعوا فيها وجود بقايا يورانيوم عالي التخصيب، عثروا عليها في قطع غيار في إيران، إلى معدات اشترتها طهران من إسلام أباد. وأعلنت إيران أنها لا تريد سوى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه في محطات كهرباء تعمل بالطاقة النووية، في إشارة إلى الاستخدام السلمي لليورانيوم المخصب.

أعتقد أن المنافسة النووية الإيرانية كانت قد بدأت مع استمرار العمل في مفاعل بوشهر لاستخدامه في الأغراض السلمية، خاصة توليد الكهرباء، مع الاستفادة من التقنية الروسية بدلاً من التقنية الألمانية، ولما لم يكن هذا المفاعل يرضى الطموحات الإيرانية، سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، فحجمه لا يفي باحتياجات إيران

شعبي للوجود الأمريكي في إيران وما له من تداعيات، وأما لترفع حجم المساومة، أو نتيجة ضغوط اللوبي الصهيوني على القيادة الأمريكية، وربما لضعف الجدوى الاقتصادية للمساهمة الأمريكية في مواجهة المكاسب الإيرانية التقنية والسياسية، أو عدم إمكانية التحكم في تطور المشروع في اتجاه التسليح، إضافة إلى تعارض المشاركة مع السياسة المعلنة للولايات المتحدة تجاه امتلاك بعض الأنظمة لأسلحة الدمار الشامل.

واستمرت القيادة الإيرانية في التباحث مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع بريطانيا وفرنسا وألمانيا ممثلي الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت عددا من الشروط للتجاوب مع المنظمة الدولية والموقف الغربي، منها أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية متطورة لاستخدامها في الأغراض السلمية، وأن إيران مستعدة لاتخاذ بعض الإجراءات المعقولة مع الحفاظ على قيمها ومصالحها الوطنية إذا أعطاها الغرب هذا الحق، وأن من الضروري رفع المقاطعة وإلغاء الحصار، لأن الشفافية ينبغي أن تكون من الطرفين، وأن استمرار الحوار دون شروط مسبقة أو تهديد سوف يكون مفيدا. وكانت روسيا صاحبة المصلحة في المشروع النووي الإيراني سباقة إلى تقديم المبادرات للخروج من الأزمة بين الغرب وإيران، بعد أن أعلن المفاوضون الأوروبيون أن اتجاه إيران لإجراء أبحاث وفض الأختام عن معمل ناتانز وأصفهان، يؤدي بالمفاوضات إلى طريق مسدود، واتجاههم لدعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة الملف الإيراني لمجلس الأمن، فكان المشروع الروسي بإنشاء شركة روسية إيرانية لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية ونقله إلى إيران، ولم ترفض إيران المشروع نهائيا كاستمرار لمناوراتها السياسية، وظلت تفاوض على ضرورة أن يكون التخصيب على الأراضي الإيرانية، وتؤكد أنها بذلك لا تنتهك أي قرار للوكالة الدولية، وليس هناك أي سند قانوني لإحالة ملفها إلى مجلس الأمن. وهي مع إحالة الملف لمجلس الأمن مع التواطؤ بين الدول الكبرى، أكدت أنها لا تخشى أي قرار من المجلس بعقوبات اقتصادية، فقد جربت الحصار الاقتصادي طوال ثماني سنوات من الحرب مع العراق وخلال فترة الاحتواء المزدوج، وما زالت تواجه آثاره حتى أصبح لها خبرة في هذا المجال، خاصة أنها تستفيد بوجود عرقيات وأقليات إيرانية يمكنها التعامل مع السوق الدولي، كما استفادت من جهود إيران خلال الحرب مع العراق. كما لا تأبه إيران بالتهديد الغربي بتوجيه ضربة وقائية إلى مفاعلاتها النووية، مؤكدة أنها لن تجعل الأمر يمر دون عقاب للأطراف التي تشارك أو تساعد في ضرب منشآتها النووية، مما يخلق وضعاً في المنطقة لا يخدم مصالح الغرب، وهي فضلا عن هذا قد دعمت جبهتها الداخلية، ووحدت جهة صدور القرار، وحصلت على التأييد الشعبي، وأحكمت علاقاتها

بدول الطوق، وقدمت إغراءات اقتصادية لدول كبرى يمكنها الاستفادة بإمكاناتها مثل الصين وروسيا، ودولا أقل مثل كوريا الشمالية وجنوب أفريقيا.

كما أن إيران مع مضيتها قدما في مشروعها النووي توسع خياراتها، حيث يتأرجح المشروع بين الأسلمة مع مخاطر المواجهة، وبين الأمركة بشروط معقولة إلى أن تحسم الولايات المتحدة الموقف، بترجيحها إما التعاون مع إيران أو المواجهة، ويبدو أن إيران جادة في عرضها بالتعاون مع الولايات المتحدة جديتها في الاستمرار في المشروع، وهناك تجربة التعاون في أفغانستان والعراق. أولا، لأن الأمور المهمة تطرح في إيران بعد الاتفاق بين القيادات على مختلف توجهاتها في إطار المصلحة العامة، وثانيا، لأن هذا العرض يمثلبادرة حسن نية تقسد المخططات الدعائية المضادة لإيران، وثالثا، لأنها بمثابة رشوة للولايات المتحدة من أجل وقف الحصار والضغط عليها، فضلا عن ثقة إيران في ارتفاع مستوى التقنية النووية الأمريكية. ومن الواضح أن إيران في المرحلة الراهنة ليست راغبة في إنتاج الأسلحة النووية وليست قادرة على تحمل الإنفاق عليها، كما أنها ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها في الوقت الحالي، والإيرانيون لا يفقدون الأمل ولا يملون من الانتظار لكنهم لا يتراجعون عما يرونه من حقهم.

ومع اشتداد الأزمة في العراق، وطرح مبادرة التفاوض بين إيران والولايات المتحدة حول العراق، ومع تأكيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أن مباحثاتهما المباشرة في بغداد لن تنطرق إلى أي موضوع آخر غير الأوضاع العراقية، إلا أن كثيرا من الدلائل تشير إلى أن العراق لن يكون الموضوع الوحيد على بساط البحث. لاشك أن موافقة إيران على إجراء المباحثات كانت خطوة إيجابية من أبعاد كثيرة، أولها إزالة الجليد في العلاقات بين البلدين، باعتبار أن هذه أول مباحثات مباشرة بينهما منذ سبعة وعشرين عاما، أي منذ إقامة نظام الجمهورية الإسلامية، حقيقة أن البلدين تفاوضتا حول أكثر من قضية مثل الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الغربية، وقضية أفغانستان وقضية العراق، إلا أن المفاوضات كانت من خلال طرف ثالث، سواء كانت دولة ترعى المصالح أو منظمات دولية، أو أفراد لهم مصالح مشتركة مع الطرفين، وبذلك أصبحت مسألة الأوضاع في العراق فرصة للقاء مباشر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كتجربة لإمكانية التباحث ثم التفاهم، وبذلك لن تكون هذه المباحثات انتقادية من الجانبين، حيث يريد كل طرف أن يستوثق من أوراق الطرف الآخر، وإمكانية تسليم كل منهما بحق الآخر في الحفاظ على مصالحه، ولذلك لم تكن هناك شروط مسبقة للتفاوض، واختار كل طرف فريقا مفاوضا له صلة بكل القضايا المشتركة، خاصة الفريق الإيراني الذي له صلة

بالملف النووي، كما أعطى كل طرف صلاحيات كاملة لفريقه المفاوض، لأن السياسة ليس فيها أمر مطلق، ومن الطبيعي أن يجرى طرح احتمالات عقلانية على أساس الواقع الجاري، لأن كل حلقة من المفاوضات تؤدي بالضرورة إلى الحلقة التالية، خاصة وأن علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية تمثل إشكالية حقيقية في سياستها الخارجية سواء للتاريخ الطويل في التعامل بين الطرفين، وسواء لتقاطع الحلم الإيراني مع الحلم الأمريكي، وسواء للصدام الأيديولوجي والفكري بين القيادة المحافظة في البلدين، وقد دلت التجارب على أنهما يلتقيان في منتصف الطريق، بعد أن يكون كل طرف قد تأكد من موقف الطرف الآخر، وتأكد أيضا مما سيحصل عليه كل طرف، ووازن حساباته ووجد أنه يقف عند آخر اللعبة، إن تجربة مباحثات أفغانستان بين إيران والولايات المتحدة في إطار مجموعة ٦+٢ كانت مفيدة، وأدت إلى نتائج إيجابية، وتكررت في العراق بشكل أقل وضوحا. وكان خليل زادة ربط بين قضية العراق والملف النووي الإيراني بقوله: إن قلق الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني يجعلها قلقة من نفوذ السياسات الإيرانية إلى العراق، مؤكدا أن هناك خلافات كبيرة مع إيران، وأن الولايات المتحدة حريصة على أن لا تمتد هذه الخلافات إلى العراق، سواء من جانبها أو من جانب إيران، كما أنها لا تريد أن تحملها على العلاقات الإيرانية - العراقية، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة ارتكبت بعض الأخطاء وأنها تعلمت منها، وتريد أن يكون سلوكها منطبقا مع ما تقتضيه الظروف، وأنها تدرك حقيقة العلاقات بين إيران والعراق، والتي لها جانب إيجابي هو تأييد الحكومة الحالية في العراق، وجانب سلبي هو دعم عدد من المنظمات المتطرفة في العراق. كما أكد لاريجاني أن إيران لا تفكر بأى حال في إنتاج سلاح نووي، وأن أساس القوة الإقليمية لا تستند إلى القنابل النووية، وضرب مثلا بباكستان، فهي مع امتلاكها للسلاح النووي لم تستطع أن يكون لها نفوذ كبير في المنطقة، وبناء على هذه النظرة الواقعية في إيران لا ترى فائدة من إنفاق لا طائل تحته، وأن إيران مرنة فيما يتعلق بالإشراف على مشروعها النووي، مادام هذا لن يمنع حصولها على التقنية النووية، كما أكد لاريجاني على أن إيران قوة إقليمية، ولكنها تعتبر نفسها قوة نجبية، وسياستها تجاه استقرار العراق وأمنه إيجابية، بدليل أنها في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تدعم فيه صدام حسين، كانت إيران تستضيف القادة العراقيين الحاليين، ومنهم الطالباني والبارزاني والجعفري والحكيم وآخرين، مشيرا إلى أن إيران سوف تتحرك بما يوازى الحركة الأمريكية، وأنها لن تخطو الخطوة الأولى في هذا الصدد، وسوف تقبل أى اقتراح من الولايات المتحدة لا يحرمها من حقوقها، كما أنها ليست في عجلة من أمرها، ولديها سيناريوهات جاهزة لكل الموقف.

كذلك أكد لاريجاني أن هناك استعدادا لعمل تغيير في المسؤولين عن الملف النووي إذا كان هذا يحقق فائدة، كما أكد عماد أفروغ أحد صقور المحافظين أنه يمكن إجراء تعديل وزاري بحيث يشترك الإصلاحيون في الحكومة إذا اقتضت الحاجة، وقال بهزاد نبوى عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية (المحافظ): القادة الإيرانيون يدركون أن الحل الدبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني يمر عبر المحادثات مع الولايات المتحدة التي تتحكم في قرار مجلس الأمن، ولا شك أن وجود هذه المباحثات سيكون مفيدا لحفظ المصالح الوطنية والأمن القومي الإيراني. كذلك أكد آية الله موسى تبريزي أمين عام جمعية مدرسي الحوزة أن المباحثات مع الولايات المتحدة مهمة وضرورية. حقيقة أن المباحثات ليس لها شروط مسبقة، ولكن هذه الشروط سوف تظهر خلال طرح كل من الطرفين أفكاره، فإيران تعتبر الاحتلال أهم أسباب القلاقل في العراق، كما أن الولايات المتحدة أيضا تعتبر التدخل الإيراني هناك سببا في زيادة النشاط الإرهابي. هناك مسألة أخرى، وهي أن إيران ترى نفسها ندا قويا للولايات المتحدة في هذه المباحثات، ومن ثم فهي تتوقع معاملة الند، لا أن تكون معاملة تشبه إحضار سفير دولة لإبلاغه احتجاجا أو استكارا، أو تطلب توضيحا حول اتهامات معينة، لذلك اختارت القيادة الإيرانية للتفاوض جعفري مساعد لاريجاني للأمن وحسيني تاش مساعده للتخطيط، أى مهندسا المجلس الأعلى للأمن القومي للمحادثات النووية، كما أعدت قائمة طويلة من المصالح التي يمكن أن تكون مشتركة مع الغرب، مع اتجاهها إلى الشرق، حتى تراود الولايات المتحدة نفسها بالاشتراك في المشروع النووي الإيراني، مع تشجيع حلفائها، خاصة فرنسا وألمانيا بالدخول في مباحثات مباشرة مع إيران. من ناحية أخرى، أعلنت إيران أن التهديدات لن تجعلها تتخلى عن سعيها للحصول على تكنولوجيا نووية سلمية. مع نجاح المناورات السياسية الإيرانية لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بترتيبات كثيرة عبر مفاوضات القضية العراقية، مع كثرة الألفام التي تكتنف طريق مفاوضاتها مع إيران، فالقضية النووية لا تسوى بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين إيران والولايات المتحدة، بعضها يتعلق بالوضع الداخلي في إيران وحقوق الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعية في المنطقة، خاصة في الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية، ولا شك أن كل ملف من هذه الملفات لا يقل شأنًا عن الآخر، ويحتاج فتحه إلى تحضير طويل، وربما تكون مباحثات العراق الباب الملكي لحل أزمة الملف النووي الإيراني.

تركيبة التيارات السياسية في العام الحالي

■ مردم سالاري (الديمقراطية الشعبية) ٢٠٠٦/٣/١٨

لحزب اعتماد ملي إن الأصوليين الذين يجتمعون دون تعريف واضح ومحدد لأهدافهم وآرائهم قد وصلوا إلى السلطة بالاستفادة من الظروف القائمة فقط، وبعد فترة لا شك سوف تظهر بينهم الخلافات في الرأي. ولقد شهدنا هذا الأمر في مرحلة الإصلاح وقبلها بين الأحزاب المتنافرة التي اعتلت السلطة دون أن يكون لها هوية محددة. والأصوليون اليوم ليسوا استثناء من هذه القضية. فالأصوليون لم يحددوا نقاط تميزهم عن سائر الأحزاب والتيارات الأخرى. وقد كانت حالة السخط التي أصابت المواطنين من التيار الإصلاحى هي التي أدت إلى وصول الأصوليين إلى السلطة. وبالنسبة للإصلاحيين يجب عليهم تقديم تعريف خاص وجامع وكامل للإصلاح يلتف حوله كافة الإصلاحيين الحقيقيين حتى يمكنهم أن يحققوا الانسجام والتوافق بينهم. ولا جدال في أن الانتخابات المقبلة ستكون ميدانا للمنافسة وظهور الإصلاحيين.

وأشار منتجب نيا إلى بعض التكهّنات التي تذهب إلى أن جمعية الإيثار وائتلاف التعميريين سوف يتنافسان في المستقبل قائلا: إن الأصوليين حتى الآن لم يقدموا تعريفا واضحا للأصولية التي ينتهجونها، فليس هناك معنى محدد للأصولية أو الإيثار.

هذه الكلمات هي عناوين وضعتها بعض الجماعات في بعض الفترات. ونظرا لأن هذه العناوين غير محددة فإن المنافسة بينها في المستقبل ستكون أيضا بلا معنى.

عام المنافسة القوية في جناح اليمين

أشار جليل مقدم مدير صحيفة أسرار إلى التكهّن بالمنافسة بين جمعية الإيثار والتعميريين قائلا: "إذا أخذنا في الاعتبار القضايا السياسية والاستراتيجية وبيانات كل من الطرفين المذكورين فإنهما في العام القادم لن يتمكنوا من التعايش السلمي، وسوف تنشأ منافسة قوية بينهما. فالأصوليون سيبتعدون عن بعضهم بعضاً، ويتنافسون فيما بينهم طمعا في الوجود الدائم في السلطة، وسيؤدي ذلك في النهاية إلى انكشاف

تعرضت السياسة مثلها مثل كافة المجالات الأخرى لأحداث وتغيرات عدة في العام الماضي بحيث يمكن القول إن هذا العام هو أحد أكثر الأعوام إثارة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتتمثل أهم هذه الأحداث في انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، والقضايا العديدة المتعلقة بالملف النووي في الداخل والخارج، وانتهاء عهد حكومة الإصلاح، وبداية حكومة العدالة، وسقوط طائفة الصحفيين، هذه الأحداث يمكن أن تفرز تداعيات سوف يكون لها تأثير مباشر على مستقبل إيران.

ولم تكن الأحزاب والجمعيات السياسية بمعزل عن خضم الأحداث، حيث يرى المحافظون أن السلطة ملك لهم وجميع أطراف اليمين الآن تستعرض السلطة من أجل الإمساك بزمام توجيه المحافظين والخلافات بينهم في حالة زيادة مستمرة.

وفي المقابل هناك الإصلاحيون الذين يدركون أنهم خارج السلطة ويفكرون في العودة إلى ميدان السياسة ويجرى على ألسنتهم دائما الحديث عن "إعادة البناء". ورغم أنه من الواضح للجميع أن الإصلاحيين قد سنحت لهم فرصة طيبة لإعادة البناء إلا أن السؤال المهم هنا هو: هل سيستغل الإصلاحيون هذه الفرصة؟

العام الجديد هو عام مفعم بالحركة والتذبذب بالنسبة للأحزاب والتيارات السياسية؛ فانتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية تعد ميادين للنضال السياسى بين التيارات السياسية المختلفة.

هل يصل الإصلاحيون إلى الإجماع والتسيق في العام الجديد؟ إلى أى مدى ستمكن جبهة الإصلاح من "إعادة البناء"؟ ما هو الموقف الذى سيواجهه المحافظون؟ ما تأثير التقسيم الجديد لأطراف اليمين على معسكر المحافظين؟ الإجابة عن هذه الأسئلة تحدد تركيبة التيارات السياسية في العام القادم.

زيادة المنافسة بين الأصوليين

يقول رسول منتجب نيا القائم بأعمال الأمين العام

ماهيتهم السياسية الاجتماعية أمام الرأي العام. ويشير التاريخ إلى أن أي حزب يعيش في عزلة يصل في النهاية إلى فريق تقدمي ويعود إلى ساحة السياسة والسلطة.

من المستبعد أن تكون انتخابات المحليات هي مجال تحقق الانسجام بين الإصلاحيين فيلزم الكثير من الوقت لكي يتمكن الإصلاحيون من الاجتماع على مبادئ مشتركة والعمل وفقا لهذه المبادئ المشتركة على إنجاز نشاط سياسي مثمر.

ومن الطبيعي أن يتوصل الإصلاحيون إلى الوحدة في المستقبل ويعودوا إلى الساحة السياسية وإلى السلطة. ومن الطبيعي أيضا أن نشهد انهيار جبهة الأصوليين.

خلافات المحافظين تظهر أكثر من خلافات الإصلاحيين

يرى محمود كيانشاد راد عضو منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية أن التنبؤ بتركيبة القوى السياسية يحتاج إلى معرفة أكثر بالأوضاع القائمة ومواقف التيار الحاكم، وبضيف: هناك احتمال أن ينشب نوع من المنافسة بين القوى المحافظة. ورغم أنه لا يمكن الجزم بحدوث تغيير في التركيبة السياسية للقوى إلا أنه إذا حدث هذا التغيير فإنه لن يحدث في العام القادم، وإن كان من الممكن أن يحدث شقاق بين الأحزاب المحافظة وذلك لأسباب مختلفة منها المعتقدات التي يؤمن بها كل حزب والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ولكن يبدو أن البنية العامة والسيطرة على التيار المحافظ في إيران تجعل من الصعب أن نشهد تغييرات ملحوظة في العام القادم. فالخلافات الداخلية في معسكر المحافظين تظهر بسرعة عن مثيلتها في معسكر الإصلاحيين. ولكن هذا الظهور السريع لا يعني تغيير التركيبة السياسية العامة.

وأشار إلى أن مجموعة قوى الإصلاح لم تتوصل بعد إلى إجماع حول ما يجب الاتفاق عليه، وقال: إن التفسيرات المتباينة لإخفاق الإصلاحيين في انتخابات الرئاسة السابقة يجب أن تكون هي الأساس الذي يبنى عليه تقارب أو تباعد الأحزاب الإصلاحية في المستقبل. وأوضح كيانشاد راد أن وضع القوى المنتسبة إلى التيار غير المحافظ في البلاد هو وضع معلق، وقال إن هذا لا يعني انعدام الاستراتيجية بالنسبة للجماعات السياسية المختلفة فكل من الأحزاب والمنظمات الإصلاحية لديه استراتيجية خاصة ولكن القضية الأساسية هي تحديد استراتيجية موحدة للإصلاحيين، ويبدو أننا يجب أن نتظر صياغة هذه الاستراتيجية الشاملة التي يمكن أن تكون قادرة على المنافسة مع التيارات الأخرى.

وأشار إلى موقف الحركة الطلابية بوصفها أحد التيارات المؤثرة في المجتمع الإيراني قائلا: إن التيار الطلابي أيضا يمر بحالة من الغموض والتعليق وربما

التخبط ويجب أن نتظر لنرى ما يحدث له في العام القادم.

وأجمالا صرح كيانشاد راد بأنه وفقا للشواهد والدلائل يمكن أن يتنبأ بأن أحداثا مهمة لن تطرأ على التركيبة السياسية في العام الجديد وقال إنه إذا تمكن الإصلاحيون في الانتخابات المحلية المقبلة من العمل بشكل متآلف ومنسق حتى ولو على سبيل التكتيك وتمكنوا من الحصول على نسبة معقولة من الأصوات فإن هذا سيكون له تأثير كبير على التطورات التالية لأن المنافسة في الأقاليم لم تعد قائمة على الأحزاب أو التيارات السياسية بنسبة مائة في المائة ويمكن أن تؤثر نتائج انتخابات إحدى المدن في العديد من المدن الأخرى. وبالنسبة لقوى المحافظين فإنهم أيضا سوف يقومون بتجميد خلافاتهم في الفترة الرئاسية الحالية وسوف يظهر الشقاق الداخلي في معسكر المحافظين في الدورة الرئاسية التالية، ولو أن التطورات في المجتمع الإيراني، بل وفي العالم كله من السرعة بحيث لا يمكن التنبؤ بها.

وأضاف كيانشاد راد إن الإصلاحيين يمكنهم بسهولة تجميع آرائهم بشأن انتخابات مجلس الخبراء، ولكن التيار المعارض لن يستسلم بسهولة للمشاركة الواسعة للإصلاحيين سوى في إطار لعبة الاختيارات التي تتوقف قواعدها على ظروف المرحلة، ولن يقف في انتظار مشاركة مرشحي الإصلاحيين بأفكارهم المتباينة والمتعارضة مع التيار الذي يقوى مركزه في مختلف أرجاء البلاد.

وانتخابات مجلس الخبراء لن تؤدي إلى ظهور مشاكل كبيرة بين الإصلاحيين، ولكن بالنسبة لقضية المجالس المحلية إذا تمكن الإصلاحيون من استغلال الوحدة النظرية والعملية فإنهم سيتمكنون من إحداث تأثير مهم على المستقبل السياسي في البلاد.

العام القادم سوف يغير من التركيبة السياسية

صرح حجة الإسلام مصطفى درايي عضو المكتب السياسي لجبهة المشاركة ومستشار رئيس الجمهورية السابق بأنه نظرا للأحداث التي شهدتها العام المنصرم واستقرار الحكومة والانتخابات التي سوف يتم إجراؤها فإن العام القادم سيشهد تغييرات مهمة في أوضاع القوى السياسية. والخلاف القائم في التيار الحاكم لن يؤدي بالضرورة إلى الانفصال نظرا لتنوع الأفكار وهذا التنوع من سمات الحياة السياسية في إيران.

وعلى ذلك سوف نشهد أكبر تغيير في تيار المحافظين.

ونظرا للضرورات التي تواجه الإصلاحيين فإن الغالبية العظمى منهم تؤكد على الاتفاق في الظروف الحالية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ترسيخ مواقف هذا

التيار وزيادة فعاليته.

وأشار درابتي إلى التفاوت في الرؤى والتوجهات بين المحافظين، وقال يبدو أننا سنشهد بينهم انقسامات في انتخابات المحليات وانتخابات مجلس الخبراء، وربما تظهر دلائل ذلك اليوم في البرلمان وفي الحكومة وفي تيار الأصوليين بشكل عام؛ فوجود هذا التيار في الحكومة وفي الأجهزة التنفيذية وفي البرلمان سوف يزيد من حدة اختلاف التوجهات.

الوضع غامض

وفي هذا السياق صرح ابراهيم اميني عضو اللجنة المركزية لحزب اعتماد ملي قائلًا: إن وضع الجماعات والأحزاب الأصولية في العام الجديد أيضا غامض وغير قابل للتكهن لأن الأصوليين أنفسهم غير راضين

عن الأوضاع والأحوال التي أوجدها التيار الحاكم. وعادة لا يمكن التوصل إلى الاتفاق الكامل داخل تيار السلطة، خاصة فيما يتعلق بتقسيم السلطة. وفي الوقت نفسه يسعى التيار الهامشي إلى التوصل إلى الإجماع والوفاق. وأنا أعتقد أن الأحزاب والجمعيات الأصولية لن تتحد إلا إذا كان لديها أفراد يطالبونهم بالإجماع والاتحاد بشكل يشبه الأمر وهو الاحتمال المستبعد عمليا.

وبالنسبة للإصلاحيين يمكن القول إن أهم المشروعات السياسية والاستراتيجية بالنسبة لهم هي المشاركة في انتخابات المحليات وانتخابات مجلس الخبراء. وكل جهودنا مركزة على التوصل إلى الإجماع والوفاق بين الإصلاحيين بحيث تكمل خطواتنا بالنجاح.

لقاء اليسار القومي الديني واليسار التقليدي

■ سينا مالكي ■ شرق (الشرق) ٢٥/٤/٢٠٠٦

يعني انتقاد الحكومة المؤقتة). ورغم أن العقد الأول بعد الثورة قد انقضى بأيامه الصعبة، إلا أن الفجوة بين اتجاهيهما قد زادت اتساعا. فقد عدل المهندس سحابي من أفكاره وتوصل إلى استحالة توزيع الفقر بالعدل في بلد يفتقر إلى الثروات وها هو الآن في سن الخامسة والسبعين يعود إلى الأفكار الأولى التي كان يؤمن بها المرحوم المهندس بازرجان وتتمثل في إعطاء الأولوية للحرية. وقد قام هذا السياسي الذي يحظى باحترام كافة المستيرين الإيرانيين سواء اليمينيين أو اليساريين الدينيين أو العلمانيين بتوجيه رسالة إلى السيد محمد خاتمي في أول أيام توليه الرئاسة ووضع أمامه خبرة عمره على طبق من الإخلاص.

في تلك الأيام كان خاتمي يتحدث دائما عن أولوية التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية في سياسة لا يخفى التشابه بينها وبين سياسة رئيس شيلي السابق آلنده، وكانت الصحافة تتناول هذا الموضوع بكثافة. وقد تساءل السيد سحابي في رسالة إلى خاتمي عن نتيجة التنمية غير المتوازنة فإذا كانت التنمية السياسية قد تأسست في الفترة الثانية لرئاسة خاتمي إلا أن فكرة التنمية المتوازنة لم تدخل حيز التنفيذ.

بهزاد نبوي ويسار خط الإمام

الاتجاه الثاني لهذا التيار هو اليسار التقليدي بزعامة منظمة مجاهدي الثورة، ويعد بهزاد نبوي أكثر شخصياته

في الأيام الأخيرة من يناير الماضي تنامت إلى الأذان همسات حول لقاء التيارين السياسيين صاحبى الشعبية الكبيرة في إيران، حيث التقى خلف الأبواب المغلقة المهندس عزت الله سحابي أبرز شخصيات القوى الوطنية الدينية وقوى المعارضة الشرعية من خارج السلطة، والسيد بهزاد نبوي المنظر السياسي والرجل الأول في منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية ومجموعة اليسار التقليدي. وقد أعلن هذا النبا أولا السيد سحابي في حديث له مع مراسل وكالة الأنباء إيرنا ثم أيده المهندس نبوي رغم اعتراضه على تسريه إلى الصحافة. كان آخر لقاء بين سحابي ونبوي قد تم منذ ٢٤ عاما، حيث كانا يشاركان في مناقشة مشروع الموازنة المقدم من رئيس الجمهورية آنذاك السيد أبو الحسن بنى صدر، ومن هنا تأتي أهمية هذا اللقاء.

سحابي والقوميون الدينيون اليساريون

في ذلك الوقت كان المهندس سحابي في منتصف العمر وكان عضوا بمجلس الثورة ووكيلا لهيئة التخطيط والموازنة في الحكومة المؤقتة وعضوا بكل من مجلس خبراء الدستور ومجلس الشورى الأول. وكان يتفق مع "الشاب" نبوي في التوجه اليساري، فكان كل منهما يؤمن بمبدأ العدالة الاجتماعية ولكتهما سلكا طريقين مختلفين. وكان مفترق الطرق بينهما يتمثل في الود الذي كان يكنه المهندس سحابي للمرحوم المهندس بازرجان (والذي كان

بروزا وإثارة للجدل، وهو الذي كان يوجه مباحثات الجزائر المشيرة للجدل والتي لا زالت تلقى اعتراضا من جانب القوى الحكومية والتيارات القريبة من حركة الحرية. ولكن الأهم من هذا أنه كان يشغل منصب وزير الصناعة في حكومة مير حسين موسوي آخر رؤساء الوزارة في تاريخ إيران. كان تيار اليسار الإسلامي في العقد الأول بعد الثورة يتحكم في السلطات الثلاث تقريبا، وكان يتحمل مسؤولية العديد من الأحداث التي وقعت في هذه الفترة. وبعد وفاة الإمام الخميني كان هذا التيار هو الهدف الأول لهجوم اليمينيين الذين كانوا يرون أن وجود تلك الشخصيات في السلطة هو السبب في الحيلولة دون توليهم المناصب الكبرى. ووصل الأمر إلى قيام منظمة مجاهدي الثورة، وهي محور اليسار التقليدي، بطرح نظرية الذات واللاذات لأول مرة وذلك منذ خمسة عشر عاما. ورغم أن هذا التيار نفسه يدعي أن هذه النظرية لا تهدف إلى القضاء على المعارضة الشرعية إلا أنه من الواضح أن تلك القضية لا تعدو كونها نوعا من الرغبة في العودة إلى السلطة من جانب المنظمة، وهي الرغبة التي لم يفصح عنها لمدة ست سنوات، أي إلى يوم الثاني من خرداد، ففي إطار جبهة الثاني من خرداد اضطرت منظمة مجاهدي الثورة وبهزاد نبوي الذي يعد من أهم عناصرها إلى إجراء تعديل في الأفكار للتعاظم مع الأفكار الإصلاحية. وكان للمجتمع مطالب تختلف كثيرا عن التوجه الفكري للمنظمة ولبهزاد نبوي، والمجتمع هو الذي حمل نبوي إلى مقعد نائب رئيس البرلمان السادس بنسبة عالية من الأصوات، ولهذا كانوا مضطرين إلى إعادة النظر في بعض المواقف. والسيد نبوي له شخصية جذابة أخرى وهي لا تؤمن كثيرا بالحوار الشفاف العلني. وقد سمعنا عن لقاء السيد نبوي والسيد رفسنجاني قبل المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية الأخيرة فيما يعد نموذجا لذلك. ولهذا ربما يكون

من غير الضروري الاستخفاف بانتقاد نبوي لإفشاء خبر لقائه مع المهندس سحابي.

رؤية لقاء

يقال إن هذا اللقاء قد شهد طرحا لبعض القضايا مثل الانتقادات السابقة وموقع منظمة مجاهدي الثورة في مواجهة جبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا الاقتصادية وغيرها. ولكن يمكن القول أن جانباً من حديث المهندس سحابي حول هذا اللقاء يحتاج إلى اهتمام خاص. فنظرا لأنه يقول مخاطبا السيد نبوي: "كلانا له سنوات طويلة من الخبرة في العمل السياسي ولا يحتاج إلى حماية من أحد ولكن الجماعات الانتقادية والإصلاحية تتقارب لصالح الوطن"، فقضية "المصالح القومية" هي بالتحديد القضية التي طرحت في لقاء زعماء المشاركة والمؤتلفة أيضا. يبلغ عمر المهندس سحابي ٧٥ عاما مما يدل على أنه لا يتطلع إلى الحصول على السلطة السياسية كما أنه يتمتع بالإجلال والاحترام من جانب الجميع باستثناء المعارضة العنيفة غير الشرعية. فالمهندس سحابي يعد رمز اليسار التقليدي ويمين المؤتلفة، وهو في أحاديثه يشير إلى المؤتلفة واصفا إياهم بأنهم تيار قومي ديني مناوئ للثورة ويصف لقاءهم الأخير مع جبهة المشاركة بالإيجابي. وكل هذا يشير إلى أن هذا التيار يرغب في إقامة حوار مع تلك الجماعة اليمينية. وتمر الأيام، وهي أيام صعبة وحساسة في تاريخ إيران، حيث تواجه التيارات مسؤولية صعبة هي مسؤولية الاختيار. فهل الجماعات التي تنتقد السياسات المتشددة تستطيع أن تدرك أهمية هذه الأمور وتضع المصالح القومية فوق كل شئ آخر؟ يقول المهندس سحابي: "من المستحيل تحقيق الوحدة بين الجماعات الإصلاحية على المدى القصير"، والأيام المقبلة سوف تكشف عن إجابة هذا السؤال.

معارضة آيات الله الشديدة لقرار أحمدى نجاد

■ إيران امروز (إيران اليوم) ٢٦/٤/٢٠٠٦

الذين يعتبرون الحكومة الحالية من مريديهم أو على الأقل لا يمكن أن يكون لها رأي مخالف لهم. هذه القضية تعد محكا لشعار "نحن نستطيع" الذي يرفعه فريق أحمدى نجاد.

معارضة شديدة من جانب شيرازي

أبدى آية الله مكارم شيرازي اعتراضه على الأمر

لم يكذب الحبر الذي كتب به الرئيس أحمدى نجاد أمره إلى رئيس هيئة الرياضة بالسماح للنساء بالذهاب إلى الأندية الرياضية لمشاهدة المباريات حتى ثارت احتجاجات عديدة ضد هذا الأمر في المحافل الدينية الأصولية وخاصة بين آيات الله في العتبات المقدسة. وقد عارض هذا القرار بشدة كل من مكارم شيرازي وصافي جلبايجاني ولنكراني وهم آيات الله

الذي أصدره رئيس الجمهورية وطالبه باستشارة مراجع التقليد والعلماء قبل اتخاذ مثل هذا القرار.

وقد جاء في تقرير نشر في موقع رسا الإلكتروني أن آية الله ناصر مكارم شيرازي قد استهل درسه الفقهي في مسجد قم الكبير بإعلان اعتراضه على قرار رئيس الجمهورية بالسماح للنساء بالذهاب إلى الأندية الرياضية وصرح قائلاً: إن ملاعب كرة القدم في كافة أنحاء العالم تعد أماكن غير آمنة تشهد حالات الشجار والاشتباك بل والقتل. وأشار إلى أن مباريات كرة القدم تذاع على الهواء مباشرة في التلفزيون قائلًا: مادام كل فرد يستطيع مشاهدة المباريات وهو مستريح في بيته فما الضرورة من ذهاب السيدات والعائلات إلى الملاعب غير الآمنة؟ ولماذا نطرح قضية لا داعي لها ونتسبب في حدوث بلبلة في المجتمع؟

إن رئيس الجمهورية الموقر قد أدى العديد من الخدمات وخطا نحو تحقيق العدالة في المدة القصيرة التي قضاها في منصب الرئاسة ولكنه يجب أن يدرك جيداً أن مشكلات البلاد لا تحل بين عشية وضحاها وبمجرد اتخاذ قرار. ويجب الرجوع إلى مشورة المتخصصين في كل قضية ويجب ألا يكتفي السيد الرئيس بمستشاريه فقط. وأعلن آية الله مكارم شيرازي أنه أرسل رسالة إلى السيد احمدي نجاد وقال إنه ينتظر رده عليها وعندها سيتحدث عنها بالتفصيل.

آية الله صافي جلابيجاني

فور صدور قرار رئيس الجمهورية المتضمن السماح للنساء بالذهاب إلى النوادي الرياضية لمشاهدة المباريات أصدر آية الله صافي جلابيجاني بياناً أعلن فيه أن هذا القرار مخالف للشرع وتنازل واضح عن المواقف الإسلامية.

وأضاف قائلاً: إن المتوقع من مسئولية الجمهورية الإسلامية الموقرين أن يبادروا بإلغاء هذا القرار لإزالة المخاوف.

آية الله فاضل لنكراني

أصدر آية الله فاضل لنكراني فتوى نصها: "باسم تعالي، رداً على التساؤلات وطلبات الفتوى العديدة التي وجهت إلينا مباشرة أو وردت إلينا كتابة أو عن طريق الهاتف فيما يتعلق بذهاب السيدات الفاضلات إلى الأندية الرياضية فإنني أعلن أولاً أنه من الواضح تماماً شرعاً أنه لا يجوز للمرأة النظر إلى جسد الرجل ولو بدون شهوة. وثانياً إن قضية عدم

الاختلاط بين الرجل والمرأة من القضايا التي ركز عليها الإسلام تركيزاً كبيراً وقد لوحظ أن الاختلاط في المجتمعات الغربية وفي بعض المؤسسات الداخلية للأسف يؤدي إلى العديد من المفساسد. ولهذا فإن مشاركة النساء في الأماكن الرياضية العامة التي تحتم الاختلاط هي أمر غير جائز بأي حال. وحتى إذا تم تخصيص أماكن للنساء في هذه الأندية حيث يترتب على هذا مفساسد الاختلاط، ويجب على حكومة الجمهورية الإسلامية الموقرة أن تعمل على تخصيص أندية مستقلة للنساء لممارسة الرياضة تراعى فيها كافة الضوابط الشرعية دون تفرقة بينها وبين الأندية الخاصة بالرجال. والمنتظر أن تكون حركة المسؤولين في اتجاه إحياء القيم الإسلامية وتجنب الأمور التي تمس هذه القيم. وفق الله الجميع للعمل بأحكام الإسلام

آية الله ميرزا جواد تبريزي

أعلن آية الله ميرزا جواد تبريزي أنه لا يجوز شرعاً اجتماع الرجال والنساء في الأندية الرياضية وهو ما يؤدي إلى الفساد وارتكاب المحرمات. وقد أجاب آية الله ميرزا جواد تبريزي على طلب فتوى بهذا الشأن قائلاً:

"إن المأمول في بلاد إمام الزمان أن يتم القضاء على الأمور المخالفة للشرع ولو تدريجياً ولكن الواقع يشير للأسف إلى أن هذا الأمل يتلاشى ويحتل نقيضه نفوس المؤمنين والعلماء. إن اجتماع النساء والرجال في الأماكن المذكورة التي عادة ما يصحبه الفساد وارتكاب المحرمات من جانب النساء والرجال هو أمر غير جائز"

حجة الإسلام عباسعلی اختري

أعلن حجة الإسلام عباسعلی اختري عضو اللجنة الثقافية في حشد من الصحفيين قائلاً: إن رأينا في مسألة ذهاب السيدات إلى الأندية الرياضية لمشاهدة المباريات تابع لآراء مراجع التقليد؛ فهم من الوجهة الشرعية المراجع المحددة للواجبات ولا يمكن لأحد إبداء رأي شرعي في مقابل آراء المراجع. وذهب السيدات إلى الأندية الرياضية نظراً للأوضاع القائمة هو أمر جدير بالتأمل. وأوضح أن الإسلام لا يدعو إلى عزلة المرأة قائلاً إن المصادر لا تستخدم كلمة الحجاب للسيدات وإنما استخدمت كلمة ستر وهي تختلف عن الحجاب.

نظرة سريعة على الأوضاع الإيرانية

نجاح الأصوليين وفشل المتدينين التقليديين والمعارضة الإيرانية

www.iran-chabar.de

22/3/2006

خاتمي، أبرز وآخر مواجهة بين منظري هذا التيار من جهة، وزعماء ومفكرى الدين التقليديين من جهة أخرى. ويبدو أن الفكر الإصلاحى الدينى فى طريقه إلى الزوال، فالمتأمل فى قوة إيمان هؤلاء لا يشكك فى ولائهم للدين الإسلامى ولكن يبدو أن البعض منهم اعتقد فى بعض الثوابت على المدى الطويل، وأن البعض الآخر آمن بالليبرالية التى يطلق عليها القومية المذهبية، فيما اندمج البعض الثالث فى نظرية ولاية الفقيه مثلما هو حال الأصوليين.

يصنف بعض أهل الخبرة الانتخابات على أنها بمثابة محكمة تتحاكم إليها الأحزاب السياسية لكن فى مجتمع مدينة الرسول(ص)، طبقاً للرؤية الأصولية، اختصت محكمة الانتخابات، بالحكم والبت بين أفراد الشعب، لأن عدم وجود أحزاب سياسية، جعل هذه المحكمة فى الغالب تتعهد بدور أكبر من محاكمة الأحزاب. وكانت انتخابات الرئاسة الأخيرة، نموذجاً لهذه المحاكمة، فبنظرة عابرة على الشخصية والمكانة الاجتماعية للمرشحين (بعيداً عن المناورات الدعائية) يمكن استيضاح كل الملابسات.

فقد شكل المرشحون الأصوليون، خلال الجولة الأولى من الانتخابات، جنوداً موالين لأكثر النظريات الأصولية تشدداً، وقد أثبتت هذه الانتخابات إدراك الأصوليين لعمق الخلاف بينهم وبين الشعب، وهو خلاف لا يمكن إصلاحه، حيث أن ما مروا به من تجربة على مدى سنوات الإصلاح الثمانى، جعلهم غير مستعدين للمخاطرة إطلاقاً.

تشير التطورات الأخيرة التى طرأت على الساحة الداخلية الإيرانية إلى صعود واضح للقوى الأصولية وسيطرتها على العديد من مفاصل ودوائر صنع القرار الإيرانى، وعلى الجانب الآخر بدا واضحاً أن هناك انحساراً لقوى المتدينين والمعارضة الإيرانية. ويرى البعض أن هناك ضرورة لبدء حوار شامل بين هذه القوى لإعادة التنسيق فيما بينها للقيام بالدور المطلوب إزاء الأحداث المستقبلية المحتملة.

نجاح الأصوليين وفشل المتدينين التقليديين:

بنجاح الأصوليين فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى يونيو من العام ٢٠٠٥، بدا جلياً للشعب الإيرانى فشل مشروعات التنمية التى بدأت منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، نتيجة اعتمادها على نظريات "مجتمع على العادل"، "مجتمع موحد غير طبقى". وعلى صعيد المجتمع المدنى آمن البعض بنظرية مجتمع مدينة الرسول معتمدين على الرصيد الإيمانى لدى العامة. وقد أدى ذلك إلى حدوث خلط فى العديد من المفاهيم بسبب عدم اطلاع الأصوليين على العلوم الحديثة من ناحية، وعدم التزامهم بتعاليم الدين الإسلامى من ناحية أخرى، ومن ثم استخراج معانى متباينة من القرآن الكريم والمغالطة فى تفسير الألفاظ.

وقد كانت المناظرات التلفزيونية بين مصباح يزدى الأب الروحى للجنح الأصولى من التيار المحافظ وحجة الإسلام شبستري فى الفترة الأخيرة من رئاسة

الإصلاحيون في انتخابات مجلس الخبراء

■ وكالة أبناء الطلبة (ايسنا) ٢٠٠٦/٤/٨

النهج، والسيطرة على الناس بأوهام البرامج والدعايا البراقة في ظل لعبة سياسية غير متكافئة بين الأطراف.

أما فيما يتعلق بفرضية بداية التنافس الداخلي بين تيار الأصوليين بعد وصولهم إلى السلطة، ومنافسة الإصلاحيين الخارجية، فتقول جميلة كديفور: "صحيح أن المحافظين قد وصلوا إلى السلطة، وهم في حاجة إلى المحافظة على وجودهم، ولكن على ضوء الخلافات بين أطرافهم، فإن التافسية فيما بينهم غير مستبعدة، وفي الوقت ذاته، ونظراً لإحساسهم بالخطر، فلربما قد يأخذون أمر وحدتهم بشكل جدى، ولو حتى من قبيل "التكتيك المرحلي" رغم الخلافات والانقسامات الصاعدة بينهم، لكنني أتصور أنه حتى هذا التكتيك لن يفلح، فقد سبق وأن حاولوا الإجماع والوجود قبل ذلك إبان الانتخابات الرئاسية التاسعة، والبرلمانية السابقة ولم يفلحوا مطلقاً (وقد ظهر هذا واضحاً في ترشيحات كل جناح لمرشد منفصل)، وهذا ما يجعلنا نرى أنه لا يمكن توصيل هذا التيار إلى الإجماع".

إن ثمة حساسية خاصة تبديها الجماعات السياسية والحزبية الموجودة على الساحة الإيرانية خصوصاً على ضوء استعداداتها لانتخابات مجلس الخبراء القادمة التي تحظى بأهمية خاصة لدى جميع أطراف الصراع الموجودة على الساحة، خاصة التيار الذي حقق انتصارات في الانتخابات الرئاسية حتى تكتمل السيطرة.

لكن ماذا عن تحركات الإصلاحيين حيال تلك الانتخابات؟

على ضوء الخيارات القابلة للطرح من قبل الإصلاحيين في إطار انتخابات مجلس الخبراء، فإن المسألة قد لا تعدو أبعد مما حدث في السابق مع انتخابات مجالس الشورى المحلية، والبرلمانية، والرئاسية، فالأمل لا يحدو الإصلاحيين أصلاً حيال الفوز بتلك الانتخابات، فعلى افتراض دخول أشخاص من غير رجال الدين الفقهاء إلى هذا المجلس فإن الظروف أيضاً قد تحبطهم، هذا بالإضافة إلى الخلافات الموجودة بينهم، ولكي لا أتصور مثل هذا الافتراض من الأساس.

لكن إلى أي مدى يمكن أن يكون لتأسيس لجنة زعامية للإصلاحيين تأثير على نجاح هذه الجبهة في تلك الانتخابات؟

إن تأسيس هيئة قيادية للإصلاحيين يعتبر خطوة إيجابية على طريق النجاح، لكنها وحدها ليست شرطاً كافياً، خصوصاً أن الإصلاحيين يفتقرون للآلية اللازمة

يمكن القول أن التنبؤ بشأن فعاليات القوى السياسية في إيران يُعد أمراً غير ممكن، نظراً لأن أي شيء يشارك في صنعه العنصر البشري غير قابل للتنبؤ خصوصاً في دولة مثل إيران التي لا تعتمد فيها العملية السياسية على قواعد محددة، ولا يُعرف لها أصول قائمة، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بالأحزاب وانقساماتها الفرعية المتداخلة من جانب آخر. لكن حينما تتعلق المسألة بدراسة فعاليات حزب ما، فلا بد أن يكون لهذا الحزب أو ذلك لائحة وبرنامج مرحلي طويل يسير عليه، وتحدد أهدافه وفقاً له، بحيث لا تكون المسألة قائمة على سياسات جزافية، تتمحور حول الفرد الواحد دون الجماعة وأهدافها، ومن ثم تظهر التعارضات والتناقضات في المواقف المعلنة من قبل رموز وشخصيات هذا الحزب أو ذلك.

ولعل خير دليل على ذلك، حال الأحزاب الإيرانية، وهنا أنا لا أقصد الأكثر من مائتي تكتل أو جناح وإنما أقصد الأحزاب الكبرى ذات التأثير، فانظروا إليها، هل يستطيع أحد تمييز أهم وأبرز ملامحها؟! أي يمكن لأحد من خلال مواقف رموزها المتناقضة بعضها بعضاً أن يميزها!

والمسألة الأهم في هذا السياق، ونحن نتحدث عن الأحزاب هي دخول أحزاب جديدة إلى ساحة السياسية الإيرانية، ولا يفهم من هذا، أن هذا الظهور سيكون معناه تبلور فكر جديد وبرامج مختلفة، إنما الأمر متوقف فحسب على تبلور تكتلات جديدة نعم ولكنها بنفس فكر وتوجهات الرموز الحزبية القديمة، التي قد رأت عدم شعورها بالتواءم داخل أحزابها القديمة.

انظروا إلى جبهة الإصلاحات ستجدونها مثلاً صارخاً لذلك، ففي البداية ظهر تكتل الثاني من خرداد، وبعد تتابع الأحداث وتعاقبها سرعان ما بدأت الاختلافات، مما دعا إلى العديد من التوجهات إلى الاستقلال عن تلك الجبهة وتكوين تكتلات أخرى جديدة، وكذلك حال جبهة المحافظين فعناصر التعميريين وغيرهم من الرموز الأصولية ليسوا إلا من قبيل هذا المعنى.

إننا لو نظرنا إلى التيارات غير الأصولية فلن نستطيع أن نصل إلى محور أو أكثر يمكن حصرهم جميعاً في إطار واحد، وإذا ما كان الأمر كذلك فكيف يتسنى، لمثل هؤلاء أن يجذبوا إليهم الناس، ومن ثم نرى مزيداً من الفشل والحديث عن ضياع الفرص رغم استمرارهم لأكثر من ثماني سنوات. ومن ناحية أخرى، نرى أيضاً التيار المحافظ المتصدي للسلطة على جميع مستوياتها، إنه مازال مستمراً على نفس

التي تحقق لهم الفوز بتلك الانتخابات، الناس تعلم أنهم سوف يكونوا موجودين بتلك الانتخابات لكنهم لن تكون أمامهم الفرص الكافية، وقد كانت لهم طوال ثمانى سنوات، ولم يفلحوا على ضوء الخلافات والصراعات القائمة بين مختلف نخبتهم الثقافية والسياسية والعلمية

والفكرية.

وبعبارة أخرى، فإن الأجواء السياسية الموجودة لا تشجع على إحراز الكثير فى تلك الانتخابات، إضافة إلى أنه ليس لديهم الخيارات الكثيرة فى انتخابات مجلس خبراء القيادة القادمة.

توصيات من أجل الإصلاحات

■ تقى رحمانى ■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١

فقد أوجدت الطبقة المتوسطة بشقيها من مبدعين ومتخصصين ومفكرين ومن أصحاب رؤوس أموال إنتاجية وخدمية، نظاماً جديداً على الصعيدين المجتمعي والسياسي، لكن لأسباب عديدة أصبحت الحكومة المعاصرة فى إيران أشبه بحكومة عصرية رجعية، وبما أن المجتمع الإيراني لم يتحول إلى مجتمع تقليدي أو مجتمع معاصر فإنه يمكن تسميته بالمجتمع شبه المعاصر.

فالتبقة المتوسطة لم تتكون على النحو الطبيعي من الأشراف والتجار والموظفين، بل تكونت فى المقام الأول من الحكام، حيث الملك والبلاط اعتماداً على قوة الجيش، أى أنها وصلت إلى السلطة بالجيش والدعم الخارجى.

وقد أظهرت جهود أسرة آل بهلوى على مدى خمسين عاماً قبل الثورة فى إيران، أنها لم تكن قوة فاعلة تنعم بالشرعية فى إطار ملكى، وبناءً عليه، فقدت أسرة بهلوى القائمة على حكم شبه معاصر، سلطتها من خلال ثورة قام بها رجال دين حظوا بمكانة اجتماعية وثروة كافية، كفلتها لهم الشرعية والتأثير الدينى فى المجتمع. وقد أظهرت حكومة ما بعد الثورة، أن تيارات الطبقة المتوسطة بوصفها القوة الفاعلة داخل المجتمع، لم يكن لديها القدرة اللازمة لإيجاد توازن سلطة، وأدى تبعثر الطبقة المتوسطة داخل المجتمع، إلى عزوف أصحاب رأس المال فى هذه الطبقة عن اعتناق الديمقراطية والحرية، ومن ثم لم تنعم طبقة المبدعين وأصحاب الفكر المنوط بها مناصرة الحرية والتقدم والعدالة، بالقدرة اللازمة أو القوة والثروة والشرعية.

والسبب فى ذلك يكمن فى عدم تقدير هذه الطبقة لقدراتها على الصعيد المجتمعي، ومن ثم عجزها عن ابتكار استراتيجية مؤثرة تجاه السيادة الشعبية والرفاهية النسبية فى المجتمع، لذلك كان من الطبيعي حصول هذه الطبقة على مكانة اجتماعية من خلال امتلاك تشكيلات وثروة وإمكانية إبداء الرأى والفكر داخل المؤسسات والمحافل المستقلة عن السلطة.

تعرف القوة المؤثرة بأنها هى القوة التى يكون لها دور فاعل فى هيكل السلطة، وذلك إما منفردة أو بمساعدة قوى أخرى مكملية. ويمكن القول إن ثمة ثلاثة عوامل رئيسية ينبغى على أية قوة سياسية أن تحظى بها لكي تستطيع السيطرة والحكم هى: المشروعية القائمة على أسس ثقافية وأيديولوجية والثروة، ثم التنظيم، وأخيراً التحرك الحزبي بشكل مركزى أو غير مركزى. وفى المجتمع الإيراني يمكن القول أن ثلاثة قطاعات تمثل دوماً قوى مؤثرة هى:

١- الأمراء والقبائل وأصحاب السطوة والتنظيم أو الأشخاص والأحزاب التى تدعم السلطة.

٢- رجال الدين (الزادشتى والإسلامى) الذين يضيفون المشروعية والثقة للحكومة.

٣- القوى التى لها القدرة على إدارة الأمور ولكنها بحاجة إلى دعم رجال الدين وتأييد الحكام.

ومما لا شك فيه أن أى سيادة مستقرة لديها القدرة على:

أ- إقرار النظام.

ب- تأمين مصالح الداعمين لها.

ج - الحصول على المشروعية.

أما الحكومة التى استقرت أوضاعها من خلال القوة فهى بحاجة إلى مؤيدين وبحاجة إلى الحصول على مشروعية من أجل الاستمرار والبقاء أطول فترة ممكنة.

وقد كانت الدولة الساسانية والصفوية، والهمخمانشية والسامانية فى إيران على هذا المنوال، لقد كانت الحكومة الإيرانية فى الغالب بحاجة إلى دعم الإقليم الذى يعرف بإيران وهو الإقليم الثقافى والتاريخى الذى يحتوى على القوى المدافعة عن الشعب ضد هجمات القبائل المسلحة، ومن ثم نشأت علاقة قوية بين الحكومة والشعب أضفت نوعاً من المشروعية.

السلطة فى الوقت الراهن

تغيرت آليات السلطة فى الوقت الراهن لكنها لازالت بحاجة إلى القوة والسطوة والثروة فى العالم المعاصر،

اعتراضات واسعة على إجراء انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجالس الشورى المحلية بشكل مجمع

■ مجيد أنصاري ■ شرق (الشرق) ٢٥/٤/٢٠٠٦

الأخرى. فما أكثر الجماعات والأحزاب التي تتنافس مع بعضها بشكل جاد لتقديم قوائم المرشحين، لكن بعضها يريد أن يدخل في ائتلاف أثناء المشاركة في انتخابات مجلس الخبراء، لكن هذا الأمر لن يكون ممكناً بالفعل مع الإجراء المتزامن للانتخابات لأن تكوين هيئتين انتخابيتين لكل حزب وجماعة واحدة لانتخابات مجلس الخبراء وأخرى للبلديات لن يكون ممكناً أو سيكون صعباً، ولهذا يجب الارتقاء بانتخابات مجلس الخبراء عن كافة القضايا الخلافية، بحيث يتم تنظيم مظاهر الدعاية والمنافسة وكل ما يخص هذه الانتخابات بشكل يتناسب مع مكانة ومقام هذه المؤسسة المهمة.

٢- بالنظر إلى أن الدوائر الانتخابية في مجلس الخبراء تكون على مستوى المحافظات، بينما الدوائر الانتخابية في انتخابات مجالس الشورى المحلية تكون على مستوى المدن والقرى فإن الإشراف على هذه الانتخابات بشكل متزامن على هذين المستويين سيكون مختلفاً تماماً وصعب للغاية حيث يجب على وزارة الداخلية، في هذه الحالة، أن تختار مجموعتين من الهيئات التنفيذية بشكل متزامن: واحدة للمحليات وأخرى للخبراء.

٣- الإشراف على انتخابات مجلس الخبراء طبقاً للقانون يقوم به مجلس صيانة الدستور، فيما يقوم مجلس الشورى الإسلامي بالإشراف على انتخابات مجالس الشورى المحلية، ومن ثم فإن تنظيم إشراف متزامن على عمليتين انتخابيتين من جانب جهازين مستقلين تماماً سيكون أمراً صعباً وباعثاً على الخلط.

٤- بالنظر إلى أن انتخابات مجلس الخبراء تجرى مرة كل ثمانية أعوام، وهذا الأمر يترتب عليه قلة المعلومات والإلمام بمهام وأداء ودور هذه المؤسسة المهمة، خاصة بالنسبة للشباب، يكون من الأهمية بمكان قيام وسائل الإعلام بتكثيف الدعاية لهذه الانتخابات، ولهذا فهي تحتاج إلى وقت حتى تعالج كل ما يتعلق بالخبراء وتقديم المرشحين لهذه الانتخابات ويحدث كما حدث في الدورة السابقة، حيث استطاع المرشحون أن يقدموا

لاعتبارات عدة، يمكن القول أن جميع الانتخابات، يمثل إجراء غير ممكن ومخالف للقانون. والفرض من جميع الانتخابات هو إجراء اثنين أو أكثر من الانتخابات بشكل مستقل ولكن في يوم واحد، وهي آلية تهدف إلى تقليص حدة التوترات السياسية والاجتماعية والعمل على توفير الاستقرار والهدوء لتحقيق برامج وأهداف التنمية، أكثر من أن يكون وراءه أهداف تقشفية. وفي إيران يجري كل عام أو عامين في المتوسط انتخابات عامة. ومن الطبيعي أن آثار المنافسة بين الجماعات والأحزاب والمرشحين في كل انتخابات تلقى بظلالها لفترة على المناخ العام السائد في المجتمع، خاصة في انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي التي يكون لها تأثير مباشر وكامل على إدارة الدولة والبرامج التنفيذية والتشريعية. وأثناء إجراء الانتخابات بشكل مجمع من الممكن أن يحدث مزيد من التنسيق.

ومن ناحية أخرى، فإن الأحزاب والجماعات السياسية ستكون قادرة على تنظيم مختلف الأمور والإعداد والتصديق وتنفيذ برامج التنمية المتوازنة وتقديم الدعايا المناسبة للشعب.

لكن انتخابات مجلس الخبراء هي انتخابات مختلفة تماماً عن كل الانتخابات الأخرى، فهي أكثر الانتخابات تأثيراً على المستوى العام للدولة لأن الخبراء يتولون مهمة خطيرة تتأثر بها كافة مناحي الحياة في طهران، هذه المهمة هي اختيار الزعيم أي أرفع منصب رسمي ومسئول في النظام، ويتولون أيضاً الإشراف على أداء مؤسسة الزعامة للتأكد من استمرارية وبقاء مواصفات الزعامة في شخص الزعيم، ولهذا يمكن القول أن تزامن إجراء هذه الانتخابات المهمة مع أي انتخابات أخرى ومن بينها الانتخابات المحلية سوف يفرز مشكلات عدة يمكن إجمالها في الآتي:

١- إن مكانة مجلس الخبراء وزعامة النظام تتطلب شمولها لكل الطبقات الاجتماعية والجماعات والأحزاب السياسية. والمنافسة في هذه الساحة تختلف عن المنافسات السياسية والحزبية في سائر الانتخابات

للشعب سيرتهم الذاتية ووجهات نظرهم بشكل مباشر عن طريق الإذاعة والتلفزيون، لكن تزامن الانتخابات البلدية مع انتخابات الخبراء سيؤدي إلى أن تتوزع جهود وسائل الإعلام ولا تقوم بالمهمة على أكمل وجه.

٥- سوف تواجه الأحزاب والقوى السياسية المختلفة عقبات عدة في سبيل التواجد الفعال في ساحة الانتخابات، وغالباً ما سوف تكون عاجزة عن القيام بدعاية متزامنة على مستويين مختلفين، خاصة وأن العدد الكبير لمجالس المدن والقرى وكثرة المرشحين

سيؤدي إلى أن القوى الفاعلة التي يجب أن تقوم بالترويج والدعاية لانتخابات مجلس الخبراء ستجد نفسها في معترك انتخابات مجالس الشورى المحلية، وبالتالي ينسحب الاهتمام بانتخابات مجلس الخبراء.

٦- تعطل المواطنون في المدن الكبرى في أماكن الاقتراع لاختيار مرشحي الخبراء ومجالس الشورى المحلية، وهذا الأمر سيؤدي إلى بطء، بل وتوقف عملية التصويت، ويترتب على ذلك مد فترة الاقتراع بشكل غير متعارف عليه أو انصراف الجماهير عن عملية الاقتراع.

النظرة السلبية للحكومة الجديدة تجاه الأحزاب

■ مردم سالارى (الديمقراطية الشعبية) ٢٠٠٦/٣/١٦

لا يميل الرئيس محمود أحمدى نجاد إلى الأحزاب، وقد أعلن ذلك أكثر من مرة، وهو يفخر بذلك. وبهذا يكون من الطبيعي أن تهمل الحكومة الجديدة ميزانية الأحزاب. والآن يجب أن نسأل إلى أى مدى تؤمن الحكومة، التي ترفع شعار العدالة، بالتنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة؟ وهل سوف تؤمن هذه الحكومة بدور الأحزاب والمؤسسات المدنية في التنمية السياسية؟

القسوة على الأحزاب ليست أمراً غريباً في هذه الحكومة

طبقاً للسياسات العامة للحكومة الحالية لا يعد إلغاء ميزانية الأحزاب أمراً عجيباً أو مستبعداً لأن الواضح أن الحكومة لا تميل إلى النشاط الحزبي الموسع والعميق والجاد.

وإذا تم تقديم هذه الميزانيات إلى الأحزاب لتمكنت من تلبية احتياجاتها المالية عن طريق المساعدات الحكومية، وأداء دور مؤثر في المشاركة الجماهيرية، والوصول إلى النقطة النموذجية في الديمقراطية الإسلامية والقيادة الشعبية الدينية. وكلما كانت هناك ضغوط على الأحزاب وكلما فقدت عناصر التشجيع فمن الطبيعي أن تعجز عن أداء دورها على النحو الأمثل، وفي النهاية لا تؤدي رسالتها وهي الرسالة التي تعد قطعاً في صالح الوطن ومصالحه القومية، وسوف نشهد نتائج إلغاء ميزانية الأحزاب في المستقبل.

إلغاء ميزانية الأحزاب لا يدعمه منطق قوى

صرح حسن خليل آبادى رئيس الدورة الحالية لمجلس تشسيق جبهة الإصلاح: مع إلغاء ميزانية الأحزاب ربما تكون هناك رسالة مفادها أنه من الواجب على الأحزاب أن تقلل من نشاطها في الوقت الحالي. وقد كانت ميزانية

الأحزاب أمراً منطقياً في الحكومة السابقة. ورغم أن وزير الداخلية الحالي والعديد من المسؤولين الآخرين يؤكدون على وجود ميزانية الأحزاب إلا أنها لم تصدر فعلياً. ويجب أن تقدم الحكومة دعماً مالياً للأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية للأحزاب والمنظمات غير الحكومية كما تقدمه للأنشطة العلمية والثقافية والتعليمية. ولو كان هناك إيمان بتنمية مؤسسات المجتمع المدني فيجب أن تكون هناك ميزانية لدى الحكومة.

وإذا كان البعض يقول إن ميزانية الأحزاب يجب أن تقوم على اشتراكات الأعضاء فإن هذه الاشتراكات لا تكفى وحدها لتلبية الاحتياجات الكبيرة للأحزاب. وميزانية الأحزاب أمر منطقي له اعتباره في العالم المعاصر، وهي لا تختلف عن بقية اهتمامات الدولة. وبعض الأحزاب التي لا يمتلك أعضاؤها الإمكانات المالية الكافية سوف تتأثر بهذا الأمر، ولن تتمكن من تقديم الخدمات وتوسيع قواعدها الجماهيرية.

إلغاء ميزانية الأحزاب يعكس نظرة سلبية تجاه الأحزاب

صرح على تاجر نيا العضو السابق بمجلس الشورى الإسلامى عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة إن المبلغ الذى كان يخصص للأحزاب فى السنوات السابقة كان ضئيلاً، وفى فترة الإصلاح لم يكن كبيراً بحيث يؤثر على النشاط الحزبي ولكن المهم أن تخصيص ميزانية للأحزاب يعنى القبول بنشاطها.

وبالنسبة لعدم الموافقة على تخصيص جزء من ميزانية العام الجديد لدعم الأحزاب فإن الأمر المهم يتمثل فى أن المجلس بوصفه المشرع وممثل المواطنين كان يجب أن يدعم دور الأحزاب، وهو ما لم يحدث، وهو ما يعنى عدم الاهتمام بإدارة شئون الحكم بشكل ديمقراطى واعتماداً

على السلطة التي تقوم على دور المواطنين. وحتى في حالة تحقيق وعد وزير الداخلية بتخصيص إعانات للأحزاب من مصدر آخر لا يتغير شئ في أصل القضية، وهي عدم الإيمان بدور الأحزاب وتوسيع نشاطها.

وفي الظروف الحالية ليس للأحزاب السياسية أي مصدر للدخل، وهي تواجه مشكلات تمويلية في الحد الأدنى من أنشطتها. ورغم أن المبالغ التي كانت مخصصة كإعانات في السنوات السابقة لا تذكر إلا أنها كانت مناسبة للأحزاب والجمعيات السياسية الصغيرة التي تريد أن تبدأ نشاطها وكافية لضمان بقائها.

يجب أن تحدد وزارة الداخلية مصدر دعم الأحزاب

أشار حجة الإسلام هادي قابل عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة إلى وعد وزير الداخلية بتوفير ميزانية لدعم الأحزاب من مصدر آخر، وأكد على ضرورة تحديد هذا المصدر حتى يمكن التأكد من كون هذا الوعد صادقا أم كاذبا، وحتى يمكن التأكد مما إذا كان تقديم الدعم

للأحزاب سوف يكون على حساب مصرف آخر من مصارف الدعم.

وصرح هادي قائلا: إذا كنا نرى أن وجود الأحزاب أمر ضروري من أجل مسيرة الديمقراطية في بلادنا فيجب أن تقوم الحكومة بأداء دور المقوم والمساعد للأحزاب. فمؤسسات المجتمع المدني سواء المنظمات غير الحكومية، أو الأحزاب السياسية تحمل بعض العبء عن كاهل الحكومة، وهذه هي نظرة العالم كله للأحزاب والمنظمات الأهلية. وقد كان السيد خاتمي يرصد جزءا من الميزانية لدعم الأحزاب ولكن تم إلغاء هذا الدعم في ميزانية العام الحالي. وردا على السؤال: ما الذي يتوجب فعله في الظروف الحالية؟ أجاب قابل: يمكن الاستفادة من الميزانية المخصصة لرئيس الجمهورية أو الوزارات لتقديم الدعم للأحزاب والجمعيات الأهلية، وهناك أمل في أن يتم تقديم الدعم للأحزاب وفقا لوعد وزير الداخلية من الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية أو لرئيس الجمهورية.

الأحزاب والسياسة في إيران

■ حوار مع د. إبراهيم يزدي ■ شرق (الشرق) ٢٦/٤/٢٠٠٦
الأمين العام لحركة حرية إيران

مساندتها الشعبية؟

- إن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم التشكيلات السياسية الجماعية التي تمثل التيارات السياسية والفكرية والاقتصادية للمجتمع. وبعبارة أخرى، تعتبر الأحزاب السياسية واحدة من التشكيلات الجماعية التي تظهر في المجتمع السياسي.

والأحزاب السياسية حينما يكون لها صفة الاستمرارية حسب خصائصها العقائدية والسياسية يكون لها امتداد أكبر وأشمل. على سبيل المثال، حزب نهضة الحرية الذي يمتلك خبرة ٤٤ عاما، ويمكن تعداد إنجازاته في الآتي:

١ - رفع راية الحرية والديمقراطية والاستقلال منذ تكوينه.

٢ - يرتبط الحزب بحركة الحرية الفكرية الدينية الإيرانية ومارس دورا فيها، أما الحركة من أجل الحرية والاستقلال فتمتلك خبرة مائة عام في إيران، وقد برزت على كافة الأصعدة مثل الحركة النيابية، وتأمين النفط والثورة الإسلامية. وحركة الاستتارة الدينية هي جزء من الحركة الإسلامية والتي تمتد جذورها إلى مائة عام أيضا، وفي كل مرحلة أو قضية تاريخية كان لها سمة خاصة بها مثل حركة يقظة المسلمين، والإحياء الدينية،

يؤكد الدكتور إبراهيم يزدي زعيم حركة حرية إيران، في حوار مع جريدة شرق، أن العمل الحزبي في إيران ما زال مستمرا دون توقف رغم هيمنة الجناح الأصولي من التيار المحافظ على مجمل مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، بعد فوزه في انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، لأن استمراريته تتوقف في الأساس على الإيمان بأن العمل الحزبي بالأساس هو عمل جماعي والنجاح فيه مرهون بمراعاة أسس العمل الجماعية، وفيما يلي نص الحوار:

× الدكتور إبراهيم يزدي، في رأيكم ما هي أسباب

عزوف الشعب عن الأحزاب السياسية الموجودة؟

- لا أعتقد أن الشعب عازف عن الدخول في الأحزاب، ويمكن القول إن الساحة السياسية لنشاطات الأحزاب السياسية كانت مواتية وعاملا مساعدا، خصوصا من جانب أحزاب المعارضة التي عبرت عن آرائها بحرية، وتم توفير الأمن للنشاطات الجماعية سواء في اللجان أو الأحزاب السياسية.

× ولكن الأحزاب في هذه الآونة كانت أنشطتها محدودة

في كثير من المواقف واعتمدت على ثقة الشعب، كيف تفسرون ذلك؟ وهل الأحزاب والتيارات السياسية فقدت

والحركة الإصلاحية، ونماذج ذلك موجودة في داخل هذه الحركات والتي تظهر وتلعب دوراً ثم تختفى وفقاً لظروف الأحزاب والجماعات، والمنظمات المختلفة، وثمة تياران أساسيان داخل الحركة الإسلامية هما: الفكر التقليدي الديني والاستنارة الدينية، وهما الأجدر بالملاحظة والاعتبار. والجماعات والأحزاب التي يكون لها ارتباط بواحد من هذين التيارين هي التي ترتدى ثوب البقاء والاستمرارية، ولكن بقاء الأحزاب والمنظمات يرتبط بعوامل أخرى أيضاً من بينها قدرة الحزب وربط نشاطه باحتياجات الجماهير.

إن الأحزاب السياسية عادة ما تظهر وفقاً للحاجة السياسية للمجتمع، ووجود الأحزاب يرتبط بنوع الحاجات المعروضة فإذا كانت تلبى رغبات وحاجات السواد الأعظم من الشعب يكتب لهذه الأحزاب البقاء والاستمرار.

x في الوقت الراهن خرجت الأحزاب والتيارات السياسية ذات الثقل والوجود السياسي في الدولة من اللعبة بعد الانتخابات الرئاسية التاسعة، ما هي الأدوات التي يمكن أن تستخدمها لتعود إلى الأضواء مرة ثانية؟

- بداية، لست موافقاً على هذه الرؤية وهي أن جميع الأحزاب السياسية والتيارات ذات التأثير والثقل السياسي قد خرجت من الساحة بعد الانتخابات الرئاسية التاسعة، فلو أن حزباً ما لم يفلح لا يجب أن يعول على هذا ويأخذ جانباً، فالأنظمة السياسية القائمة على الانتخابات

الشعبية رائج جداً فيها تداول السلطة من مؤسسة إلى أخرى، ومن حكومة إلى أخرى، وكذلك من حزب أو جماعة إلى حزب وجماعة أخرى. وعلى مستوى السلطات الأعلى يعتبر تداول السلطة هو القاعدة والقانون الحاكم على المجتمع.

كما أن عدم نجاح الأحزاب والفصائل السياسية في الانتخابات الرئاسية التاسعة يمثل فرصة لإعادة قراءتها للأحداث والانخراط في العملية السياسية مرة أخرى ولتستفيد من تجاربها.

x ما هي الشروط والظروف التي تعتبرونها ضرورية من أجل نجاح العمل الحزبي في إيران؟

- تتمثل الظروف المواتية لنجاح العمل الحزبي في الإيمان بأن العمل الحزبي بالأساس هو عمل جماعي والنجاح في هذا مرهون بمراعاة أسس العمل الجماعية. والديمقراطية هي البناء الحقيقي والشرعي في داخل الحزب وتعد من أهم العوامل في نجاحه وقانون كل حزب في أن يقدم مشروعياته، ولكن سلوكيات الزعماء والنشطاء هي البناء الحقيقي لكل أساس اجتماعي، حيث يتأثر عمل المجموعة الحزبية كثيراً بسلوكيات الزعماء والنشطاء. والأحزاب بالإضافة إلى أن لها قانون أساسي، تضع لائحة تنفيذية أيضاً. وتنعكس الأسس العقائدية لكل حزب سياسي في لائحته التنفيذية، كما أن ارتباطها بالثقافة القومية يلعب دوراً مهماً في وجود واستمرار ونجاح الحزب،

ماضي ومستقبل الحركة الطلابية

<http://www.Roozonline.com> 27/3/2006

■ مجيد حاجي بابايي ■

وتصريحات النشطاء الطلابيين. وحتى لو لم تتوافر هذه المستندات، فإنهم كانوا سيجدون دوافع أخرى لزيادة الضغوط، إلا أن تحميل كواهل الطلاب الواهنة بأعباء أكبر من طاقتهم يؤدي في النهاية إلى إضعاف الحركة الطلابية رغم أن البعض يرى أن ذلك لا يخلو من نقاط إيجابية.

وبالنظر إلى مجموعة الأزمات التنظيمية والضغوط الأمنية فإن مكتب دعم الوحدة بوصفه أكثر التنظيمات الطلابية انتشاراً قد اعتبر العام السابق عام تحديد المصير، وهو العام الذي كانت أهم أحداثه إجراء الانتخابات الرئاسية، وكانت طريقة التعامل مع الانتخابات مؤثرة إلى حد كبير على مصير هذه الحركة ورسم استراتيجيتها المستقبلية. وقد أدت نتيجة الانتخابات إلى إجراء تغييرات جوهرية في مصير

أدى إخفاق حكومة الإصلاحات على مدى السنوات الثماني التي حكم فيها الإصلاحيون إلى تهئية المناخ للجنح الأصولي من التيار المحافظ لكي يتمكن من تغيير الملعب السياسي لمصلحته تماماً مستغلاً حالة الإحباط والهروب من السياسة التي أصابت قطاعاً كبيراً من سكان المدن. ولم تكن الحركة الطلابية، خاصة مكتب دعم الوحدة، بمعزل عن هذا، أي أنها كانت أحد المتضررين من التحولات التي شهدتها الساحة السياسية.

ومنذ ثلاث سنوات تقريباً تزايد ضغط السلطة على المجموعة الطلابية وفقاً لعملية تدريجية وخطة محسوبة جيداً، بحيث اضطرت في النهاية إلى الخروج من الجامعة. وكانت ولا زالت أهم حجج ومستندات عملاء القمع هي بعض القصص من بيانات

الحركة على الأقل فى شكلها القانونى. فكان رفض البناء السياسى للحركة وإعلان نهاية توجهها الإصلاحى هو المصيدة الكبرى التى نصبت لهذه الحركة لأن القبول بهذه الاستراتيجية يستلزم اتخاذ سياسات تنفيذية بديلة.

وبناءً على هذا، حاول عدد من النشطاء استغلال هذه الحركة لتحقيق أهدافهم. ومن أمثلة هذه المحاولات الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات. وبينما كان الجميع يعرفون أنه نتيجة تراجع بعض الزعماء السابقين للمكتب تحت الضغوط الأمنية وفرض المزيد من القيود على الحركة، لم يعد لهيكل المكتب القدرة الكافية على تنفيذ هذا المشروع بشكل كامل، ومن ثم صارت الانتخابات الرئاسية ميداناً للمواجهة والصدام بين فكرين مختلفين فى المكتب أحدهما يرى أصحابه أن حرمان رجال السلطة من الأصوات يصب فى وعاء المصالح القومية وتقدم الديمقراطية. بينما يرى أصحاب الفكر الثانى أنه فى ظل هذا المناخ السياسى لا فرق بين إبراهيم يزدى وأحمدى نجاد، فأى شخص يحصل على الأصوات يكون مضطراً لتنفيذ سياسات معدة سلفاً. وقد ألفت هذه المواجهات بظلالها على جميع اجتماعات وبرامج مكتب دعم الوحدة فى العام الماضى ولا زالت هاتان الرؤيتان مستمرتين إلى اليوم.

ومع فوز أحمدى نجاد بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، توجهت كافة الأنظار إلى أولئك الذين وعدوا برفع راية النضال حتى بعد أن يتم إقصاء

الإصلاحيين من السلطة. ولكن للأسف لم يسفر ذلك عن شئ سوى الصمت والسلبية المسيطرة على الحركة الطلابية، واحتمال حل الجمعيات، وفى النهاية التضرع إلى الولايات المتحدة لعلها تحقق لهم ما عجزوا عن تحقيقه بأنفسهم. فى العام الماضى تم وقف نشاط عدد من الجمعيات الإسلامية أو أوشكت على التوقف. وصدرت أحكام قضائية ضد كثير من النشطاء الطلابيين، وصار من المتعذر استخراج تصريح بإقامة احتفالات أو اجتماعات طلابية، بالإضافة إلى أنه لم يتم التصريح بتنظيم أى اجتماع رسمى داخل الجامعات.

ويمكن القول إن العام الماضى كان عاما صعبا على الحركة الطلابية فى إيران، وأنها اعتمدت على بعض البرامج والمشروعات الساذجة لوضع أقدامها فى ميدان يحتاج الخروج منه إلى شجاعة كبيرة. ولحسن الحظ إن كثيرا من النشطاء الطلابيين يتمتعون بالكياسة والوعى بحيث نأوا بأنفسهم عن بعض التصرفات غير المحسوبة، مثل قيام عشرات النشطاء الطلابيين وعشرات الجمعيات الطلابية الإسلامية بإصدار بيان ينتقدون فيه زيارة عضوين سابقين بمكتب دعم الوحدة للكونجرس الأمريكى. ويبدو من تجارب العام الماضى أن العام الجديد عام صعب على الحركة الطلابية، ويجب على الحركة أن تواجه مشكلات وأزمات العام الجديد ببرنامج مدون ومنطقى، وإلا فإن الخوف أن يقوم البعض من خارج حدود الحركة باستغلالها لمصالحه السياسية وهو ما لا نرجوه.

التحديات المهمة التى تواجه مكتب دعم الوحدة

<http://WWW.inroozha.com/22/4/2006>

وأساتذة الجامعة الأعزاء بأن يدينوا هذه التصرفات، وفى الوقت نفسه بالا يربطوا بينها وبين التنظيمات التى يقيم زعماءها علاقات بالكونجرس الأمريكى، وأخشى ما أخشاه أن تنشأ موجة من السخط ضد الجامعيين، ووراء هذه الأحداث قلة من الأفراد أمثال هؤلاء الذين ذهبوا إلى أمريكا، ومن المؤكد أنهم لا يتمتعون بتأييد فى الجامعة".

وتأتى تصريحات وزير العلوم متزامنة مع البيان الذى أصدره مكتب دعم الوحدة حول الأحداث والذى تضمن مطالبة وزير العلوم بالاستقالة من منصبه. والأمر اللافت للنظر أن وزير العلوم فى تصريحاته المذكورة

هيات أحداث جامعة الشريف الصناعية والتى وقعت بعد أسبوع من زيارة اثنين من نشطاء الحركة الطلابية السابقين وهما على افشارى واكبر عطرى للكونجرس الأمريكى المجال لمزيد من الضغوط على مكتب دعم الوحدة، وهو ما بدا جليا فى تصريحات وزير العلوم محمد مهدى زاهدى بعد اشتباكات جامعة الشريف. ففى تصريح لوزير العلوم حول أحداث الجامعة قال: "إن أحد زعماء التنظيمات قد أجرى لقاء فى الكونجرس الأمريكى ومن تزامن هذا اللقاء مع أحداث الجامعة يمكن استنتاج أن هناك أيد خفية تعمل من أجل الربط بين هذه الحركات. ونحن ننصح أصدقائنا

قد وصف كلا من على افشارى وأكبر عطرى العضوين السابقين بمكتب دعم الوحدة بأنهما من زعماء هذا التنظيم الطلابي، الأمر الذى يتناقض مع تصريحاته التى تضمنت عدم الربط بين الأحداث الأخيرة ولقاء الكونجرس.

موقف مكتب دعم الوحدة من معادلات الكونجرس

زادت معادلات افشارى وعطرى فى الكونجرس الأمريكى من حدة الخلافات الداخلية بمكتب دعم الوحدة وأوجدت حدودا صارمة بين طيفيها اليمين واليسار.

وفى سياق ردود الفعل الداخلية بالمكتب كان موقف سعدى حبيبى عضو اللجنة المركزية للمكتب أكثر حدة وعنفًا من المواقف الأخرى. ففى موضوع نشره بموقعه على شبكة الإنترنت بعنوان "الغاية لا تبرر الوسيلة" كتب يقول: "عقد هذا المؤتمر بدعم من سكرتير الجمهوريين بمجلس الشيوخ السيناتور ريك سنتوريوم وهو نفس الشخص الذى قدم المشروع المعروف باسم "Iran Freedom and Support Act of 2005" والذى يتضمن الدعوة إلى إجراء استفتاء عام كوسيلة لحل القضية الإيرانية، وحصل على موافقة رئيس الجمهورية وتم تخصيص ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض. وإن حضور اثنين من الموقعين على الاستفتاء فى المؤتمر مع هذا الشخص هو أمر لا يمكن تبريره، وليس هذا فحسب وإنما هو أمر لا يخلو من شائبة. وإذا كان السيدان قد قدما نفسيهما بوصفهما ممثلى الحركة الطلابية، وهو أمر غير صحيح على الإطلاق لأنهم لم يجروا أى مشاورات فى هذا المجال، كما أنهم ليست لديهم هذه الصفة من الأساس. وإذا كانا قد اشتركا فى هذا المؤتمر بوصفهما من النشطاء السياسيين دون تمثيل لحركة اجتماعية فإن هذا خطأ أكبر لأن حضورهم فى هذه الحالة يكون معناه أنهم يطلبون دعم قوة أجنبية وهذه هى التبعية. وثانياً، إذا افترضنا أن هذه فرصة للحصول على حماية الجمهوريين لحقوق الإنسان، فإن الواجب أولاً إثبات هل تعمل الولايات المتحدة لحماية حقوق الإنسان أم لا؟ وأنا أعتقد أنها لا تفعل. أو على الأقل الإشارة إلى بعض حالات انتهاك حقوق الإنسان التى تقوم بها

الولايات المتحدة حتى يمكن تقليل احتمال تكرار الكوارث السابقة قليلاً وأكرر قليلاً.

وبعد ذلك أشار حبيبى إلى التصرفات الأمريكية فى العراق وفيتنام وضرب اليابان بالقنبلة الذرية فى الحرب العالمية الثانية باعتبارها نماذج لانتهاك حقوق الإنسان من جانب واشنطن.

تصاعد الخلاف بين نشطاء مكتب دعم الوحدة دفع المكتب إلى عقد اجتماع لبحث ما إذا كانت هناك ضرورة لإعلان الموقف الرسمى من تصرف عطرى وإفشارى. ووفقاً لتصريح فريد مدرسى عضو اللجنة المركزية بمكتب دعم الوحدة، ظل الأعضاء فى هذا الاجتماع يعرضون آراءهم نحو ساعتين وفى النهاية تم اتخاذ قرار بعدم إصدار بيان خاص بموقف الشخصين المذكورين استناداً إلى أنهما ليسا من أعضاء المكتب بعد انفصالهما عنه. وكان المعارضون لإصدار بيان يعتقدون أن مكتب دعم الوحدة يشهد سنوياً حضور العديد من الأفراد فى الجمعية العمومية واللجنة المركزية إلا أن المعول عليه هو العضوية الحقيقية فى المكتب. وضرب مدرسى مثلاً فى هذا الصدد قائلاً: إذا تقرر أن نبدى رأينا حول تصريحات هذين الشخصين فإن من الواجب أن نعلق أيضاً على تصريحات أفراد آخرين مثل أحمدى نجاد وشكورى راد لأن كليهما كان من قبل عضواً فى مكتب دعم الوحدة.

إدانة جديدة

تزايدت الأحكام القضائية والإدارية ضد النشطاء الطلابيين بينما يواجه مكتب دعم الوحدة الضغوط المترتبة على أحداث جامعة الشريف من جهة، والخلافات الداخلية فى المكتب على أثر موقف عطرى وإفشارى من جهة أخرى.

وفى هذا الإطار حكمت الدائرة الأولى لمحكمة الثورة فى الأسبوع الماضى على فريد مدرسى عضو اللجنة المركزية لمكتب دعم الوحدة بالحبس لمدة عام بتهمة إهانة الزعيم والقيام بالدعاية ضد النظام، كما صدر حكم بالحبس لمدة عامين على مهدى امينى زاده عضو اللجنة المركزية، هذا إلى جانب العديد من الأحكام القضائية والإدارية التى صدرت فى الأسابيع الأخيرة ضد أعضاء الجمعيات الطلابية الإسلامية.

الأزمة العرقية وعمليات الاغتيال في خوزستان

■ انقلاب إسلامي (الثورة الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/٣

الذي أدرك سريعاً هذا العمل وبادر بالتوحد للإطاحة بالقائمين على هذا العمل. وأثناء تلك الأحداث، سعى الأعداء لعمل بعض التفجيرات مدعين أنها من تدبير العرب لإثارة التوتر بين العرب والفرس في الإقليم، لكن شعب خوزستان تصدى لهذا العمل بحكمة عكست مدى الوحدة بين العرب والفرس.

وخلال الأيام الأخيرة من تولى خاتمي للرئاسة تم نشر وثيقة تفيد بوجود برنامج حكومي يرمي إلى التضييق على عرب خوزستان، وورد في الوثيقة أيضاً أن "أبطحي" قدم خطة بوصفة مستشار رئيس الجمهورية من أجل إيجاد خلاف وانفصال بين العرب، مما أثار فجوة بين شعب خوزستان، فاشتعلت المظاهرات والصدمات في الإقليم.

وكان السؤال المطروح في ذلك الوقت مفاده: هل هذه الوثيقة صحيحة أم لا؟

بالتأكيد الوثيقة غير صحيحة ويبدو أن إثارة هذه الأزمة كان بهدف الإطاحة بوحدة خوزستان قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية، وما من شك في أن نشرها جاء على يد الأصوليين، من أجل شغل الشعب الخوزستاني بقضاياهم وكذلك سائر القوميات الإيرانية الأخرى في إطار التلاعب بمصير إيران وإظهار عدم فعالية الإصلاحيين بقيادة خاتمي.

لقد أدى نشر هذه الوثيقة على يد مثيري الفتنة إلى زرع فتيل أزمة سرعان ما تطورت وتفاقمت، وإن كان مشعل الفتنة من خارج منطقة خوزستان وليس بعربي أو فارسي أو من طائفة اللور. وبناءً عليه، اندلعت المظاهرات وقتل العديد من الشباب واعتقل المئات، وتطور الأمر بعد تدخل وزير الدفاع الإيراني إلى نزاع بين شيوخ القبائل.

لقد قام الأصوليون بزراعة القنابل في توقيت إجراء الانتخابات من أجل تمكين الجيش من تولى عملية إدخال صناديق الاقتراع إلى خوزستان وطهران وقم وسيستان وبلوشستان، وفي تلك الأثناء تم اعتقال أفراد من خوزستان وحدها مما أكد على نية الأصوليين في سلب السلطة من يد وزارة الداخلية التابعة لحكومة خاتمي.

وعندما أعلن عن زيارة أحمدى نجاد للإقليم تم تفجير عدة منشآت بالإقليم، حيث قتل الكثيرون، وفي النهاية يدرك شعب خوزستان من عرب وفرس و... أن سياسة النظام هي السبب في هذا التوتر والصدام حتى يتمكن النظام من القمع والسيطرة على جميع الأقاليم الإيرانية.

على الرغم من أن معظم المتابعين للشئون الإيرانية يتجهون إلى التركيز على السياسة الخارجية لإيران خصوصاً فيما يتعلق بالملف النووي وغيرها من القضايا الخارجية، إلا أن ثمة قضايا داخلية ربما تكون أكثر خطورة على مستقبل الجمهورية الإسلامية، من أهم هذه القضايا أو الملفات ملف الأقليات داخل إيران وعلى رأسها إقليم خوزستان الذي شهد خلال الفترة الماضية العديد من مظاهر التوتر التي يرى الكثيرون أنها تشكل خطراً كبيراً على نظام الجمهورية الإسلامية الذي يتحمل الكثير من المسؤولية عن أوضاع الأقليات في الداخل.

الوضع في خوزستان

مثل بقية سكان المحافظات، لم يكن لسكان محافظة خوزستان من تحد سوى التصدي للحكومة المستبدة والدموية، فقط ظل شعب خوزستان على مدى مئات الأعوام مرتبط بعلاقات جيدة مع سائر القوميات الأخرى، لكن ما ظهر مؤخراً من صدمات نتج عن طرح سياسات من جانب الاستراتيجيين بالنظام إزاء خوزستان. وبالرغم من ذلك فهو الإقليم الوحيد في إيران الذي لم يذعن لخداع السياسيين، فقد شارك سكانه بفعالية في انتخابات مجالس المدن على عكس قوميات إيرانية أخرى قاطعت هذه الانتخابات، لنجد أن جميع نواب خوزستان هم من العرب سكان هذا الإقليم الأصليين. ولا يوجد في مجلس مدينة هذا الإقليم شخص واحد ينتمي إلى قوى النظام.

أما في انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى، فقد حرص النظام على الإطاحة بالمرشحين القادمين من الخارج، أي خارج قوى النظام. كما ساهم مجلس صيانة الدستور بدور كبير في نجاح العناصر الموالية للنظام. وبناءً عليه، فقد قاطع شعب خوزستان انتخابات مجلس الشورى وكذلك الانتخابات الرئاسية التاسعة.

النظام يرى في خوزستان، ساحة صدامات

كافح شعب خوزستان قبيل الثورة الإسلامية، من أجل الإطاحة بالنظام الملكي، كمعظم القوميات الإيرانية الأخرى، وبناءً عليه، التحمت القوميات المكونة لإقليم خوزستان (العرب والفرس وطائفة اللور) مع بعضها بعضاً دون وجود أي خلاف يذكر من أجل إنجاح الثورة الإسلامية.

وفي بدايات الثورة، حدث صدام مصطنع من جانب بعض مثيري الفتنة بهدف تفريق وتشيت شعب خوزستان

عقبات في مواجهة المشاركة السياسية للمرأة

■ شرق (الشرق) ٢٣/٤/٢٠٠٦

"الإصلاحات مطلب اجتماعي ينادى به قاع المجتمع وداخله، كسان يجب أن يلبي من داخل السلطة، لكن للأسف لم يرد عليها الرد المناسب والمتوافق مع متطلبات المجتمع وتغييراته".

"الهي كولايي، النائبة بالمجلس السادس"

المرأة، السياسة والمذهب

عندما يدور الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة، تبرز على الساحة شكاوى عدة من عدم وجود تفاعلات ديمقراطية ووجود نظرة متدنية من جانب المؤسسين للدور السياسي للمرأة. واللافت للانتباه في هذا الصدد أنه في كثير من الأحزاب الرسمية في هذه الفترة لعبت المرأة دوراً مركزياً، ولكن في العادة نظراً لأن الأحزاب الإيرانية الرسمية يجب أن تكون دينية فإن المرأة الإصلاحية المتدنية لا تملك شجاعة اتخاذ القرار في المناصب الإدارية الحزبية، ودائماً يجب عليها مع مراعاة المعايير المتصورة للشرع ومصالح الحزب الذي تتبعه أن تكون في المرتبة الثانية بالنسبة للرجل، وتعيد إنتاج الإدارة "الذكورية" غير الديمقراطية في الأحزاب. ولتوضيح هذه النقطة الأساسية يجب القول أن التعاطي السياسي والديني للمرأة لم يكن ولن يكون واحداً في كافة الدول الإسلامية، ففي بعض الدول الإسلامية الأخرى مثل تركيا وباكستان وبنجلاديش وإندونيسيا تلعب المرأة دوراً إدارياً في أرفع المناصب من قبيل رئاسة الجمهورية، ومن ثم يجدر السؤال: لماذا تخلفت إيران في هذا الصدد عن دول إسلامية أخرى؟ من الممكن اعتبار تخلف إيران في هذا الصدد ناجماً عن استمرار النظام الأبوي الديني وتغلغله في البيئة السياسية والحقوقية لإيران من جانب، وحالة الانفعال الفكري للمثقفين الدينيين في مقابل المراجع الدينية التقليدية من جانب آخر. ولم يستطع المثقفون المتدينون في إيران مواجهة الخرافات الدينية والتقاليد البالية المعادية للعقل بعيداً عن السياسة. ولم يؤد دورهم ورسالتهم التنويرية إلى تكوين خطاب ديني جديد وبدائل حديثة وقيم ثقافية تتوافق مع التطورات العالمية، وعلى الساحة السياسية والحركات الاجتماعية أيضاً هناك عدد من الشخصيات الرائدة في هذا المجال لم تعرف باعتبارها مراجع دينية ذات صلاحية في العالم الحديث، في مقابل المراجع التقليدية، والسؤال الأجدد في هذا السياق مفاده: هل حدث هذا التطور في الدول

التي ترتكب فيها تفرقة ضد المرأة بنسبة أقل؟. بداية، لا يوجد في هذه الدول مراجع فقهية مثل الموجودين في إيران الذين يشاركون في السياسة والسلطة الحكومية. ثانياً، لم تحدث في تلك المجتمعات ثورة إسلامية بحيث تنتبه الحكومة لمسيرة حقوق المرأة. إن الرؤية المتخلفة جداً لأغلبية الفقهاء الإيرانيين بخصوص حقوق ودور المرأة، وتغلغل نفوذ هؤلاء الفقهاء في السياسة والمجتمع، والدمج التام بين الدين والدولة بعد الثورة الإسلامية قد أصبح العائق الأساسي لتطور المجتمع، خاصة على صعيد حقوق المرأة، لدرجة أنه بعد الثورة تم تغيير كثير من القوانين التي كان قد تم وضعها في عهد الشاه لصالح المرأة مثل قانون نظام الأسرة. وللأسف ظل الرواد المثقفون الدينون تابعين للقيم التقليدية وقلما يوجد شخص من بين هذه الجماعة المثقفة قد تخلص من النظرة التقليدية للمرأة، فهم في علاقاتهم الفكرية لم ينفصلوا عن التفسير الديني والمبادئ الفقهية المتخلفة للمراجع التقليدية والخطاب والعادات المثيرة للمشاعر وغير العقلانية، وهم منقطعون تماماً عن التطورات العالمية على ساحة حقوق المرأة ودورها في المجتمع والحركات الاجتماعية وقد أغمضوا عيونهم على حقيقة وتطور العالم بالنسبة لدور المرأة، وقد أحدثت الحركة الاجتماعية النسوية في الدول الديمقراطية تطوراً هائلاً في النظام الذكوري القديم. ولأن الإصلاحيين كانوا يسعون في سياستهم بشكل برجماتي للسلطة فإنهم ضحوا في كثير من الأحيان بعمليات تأسيس قيم جديدة من أجل الوصول إلى السلطة وكانت حساباتهم في هذا المجال خاطئة لأنهم قلما انتبهوا إلى هذه النقطة الأساسية، وهي أن القاعدة الاجتماعية للإصلاحيين تختلف تماماً مع الإصلاحيين التقليديين وليس هناك أي مبرر لأن يتبعوا التقليديين والمراجع التقليدية وقيمهم المتخلفة واتباعهم للمراجع التقليدية على الساحة الدينية انفصلوا عن قاعدتهم الاجتماعية.

فالمحافظون على العكس من الإصلاحيين وضعوا سياستهم على أساس تجاهل المرأة والحفاظ على القيم التقليدية للمجتمع، ومن بينها القصور الطبيعي لعدم المساواة بين المرأة والرجل، ولهذا فهم يواجهون المرأة التي هي تابعة لأوامر الرجل الفقهية وهم يحصلون على أصواتهم بإصدار الأحكام الدينية من أعلى. ولم يتمكن

الإصلاحيون حتى وقت أن كانوا يطلقون على أنفسهم مسمى الإصلاح من اكتساب هذه الجماعة من النساء التقليديين وهم سواء شاءوا أو أبوا من الممكن أن يعودوا إلى السلطة بدعم أصوات المرأة الأكثر وعياً في المجتمع والطبقة المتوسطة، ولهذا يجب أن يضعوا سياستهم في إطار مطالب المرأة الإصلاحية والتجديدية والأكثر وعياً والمساواة بين الرجل والمرأة. ولأنهم لم يفعلوا ذلك على مدى ثمانى سنوات فإنهن قد انضوين تحت لواء المنشقين.

ورغم ما تعانيه المرأة من النظام الدينى التقليدى المهيمن على إيران، فإنها كانت رائدة في مجال التطور الإصلاحي، لكن الجماعات السياسية الدينية لم تستطع أن يكون لها دور متقدم في هذا المجال وتخلفت عن المجتمع ومطالب المرأة، وفي كثير من الأحيان كان الإصلاحيون تابعين للخطاب والقيم التي تمثلها المراجع الدينية التقليدية.

إن العامل الأهم في فشل الإصلاحيين في الانتخابات وفرض العزلة عليهم في المجتمع ربما يكمن في الاضطراب الفكري والداخلي للمرأة المثقفة الدينية ضد هذه السياسة البرجماتية التي أيقظتها من سباتها. إن السياسيين الإصلاحيين يحتاجون إلى إمام شامل لكافة قضايا ومشاكل المرأة في المجتمع. وربما يكون أحد السبل الأساسية والصحيحة للحد من مشكلات المرأة في إيران هو إجبار كافة المراجع الدينية وطلاب الحوزة العلمية على إلقاء دروس في قضايا المرأة في الجامعات علهم يربطون بين عالمهم العقلي والعالم الواقعي والعالم الخارجي بعيداً عن إطار الخطاب الدينى التقليدى.

ويمكن القول بشجاعة إنه علاوة على الحساسية والوعى بحقوق واحتياجات المرأة، فإن بعض الناشطات الإصلاحيات كن، من حيث فهم القضايا الاجتماعية والسياسية في إيران والعالم، أكثر رفعة من كثير من الرجال الإصلاحيين الذين كانوا يتولون مناصب وزارية مهمة. لكن النظرة التقليدية المهيمنة والنظام الفكري المتخلف لأصحاب السلطة والنفوذ قد حال دون الاستغلال الجيد والمفيد لتخصص وكفاءة هؤلاء السيدات. على سبيل المثال، لو كان يوجد في حكومة الإصلاحات شخصية مثل الهى كولايى في منصب وزارة الخارجية لاستطاعت أن تحقق نتائج كثيرة ومختلفة للإصلاحيين، ولكانت أيضاً نموذجاً لكافة الدول الإسلامية في المنطقة، ولكانت قيمة مكتسبة للجمهورية الإسلامية في المجتمع العالمى الذى يفضى وجهاً آخر على حكومة الإصلاحات ويفتح الباب أمام المرأة للوصول إلى السلطة. من المؤكد أنه يجب الالتفات

إلى أنه إذا كان مجرد ركوب المرأة قطار السلطة مهماً فهناك خطوة أكثر أهمية وأكثر ضرورة وهى تغيير خط سير قطار السلطة الذى لم يوليه الإصلاحيون أهمية، لأنه وكما أثبتت التجربة قامت حكومة ما بعد خاتمي بإنزال هؤلاء المسافرين سواء الرجال أو النساء من قطار السلطة في محطات مختلفة. وبالنسبة للإصلاحات كان يجب أن تكون المرأة نداً للرجال أصحاب السلطة الحقيقية، وكان هذا الأمر يتم عن طريق حركة نسوية واسعة ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة التي تضغط بشكل متزامن على الحكومة ولم يكن الأمر مجرد قبول عدة نساء في مناصب وزارية وهو أمر لم يحدث أيضاً.

المرأة والإصلاحيون

إن النظام الأبوى الذى يوجد في العادة في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة تم ترسيخه في الجمهورية الإسلامية في الأيديولوجية الدينية والفقهاء الإسلامى المهيمن على السلطة السياسية ونظام الحكم لدرجة أن الصفة التقليدية لتصور عدم تساوى المرأة بالرجل تغلب على كونها سمة طبيعية، ولهذا السبب ووجهت المساعي المحدودة التي بذلت لتعديل القوانين في الجمهورية الإسلامية في مرحلة الإصلاحات بمعارضة ضروس من جانب المؤسسة الدينية التقليدية الحاكمة والإسلاميين المتعصبين. إلا أن ما تراه هذا المقالة هو الدور الضعيف للإصلاحيين في مجالين: الأول، عدم تغيير حالة الظلم وعدم المساواة الحقوقية للمرأة. الثاني، عدم الاهتمام بتنظيم المرأة حول مطالبها. وقد لعبا هذان العاملان دوراً مهماً في عدم الحصول على دعم المرأة ومساندتها وفشل الإصلاحات.

ونظراً للإجحاف المزدوج كانت المرأة تمثل التحدى الأهم للجمهورية الإسلامية، وكان الدور البارز للمرأة في الثانى من خرداد عام ١٩٩٧ قد بعث الأمل في القضاء على هذا الإجحاف المزدوج، لكن الإصلاحيين لم يستطيعوا الحفاظ على هذه القاعدة الاجتماعية الكبيرة. بناءً على هذا، فإن ما جعل المرأة لا تبالى بالإصلاحيين يمكن تلخيصه فيما يلي:

١- عدم الاهتمام الجاد بالمشاكل والمطالب الحقوقية للمرأة في الجمهورية الإسلامية.

٢- عجز الإصلاحيين عن تنظيم القوى الهائلة التي كان من الممكن أن تلعب دوراً عظيماً في المطالبة بحقوقها، وأيضاً في فوز الإصلاحيين بالانتخابات. ومن الممكن توصيف هذين المطلبين بأنهما أساس الحركة النسوية في إيران.

ولم يضع الإصلاحيون لحل مشكلات المرأة المتعددة الجوانب في النظام القانونى للجمهورية الإسلامية

برنامجاً جاداً، هذا في الوقت الذي كانوا يتمتعون فيه بدعم الأغلبية. وكانت الرؤية التقليدية للفاعلين الإصلاحيين بالنسبة لدور وحقوق المرأة في المجتمع والخوف من هجوم المحافظين تمثل العوامل الأساسية في عدم هذا الاهتمام.

وتكتب الصحفية جبلا بنى يعقوب في تقييم لوضع المرأة على مدى عهد خاتمي تقول: "إن القوانين المتعلقة بالميراث والحضانة والشهادة والعقوبات الإسلامية وعمل المرأة وقدرتها على فسخ عقد الزواج والجنسية وشروط الطلاق والمهر والنفقة من أهم القوانين الباعثة على التفرقة والتي تخلق مشاكل لا تحصى للمرأة، لكن حكومة الإصلاحات وحتى نهايتها لم تتمكن على مدى ثماني سنوات أن تقدم أي لائحة لتعديل هذه القوانين". ومع أن الإصلاحيين لم يتمكنوا في هذه المجالات المهمة أن يصلوا بلائحة ما إلى التصديق النهائي، لكن المجلس السادس قدم إجمالاً ٥٣ لائحة لهيئة المجلس تم التصديق من بينها بشكل نهائي على ١٧ لائحة من ضمنها لائحة حق الطلاق ورفع سن زواج البنات من ٩ سنوات إلى ١٢ سنة، وهذا أمر يجب أن نذكره للنائبات الإصلاحيات في المجلس السادس. وعلاوة على ذلك صدق المجلس السادس على النص الكامل للجنة القضاء على التفرقة بين النساء، وهذه تعد قفزة هائلة من الممكن أن تخلق تطوراً حقوقياً مهماً في التمييز ضد المرأة.

عدم وجود وزيرة في حكومة الإصلاحات

لم تجد المرأة مكاناً في حكومة خاتمي، في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الإيراني خلف شعار "إيران لكل الإيرانيين". وقد أوضحت زهرة شجاعى مستشار محمد خاتمي لشئون المرأة أسباب عدم وجود وزيرة في حكومة خاتمي بأن "عددًا من مراجع قم قد بعثوا برسالة عدة مرات لخاتمي مفادها أنه لو كان بين وزرائه امرأة فإن حكومته ستكون غير إسلامية وسيعلنون على الشعب أن التعاون معها ليس شرعياً. ويبدو أن خاتمي كان يأخذ مسألة وجود امرأة في حكومته مأخذ الجد إلا أنه لم يصر عليها، ومشكلته في هذا الصدد ضعف الإدارة وعدم وجود إدارة حاسمة للتصدي لمطالب التقليديين التي لا أساس لها والتي تعارض على مدى التاريخ وجود المرأة في ساحة الأنشطة الاجتماعية ومن ضمنها التدريس والإدلاء بالرأي، وكان بإمكان خاتمي إعلان الموقف المعارض للمراجع الدينية التقليدية التي انسحقت في الانتخابات وأن يكسب دعم المرأة للإصلاحات، وأن يجعل مكانة المحافظين أنصار التمييز ضد المرأة أكثر ضعفاً. وقد هيئت الظروف لهذا التغيير في فترة الإصلاحات،

خاصة وأن المجلس السادس كان على استعداد لمنح الثقة لوزيرة".

وتقول سهيلا جلودار النائبة الإصلاحية بالمجلس السادس: "إنني أقول فقط في الدفاع عن المجلس لو أن الحكومة قدمت وزيرة لمنحها المجلس الثقة. ولكن لماذا لم يفعل خاتمي؟ وإذا لم نقل أن هناك تضاداً فكرياً عند خاتمي حال دون هذا التطور لوجب التوصل إلى نتيجة مفادها أن وجهة نظر عدد من الفقهاء التقليديين الذين كانوا ولا زالوا يرون بشكل تاريخي أن التطور نحو العالم الحديث مخالف للإسلام، وأنها أكثر أهمية بالنسبة له من رأى أغلبية الشعب وضرورة الإصلاحات لحقوق المرأة، وإلا فإنه كان يستطيع باستخدام خطاب المتدينين والاستناد إلى دور المرأة في فجر الإسلام ومن ذلك السيدة خديجة زوجة النبي أن يغير الخطاب في هذا المجال، وأن يسكت التقليديين إلى حد ما، وأن يتقدم بالإصلاحات في واحد من أهم قطاعات المجتمع".

الاستفادة الآلية من المرأة

نظراً للظلم المتعدد الجوانب فإن باعث المواجهة مع الموانع البنيوية والنظرية في المجتمع ومؤسسته السلطة، وكذلك أيضاً دعم مشروع الإصلاحات كان أقوى بمراحل بين النساء الإيرانيات من الرجال. وقد تمثل العامل الأهم في هذا السياق في التنظيم المستقل للمرأة، ولكن هذا كان ممكناً لو أبدى الإصلاحيون اهتماماً نظرياً بالنسبة لآلية التصديق على قوانين القضاء على التمييز ضد المرأة، وكانوا يفكرون فيها ويتشاورون ويتبادلون وجهات النظر مع الخبراء في هذا المجال سواء في الداخل أو في الخارج، وكانوا يستفيدون من تجارب الحركة النسوية العالمية، لكن كانت مثل هذه الإرادة والرؤية غائبة بين الإصلاحيين، وأصر على هذا التطور مجموعة صغيرة فقط من الإصلاحيين بالمجلس لكنهم لم يفكروا في استعداداته ولم يوفرُوا الإعداد العقلي والاجتماعي. وعلى العكس كانت الرؤية الغائبة هي الاستفادة الآلية من المرأة في سوق السياسة، ولكن لن يعرفوا أيضاً كيف يطورون هذا الاستغلال لأنه وكما يقال القاعدة الاجتماعية للإصلاحيين والمحافظين ليست واحدة.

إن الاستغلال الآلي للمرأة في الجمهورية الإسلامية شائع جداً ويرجع إلى بدايات الثورة. وفي هذا الصدد وقف المحافظون في الماضي ضد حق المرأة وقالوا: لو أن هذا الحق ضروري فإن الحد الأقصى هو الاستغلال السياسي للمرأة. وما كان يستطيعون الإصلاحيون وما كان يجب أن يؤديه من تطوير سوء الاستغلال لوجود المرأة في الساحة السياسية والمساعدة الواعية المنظمة

للمرأة في المجتمع هو الاستغلال الأقل لهذا التطور ودعم المشروع الإصلاحى الذى ساهمت المرأة فى نجاحه وأوصلت الإصلاحيين إلى السلطة. وهناك تقييم بسيط أيضاً يجب أن يعلمهم أنه لا يجب عليهم أن يتجاهلوا المطالب الحقوقية بالمرأة وتنظيمها، وهذان العاملان: المطالبة الحقوقية وتنظيم الحركة النسوية مرتبطان ببعضهما جداً، أى أنه لو قيل للمرأة أنه لتنفيذ مطالبها يجب أن تتخبط فى تنظيمات، وأن الحكومة تدعمها كان هذا الأمر سيتم بسهولة، ولكن السؤال الأساسى والمثير للجدل هو - بالنظر إلى ضرورة استقلال التنظيمات النسوية - ألا ينتهك دعم حكومة الإصلاحات لهم فى عملية تنظيم هذا الاستقلال؟

الحكومة ومؤسسة المرأة

إن الارتباط بين الحكومة ومؤسسة المرأة فى الدول النامية هو موضوع حساس جداً، ويعتقد كثيرون أن مؤسسة المرأة يجب أن تكون مستقلة وغير حكومية. وللحفاظ على الاستقلال لا يجب أن تكون المرأة تابعة لمصادر التمويل الحكومى.

من ناحية أخرى، يرى رأى المعارض أنه فى الدول التى يكون اقتصادها حكومياً وتهيمن الحكومة على الثروة القومية فإن توفير الميزانيات للخدمات العامة أيضاً يكون من سلطة الحكومة، والتنظيمات النسوية هى جزء من الخدمات الاجتماعية وقيامها يحتاج للدعم المالى والمساندة الشاملة من جانب الحكومة.

وفى هذا المجال كتب صديق مفكر بعد قراءة النسخة الأولى من هذه المقالة: "هذا الأمر يصدق كثيراً، خاصة على الدول الإسلامية والشرق أوسطية، ولو تقرر أن يحدث تغيير فى العقلية فى ظاهرة التجمع، أى مساعدة المؤسسات التعليمية ووسائل رأى العام، فهذا العمل أيضاً يجب أن يبدأ بواسطة الحكومة التى تسيطر فى إيران على معظم هذه المؤسسات. ولهذا السبب بعد التأكيد على دور الحركات المستقلة للمرأة يجب الاهتمام أيضاً بدور الحكومة. هذا فى حين أن أى شئ يأتى من الحكومة، والحكومة هى منشأ الثروة والسلطة وخلق الثقافة فى المجتمع الإيرانى والمجتمع الشرق أوسطى، وأى تطور يحدث فى المجتمع، خاصة وضع المرأة لابد أن يكون مهوراً بخاتم الحكومة. ودور الحركة النسوية المستقلة هو أن تضغط على الحكومة والنخبة السياسية التى ستتابع مسيرة تغييرات إيجابية لصالح المرأة".

وهنا من الضرورى عدم الربط بين المؤسسات النسوية التى تقدم خدمات لشئون المرأة. ومن الطبيعى أن المؤسسات النسوية من النوع الثانى فى أى مكان من

العالم تتمتع بالدعم المالى من جانب حكومتها، ويجب أن تكون هكذا. وتوضح هذه المسألة جيداً فيما يخص المنظمات غير الحكومية لتوفير خدمات فى ساحة خاصة وبشكل محدد تأخذ دعماً مالياً من الحكومة أو مصادر التمويل العالمى. بناء على هذا، فإن الجدل ليس على مثل هذا النوع من المنظمات، بل هو على الحركة النسوية. فالحركة النسوية لا يمكن أن تكون حكومية، بل يجب أن تضغط على الحكومة لتنفيذ مطالب المرأة. ومفتاح مشكلة الإصلاحات والمرأة فى إيران يكمن أيضاً فى هذه النقطة. فالإصلاحات فى إيران تحتاج إلى الوجود الفاعل للحركة النسوية التى غفل الإصلاحيون عن دعم ظهورها فى وقت كانوا يملكون فيه الدعم أو لم يؤمنوا بها. بناء على هذا، لم يدعموا نواتها الأولى مثل عشرات المنظمات الصغيرة التى تتجمع فى المركز الثقافى للمرأة لأنهم لم يدركوا الدور الأساسى والمصيرى للحركة النسوية فى النجاح الحقوقى للمرأة فى المجلس وفوزهم فى الانتخابات.

وتفيد المقارنة بين دور حكومة خاتمي وحكومة أحمدى نجاد فيما يخص منظمات المجتمع المدنى ومن بينها المرأة أن الحكومة تستطيع أن تكون داعمة لحقوق المرأة وأيضاً معارضة. بناء على هذا، يتوقف اشتراط الارتباط الإيجابى بين الحكومة ومؤسسة المرأة على عاملين، أى نوع الحكومة ونوع مطلب وتنظيمات المرأة. فحكومة أحمدى نجاد لا تعارض مؤسسة المرأة التى تصفى لكلام المحافظين، ومن المؤكد أنها لم تقصر فى دعمها مالياً المشكلة تكمن فى المؤسسة النسوية التى تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة، فى هذه الحالة فإن حكومة من نوع الإصلاحات ستقدم لها مساعدة نسبية ومحدودة ومشروطة أما حكومة من نوع حكومة أحمدى نجاد فلم تتردد فى قطع أى مساعدة لها. فى مثل هذه الظروف يصبح لموضوع استقلال مؤسسة المرأة معنى وأهمية.

مؤسسة المرأة أم الحركة النسوية؟

إن إضفاء الصبغة الحكومية على مؤسسة المرأة فى كل الدول غير الديمقراطية قد تم بهدف جذب القوى النسوية وتقديم خدمات فى مجال شئون المرأة وإحباط الحركة النسوية المستقلة. وقد أدى إضفاء الصبغة الحكومية على مؤسسة المرأة فى عهد الشاه إلى أنه مع سقوط حكومته تختفى أيضاً التنظيمات النسوية الحكومية وتتمكن الجمهورية الإسلامية بسهولة من تغيير القوانين المتعلقة بالمرأة، ولم تكن حكومة محمد رضا شاه تسمح بظهور مؤسسة نسوية مستقلة أو حركة نسوية تعمل فى المجتمع لأن هذا النوع من المؤسسات سيكون متحدياً لسياسات الحكومة التمييزية ضد

المرأة. هذا في حين أن حكومة الشاه كانت تطالب بالمؤسسة النسوية التي تدعم نظامه. وبشكل طبيعي يكشف وجود أشرف بهلوي أخت الشاه على رأس التنظيمات النسوية حقيقة وأهداف هذه التنظيمات. والمؤسسات النسوية الناشئة في شكل حركة نسوية في فترة الثورة لا تملك أيضاً قدرة مواجهة الإرادة المطلقة للتقليديين الدينيين في التمييز القانوني ضد المرأة والاتجاهات المعادية لها.

وتفيد تجربة الدول الاشتراكية التي كانت تدافع وبشكل أيديولوجي متقدم عن المساواة بين الرجل والمرأة وحكوماتها التي كانت تقدم الدعم الكامل للمؤسسات النسوية أن المرأة ليست قادرة مع تغيير الحكومات على الحفاظ على نفسها باعتبارها مؤسسات مدنية تدافع عن حقوق المرأة لأن المؤسسات النسوية في هذه الدول تابعة للحكومة ومهمتها الربط بين مصالح المرأة ومصالح الحكومة. ومع زوال الحكومات الاشتراكية تضعف هذه المؤسسات أيضاً أو تزول، لكن وجود المجتمع المدني في معظم هذه الدول، خاصة أوروبا الشرقية كان مهماً للغاية في إعادة بناء المؤسسات النسوية في هذه المجتمعات. وفي المجتمعات الديمقراطية توجد مؤسسات وحركات نسوية لها أهداف عدة ومختلفة إلى حد بعيد مع طبيعة التنظيمات النسوية في الدول النامية. إن التطور العميق في المجتمعات الديمقراطية في مجال دور وحقوق المرأة هو نتاج جهود الحركات النسوية وليس المؤسسات النسوية التابعة للحكومة. ومع أن وجود المؤسسات النسوية الحكومية مهم أيضاً، لكن هذه الأهمية يكون لها معناها، إلى جانب وجود الحركة النسوية "آلية الضغط على الحكومة والتعليم والمجتمع" لكن تجربة حكومة الإصلاحات في إيران كانت من نوع آخر.

التنظيمات النسوية في عهد الإصلاحات

إن الارتقاء بمستوى أداء "مركز شئون المشاركة النسوية" الذي تبلورت نواته الأولى في عهد رفسنجاني تحت مسمى "مكتب شئون المرأة" في مؤسسة الرئاسة على يد خاتمي وحكومته، على الرغم من أهميته الشديدة ومما لا شك فيه أنه أحرز العديد من الانجازات، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق مطلب المرأة الإيرانية بشكل بعيد عن الخوف والتردد، وذلك لسببين:

الأول، محدودية التنظيمات النسوية المرتبطة بالمؤسسة الحكومية أي "مركز شئون المشاركة النسوية" الذي هو من الناحية العملية تابع لسياسة الحكومة ومصالحها.

الثاني، تدخل المحافظين الدينيين عن طريق آلية الحكومة، ولم يبق لها رسالة للتطور الاجتماعي. وبسبب

كون المؤسسة النسوية الأساسية حكومية تمكن المحافظون وبسهولة من إيصالها إلى طريق مسدود لأنهم وبشكل مباشر كانوا يضغطون على حكومته ويحولون دون إحرازه أي تقدم من خلال الصلاحيات التي يملكونها. ومع قدوم حكومة أحمدى نجاد ظل "مركز شئون المشاركة النسوية" تحت هيمنة المحافظين. ولو أنه في الماضي كانت هناك مؤسسات قوية وشعبية ومستقلة وعامة تعمل في مجال العمل النسوي بشكل متزامن ومتوازي مع "مركز شئون المشاركة النسوية" لم يكن المحافظون قادرين على مواجهتها بسهولة لأنها لم تكن مرتبطة بالحكومة، واليوم حيث أصبح "مركز شئون المشاركة النسوية" تحت هيمنة المحافظين، فإن وجود المؤسسات النسوية المستقلة وغير الحكومة يستطيع أن يلعب دوراً في مواجهة سياسة التمييز ضد المرأة، أي تتواصل آلية الضغط على الحكومة لنيل حقوق المرأة والتعليم الاجتماعي. وقد كانت الجماعات النسوية الأقل نقوذا والتي وصل عددها في عهد خاتمي إلى عدة مئات كانت هي أيضاً تابعة للحكومة، واليوم إذا لم تتوقف فسيكون مصيرها مثل مصير مركز شئون المشاركة النسوية.

ويعتقد الكاتب أن المؤسسة النسوية، باعتبارها تنظيمًا مدنياً وليس سياسياً "سواء كانت حزبية أو حكومية" يجب بالأساس أن تكون تنظيمًا مستقلاً عن الحكومة. ومما لا شك فيه أن وجود مؤسسة نسوية حكومية أو حزب سياسي "سواء كان نسوياً فقط أو مختلطاً" يستطيع أيضاً أن يخدم الأهداف الحقوقية النسوية، ولكن يظل هناك تخوف من أنها في نفس الوقت تتحول إلى آلية عمل للحكومة في مواجهة المؤسسات النسوية المستقلة، وحقوق المرأة، وتخرج عن طابعها المدني ومهمة نقد البرامج الحكومية لصالح المرأة. إن مفتاح حل مشاكل المرأة يكمن في داخل المجتمع وليس في يد الحكومة التي تتكون بشكل أساسي من الرجال الذين قلما يستشعرون أن هناك تمييزاً ضد المرأة.

لكن هذا المبدأ لن ينتهي عند هذا الحد، فالحكومة تلعب دوراً مزدوجاً ومتضاداً فيما يخص قضايا المرأة. فهي من الممكن أن تكون مناصرة لحقوق مساواة المرأة وتدافع من خلال مراعاة استقلالها بشكل مباشر أو غير مباشر عن هويتها وكيانها، أو تكون معارضة لحقوق مساواة المرأة، وفي النهاية ستقف ضد تنامي المؤسسة النسوية. وبهذا الشكل هناك ثلاث حالات: الأولى، العمل على تدمير المؤسسة النسوية. الثانية، العمل على إضفاء الطابع الحكومي عليها. والثالثة، تشمل الحالتين السابقتين، أي أن الحكومة من خلال

العمل على السيطرة على القوى النسوية واستخدامها كآلة ستقوم بقمع المؤسسات النسوية المستقلة الناقدة للحكومة. وفي الحالة الإيرانية كانت الحالة الثالثة هي السائدة قبل الثاني من خرداد، وبعد ذلك سادت الحالة الثانية، لدرجة أن المؤسسات النسوية المستقلة لم تعد قادرة على أن تنسى المشاكل الحقوقية والأمنية والعسكرية وتتحول إلى حركة نسوية وداعم للإصلاحات. إن المؤسسات المطروحة على الساحة ولها فعالية هي مؤسسات تابعة للحكومة تستفيد من دعمها المادي. هذا في حين أن المؤسسات المستقلة دائماً ما تتعرض لقمع الحكومة، والحكومة الإصلاحية لم تكن لديها نية الدفاع عن المؤسسات النسوية المستقلة ولم يكن لديها أيضاً برنامج لذلك. وبناءً على هذا، فهي لم تحرك ساكناً إزاء تعرض المحافظين لهذه المؤسسات، وخير مثال على ذلك محاولة "المركز الثقافي النسوي" إقامة مراسم ٨ مارس، ومهاجمة حزب الله لهم ولامبالاة قوات الأمن بما قامت به جماعات حزب الله هذه السياسة حالت دون بلوغ المؤسسات النسوية مرحلة الحركة النسوية وقد فقدت الإصلاحات بدون هذا الدعم تأييد المرأة.

ولكن وكما أن الحكومة مسئولة عن إقامة المدارس وتوفير إمكانات التعليم المجاني والإجباري للأطفال والفتيان، ولم تترك هذا الأمر للمجتمع أو للأسرة فإنها في مجال حقوق المرأة مكلفة أيضاً بتوفير إمكانات الرفاهية والدعم اللوجيستي وكافة الاستعدادات الخاصة بالتنظيم المستقل للمرأة، ومن ذلك المراقبة والحماية الأمنية وتأمين مراكز التجمع العامة المحلية، خاصة أنه في المجتمع الإيراني التقليدي حتى النخاع، تقوم القوى الرجعية والمتعصبة بأي عمل لمنع تبلور الحركة النسوية، ومن ذلك الهجوم الفيزيقي على التجمعات النسوية. بناءً على هذا، فإن دور الحكومة في هذا الصدد، خاصة حتى يتبلور مجتمع مدني قوى واسع النطاق في إيران، هو دور حيوي للغاية.

المنظمات غير الحكومية "N.G.O" والمؤسسة النسوية
تقول شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام عن المنظمات غير الحكومية: "على الرغم من أن ظاهرة "N.G.O" ليست موضوعاً جديداً في إيران، إلا أن ما يبعث على القلق، هو النمو المنظم لهذه المنظمات في حكومة أحمدى نجاد. فهذه المنظمات مسجلة عن طريق الحكومة، ويتم دعمها من جانب الحكومة ولها ميزانية حكومية، وهي جزء من شبكة الحكومة. وبناءً على هذا، بدلاً من أن تتولى هذه المنظمات مسئولية الدفاع عن حقوق المواطنين، تدخل معترك سياسة الدفاع عن النشاطات والادعاءات الحكومية".

ولتعريف القارئ بكم وكيف مثل هذا النوع من المنظمات يجدر بنا أن نعرف أنه لو كان عدد هذه المنظمات يبلغ في إيران عدة آلاف فإنه في دول مثل تركيا ومصر يزيد على عشرة آلاف وخمسة عشر ألف منظمة. في حين أن الحكومة المصرية منعت تكوين حتى نقابة مستقلة وحقيقية للمرأة، وفي هذا الصدد قوبلت محاولة نوال السعداوي إحدى ناشطات الحركة النسوية في مصر، للتسجيل الرسمي لما يسمى "اتحاد المرأة" الذي يعمل في مجال الأسرة والمرأة والحركة الاجتماعية، بمعارضة شديدة من جانب الحكومة، ورداً على مطلب نوال السعداوي أعلن المسئولون الحكوميون أن أي اتحاد يجب أن يكون تابعاً للحكومة.

بعد انتهاء الحرب الباردة وفي عصر العولمة نما هذا النوع من المنظمات "N.G.O" على يد بعض الأشخاص، كان البعض يستفيد عن طريق الإنترنت من إمكانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات العالمية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، مثل الفقر في دول العالم الثالث، وخاصة الدول الاشتراكية سابقاً والدول الشرق أوسطية. بناءً على هذا، لا يمكن التأسيس على التأثير الضئيل لهذه المؤسسات المدنية لإحداث تغيير جذري في البنية الحقوقية والسياسية لمجتمع ما من أجل الحفاظ على حقوق المرأة ومساواتها. وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه المنظمات يعتبر مكسباً، ويجب الإشادة به، إلا أنه لا يجب مساواتها بمنظمات المجتمع المدني المستقلة، ومن بينها المرأة التي تلعب دوراً في تقديم الحركات الاجتماعية، فمثل هذه المنظمات "N.G.O" نشأت بسهولة ومن الممكن أيضاً التغلب عليها بسهولة، لأن الباعث الذي قامت على أساسه ليس قوياً له جذور نابعة من الحركات الاجتماعية. وكما تقيد الشواهد، فإن سياسة أحمدى نجاد هي "تطهير" "N.G.O" وليس تمكينها، وكثير من هذه المنظمات يعمل على خلق الأواصر والعلاقات مع الجهات الممولة ومراعاة معاييرها أكثر من اهتمامه باحتياجات الشعب. ومن تصارييف القدر أن بعض الحكومات أيضاً تستغل هذه الفرص الدولية، فهي تقدم أتباعها في إطار المنظمات غير الحكومية "N.G.O" للمؤسسات الدولية نفسها، حتى تستفيد من إمكاناتها المالية، وتحفظ بزمّام الأمر في يديها. بناءً على هذا، فإن كثيراً من المنظمات غير الحكومية حكومية ولا تستطيع أن تلعب دور آلية الضغط على الحكومة، لكنها إذا لم تكن تابعة بشكل كامل لسياسات الحكومة، فإنه بإمكانها أن تكون مؤثرة وفاعلة في مجال آخر هو هدف الحركات الاجتماعية، أي التعليم الاجتماعي.

الثورة الإسلامية: أسئلة وتحديات

www.iranpolitics.com 4/4/2006 ■

سائر المصلحين السنة والشيعة واستمرت حتى الفترة موضع البحث، وكان القاسم المشترك بين المصلحين الدينيين على مدى المائة عام الأخيرة أنهم كانوا يعملون على إثبات أن الإسلام لديه القدرة على أن يكون أيديولوجية ودليلاً وركيزة لفكر المجتمع الإسلامي، وأنه سيوصلهم إلى العزة الدنيوية والسعادة الأخروية. ولم تكن هذه الأمور استثناءً يخص إيران، ففي الفترة موضع البحث كان المفكرون الإيرانيون متأثرين بالحالة السائدة في العالم الإسلامي.

في خضم هذه التطورات ومع اضمحلال الخلافة العثمانية وظهور الجماعات القائمة على الهوية، ظهرت رؤية على الساحة تدعو إلى التأكيد على الخصوصية الإسلامية في مقابل الهوية الغربية. وفي هذه المرحلة ظهرت حركتان أساسيتان لعملية البعث الإسلامي: الأولى، أدخلها الإسلاميون التقليديون الساحة الفكرية والسياسية للإسلام المعاصر في ظل أفكار أشخاص مثل المودودي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وكانت رؤية هذه الجماعة تقوم على أنه من الممكن الوصول إلى الهوية الإسلامية في العالم الإسلامي مع العودة إلى حكم الله الذي ورد في القرآن، وقد طرحت هذه الجماعة نموذج "الخلافة التاريخية الإسلامية". أما الثانية، فتمثلت في دعاة الإحياء السلفيين أو الجهاديين، وكانوا يدعون إلى قبول نموذج الحركة الوهابية في عقدي الستينيات والسبعينيات.

لكن نظراً لحالة التشدد التي بدت عليها الحركة، ظهر مفهوم الحكومة الإسلامية في مقابل المفهوم التقليدي "الخلافة الإسلامية" في إيران، وقد اعتقدت كلتا الحركتين السابقتين اللتين تعدان جناحي رؤية البعث أو الإحياء الإسلامية أن هناك ثلاثة عناصر ضرورية للوصول إلى هوية إسلامية وهي: إحياء الثقافة الإسلامية، ومعاداة الغرب وتطبيق الشريعة.

مما لا شك فيه أن فعالية الثورة الإسلامية ونجاحها مرهون بمبانيها النظرية وأداء نظامها السياسي الذي دائماً ما يتجاوب بشكل منطقي مع العوامل المتطورة والمتغيرة، ويواجه الأزمات والقضايا الجديدة التي تفرضها التطورات الاجتماعية وظاهرة العولمة، ويقوم بحل الإشكاليات التي تتصاعد داخل النظام نفسه، ومن بين العوامل التي من الممكن أن تخلق مشكلات لنظام الجمهورية الإسلامية مسألة الهوية بين الأديان.

مكانة الهوية ووجودها في إيران

مما لا شك فيه أننا نحتاج بشدة من أجل التوصل إلى هويتنا "التاريخية - الثقافية" أن ندرس مظاهر صعود وهبوط الأحداث التاريخية والظواهر الثقافية حتى نأخذ العبرة ونستطيع من خلال هذه العبرة أن نحدد ونبين مكانة موضوع إيجاد هوية. ولشرح هذا الموضوع يمكن الإشارة إلى أحداث القرن الثالث عشر هجري وما تليه في العالم الإسلامي، خاصة في إيران، في هذا العصر قام مفكرو المجتمعات الإسلامية، في رد فعل على الانحطاط الداخلي، بتأسيس تيارات إصلاحية وحركات فكرية - سياسية، هذا في حين أن العالم الإسلامي على مدى القرون السابقة ونتيجة لمختلف الأزمات الداخلية والخارجية التي واجهته قد تحمل صدمات لا يمكن تفاديها. ومع الهزائم المتكررة للمسلمين في مواجهة الغرب كانوا يشعرون دائماً بضرورة دراسة وإيجاد وخلق هوية ومن ثم قدموا إجابات منطقية ومناسبة لأزمة الهوية وكانوا يعتبرونها من الإسلام ومبادئه الجذرية. ومن الممكن تبين مثل هذه الإجابات في مواقف السيد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ورشيد رضا ومحمد إقبال، ثم في الحركات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. وفي هذا السياق قال الأستاذ مطهرى: "إن الحركة التي بدأت بالسيد جمال الدين انتشرت بين

١- جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية: الوجود الفيزيقي للأحزاب ليس كافياً

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

وقال مشيراً إلى بعض مظاهر التفرقة في التعاطي مع الأحزاب: "بإمكان الأحزاب أن تستفيد من مختلف الإمكانيات، في حين أن البعض ليست لديه هذه الإمكانيات، ففي بعض الأحزاب نشاهد أنواعاً وأقساماً من وسائل الإعلام، والبعض الآخر مثل جبهة المشاركة لا توجد به حتى صحيفة واحدة"، وقال عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة مشيراً حقوق الأحزاب التي نص عليها الدستور: "يجب على المسؤولين والأشخاص الذين يتولون إدارة الدولة مثل رئيس الجمهورية ووزارة الداخلية أن يؤمنوا هم أنفسهم بالدستور باعتباره ميثاقاً وطنياً، وتكون الحكومة هي أول مدافع عن الأحزاب". وأكد سليمان أن الإشراف على الأحزاب تحول إلى أداة للتدخل في رأي الشعب، وأن هذا الأمر دليل على عدم وجود إيمان بالأحزاب وطالب بتطبيق الدستور فيما يخص الأحزاب.

صرح رئيس لجنة الأحزاب في جبهة المشاركة (ثاني أكبر الأحزاب الإصلاحية ويرأسها محمد رضا خاتمي) داوود سليمان بخصوص مساعي الجبهة لتطوير هيكلها بأن الجبهة تعكف الآن على وضع برنامج لتطوير هيكلها الحزبية. وفي إشارة إلى برامج حزب المشاركة في المحافظات والمدن وعواصم المحافظات لتنظيم الأعضاء المنتمين إليه، أعرب سليمان عن أمله في أن يكون حزب جبهة المشاركة على مدى العامين القادمين هو الحزب الأول الذي يملك بنية حزبية متطورة. وقد رحب بالجدية الشديدة التي تتسم بها مسألة تطوير الهياكل الحزبية وعملية التنظيم على مستوى البلاد، وأكد على خروج المجتمع الإيراني من مرحلة الأحادية الحزبية وذلك بفضل تعدد الأحزاب. وأضاف: "من ناحية أخرى ليس كافياً الوجود الفيزيقي للأحزاب، بل لابد من وجود الأدوات والإمكانيات التي تعتبر أساساً لوجود أي حزب".

٢- جمعية مدرسي وباحثي الحوزة العلمية بقم: عام ٢٠٠٦ هو عام النبي (ص)

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

الإسلامي للخطر"، وفي النهاية قال عضو جمعية مدرسي وباحثي الحوزة: "إن معيار الفائدة من هذه التسمية يرتبط بأداء الشيعة والسنة في العام الجديد، ويجب التصدي لكافة أشكال التطرف، ونأمل مع طرح هذه القضية أن يلتفت الجميع حول أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم، ومع التأكيد على القواسم المشتركة نقف صفاً واحداً ضد الأعداء الذين يستهدفون جذور الإسلام ونقدم صورة أفضل للإسلام". ووصف غلام حسين نادي عضو جمعية باحثي

أكد سيد أبو الفضل موسويان عضو جمعية باحثي ومدرسي الحوزة العلمية أن تسمية العام الجديد بعام النبي صلى الله عليه وسلم من الممكن أن يكون منعطفاً مهماً على طريق دعم الوحدة بين المسلمين. وصرح موسويان قائلاً: "إن الوحدة ليست شيئاً يمكن تحقيقه بمجرد إطلاق الشعارات، بل يجب مراعاة كل الأطراف وعلى المسلمين سواء الشيعة أو السنة أن يطرحوا أوجه الخلاف على مستوى النظر والتنظير. وللأسف تحدث بعض أعمال العنف غير اللائقة تعرض وحدة المجتمع

ومدرسى الحوزة العلمية تسمية العام الجديد بعام النبي بأنه أمر جيد وجاء في وقته، وقال أيضاً أنه بالنظر إلى ما حدث في العام الماضي من جانب العالم الغربي بخصوص التعاطي غير اللائق مع الرموز الإسلامية يبدو أنهم كانوا يريدون بهذا العمل أن يختبروا رد فعل العالم الإسلامي، وقد كان رد فعل العالم الإسلامي مناسباً ومطلوباً وأظهر مدى حساسية المسلمين بالنسبة لتكريم أنبياء الله، وأضاف قائلاً: "مع

الإيمان والاعتقاد بأن نبي الإسلام هو حامل رسالة الرحمة الإلهية لا يجب أن يكون أداء المسلمين مجالاً خصباً للتوتر والصراع فهذا الأمر يخلق صورة غير صحيحة عن الإسلام والمسلمين لدى الرأي العام العالمي، وليس معنى هذا الكلام أن نقف صامتين، وفي الوقت نفسه، حيث نظهر معارضتنا، لا يجب أن نقدم الذريعة للآخرين حتى يقدموا للعالم صورة داعية للعنف".

٣- جمعية مدرسى وباحثي الحوزة العلمية بقم: الخوف من تدهور مكانة جمعية المدرسين

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

في الأيام الأخيرة من العام الماضي عقد المجلس المركزي لجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم لقاءات عدة مع الأعضاء القدامى الثلاثة ومراجع التقليد الكبار وهم: صاني جلبايجاني ومكارم الشيرازي وفاضل لنكراني. هؤلاء المراجع الثلاثة نظراً لمشاغلهم تراجعت عضويتهم إلى حد ما في هذا التنظيم. في هذه اللقاءات طرح الأعضاء القدامى وجهات نظرهم فيما يخص العلاقة بجمعية المدرسين، حيث طلب منهم آية الله صافي جلبايجاني أن يهتموا بالقضايا الثقافية وأن يتصدوا لتغيير هوية المجتمع الإسلامي. واعتبر آية الله ناصر مكارم الشيرازي أن جمعية المدرسين تتمتع بمكانة خاصة في عالم التشيع، بل والعالم الإسلامي، إلا أنه وجه نقداً لهذا التنظيم السياسي أيضاً، حيث قال: "مشكلة جمعية المدرسين الوحيدة هي أنها يجب أن تتعامل بشكل أكثر شجاعة، وأنا بدوري من حسن حظي بالفعل أنني عضو في مثل هذه الجمعية على الرغم من أنني قلما أقدم لها خدمات لكنني أتابع أخبارها وسعيد بها وأؤيدها".

أما آية الله فاضل لنكراني فقد طالب في هذه اللقاءات أعضاء جمعية المدرسين الذين التفتوا حوله بأن يكونوا المرجع الاجتماعي والسياسي لمختلف الطبقات وقال: "للأسف هناك احساس بأن مكانة هذه الجمعية قد تدنت وهذا الأمر صعباً جداً بالنسبة لنا ويجب على آية حال أن ترتقى بسياساتها ومكانتها، إن الواجب الأساسي المنوط بجمعية المدرسين هو القضايا المتعلقة بأصل الدين ومدرسة الشيعة ولو لم نشارك على سبيل المثال في الانتخابات الرئاسية فهذا ليس مهماً...".

وقد صرح محمود رجبى عضو الجمعية قائلاً أن جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم علاوة على جلستها

السنوية التي تعقدها على مستوى البلاد في إطار نشر الدين ستقوم بعقد جلسات محلية يتم تحديد محاورها وموضوعاتها بشكل يتناسب مع ظروف البلاد والعالم، وعلى أساس الأولويات التي سيتم تحديدها في لجان جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم، وأضاف: "إن جمعية مدرسى الحوزة ليست حزبا سياسيا وسوف تحدد مواقفها وتدور استراتيجيتها على أساس المصالح الحزبية واللائحة التنظيمية. إن جمعية المدرسين هي مجموعة علمية ودينية توجد على الساحة انطلاقاً من رسالتها التي تستشعرها تجاه الدين". وأضاف رجبى: "إن جمعية مدرسى الحوزة توجد على كافة الساحات التي ترى أن من الضروري فيها الدفاع عن الدين ونشر الإسلام وتقوم في هذا الصدد بأداء هذه الرسالة الدينية على مستوى العالم الإسلامي والتشيع". وقال: "إن هدفنا من دخول ساحة الانتخابات هو توجيه المجتمع إلى ما فيه صلاح الإسلام والمجتمع الإسلامي ونحن نسعى لتوعية المجتمع". وأضاف رجبى: "إن سعيينا الأساسي أن نوضح في مختلف الانتخابات معايير ومحددات الاختيار الجيد، ولكننا إذا ما شعرنا أن هناك ضرورة فسنقدم المرشحين أيضاً"، وفي النهاية قال: "أطلب من الشخصيات المبدلة أن تتجنب كل ما يؤدي إلى نزاع سياسي فيما يخص مختلف القضايا ومنها انتخابات مجلس الخبراء، وأن يمكنوا الأشخاص والمراجع التي يعتبرها القانون صاحبة رأى في هذا الصدد".

وحول قرار وموقف الجمعية من انتخابات مجلس الخبراء القادمة يعتقد حجة الإسلام جمشيدى النائب السياسي لجمعية مدرسى الحوزة بقم أن الشعب الإيراني لا يصوت في الانتخابات لصالح حزب ما وأنه يختار ما يحدده هو بنفسه. وصرح حجة الإسلام

جمشيدي قائلاً: "في إيران ليس الأمر أن يقبل الشعب وجهة نظر حزب ما أو جماعة ما لأنه في الوقت المناسب يقوم بتنفيذ ما حدده وليس هناك شئ يسمى الأحزاب"

وبخصوص انتخابات مجلس الخبراء قال حتى الآن لم تتخذ جمعية المدرسين قراراً في هذا الصدد، ومن المؤكد أنه لا زال هناك وقت لاتخاذ القرار.

٤- مجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية بقم، مجمع المدرسين قام بتجميع الإصلاحيين

■ شرق (الشرق) ١٢/٤/٢٠٠٦

عقد أعضاء جبهة الإصلاحات جلسة لبحث طريقة مشاركة الإصلاحيين في انتخابات مجلس الخبراء في مكتب مجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية بقم. وفي هذا الصدد قال سيد حسين موسوي التبريزي الأمين العام لمجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية بقم: "في هذه الجلسة التي انعقدت في وجود ممثلي مجمع روحانيون مبارز ومجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية بقم والجمعية الإسلامية لمدرسي الجماعات وعدة تنظيمات إصلاحية أخرى تم طرح موضوعات عدة حول انتخابات مجلس الخبراء ومشاكلها وما الذي يجب فعله وما الذي يمكن فعله للقضاء عليها، خاصة في مجال التصويت". وأضاف سيد حسين موسوي التبريزي: "في هذه الجلسة تم طرح موضوعات بخصوص الشروط التي يجب توافرها في الخبراء وطريقة بحث صلاحياتهم، ويعتقد الأعضاء أن تحديد الصلاحية من جانب مجلس صيانة الدستور سيؤدي إلى أن يسود معظم الشعب إحساس عدم المشاركة الجادة، ولهذا يجب تعديل هذا الأمر"، وأضاف موسوي التبريزي: "نحن نعتقد أن وجود غير المجتهدين في مجلس الخبراء ليس مخالفاً للدستور وخبرتهم لا

تشمل الفقه والعادلة ولذا، بالنظر إلى صلاحيات الزعامة فإن هذا المجلس يحتاج إلى مختلف التخصصات، وبإمكان الخبراء في مختلف الساحات أن يكون لهم وجود في مجلس الخبراء". وقال الأمين العام لمجمع مدرسي وباحثي الحوزة العلمية بقم: "إن معظم الأصدقاء يعتقدون أنه يجب تنظيم حركة الإصلاحيين في إطار الدستور، وكلنا يؤمن أن النظام يحتاج إلى الوحدة والانسجام، وهذا الأمر لن يتوافر بدخول جناح واحد الانتخابات ولذا، يجب العمل على أن يكون لكل الجماعات مرشحين في إطار النظام ويعملون على تحقيق المشاركة العامة بحيث يشعر الشعب أن الخبراء هم نواب حقيقيون عن". وقال موسوي التبريزي: "يعتقد عدد من الأصدقاء أن الخبراء لا يؤدون دورهم بشكل كامل".

وأضاف: "إن إشراف الخبراء على أداء الزعامة سيؤدي إلى قوة الزعامة ومجلس الخبراء والنظام وسيشعر الشعب أن هذا المجلس وقراراته ليست شرفية". وواصل كلامه قائلاً: "لقد أكد الأعضاء الحاضرون بالإجماع على مسألة أنه من الأفضل أن يتحرك كل الإصلاحيين في إطار جبهة الإصلاحات".

٥- مجمع روحانيون مبارز: أولوية المجمع هي الحفاظ على مثل الإمام

■ شرق (الشرق) ٩/٤/٢٠٠٦

صرح عبد الواحد موسوي لاري عضو مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين وهو أكبر الأحزاب الإصلاحية ويترأسه الرئيس السابق محمد خاتمي) قائلاً: "إن المجمع الإيراني هو تنظيم ديني وسياسي يؤمن بالنظام والثورة وإنجازات الأمة، وفي عام ٢٠٠٦ تم تحديد أولوية تحركنا على أساس الحفاظ على مثل ورؤى الإمام". وأضاف لاري: "طرحت في عام ٢٠٠٥ مجموعة من القضايا والمشاكل

كان بعضها خارجاً عن السيطرة والبعض الآخر تمت السيطرة عليه، وعلى مديري البلاد في عام ٢٠٠٦ أن يتجنبوا كل ما يؤدي إلى زيادة المشكلات السياسية للبلاد سواء في السياسة الداخلية أو في السياسة الخارجية". وحول أهم أولويات هذا التنظيم الديني في عام ٢٠٠٦ قال: "أولوياتنا لتنظيم سياسي ديني يؤمن بالنظام والثورة وإنجازات هذه الأمة هي أن نسير على هدى رؤى الإمام. ومن المؤكد أنه على مستوى الفكر لا

يجب الغفلة عن التطبيقية والتعجر والجمود، وعلى مستوى العمل يجب أن يراعى التطابق بين الأقوال والأعمال حتى نحافظ على ثقة الشعب في قيادة المجتمع، وأضاف: "نحن نفكر في أن يكون هذا

الموضوع من المباحث التي يجب مراعاتها بشكل تام. فعلى قادة المجمع أن يفوا بما وعدوا به في حدود إمكانية وقدرة المجمع، خصوصاً وأن وهناك ظروف جديدة تواجه البلاد على مستوى السياسة الخارجية".

٦- حزب اعتماد ملي: الاعتماد الوطني ونقد الحكومة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

صرح أبو الفضل شكوري عضو المجلس المركزي بحزب اعتماد ملي (حزب الاعتماد الوطني الذي يرأسه مهدي كروبي) قائلاً: "حتى الآن لم يقدم الحزب نقداً مهماً لحكومة أحمدى نجاد. إن مواقف الحزب تتشر بشكل كامل في الجريدة الناطقة باسم الاعتماد الوطني ولم ينشر حتى الآن أي نقد لأداء الحكومة، والحزب يؤمن بأنه يجب إعطاء الحكومة الجديدة فرصة أكبر بحيث يمكن الحكم على أدائها". وقد رد رسول منتخب نيا وكيل حزب الاعتماد الوطني على شكوري قائلاً: "إن وجهة نظر السيد شكوري بالنسبة لأن الاعتماد الوطني لم يتم نقد الحكومة هي وجهة

نظر شخصية ولا تعبر عن الموقف الرسمي لحزب الاعتماد". وأضاف: "من المؤكد أن حزب الاعتماد الوطني لديه الكثير من الكلام عن أداء الحكومة، إلا أنه طبقاً لكلام السيد كروبي فإن الصمت هو عين المصلحة، كما أن المواقف الرسمية لحزب الاعتماد الوطني يعلنها المتحدث أو الأمين العام لهذا الحزب، وفي النهاية قال: "هناك فرق بين عدم إمكانية النقد وعدم وجود نقد، بناء على هذا، فإن حزب الاعتماد الوطني على الرغم من أنه لديه نقد على سياسات حكومة أحمدى نجاد فإنه لا يرى الوقت مناسباً لتوجيه هذا النقد".

٧- حزب اعتماد ملي: نشر طلب العضوية في الصحافة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

عقد رسول منتخب نيا وكيل الأمين العام بحزب اعتماد ملي (حزب الاعتماد الوطني) مؤتمراً صحفياً بمناسبة صدور البيان الأول للحزب الذي اعتبر أنه خطة عمل الحزب، وشرح مجموعة المواقف الأخيرة لهذا الحزب ومن بينها المشاركة الفاعلة في انتخابات مجلس الخبراء والمحليات وموقف هذا الحزب من التعاطي مع سائر القوى الإصلاحية، والطلب الكبير على العضوية في هذا الحزب ونشر طلب العضوية في الصحافة في وقت قريب. وصرح رسول منتخب نيا وكيل الأمين العام لحزب الاعتماد الوطني قائلاً: "يتميز حزب الاعتماد الوطني عن كثير من الأحزاب الإيرانية وكذلك أيضاً الأحزاب العالمية بعدة خصائص: الخاصة الأولى الظروف الخاصة بوقت تشكيل الحزب فهذا الحزب عندما تم تشكيله لم يكن على سدة الحكم بل وطبقاً لتعبير الأصدقاء تم تأسيسه في مرحلة الغربة فالسيد كروبي قبل تأسيس هذا الحزب قدم استقالته من كافة مسئولياته في النظام حتى يشكل

حزبه بعيداً عن استغلال أي نفوذ. وفي الإطار نفسه فإن الخاصية الثانية لهذا الحزب هي وجود أشخاص لهم تاريخ وأصحاب تجربة وخبرة. إن عدداً كبيراً من أعضاء هذا الحزب كان لهم تاريخ مشرف في الحكومة ومختلف المؤسسات، والأهم من كل هذا شخصية السيد كروبي الممتازة باعتباره شخصية صاحبة تاريخ في الثورة الإسلامية وخدمة الشعب. أما الخاصية الثالثة لهذا الحزب فهي أن شعاراته وأسسها الفكرية والسياسية واضحة ومعروفة فهذا الحزب يستند في مواقفه إلى اتجاه خط الإمام، وكذلك أيضاً تبني الرؤية الإصلاحية بناءً على الأسس العقائدية والسياسية، وكذلك أيضاً الارتكاز على المصالح الوطنية ومصالح نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية". وذكر منتخب نيا أن اهتمام هذا الحزب منصب على ضم وجذب القوى واتخاذ قرارات من القاعدة ومن الشعب ذاته، وهذه تعد الخاصية الرابعة لحزب الاعتماد الوطني. وقال: "إن هذا الحزب ينتظر من كل المفكرين وأصحاب الرأي

أن يقدموا له في بداية هذا الطريق الخطير وجهات نظرهم وتجاربهم المفيدة. وتحدث أيضاً رسول منتخب نيا عن سرعة إصدار طلب العضوية في الصحافة وأنه سيبدأ التقدم لطلب العضوية رسمياً قريباً. وحول إذا ما كانت هناك مشكلة قانونية بخصوص الحصول على تأشيرة من جانب وزارة الداخلية لإصدار هذا الطلب قال: "من الناحية القانونية ليست لدينا أى مشكلة فقد صدقنا على مجمل اللائحة التأسيسية وشرحها وتفسيرها في لجنة المادة ١٠ من قانون الأحزاب، وقالوا لنا سيتم التصديق عليها في الجلسة الأولى لهذه اللجنة". وفي رد على سؤال بخصوص برنامج الحزب في انتخابات مجلس الخبراء والمحليات قال:

"من المؤكد أنه سيكون لنا برنامج لانتخابات الخبراء والمحليات وسنشارك في كل الانتخابات بفعالية وسنقدم برامجنا"، وفي رد على سؤال هل هذا البرنامج سيكون في إطار جبهة الإصلاحات قال منتخب نيا: "حتى الآن لم يتخذ بالأساس قرار بخصوص إذا كنا سندخل في ائتلاف مع أحد الأحزاب أم سنعمل بشكل منفرد، وبالفعل يرغب حزب الاعتماد الوطني في أن يكون له وجود فاعل وواسع النطاق". وحول العضوية في جبهة الإصلاحات أيضاً قال: "حتى الآن لم نقوم ببحث هذا الأمر فحزب الاعتماد الوطني له محددات يجب في إطارها أن تتم عملية الائتلاف".

٨- حزب كوادر البناء: أمريكا اليوم عاجزة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

نافعة لهم في ساحات أخرى، لأن الملف النووي الإيراني مطروح في مجلس الأمن، وهم يريدون أن يتعاملوا مع إيران باعتبارها مهددة للاستقرار في المنطقة...".

وفي سؤال حول الأسس التي ستبناها إيران في هذا الحوار أكد هاشمي أن الأسباب المعلنة من جانب السياسيين الإيرانيين تختلف مع الأسباب المعلنة من جانب السياسيين الدوليين. وأضاف: "ما أعلن من جانب إيران هو أننا من أجل المساهمة في خلق الاستقرار والأمن في العراق قبلنا دعوة العراقيين اليوم، والآخرين يرون أن حاجة إيران بسبب إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن هي عامل مؤثر، لكن لو أن هذه المحادثات أدت إلى الاستقرار والأمن في العراق فإن هذا سيكون مفيداً لنا باعتبارنا جيران العراق وأصدقاء الأمة العراقية...".

وبخصوص مواقف الولايات المتحدة العدائية ضد الثورة الإيرانية والأمة الإيرانية وأنها لم تقتصر على هذه الأيام في مجلس الأمن صرح هاشمي قائلاً: "إن الولايات المتحدة على مدى السبعة والعشرين عاماً الماضية كانت تتآمر في كل وقت وفي كل مكان ضد الأمة الإيرانية والثورة الإيرانية، وفي كل مؤامرة ضد الأمة الإيرانية كانت الولايات المتحدة إما أنها تلعب الدور الأول، وإما أنها تدعم أي عمل عدائي ضد إيران...".

وقال مؤكداً على أنه يجب على الإيرانيين الذين سيديرون المحادثات أن يعرفوا أن المحتل في العراق اليوم هو عاجز بكل ما تعنى الكلمة: إن المحتلين وكما

أكد محمد هاشمي عضو المجلس المركزي بحزب كوادر البناء مشيراً إلى الحوار الإيراني- الأمريكي حول العراق: "يجب أن نتصرف بذكاء حتى لا تستفيد الولايات المتحدة من هذه المحادثات باعتبارها وثيقة ضدنا في مجلس الأمن من أجل أهدافها الشيطانية، بل على العكس نستطيع أن نوضح بشكل مؤكد دورنا البناء في خلق الاستقرار والسلام في المنطقة". وأضاف هاشمي: "بعد إعلان نبأ المحادثات كان مبدأ المحادثات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة موضع تحليل في معظم وسائل الإعلام الدولية، ورأى كثير من المحللين أن هذا الحدث الذي يتم بعد سبعة وعشرين عاماً هو حدث مهم وكتبوا حوله الكثير من التحليلات والتوقعات. وأعتقد أن عجز الولايات المتحدة في العراق هو السبب الرئيسي وراء هذه المحادثات، وأن أي نتيجة ستمخض عنها المحادثات ستكون لصالح الولايات المتحدة. وثمة نقطة محورية ينطلق منها حزب كوادر البناء بخصوص الحوار مع الولايات المتحدة وهي أن حكومة بوش قد فشلت في مشروع الشرق الأوسط الكبير خاصة في العراق. وبناءً على هذا، فهي تسعى نحو بعض الأطراف التي إما أن تساعدنا وتتقدها، وإما أن تحملها مسئولية الفشل والهزيمة...". وتابع "إن المساعدة على إنقاذ المحتلين من هذه المهلكة هي لصالحهم وفيما بعد سيقولون لمنافسيهم إنا نجحنا في العراق وسيقومون بمواصلة مشروع الشرق الأوسط الكبير. ولو أن نتيجة هذه المحادثات ستكون ضارة للأمريكيين فإنها ستكون في ظل الظروف الراهنة

كان متوقعاً منذ البداية غارقون في مستنقع العراق. وبناء على هذا، سيكونون في وضع أكثر خطورة من الماضي، ولهذا لا يجب أن نهين لهم المجال حتى

يستطيعوا أن يعتبروا إيران هي العامل الأهم في فشلهم، بل نهين المجال لانتقام الرأي العام الدولي أو الاقليمي...".

٩- حزب كـوادر البناء: لا نملك تحليل واضحاً

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

فيها فوزاً في الانتخابات لم يكن لدينا تحليلاً واضحاً لهذا الفوز، والآن أيضاً وقد أخفقنا في الانتخابات ليس لدينا تحليل واضح لسبب الإخفاق. وكذلك أيضاً يعتبر ضعف المنظمات الاجتماعية، والضعف الثقافي لدى الإيرانيين في القيام بأعمال جماعية، وعدم وجود نخبة مسئولة من العوامل الأخرى لفشل الإصلاحيين، وأضاف: "كانت لنا جبهة أثناء الفوز، وكانت الجماعات الواحدة تلو الأخرى تعتبر نفسها سبب الفوز، أما الآن فلا يوجد من يتحمل الإخفاق".

وفي النهاية قال عضو المجلس المركزي بحزب كوادر البناء: "إن الشعب الإيراني يتحدث عن الشخص الذي لا يكون مؤثراً باعتباره شخصاً مظلوماً، فانظروا إلى النائب أو المحافظ الذي إلى جانب خدماته السياسية يؤمن حياته بطريق مشروع ويستخدم سيارة وسائقاً خاصاً ويجلس على مائدته عشرون شخصاً، هذا الشخص لا تختاروه واختاروا الشخص الذي لا يملك شيئاً، ويصبح مرة واحدة محافظاً أو نائباً. في البداية يؤسس لنفسه بيتاً ثم سيارة ثم سائقاً وفيما بعد ينفي كل ليلة من بيت المال على منزله وفيما بعد أيضاً يتحدث أنه لا زال لا يملك منزلاً خاصاً. من المؤكد أن أحداً سوف يسأل: إنك لم تستطع أن توفر لأسرتك منزلاً خاصاً فكيف تريد أن تجعل الشعب صاحب بيوت وتحل مشاكل البلاد؟".

أكد حسين مرعشي عضو المجلس المركزي لحزب كوادر البناء أن السبب الرئيسي وراء إخفاق الإصلاحيين في الانتخابات الأخيرة يكمن في وجود اختلاف في جبهة الإصلاحات، وأوضح حسين مرعشي في كلمته التي ألقاها وسط حشد من الناشطين السياسيين في محافظة كرمان في هذا الصدد: "هذه الخلافات برزت بداية في انتخابات المجلس السادس، لكن نظراً لمكانة السيد خاتمي ظلت كامنّة في انتخابات ٢٠٠١ إلى أن عادت وظهرت مرة ثانية في الانتخابات المحلية". وصرح موضحاً أن "نتيجة تفكيك الأغلبية تتمثل في سيادة الأقلية. في انتخابات المجلس السابع تم التعاون مع الانتخابات بطريقتين فمن ناحية اعتصم عدد من النواب في المجلس نظراً لعملية رفض الصلاحيات الواسعة النطاق بينما شارك البعض الآخر بعد فترة في الانتخابات، ويعتقد البعض بأنه لو تم تأييد الإصلاحيين لحققوا الفوز في الانتخابات لكنني أعتقد أنه لو تم حتى تأييدهم لظهرت الخلافات أيضاً وحدث نفس الأمر في الانتخابات الرئاسية أيضاً ومن الطبيعي أن تكون هذه هي النتيجة".

وصرح موضحاً: "إن المعادلات السياسية ليست شيئاً مجهولاً، وعلاوة على الخلافات هناك سلسلة من القضايا الداخلية والخارجية ومظاهر الضعف أدت إلى فوز تيار وإخفاق تيار آخر. إننا في الظروف التي حققنا

١٠- حزب الاعتدال والتنمية: اتحاد الاعتدال والتنمية مع مراكز صناعة الرأي

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

المحلية السادسة أحد المحاور المهمة في هذه الجلسة، وستطرح اللجنة الانتخابية بحزب الاعتدال والتنمية في هذه الجلسة استراتيجية ائتلاف الحد الأدنى لفوز الحد الأقصى، وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس قوى، حيث ترى أن تحالف حزب الاعتدال والتنمية مع مراكز صناعة

صرح غلام علي دهقان المتحدث باسم حزب الاعتدال والتنمية أنه خلال الأيام القادمة سيعقد مسئولو حزب الاعتدال والتنمية أولى جلساتهم الفصلية في العام الجديد في طهران، وسيناقشون استراتيجيات الحزب المقترحة بالنسبة لنشاطاتهم القادمة. ويمثل موضوع الانتخابات

الرأى فى القرى والمدن الصغيرة والائتلاف مع التيارات السياسية الفكرية التى تتباين خطبها واستراتيجيتها مع التيار الفكرى السياسى لأنصار التعمير، وخاصة فى المدن الكبرى ومن بينها طهران، أمراً ضرورياً لا يمكن إغفاله. والحقيقة هى أن تجربة الانتخابات الرئاسية التاسعة قد أثبتت أن عدم الاتحاد فى خيار واحد وعدم وجود قائمة مشتركة كان أحد الأسباب المهمة فى عدم نجاح منافسى التيار الفكرى السياسى لأنصار التعمير فى الانتخابات الأخيرة وهذا لا يعنى أن هذه التيارات السياسية ستصل إلى إجماع مطلق أو حتى نسبى، لأن الحقائق أثبتت أن كلا من هذه التيارات قد أصبح له شاكلة وهوية سياسية خاصة. لكن تجربة المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية التاسعة تؤكد أن هذه التيارات السياسية كان بإمكانها أن تصل إلى

إجماع مرحلى أو بتعبير آخر ائتلاف، الائتلاف الذى من المؤكد أنه حدث فى الانتخابات الرئاسية التاسعة بشكل متأخر ولم يستطع إحراز نتيجة موفقة، ولكن من الممكن أخذ العبرة من أجل المستقبل بشرط أن يتم استيعابها فى الوقت المناسب. ولا يجب التشكيك فى أن توافق بعض التيارات الفكرية والسياسية فى إيران ومنشأها المشترك واضح تماماً، فالكل يطالب بإزالة التوتر على مستوى السياسة الخارجية ونشر الديمقراطية من أجل التنمية فى الداخل، كما أن قاعدتهم الاجتماعية هى الطبقة المتوسطة فى المجتمع بشكل عام، وهم فقط بائتلاف الحد الأدنى والنقد المنصف للماضى من الممكن أن يصلوا إلى الحد الأقصى من الفوز والتفوق على المنافس وقطع شريط انتصارات أنصار التعمير.

١١- جمعية روحانيت مبارز: إعادة بناء الجمعية

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

أعرب حجة الإسلام غلام رضا مصباحى مقدم المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز عن أمله فى أن تتمكن جمعية روحانيت مبارز من إعادة تنظيم نفسها مع إعادة بناء قواعدها الدينية العظيمة فى طهران وأنحاء البلاد. وأضاف قائلاً: "سوف تعمل جمعية روحانيت مبارز على تجديد أعضاء المجلس المركزى عن طريق انتخابات المجالس الإقليمية وستضع على جدول أعمالها مناقشة ما تحتاج إليه

البلاد والنظام فى المحافل الدينية"، وقال مصباحى مقدم مشيراً إلى أداء الفريق الخماسى بجمعية روحانيت مبارز للوصول إلى قائمة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم بخصوص انتخابات مجلس الخبراء: "إن كل مساعى هذا الفريق كانت من أجل الوصول إلى قائمة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية حتى يقدموا قائمة بعدد ما تحتاج إليه البلاد".

١٢- جمعية روحانيت مبارز: سيوجد تياران فقط فى انتخابات مجلس الخبراء

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

صرح مصباح مقدم المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين الممثل الأساسى للجناح التقليدى من التيار المحافظ) بخصوص انتخابات مجلس الخبراء قائلاً: "شكلنا لجنة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم، وقد بدأت جمعية روحانيت مبارز نشاطها منذ عدة شهور للمشاركة فى انتخابات مجلس الخبراء"، وأضاف: "إننا قد حددنا معاييرنا لاختيار مرشحي مجلس الخبراء"، وأضاف: "فى اختيار المرشحين سنراعى توافر معيارى الاجتهاد والعدالة، إضافة إلى توافر مكانة علمية مناسبة وشعبية فى الدائرة الانتخابية، وعلى هذا الأساس سنقوم ببحث الخيارات والتحدث بشأنها"، وصرح مصباحى مقدم

موضحاً أنه تم تشكيل لجنة مشتركة مع جمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم: "نأمل أن يحدث بهذا العمل مزيداً من التقارب فى وجهات نظرنا ونتمكن من تقديم قائمة مشتركة فى انتخابات الخبراء". وبخصوص طريقة الترتيب السياسى للجماعات فى انتخابات مجلس الخبراء قال: "يبدو أنه لن يوجد فى الانتخابات أكثر من تيارين: الأول متعلق بجمعية روحانيت وجمعية مدرسى الحوزة العلمية بقم والآخر متعلق بمجمع روحانيون مبارز ومجمع مدرسى وباحثى الحوزة العلمية بقم ولم أسمع ولم أر التيار الثالث الذى يريد أن يكون له وجود ونشاط فى الانتخابات". وأكد مصباحى مقدم أن جمعية روحانيت مبارز ستتعامل بسعة صدر واتساع أفق فى

اختيار مرشحيها ولذا، من الممكن أن يوضع على قائمتنا أشخاص ليسوا أصوليين من حيث الشكل إلا أنهم يتمتعون بدرجة عالية من التقوى والعلم والشعبية"، وأضاف: "وهؤلاء الأشخاص من المحتمل أن يكونوا على قائمة مجمع روحانيون أيضاً، لكن جمعية روحانيت مبارز لا تشعر بحساسية لتحياتها وتعتقد أنه يجب أن تنظر إلى هذه الانتخابات من منظور أوسع وبدون

تحيزات سياسية". وقال المتحدث باسم جمعية روحانيت مبارز بخصوص زيادة مكاتب المحافظات واتساع نطاق نشاط روحانيت مبارز: "أن زيادة نطاق نشاط روحانيت مبارز في محافظة طهران وهل يجب أن نكون فاعلين في المحافظات الأخرى أم لا يتم بحثه الآن، ومن المؤكد أنه سيكون على جدول أعمال الجلسات التالية".

١٣- جمعية أنصار التعمير الشبان: اقتراح مناورة عسكرية إيرانية على حدود أمريكا

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/٩

اعتادت الولايات المتحدة كل عام على إجراء مناورات مشتركة جوية وبحرية وبرية مع إحدى الدول الحليفة لها - الأفضل أن نقول التابعة لها - وفي الغالب تكون منطقة المناورة بالقرب من مياه وأجواء الدول التي ليس لها علاقة طيبة مع الولايات المتحدة، على سبيل المثال مناورة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالقرب من سواحل كوريا الشمالية، والمناورات الجوية مع تركيا بالقرب من حدود سوريا، وقد أجرت الولايات المتحدة عدة مرات مناورات مع بعض الدول العربية الخليجية بالقرب من شواطئ إيران، على سبيل المثال المناورة البحرية مع الكويت وقطر والسعودية و... والآن تتبهنك أجواءنا ومياهنا الإقليمية بحجة العراق وأفغانستان، وتقول أنه بطريق الخطأ، كل هذا يبعث برسائل للدول غير الصديقة مع الولايات المتحدة مفادها أننا في أي لحظة نستطيع أن نهجم عليكم ولن تكونوا بمأمن مطلقاً من هيمنة قواتنا العسكرية، وبهذا الشكل يظل شبح الخوف مسيطراً على الدول، الهدف الثاني من هذه المناورات أنها تكتشف المواقع السياسية والاستراتيجية للخصم حتى تستغلها عسكرياً جيداً في المستقبل، بل إننا نشاهد إجراء مناورات مشتركة بين بعض الدول غير متوافقة تقريباً مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية مثل روسيا والصين وبهذا الشكل يكون من الجيد الأخذ بمبادرة وزير الدفاع الجديد وأن

نجرى مناورة مشتركة بالتعاون مع بعض الدول مثل كوبا أو فنزويلا، ومن المؤكد أن مثل هذه المناورة، خاصة بالقرب من شواطئ الولايات المتحدة ستتكلف نفقات مالية هائلة وستتطلب استعدادات كثيرة، لكنها ستكون لها آثار إيجابية كثيرة لا تخفى على أهل السياسة، وكان يوجد هذا النوع من التحركات العسكرية السياسية في صدر الإسلام منها، على سبيل المثال عزوة تبوك ففي هذه الغزوة لم يحدث صراع عسكري فيزيقي خاص بين المسلمين والروم لكنه كان مجرد استعراض قوة المسلمين أمام الإمبراطورية الرومانية وسائر الأصدقاء والأعداء وفيها تكلف الجيش الإسلامي نفقات هائلة وواجه صعوبات ومشقات لكنه أوصل رسالة قوية جداً مفادها لم نعد ضعفاء ونملك قدرة الدفاع عن أنفسنا في أي مكان وأمام أي قوة عظيمة. والآن وفي العام الجديد من الممكن تنفيذ هذه المبادرة الجديدة عن طريق وزير الدفاع الجديد الذي سيفتح باباً جديداً في المناورات المشتركة والدولية مع إيران الإسلامية القوية ويقدم صورة جديدة لقوة وكفاءة قوات الجمهورية الإسلامية المسلحة للعالم، خاصة دول الاستكبار، وفي النهاية ستؤدي الإنجازات العسكرية وقوة التعاون والتسيق مع جيوش الدول الحليفة إلى القيام بمناورات في تلك المحيطات.

١٤- منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية: أسباب رفض إصدار صحيفة باسم المنظمة

■ شرق (الشرق) ٢٠٠٦/٤/١٢

أعلنت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي عدم موافقة هيئة الرقابة على الصحافة على إصدار صحيفة "عصر المعرفة" الناطقة باسم منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية في رسالة موجهة إلى الأمين العام

لهذه المنظمة التي أرسلت للوزارة رداً جاء فيه: "بخصوص رفض طلب هذه المنظمة للحصول على رخصة لإصدار صحيفة أسبوعية تحت اسم "عصر المعرفة" يتم الإعلان عما يلي، منظمة مجاهدي الثورة

الإسلامية الإيرانية هي تنظيم قانوني حاصل على تأشيرة من لجنة المادة ١٠ من قانون الأحزاب التي تواصل نشاطها السياسي المشرف في الدفاع عن الشعارات الأصيلة للثورة الإسلامية والإمام الراحل، أي الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية منذ حوالى خمسة عشر عاماً". وجاء في الرد أيضاً: "لقد أكد المسئولون الحاليون

تكراراً ومراراً في تصريحاتهم الرسمية والعلنية وغير الرسمية على إعطاء ترخيص إصدار الصحف للأحزاب والجماعات السياسية وطلبوا من التنظيمات السياسية أن يتابعوا طلباتهم في هذا الشأن. وبالنظر إلى المواضيع السابقة نطالبهم بأن يعلنوا رسمياً وكتابة أسباب هيئة الرقابة على الصحافة القائمة على رفض طلب إصدار صحيفة ناطقة باسم هذه المنظمة".

١٥- حزب المؤتلفة الإسلامي: نقد الحكومة يخلق الخلاف

■ شرق (الشرق) ١٢/٤/٢٠٠٦

صرح محمد نبي حبيبي الأمين العام لحزب المؤتلفة الإسلامية قائلاً: "تكونت مرة واحدة عدة تكتلات ضد الحكومة تعتزم الهجوم على الحكومة تحت اسم النقد، وإذا لم نكن حذرين فإن النقد سيخلق الخلاف والمشاكل". وكان محمد نبي حبيبي يتحدث في حشد من طلبة محافظات ومدن المؤتلفة الإسلامية، وأكد أثناء شرح لقاء أعضاء المجلس المركزي لهذا الحزب مع رئيس الجمهورية على ضرورة دعم الحكومة، وصرح حبيب الله عسكر أولادى عضو المجلس المركزي لحزب المؤتلفة

الإسلامي أيضاً في حديثه قائلاً: "كانت المؤتلفة الإسلامية في ظروف لا يستطيع الأعداء ولا يريد الأصدقاء أن يتصوروا ما هي الظروف التي سيكون فيها هذا التنظيم بعد انتخابات رئاسة الجمهورية، لكن رؤية رئيس الجمهورية الموقر بخصوص المؤتلفة كانت كافية للرد عليهم جميعاً". وفي جزء آخر من هذه الجلسة قال أسد الله بادامتشيان وكيل الأمين العام لحزب المؤتلفة الإسلامية مشيراً إلى فوز الأصوليين في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ بأنه فرصة لتقديم الخدمة.

١٦- جمعية أوفياء الثورة الإسلامية وحكومة أحمدى نجاد

■ شرق (الشرق) ١٢/٤/٢٠٠٦

أكدت فاطمة آليا عضو المجلس المركزي لجمعية أوفياء الثورة أن جمعية أوفياء الثورة لن تتحول إلى حزب صنيعة الحكومة لدعم أحمدى نجاد. وأضافت فاطمة آليا في حوار لها مع صحيفة آفتاب: "لم يحدث أى شئ جديد فيما يخص هذا الحزب" وصرحت بخصوص وجود بعض النواب والوزراء ورؤساء الجمهورية في المجلس المركزي لجمعية أوفياء الثورة: "جمعية أوفياء الثورة ليس لها أى علاقة بحكومة أحمدى نجاد، وهى حزب سياسى مستقل" وفي النهاية قالت: "إن بعض النواب والوزراء، بل وأحمدى نجاد كانوا أعضاء في جمعية أوفياء الثورة قبل أن يتولوا المسئولية التنفيذية".

ومن ناحية أخرى، اعتبر لطف الله فروزنده وكيل الأمين العام لجمعية أوفياء الثورة أن إحدى الاستراتيجيات المستقبلية للجمعية هي الدفاع عن الحكومة لتحقيق أهداف الحكومة وقال: "إننا نعمل من أجل أن يكون للحكومة توجه قوى في سياستها الخارجية".

وكان مجتبى شاكري عضو المجلس المركزي لجمعية أوفياء الثورة قد وجه الدعوة في حوار له مع ايسنا حتى يتحقق لأنصار الثانى من خرداد الوجود في الحكومة قائلاً: "إن التيارات غير الأصولية من الممكن أن تتعاون مع الحكومة في مجال تنفيذ برامجها، وفي الوقت الحاضر فإن الثانى من خرداد مقهور من الحكومة والاستمرار في هذا القهر سيؤدى إلى ابتعاد الشعب كلما أمكن عن تيار الثانى من خرداد. وفي ظل هذه الظروف من الممكن محو مجموعة الثانى من خرداد".

وقال أيضاً: "إن نظرة أحمدى نجاد لمجموعة الأجهزة التنفيذية هي نظرة جديدة وحديثة، وأكد على أن الحكومة الجديدة هي حكومة تتمتع بدرجة عالية من الطاقة والكفاءة، وتقوم رؤية أحمدى نجاد في العام القادم على الاستفادة من طاقة الأجهزة التنفيذية هذه من أجل التحرك والفعالية وأن المجلس مع إحداث تغييرات في الميزانية سيحبط طاقة الحكومة وكفاءتها".

القوة العسكرية الإيرانية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

القوة العسكرية في فكر القادة الإيرانيين هي القوة الشاملة، بمعنى أنه مع وجود التخصص في القوات المسلحة، فإنها ليست مجال القوة الوحيدة لإيران، حيث يدرك القادة الإيرانيون منذ كفاحهم ضد وجود النفوذ الأجنبي في بلادهم خلال مقاومتهم لنظام الملكية السابق، أنهم لكي ينتصروا على عدوهم لا بد من تحقيق عنصر المفاجأة، ووجدوا أن هذا الأمر يحتاج إلى أن يظهروا للعدو ما ليس عنده من وسائل القوة، سواء كانت مادية أو معنوية، بشرية أم آلية. لذلك بدأ قادة الثورة في إنشاء قوات حرس الخميني على نمط جديد لم تألفه قوات الأمن أو الجيش النظامي، مستوحين هذا النمط من أسلوب مقاومة الشيعة للخلافة السنية، وهو الأسلوب الذي يعتمد نظام الخلايا المتعددة المهام، والمختلفة التشكيل، والمتنوعة في التسليح، والتي تعتمد السرية المطلقة. وقد قامت قيادة الثورة بعد نجاحها في الاستيلاء على الحكم بتطوير قوات حرس الخميني لتكون مؤهلة للتعامل مع الظروف الجديدة، فتحوّلت إلى جيش حراس الثورة الإسلامية.

يقول الخميني عن حراس الثورة: لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إنني أوقر الحراس وأحبهم وعيني عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد، وما زالوا، إنهم مرآة تجسم معاناة هذا الشعب وعزيمته في ساحة المعركة وتاريخ الثورة. (جمهورية إسلامي في ١٥/١/١٩٨٤م). ويقول

هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني في بيان دور الحرس الثوري: إن جيش حراس الثورة الإسلامية الذي تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجا، عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها، لقد كان دور الحراس مؤثرا في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفني أهم من دورهم العسكري، وقد غطى جهازهم الإعلامي الاحتياجات الإعلامية، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإسلامية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه. (كيهان في ١٢/٧/١٩٨٤م).

وترجع أهمية حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه عندما تم تدريب الشباب المتحمس في معسكرات الثوار في مختلف أنحاء العالم على أداء المهام القتالية من الالتحام إلى حرب المدن وحرب العصابات، ثم كلفوا بحماية قادة الثورة فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية، فضلا عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية، في ٢١/٤/١٩٧٩ من خلال إدارة عقائدية سياسية على أساس أيديولوجية النظام، فلا يقف واجبه عند حد الدفاع عن البلاد، إنما يتخطاه إلى إقرار الأمن وتعقب أعداء الثورة وتعمير البلاد

والدعاية للثورة وتصديرها إلى الخارج. وقد تم إلحاق قوات التعبئة العامة (بسيج) به لإكمال دوره، وقد أكد الخميني على ضرورة تعميم نظام البسيج في العالم الإسلامي، ونشر خلايا مقاومة البسيج في المنطقة والعالم الإسلامي بإدارة صحيحة وتخطيط سليم وتشكيل أصولي لتأكيد استمرار الثورة ورسالتها. (اطلاعات في ٢٣/١١/١٩٩٣م).

ويبدو نشاط جيش الحراس الثقافي بارزا فيما يصدره من مجلات وصحف نوعية ومتخصصة كثيرة، فضلا عن محطة إذاعة خاصة، ومطبعة خاصة لطبع الكتب والنشرات والصور والملصقات، إضافة إلى مساحة كبيرة في محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون. وفي مجال التعليم أنشأ جامعة خاصة باسم جامعة الإمام الحسين تضم عددا من الكليات للهندسة والطب والعلوم والإعلام والعلوم الإنسانية والعلوم الإدارية والعلوم الأساسية، فضلا عن كليات أكاديمية للعلوم العسكرية مثل القيادة والأركان والحرب الكيماوية وكلية ضباط الحراس وكلية الدراسات العليا.

كانت بصمات الحراس واضحة على النشاط الخارجي للنظام بعد حصول اثنين من قادته وهما على محمد بشارتي على منصب نائب وزير الخارجية وحسين شيخ الإسلام على منصب وكيل وزارة الخارجية، فاستفاد من الغطاء الدبلوماسي في تصدير الثورة الإسلامية إلى دول العالم، كما كان محسن رضائي قائد الحراس يتمتع بحق الاتصال المباشر بالزعيم منذ أن كان حارسا خاصا للخميني. وقد بدأت الجهود الجدية للحراس في تصدير الثورة عن طريق العنف في سبتمبر ١٩٨٢ عندما شاركت وحدة منهم حزب الله في لبنان ضد القوات الإسرائيلية، ثم توالى أعمالهم في دول الخليج، خاصة في المملكة العربية السعودية والبحرين، كما استطاعوا تكوين شبكة من العملاء في أوروبا. وقد تنوعت أعمال الحراس في هذا المجال بين التدخل السياسي أو العسكري غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين في الدول الأخرى، وأعمال موجهة للمصالح الأمريكية والغربية في مناطق متفرقة، وعمليات سرية ضد الحكومات العربية المحافظة، واغتيال خصوم النظام في الخارج، وتجنيد العناصر المحلية الفاضبة على حكوماتها، وتدريب المتشددین الإسلاميين، والتدريب على خطف الطائرات التجارية، وإمساك الرهائن والمفاوضة حول إطلاق سراحهم، والاستيلاء على شحنات الأسلحة، وقد لقيت أعمال الحراس العنيفة في الخارج معارضة من بعض القادة السياسيين، ومنهم الرئيس رفسنجاني الذي سحب بشارتي من وزارة الخارجية وعينه وزيرا

للدخالية، كما سحب حسين شيخ الإسلام من وكالة وزارة الخارجية.

لم يمنع اتخاذ الرئيس خاتمي سياسة إزالة التوتر عملية دعم حراس الثورة، وقد كان متصورا مع تأكيد الرئيس خاتمي على سيادة القانون وتثبيت المؤسسات الدستورية والالتزام بدولة المؤسسات أن يقوم بمراجعة أوضاع المؤسسات الثورية وعلى رأسها جيش الحراس، وقد أثار الإصلاحيون الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجهم في الجيش النظامي، وقد رفض الحراس بعد الدور الكبير الذي قاموا به في الحرب العراقية - الإيرانية الاندماج مع الجيش العامل (همشهری في ١٨/٤/٢٠٠٠م) وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال الأمني والعسكري، وقد استطاعوا بذلك أن يحددوا عمل وزارة المعلومات (المخابرات العامة) في إطار الأمن الداخلي لينفردوا بعملية تصدير الثورة في الخارج، وإن كان قد غلب عليها الطابع الثقافي. يقول بيان لجيش حراس الثورة: حان الوقت لكي يشعر الأعداء بوطأة قبضة الثورة على جماجمهم حتى يتراجعوا عن مؤامراتهم وخيانتهم، إن حراس الثورة والبسيج (قوات التعبئة العامة التابعة للحراس) قد عقدوا ميثاق الدم مع ربهم وشعب بلادهم على أن لا يكون في إيران زقاق بلا شهيد أو منزل بلا بسيجي، إن أولئك المجاهدين الذين تسمونهم بالمليشيات شبه العسكرية، هم الفدائيون الذين قلبوا كثيرا من المعادلات، وهم الشباب الذين كتبوا ملاحم ١٧ شهريور ٢٢ بهمن ١٣٥٧ وخرداد ١٣٦٠ و٢٣ تيرماه ١٣٧٨ هـ.ش. وعندما ينتهي وقت الابتسام والقيادة سوف ينفذون قانون الثورة والحسم الإسلامي لحراسة الحق والعدل دون تردد وتفرقة وبالسريعة التي لا تتصورونها، وعندئذ يكون قد تأخر الوقت للاعتبار (صحيفة همشهری في ٢٩ فروردین ١٣٧٩ هـ.ش.). وقد أصبح للحراس نفوذ في جميع مؤسسات الدولة على مختلف مستوياتها، كما صار له تأثير على قادة الدولة والنظام ابتداء من الزعامة وحتى رجل الشارع الإيراني، ومن هنا فقد وجد جبهة عريضة تسانده وتدعمه وتصر على بقائه واستمراره، يقول حجة الإسلام والمسلمين مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي السابق: إن جيش حراس الثورة الإسلامية هو أحد إنجازات الإمام رحمة الله عليه، وهو الدماء المقدسة والتضحيات والأعمال الفدائية والمقاومة الإسلامية، إن هذه المؤسسة أساس افتخار ورفعة النظام الإسلامي، وينبغي الحفاظ عليها بنفس الروح الشعبية والثورية والتنظيمية

اليقظة، وإننى أدعو قيادات وقوى جيش حراس الثورة والبسيج (قوات التعبئة العامة) إلى زيادة تجاربه وإمكاناته وتجهيزاته يوماً عن يوم مع تدريب قواته على الفنون والعلوم العسكرية الحديثة (همشهرى فى ٢٩ شهر ربيع ١٣٧٩ هـ ش). ويقول محسن آرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى الإسلامى السابق: إن حراسة القيم المقدسة تؤدى إلى الوحدة والتضحية والتسامي، وإن مصادرة شهداء الحرب والتضحيات وبطولات فترة الدفاع المقدس لصالح جماعة أو فكر خاص أو جناح سياسى أو حفظ مصالح جماعة سياسية لن يؤدى إلى ضياع ميراث وقيم الحرب فقط، بل إن قيمة هذه الملحمة سوف تخدم فى عيون الشباب والناس، وتمثل أكبر ضربة لمنجزات فترة الدفاع المقدس. (همشهرى فى ٢ مهر ١٣٧٩ هـ ش). واستطاع جيش حراس الثورة الإسلامية أن يثبت أحقيته فى الوجود من خلال عرض القوة الذى يقوم به فى المناسبات المختلفة، خاصة المناسبات المتعلقة بالإمام الحسين سواء فى ذكرى ميلاده أو ذكرى استشهاده أو ذكرى الأربعين من وفاته، حيث يمثل الإمام الحسين الأب الروحى للحراس والقادة الدينية المعلنة لهم، وتعتبر مناورة عاشوراء التى يجريها جيش حراس الثورة الإسلامية فى شهر المحرم أو فى شهر صفر كل عام من أكبر وأعقد المناورات التى يقوم بها هذا الجيش على الإطلاق، بل لعلها تفوق فى حجمها وخطتها وقوتها مناورات الجيش النظامى فى أى وقت من الأوقات، كما يقوم جيش الحراس بالاستفادة من ذكرى الانتصارات التى حققها فى الحرب العراقية - الإيرانية مثل تحرير مدينة خرمشهر وغيرها، بإقامة الندوات والمؤتمرات لشرح هذه الإنجازات وتأثيرها على سير الحرب والحفاظ على النظام والثورة. يقول العميد حراس أكبرى مستشار وزير الدفاع: إن أهم آثار العمليات هو إفشال جميع المعادلات والإطارات النظرية التى وضعتها قيادات القوى المتآمرة على إيران فى الشرق والغرب، ولم تعد الأساليب التى استخدمتها هذه القوى فى المجالات الدبلوماسية أو فى ساحة القتال قادرة على تجاهل القدرة الدفاعية المؤثرة لإيران على المعادلات الأمنية فى المنطقة. (صحيفة ايران فى ٢٤/٥/٢٠٠٠م) ويقوم جيش الحراس بزيارة قبر الخمينى مجدددين البيعة للثورة وللزعيم. وفى المقابل، يقوم قادة النظام بتكريم قيادات الحراس وترقيتهم، كما يقوم جيش حراس الثورة بمناورات مشتركة مع الجيش النظامى بأسلحته الثلاثة البرية والبحرية والجوية، ومن أهم هذه المناورات مناورة "الوحدة ٧٨" التى تجرى فى منطقة الخليج ومضيق هرمز وبحر

عمان وتستمر عشرة أيام، على امتداد ٦٤ ألف كيلومتر مربع فى خمس مراحل، ورغم أن الهدف منها رفع القدرة الدفاعية للبلاد ونقل التجارب وتدريب وتقييم القدرة القتالية والتجهيزات الحديثة المصنعة محلياً، إلا أنه يستخدم فيها الأسلحة الهجومية والمدافع والمشاة الميكانيكية والطائرات القاذفة المقاتلة والطائرات المروحية المزودة بالصواريخ، كما تتخذ هذه المناورات شعارات دينية ومذهبية. ومازال جيش حراس الثورة الإسلامية يسعى لدعم قدراته العسكرية، خاصة فى مجال التزود بالصواريخ، وهو المجال الذى يتفوق فيه على الجيش النظامى، وقد عقد عدة صفقات فى هذا الإطار مع كوريا الشمالية، حيث ذكرت صحيفة سانكى شيمبون اليابانية الصادرة فى طوكيو فى عددها الصادر فى أول فبراير عام ٢٠٠٠ أن طهران وبيونج يانج تتعاونان فى مجال صناعة الصواريخ حيث تزمعان صنع صاروخ شبيه بالصاروخ الصينى سي-٨٠٢، (همشهرى فى ٣٠/١١/١٣٧٨ هـ ش). وقد شهدت الآونة الأخيرة تصاعدا ملحوظا فى قدرات إيران الجوية والفضائية بشكل لافت، كما قامت بحل إشكاليات طويلة المدى بصدد أسطولها الجوى "المتهاك" العتيق، سواء على المستوى العسكرى أو المدنى. ومن أهم الأحداث اللافتة حول هذه الظاهرة يمكن ذكر إطلاق أول قمر صناعى إيرانى، وإعلان روسيا بيع ٢٩ صاروخاً أرض-جو (قصير المدى)، طراز Tor-MI، بتكلفة ٧٠٠ مليون دولار إلى إيران، وسقوط طائرة نقل إيرانية C-130 فى وسط مدينة طهران، بعد اصطدامها بعمارة سكنية. وتتقسم القوات الجوية الإيرانية فيما بين "القوات الجوية الإيرانية للجمهورية الإسلامية" IRI-AF من جهة، و"القوات الجوية للحرس الثورى الإسلامى" IRGCAF من جهة أخرى. وتتميز الأولى بكونها أكثر قدرة واتساعاً، ويتلخص دورها الأساسى فى الدفاع عن إيران وحمايتها من الأعداء الخارجيين، وقد يشتمل ذلك "الدور الدفاعى" على مهام هجومية طويلة المدى. وفى سبيل تطبيق ذلك الدور على أرض الواقع، قامت "القوات الجوية الإيرانية للجمهورية الإسلامية" بتجهيز وإدارة وتشغيل الأسلحة الجوية الآتية: حوالى ٢٢٠ طائرة مقاتلة ومستعدة للحرب، من شتى الأنواع والأصناف: Tomcats, Phantoms, Tigers, Mirage. حوالى ١٥ طائرة استطلاعية واستكشافية، ١٠٠ طائرة للتدريب (Simorghs, Bonanza, Parastoons)، حوالى ٤٥ طائرة نقل وتموين (Boeing, Hercules, Fokker, Friendships)، حوالى ٢٥ طائرة هليكوبتر للبحث والإنقاذ، ٤ طائرات Orions لمراقبة الخليج العربى والعمانى، وحدة مجهزة بصاروخ أرض

-أرض (صاروخ "زلزال")، على مدى ٢٠٠ كيلومتر تقريبا. أما دور القوات الجوية للحراس فيتلخص أساسا في توفير الدعم الجوى السريع، وفي رفع الكفاءات والقدرات الجوية لدى الحراس. ويتكون العمود الفقري لهذه القوات أولا من ١٠ طائرات مهاجمة [Su-25 Frogfoot]، من بينها ٧ طائرات تم نقلها من العراق إلى إيران في أثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، وتم الحفاظ على إمكاناتها بمساعدة تقنيين جورجيين، حوالي ٤٠ طائرة [EMB-312 Tucano] للدعم الجوى السريع. هذا بالإضافة إلى ٢٠ طائرة للنقل، والطائرات الاستكشافية التي صُنعت داخليا - دون طيار - مثل "أبايل" و"مهاجر". وتدير القوات الجوية للحراس قوة جوية هائلة: قوة كبيرة من النقل الجوى مُجهزة بحوالي ٢٧ طائرة نقل، من بينها ١٥ طائرة عراقية سابقة. عدة مئات من الصواريخ الباليستية، قصيرة ومتوسطة المدى، تتضمن صاروخ "شهاب - ٣/٣" الذي يبلغ مداه إلى نحو ٢٠٠٠ كيلو متر، وهو ما يمثل الرادع الاستراتيجي الأساسي للجمهورية الإيرانية، ولذا، فإنه من المتوقع أن تصير القوات الجوية للحراس هي المسيطرة والمهيمنة على السلاح النووي الإيراني، إذا ما تم إنتاجه وإخراجه إلى النور. وكان آية الله الخميني قد أصدر في عام ١٩٨٦ أمرا طلب فيه إيجاد ثلاثة أفرع منفصلة لحراس الثورة الإسلامية، تضم قوة جوية. وتتميز القوات الجوية للحراس بعدة مواصفات قد لا توجد في القوات الجوية للجيش النظامي، أهمها تمويلاتها الضخمة السخية، وتشغيلها لأفضل الخريجين ذوي الدرجات العلمية في المجالات التقنية، وتأثيرها المتصاعد على السياسيين المرتبطين بالحراس، مثل الرئيس محمود أحمدى نجاد.

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حصارا على إيران، إلا أن العقوبات الأمريكية اضطرت الجمهورية الإسلامية إلى الاعتماد على الذات في إدارة وتنظيم وتشغيل وتعديل وإصلاح أنظمتها العسكرية الموجودة حينذاك، والتي كانت أمريكية الصنع في المقام الأول، حيث حشدت إيران خبراءها، ووطدت العلاقات بينهم وبين الجامعات والمدارس التقنية المحلية، الأمر الذي أسفر -على نهاية الحرب الإيرانية العراقية- عن قيام مؤسسة "إشراف الجهاد الذاتي" (وحدة الأبحاث الصناعية سابقا) بتدشين محال للإمدادات العسكرية في مختلف القواعد الجوية، على مستوى الجمهورية الإيرانية، وقد ساهمت هذه المحال في إصلاح

الأسلحة الإيرانية التي أتلقتها الحرب أو دمرتها. ولم يكتف الخبراء الإيرانيون بإصلاح التالف، بل ذهبوا إلى عمل نسخ من أجزاء الطائرات، منتهجين نفس المنهاج الصيني في التصنيع العسكري. ومن هنا نستطيع أن نفهم السر وراء نمو العلاقات بين البلدين في المجال التصنيعي العسكري. ولم تكن الصين هي الوحيدة التي ساعدت إيران على تدشين خطوط إنتاجية لتصنيع تلك الأجزاء محليا، بل كانت هناك دول غربية أخرى شاركت الصين في نفس المهمة، بحيث أصبح للقوات الجوية الإيرانية اليوم كم ضخمة من الإمدادات العسكرية المختلفة والمتوافرة في وقت الشدائد: قنابل "ذكية" أي موجهة، قنابل "غير ذكية"، صواريخ جو - جو مثل "فاطر" و"سجيل"، صواريخ جو - أرض، مثل "قدر" و"ستار"، وهي كلها موجهة بالليزر، بل إن القوات الجوية الإيرانية قد بدأت بالفعل في خط إنتاج الطائرات. وليست طائرة Tazave التدريبية وطائرة Saegheh المقاتلة إلا مثلين واضحين على ذلك. أما بالنسبة للقوات الجوية للحراس، فقد قامت بتطوير قاعدتها التقنية من خلال تركيز معظم قدراتها وإمكاناتها في "شركة بارس للخدمات الجوية" التي باتت مسئولة عن حفظ الأسطول المقاتل الخاص بـ"القوات الجوية للحراس"، وكذلك عن توفير الخدمات للخطوط الجوية الداخلية التي تشغل ١٧ طائرة ركاب من طراز Tupolev Tu-154.

وتعتبر إيران الدولة الوحيدة في المنطقة، التي لا تتلقى دعما من قبل الدول المصنعة للأسلحة. فحتى وقت قريب، لم تكن روسيا مُدعمة لإيران في ذلك الجانب، حيث كانت الضغوط الأمريكية تلعب دورا كبيرا في منع ذلك الدعم. فباستثناء ما طلبته إيران من روسيا من إمدادات مُسلحة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، فإن رفض روسيا توفير أي طائرات مقاتلة للجمهورية الإيرانية كان هو القاعدة والأصل، ولا يستطيع أحد إنكار جهود الدولة الإيرانية في مجال الدفاع الجوى، فعلى الرغم من قلة الإمكانيات والإمدادات، تتميز بخاصيتين متميزتين: العمق الاستراتيجي، والقدرات المحلية العادية في مجال تصنيع الأسلحة. هاتان الخاصيتان ساعدتا الجمهورية الإيرانية في الحفاظ على أسطولها الجوى في وجه الحروب والعقوبات التي فرضت عليها منذ اندلاع الثورة الإيرانية في سبتمبر ١٩٧٩، ولكن هذا لا ينفي الحقيقة التي يقر بها دوما القادة العسكريون الإيرانيون، وهي أن القوات الجوية الإيرانية ليس في وسعها أو في مقدورها التصدي لغزو أي دولة كبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك قررت إيران

تركيز جهودها في الاستفادة القصوى من قدراتها وإمكاناتها المحدودة، بدلا من تركيز الجهود، أو إضاعتها، في تضخيم حجم القوات المسلحة الإيرانية. ومن ثم قامت إيران بإنفاق الجهد والوقت والمال في دعم قوات التعبئة العامة التي أنشئت بقرار من الخميني يقضى بإنشاء جيش قوامه عشرين مليون فرد، فضلا عن الحصول على أقمار استطلاعية وأنظمة صواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى، من أجل ضرب أكثر الأعداء بعدا، والحصول على معدات وتجهيزات الإبصار الليلي. وقد أجرت وزارة الدفاع الإيرانية الأربعاء ١١-٨-٢٠٠٤ اختبارا ميدانيا لأحدث نسخة معدلة من صواريخها التقليدية "شهاب ٣" متوسط المدى، والتحسينات التي أدخلت على الصاروخ هي "دفاعية وراثة"؛ وهو ما يشكل مصدر قلق لإسرائيل. وتعتبر هذه التحسينات المدخلة من أفضل التحسينات الممكنة في التكنولوجيا العسكرية للجمهورية الإسلامية، بحيث يمكنها استخدام هذا الصاروخ في ضرب إسرائيل أو قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي.

ولتحقيق الأهداف الإيرانية المتعلقة بسياسة ردع الضربة العسكرية الأمريكية لمواقعها النووية، ودفع واشنطن للتفكير في عواقبها العسكرية قبل الإقدام عليها، جاءت المناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة "الرسول الأعظم" بهدف توجيه رسالة تحذير إلى الولايات المتحدة، حيث كشفت هذه المناورات عن:

- إطلاق صاروخ (كوثر) أرض-بحر المضاد للسفن المتوسط المدى والمتطور جدا بنجاح. وهذا الصاروخ له قدرة على مكافحة أنظمة التصدي الإلكترونية "ولا يمكن تحريفه عن مساره بأي جهاز كان"، وذلك في إشارة واضحة إلى أن صواريخ "باتريوت" الأمريكية أو "حيثس" الإسرائيلية المضادة لن تتمكن من التصدي له.

- الإعلان عن تجربة ناجحة لطائرة مائية حديثة جدا "لا يمكن رصدها على الرادارات"، وهي طائرة صغيرة الحجم بطيار واحد تطير على ارتفاع منخفض فوق سطح الماء ويمكن استخدامها -وفق الإيرانيين- كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية انتحارية على سفينة، وهي أقوى إشارة إيرانية لضرب السفن الأمريكية في الخليج وغلق مضيق هرمز.

- إطلاق صاروخ طوربيد شديد السرعة "حوت" تحت الماء، وهو صاروخ قادر حسب تصريح مساعد قائد القوات الخاصة في الحرس الثوري الأميرال علي فدوى على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وبالتالي هو

مصمم لإغراق السفن، وقد كشفت صحيفة إزفستيا الروسية عن أن هذا الطوربيد يشبه إلى حد بعيد صاروخا فائق القوة من صنع روسي هو الطوربيد "شكفال" الذي تصل سرعته إلى ١٠٠ متر في الثانية. - تجربة صاروخ متعدد الرؤوس وهو صاروخ "شهاب ٣" الذي يبلغ مداه الأدنى ٢٠٠٠ كم؛ الأمر الذي يجعل إسرائيل والقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط في ضمن مرماء.

وبالتزامن مع هذه المناورات أعلن وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متقي" أن بلاده لا تعتزم الامتثال لمطالب مجلس الأمن الدولي بشأن برنامجها النووي موضع الجدل، فيما قال اللواء محمد حجازي قائد قوات التعبئة العامة (السيج) التابعة للحرس الثوري للتلفزيون الرسمي: "بعد أسابيع عدة من الحرب النفسية (المتصلة بالملف النووي)، توقع الغربيون أن نتراجع ونتخلى عن حقنا، ولم نكتف بعدم القيام بذلك، بل أظهرنا قدراتنا" عبر هذه المناورات.

وقد أعلن محمود أحمدى نجاد في يوم الجيش ١٨/٤/٢٠٠٦ أن جيش إيران قد أصبح من أقوى جيوش العالم، ولكنه جيش الموحد، المستعد لقطع يد المعتدين، لكن قوة جيش إيران وشعبها لا يمثلان تهديدا لأية دولة، لأنه يعمل في خدمة السلام والاستقرار والتنمية.

وقد استعرض الجيش في عيده أحدث ما لديه مثل: المدمرة "جماران"، والبارجة القاذفة للصواريخ، وطوربيد الحوت المضاد للسفن والغواصات، والطائرة النفثة المطاردة والمقاتلة، وطائرة بدون طيار "شاهين ٢"، "مهاجر ٢"، "صاعقة ٢"، "جمران ٢"، وهليكوبتر مساند للقوات البرية، وعربات القيادة "سفير" ٤/١ شخص، ودبابة "اسكوريون"، مصفحة "اورال" مزودة بصواريخ كاتيوشا، ودبابة مقاتلة "شيفتين"، وحاملة جنود برمائية مقاتلة، وعجلة بي تي آر ٨٢، وحاملة جنود "براق" مجهزة بمدفع عيار ٢٢ ملم، وصواريخ موجهة "جوبين" وستار ٢١، وصاروخ راداري آر ٢٧، وحراري فينيكس، سبارو، سبايدر، وصاروخ "زلزال" أرض أرض، ووحدات إطلاق محمولة على الكتف للمشاة وراكبي الدراجات البخارية، آر بي جي ٧، وصاروخ "سهند ٣"، ومدافع ١٠٦ و ١٠٧، اف بي جي ٩، ولاسلكي محمول "فاتح".

كما اشترك في العرض لواء المظلات المحول ٦٥، فضلا عن وحدات رمزية من أسلحة الجيش المختلفة. وأكد العميد داوري قائد العرض أن معظم هذه الأسلحة مصنع محليا أو أدخلت عليه تعديلات على يد الخبراء الإيرانيين.

فرصة الاستعمار

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/٥

وفى الوقت ذاته، تسعى إلى إضعاف جبهة معارضيهما، وعلى رأسهم جمهورية إيران الإسلامية. إن سياسة الهدوء فى مواجهة عملية الاحتلال غير مجدية، وقطعا تعد من الحسابات الخاطئة، نظرا لأن تلك السياسة تمنح أكبر الفرص لنظام الاحتلال فى بسط نفوذه وهيمنته أكثر سواء تجاه العراق أو المنطقة، وكذا يمكن أن يكون الحوار مع الولايات المتحدة حول العراق بمثابة المشروعية لنظام الاحتلال.

إن الظروف المحيطة بالعراق حاليا تفرض أضرارا جساماً على هذا الشعب نتيجة الاحتلال، وهذا بدوره ما ينفر العراقيين من الأمريكيين والبريطانيين أكثر فأكثر، والواقع أن علماء الدين هناك يمكنهم إذا ما أرادوا استغلال فرصة النفور تلك فى تشجيع الشعب على الثورة ضد نظام الاحتلال الأجنبي والتصدى كذلك للسياسة الأمريكية بالعراق.

ومما لا شك فيه أن علماء الدين بالعراق لديهم دور كبير وإيجابى. وفى تلك الظروف المحيطة بالعراق وبالعراقيين من جراء الاحتلال الأمريكى والبريطانى وزيادة الغضب حيالهما، قد تكون الفرصة مواتية لتعبئة الشعب العراقى، وتبعاً تكون فرصة عظيمة ونقطة تحول فى تاريخ العراق لتقرير مصيره، ومصير حكومته القادمة، مع الأخذ فى الاعتبار، أن ضياع تلك الفرصة يعد خطأ جسيماً لا يمكن تعويضه مطلقاً.

صحيح أن الاختلافات الداخلية، إضافة إلى وجود حركات المقاومة، وعملاء الاحتلال أو غيره بالعراق واقع ملموس لا يمكن إغفاله، لكن نعتقد أيضاً أن واقع الاحتلال لم يعد هناك صبر عليه من قبل أبناء الشعب العراقى، ولو انفجر الوضع عن ذلك، فلا يمكن لأحد أن يتوقع النتائج، ومن ثم نقول إن محاور القوة مازالت قابضة لدى النخبة الدينية العراقية، فهل ترك هذه الفرصة لنظام الاحتلال العراقى تكون بمثابة اعتراف خطأ تاريخى فادح؟

كشفت زيارة وزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المفاجئة وغير المعلنة من قبل إلى العراق عن الحرص الشديد لكل من واشنطن ولندن على التدخل فى تحديد مصير حكومة بغداد القادمة، من منطلق إحساس الدولتين بضرورة الإسراع فى العمل على تحقيق الاستقرار فى العراق. ورغم أن تلك الزيارة غير المرتقبة، تبدو كأنها ارتجالية غير مخطط لها فى الظاهر، إنما واقع الأمر يكشف أنها مخطط لها مسبقاً وبإحكام شديد من قبل كلتا الدولتين؛ من أجل ضمان استمرار بقائهما لفترة أطول بالعراق. إن هذا الواقع المريب يشير بدوره إلى أن استمرار النخبة السياسية والدينية بالعراق على نفس نهجها الحالى "السياسة الهادئة" فى مواجهة السياسة الأمريكية يعد خطأ تاريخياً كبيراً، وكذا يفعل المسئولون الإيرانيون إذا ما فكروا أن المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تفضى إلى نتيجة. فحينما اقترح السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إجراء حوار مباشر بين الولايات المتحدة وإيران حول العراق فى بداية شهر مارس الماضى استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة للخروج من المستنقع العراقى. وفى هذا السياق، صرح السفير الأمريكى لدى العراق زلمى خليل زادة: "إننا نريد بهذه المباحثات إنهاء التدخل الإيرانى فى العراق". ورغم أن وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى كان قد أكد أن هذا الحوار سوف يتم من أجل إنهاء الاحتلال فى العراق، إلا أن بعض وسائل الإعلام تناولت تداعيات هذه الزيارة بشكل مغرض يدعو إلى الفرقة بين الشعبين العراقى والإيرانى، ولعل توجيه النقد والاعتراضات، إضافة إلى تصريحات السفير الأمريكى إلى إيران إنما يؤكد هذا الأمر. فالواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب من خلال تلك المؤشرات إلى استغلال الفرصة. بأى شكل ممكن. فى تثبيت سيطرتها فى العراق والمنطقة،

طريق الوفاق في العراق

■ مصيب نعيمى ■ الوفاق ٢٢/٤/٢٠٠٦

وبعد إكمال مؤسسات الدولة يتطلع الجميع الى عودة الهدوء والأمن إلى ربوع هذا البلد كي يسحب الذرائع والمبررات من القوات الأجنبية للبقاء.

ولا شك في أن شعباً كشعب العراق أرهقته الحروب سيكون من أكثر الناس تمسكاً بالسلام الداخلى عندما يرحل الاحتلال وتطهر البلاد من الإرهابيين لأن ما يجري الآن يخالف تطلعات هذا الشعب وأمنيته كأي شعب حي ينشد الحياة والرخاء لأبنائه.

أما الدول المحيطة بالعراق وهي معنية باستقرار هذا البلد وأكثرها مستفيدة من عودته إلى موقعه الطبيعي كون أمنه واستقراره من أمنها واستقرارها فإنها مطالبة بمؤازرة هذا البلد وحكومته الجديدة التي جاءت بقرار ديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع.

وقد يعمل بعض المتضررين من حرية العراق وتحرره لخلق أجواء متشائمة والقيام بتحريضات عدائية بين العراقيين أنفسهم وبين العراق ومحيطه الطبيعي غير أن التجربة القاسية التي مر بها العراق وشعبه تتطلب جهداً مضاعفاً للحيلولة دون وضع مثل هذه العراقيل التي يراد بها إبعاد العراق عن محيطه العربي والإسلامي.

والكل يتطلع إلى القيادات الجديدة بثقة متزايدة ليكونوا على مستوى المسؤولية لأن الشعب العراقي يستحق تعاملًا أفضل مما عومل به حتى الآن.

أنجز العراق في ٢٢ أبريل خطوة جديدة أخرى على طريق ترسيخ نظام المؤسسات عبر تفاهم داخلي اتسمت بالحكمة والدراية وسعة الصدر. مما يؤكد على أهمية التكاتف بين الأطياف والأطراف المعنية بعيداً عن المؤامرات الخارجية.

وهذه الخطوة أكدت من جديد أهمية الوفاق بين أبناء الشعب الواحد والمصير الواحد وعلى أساس قواعد الديمقراطية المعترف بها.

وقد لا يكون هذا التفاهم نهاية الطريق الطويل الذي يواجهه العراق حتى الوصول إلى التحرر التام وبناء مقوماته ولكن يمكن القول بعد هذه الخطوة أن العراق عاد إلى أبنائه في الداخل وأسرته في المحيط مما يتطلب حكمة مضاعفة للوصول إلى بر الأمان.

وليس مهماً أن يسجل بعض الأطراف المتداخلة والدخيلة كالولايات المتحدة وبريطانيا هذه الإنجازات باسمها، وإنما المهم أن تتحقق أمنية الشعب العراقي المظلوم الذي تحمل عقوداً صعبة وعسيرة وآلاماً قاسية خلال فترتي الاستبداد والدكتاتورية والاحتلال.

فهذا البلد الغني بالثروات والموارد البشرية والطبيعية لا يحتاج إلى مساعدات وتمويلات بقدر ما يحتاج إلى تكاتف سواعد أبنائه وإرادتهم لترجمة القدرات إلى وسائل للاستقرار والتنمية.

تجاوز الخط الأحمر للنظام.. قبول الحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية

■ روز (اليوم) ٢٢/٣/٢٠٠٦

فستكون هذه المرة الأولى التي يُجرى فيها حوار مباشر بين واشنطن وطهران بعد الثورة الإسلامية منذ قطع العلاقات بين الدولتين.

على الجانب الأمريكي تم اختيار السفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل زاده صاحب الدور الرئيسي في التطورات الأفغانية والعراقية، من أجل المشاركة في الحوار وسيتم الإفصاح عن ممثلي الجمهورية الإسلامية أيضاً في أقرب وقت.

لقد طالب الحكيم الذي يعد من الأصدقاء المقربين

وافقت كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية على دعوة رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق السيد عبد العزيز الحكيم بشأن إجراء حوار حول العراق بمشاركة أطراف عراقية سوف يتم تحديدها فيما بعد. وقد وافقت الجمهورية الإسلامية على التباحث مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي اعتبره حسين شريعتمداري تجاوزاً للخط الأحمر من جانب النظام واستسلاماً للذل مرة أخرى، ومن المعروف أنه في حالة إجراء حوار إيراني - أمريكي بشأن العراق

المباحثات في بغداد

وبعد أن أعلنت إيران عن استعدادها للحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العراق، أعلن السفير الأمريكي في العراق عن إجراءات من أجل تحديد موعد بدء هذه المباحثات مؤكداً على ضرورة إجراء المباحثات الإيرانية- الأمريكية في العاصمة العراقية بغداد، وقد وقع اختيار الرئيس الأمريكي منذ شهور على زلمای خليل زاده للتباحث مع إيران بشأن القضايا العراقية، لكن المسؤولين الإيرانيين رفضوا حينها إجراء أى مباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تقدم عبد العزيز الحكيم بطلب رسمي إلى إيران، يحضها على التباحث مع الولايات المتحدة من أجل حل القضايا العراقية وحظى طلبه بالموافقة. فى تلك الأثناء تحدثت بعض المصادر عن رسالة كتبها خليل زاده إلى الحكومة الإيرانية، طالبها فيها بإجراء مباحثات حول العراق لكن خليل زاده فى حديث خاص لوكالة أنباء أسوشيتدبرس صرح أنه لم يرسل للمسؤولين الإيرانيين ولم يتحدث بشأن التباحث حول العراق.

وبالرغم من زعم بعض المحللين، أن المباحثات الإيرانية الأمريكية بشأن العراق، بداية لفتح باب التباحث بين الدولتين فى قضايا أخرى على رأسها الملف النووى الإيراني، إلا أن مستشار الأمن القومى الإيراني وسفير الولايات المتحدة فى العراق أكدا أن مباحثاتهما ستكون قاصرة على المسائل والقضايا العراقية.

من ناحية أخرى، اعتبر وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقى أن التباحث مع الولايات المتحدة يندرج ضمن مساعدات دولته للعراق.

وقد حدد لاريجاني شروط إيران للتباحث مع الولايات المتحدة بقوله "إذا ما أجرت إيران مباحثات بشأن العراق مع الولايات المتحدة على أساس تغيير نظرة واشنطن وإعادة النظر بشأن منهجها، وإبداء مزيد من الاحترام للشعب الإيراني والدول الأخرى، فستكون العراق تجربة ناجحة للولايات المتحدة حتى تجدد وتعيد النظر بشأن سياساتها، نحن مستعدون لمزيد العون لكن شرطنا أن تحترم الولايات المتحدة رأى الشعب".

لإيران الجمهورية الإسلامية بإجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الشعب العراقي، وقد اعتبر المحللون السياسيون هذه الدعوة تحولاً مهماً فى التطورات السياسية الإقليمية، وثمة ردود فعل عدة داخل إيران صاحبت هذا الإعلان فقد اعتبر حميد رضا آصفى أن التباحث مع الولايات المتحدة الأمريكية مشروط بإعلان موقف هذه الدولة.

وكان على لاريجاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى قد توجه إلى مجلس الشورى لعرض تقرير بشأن الملف النووى الإيراني، وبعد إجراء جلسة غير علنية وغير رسمية فى مجلس الشورى، صرح لاريجاني للصحفيين قائلاً: "نظراً إلى أن هذا المطلب مقدم من السيد الحكيم من أجل حسم القضايا والمشكلات العراقية وإيجاد حكومة مستقرة لا تعمل تحت ضغط المحتلين، فإننا نقبل بهذا المطلب وسنعلن عن الأشخاص الذين سيتولوا هذه المفاوضات على الأراضى العراقية"، وبعد يوم من هذا التصريح أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا ريس عن اعتقادها بوجود مزايا مفيدة إذا أجريت مباحثات مع إيران بشأن القضية العراقية. وبعد لقائها برئيس وزراء استراليا جون هاوارد، تحدثت فى مؤتمر صحفى مشترك مضيفة: ستكون مباحثاتنا مع إيران قاصرة على القضايا المرتبطة بالعراق. من ناحية أخرى، رحب استقن هادلى مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى بتصريحات نظيره الإيراني على لاريجاني. هادلى الذى يعد من المحافظين الجدد وله تأثير قوى على بوش الأب وبوش الابن، أشار إلى حديث نظيره الإيراني قائلاً: إن هذا الحديث علامة إيجابية والولايات المتحدة مستعدة للتباحث مع إيران بشأن المخاوف الراهنة من الوضع العراقى ولا يوجد مشكلة بخصوص الاتصال بالحكومة الإيرانية.

ودون أن يرفض إمكانية التباحث مع إيران بشأن قضايا أخرى غير القضايا العراقية، قال إن أى تباحث يجب أن يقوم على سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى تغيير سياسة إيران النووية.

أخطر أيام أمريكا في العراق

■ بازتاب (الصدى) ٢٨/٣/٢٠٠٦

يساعدها في هذه الأزمة القائمة ومجهولة المستقبل. وللسبب ذاته فإنها تسعى لتهيئة المجال للحوار مع دول جوار العراق ومن بينهم إيران لحل أزمتها في العراق.

من ناحية أخرى، فإن استمرار الأزمة بشكل قاطع سيضر بشعب العراق المظلوم، وإن لم تهدأ الأوضاع في العراق فإن إيران لن تكون الوحيدة التي ستواجه تحديات اقتصادية ومالية وسياسية وأمنية.

والآن أيضاً ومع وجود القوات البريطانية في جنوب العراق تسعى بريطانيا لإيجاد خلافات قومية ومذهبية وطائفية حتى تتسع دائرة التوتر والاضطراب وتمتد إلى داخل إيران.

وخلال العامين والنصف العام الماضيين من أزمة العراق كان الهدف الرئيسي لإيران هو توفير الاستقرار والهدوء في العراق. والآن أيضاً أصبح هذا الأمر أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق. وفي هذه الحالة يجب أن يلغى ما يسمى بـ "بطاقات الوساطة" ليحل محلها حوارات أكثر جدية، وبالطبع هذا الأمر لا يحتاج لإقرار علاقة مع الولايات المتحدة. ولكن الهدف منه هو تهيئة أفضل الظروف للتفاهم المتبادل والذي يجب أن يتوافر فيما يتعلق بالوضع الحالي في العراق والقضايا الأخرى المهمة.

المشكلة المهمة هنا أن الطرفين في الوقت الحاضر لن يستطيعا أن يدركا بشكل سليم مطالب بعضهم البعض، بل دائماً يخطئ كل طرف في إدراك مطالب الطرف الآخر.

ولا شك أن مسألة الحوار الجدي تستطيع إيران أن تسهم فيه بشكل إيجابي، لأن إيران تحظى بثبات لا نظير له في هذه الظروف، ويمكن لإيران أن تتحاور في موضوعات أخرى مهمة غير موضوع العراق مثل الملف النووي والذي يتحرك أساساً بإرادة الولايات المتحدة وليس للأوروبيين دور فيه، كذلك تستطيع أن تساعد في تحسين الموقف الروسي والصيني بشأن إيران.

التطورات المتلاحقة التي يشهدها العراق اليوم أكدت لمسئولي البيت الأبيض أنهم بالفعل قد سقطوا في مستنقع العراق وأنه بدون مساندة دول جوار العراق لن ينجوا من هذا المستنقع. والمؤكد أن كثيرين قد توقعوا حدوث هذا، وأن القوى العظمى في العراق ستواجه تحديات جمة، ولن تستطيع واشنطن وحلفاؤها قمع الحركات الإرهابية في العراق.

وبدون شك لم تكن روسيا والصين وحدهما اللتان سعياً إلى حدوث ذلك، بل إن الأوروبيين منوا أنفسهم ليروا سقوط القوى العظمى التي قلصت هيمنتهم على الساحة الدولية منذ أواخر القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين.

وتشير الإحصاءات إلى أن أقل معدل لشعبية الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم هو في منطقة الشرق الأوسط.

وترى الدول المجاورة للعراق أن الخطر الحقيقي والفعل الذي يهدد الولايات المتحدة والذي يجب أن تواجهه هو استمرار سياستها الخاصة بالإطاحة بالنظم الحاكمة في المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وهو الأمر الذي سيتسبب في بروز تحديات ومواجهات لا تنتهي أمام واشنطن، بالإضافة إلى تزايد الكراهية والعنف تجاه الولايات المتحدة وحلفائها.

والآن فإن الولايات المتحدة أصبحت أسيرة في العراق، وتزايدت الفرص لتوجيه الضربات إليها عاجلاً أم آجلاً.

والفرصة اليوم مهيأة أمام روسيا والصين والغرب، وفي حالة حدوث ذلك فإن الولايات المتحدة لن تخرج من العراق فحسب، بل إنها ستخرج مذلولة وستمنح امتيازات لأعدائها ومنافسيها في المنطقة وربما يصدق حدس البعض بأن يكون العراق هو نهاية القوى العظمى، وفي مثل هذه الظروف الصعبة فإن الولايات المتحدة تعرف جيداً بمن تستشير ومن الذي يستطيع أن

مافوق المصالح

■ الوفاق ٢٤/٤/٢٠٠٦

والإسلامية في سلم أولوياتها. ومما لاشك فيه أن مثل هذه الزيارات والمشاورات تدخل في صلب المصلحة الوطنية المشتركة لدول المنطقة والتي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية وحتى أمنية مشتركة. وليس منطقيا الفصل بين مصالح شعوب تشترك في تقاليد وثقافات وعقيدة واحدة شاء القدر أن تعيش معا في بقعة جغرافية واحدة وتتقاسم السراء والضراء على مر التاريخ. وأن مثل هذه الخطوات الإيجابية التي تمثل عمق الحضارة والرشادة ستكون بالتأكيد موضع دعم ومساندة شعبية تساعد على خلق المناخ لبناء كتلة إقليمية مقتدرة تتعاون فيها القدرات والطاقات لبناء المستقبل. ولا يعتقد بان الدول الأوروبية كانت أكثر انسجاما عندما قررت الاتفاق على خطوط عريضة للوحدة من دون أن تؤثر خطوتها هذه على خصوصيات كل بلد بما له من تراث ولغة وتقاليد خاصة به. وكما تساورنا الرغبة بعودة العراق السريعة إلى أسرته الإقليمية وبين أشقائه واستعادة عافيته بما لديه من طاقات وقدرات تساعد على تنمية الروابط الإقليمية وتحديث أطر التعاون على مستوى طموحات مجتمعاتنا التي خسرت الكثير من تاريخها وإمكاناتها بسبب التباعد والتفرقة.

تشهد العلاقات الإيرانية-العربية تحركا ملحوظا على أكثر من صعيد خاصة في تبادل الزيارات والتشاور نظرا لأهمية المرحلة الراهنة التي تستدعي التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك. فقد قام الرئيس السوداني عمر البشير بزيارة إيران في ٢٣ أبريل على رأس وفد رفيع المستوى في زيارة يتوقع أن تتكلل بدفع العلاقات الثنائية قدما فضلا عن بحث التطورات الإقليمية والدولية على جميع المستويات. وفي الوقت ذاته يزور طهران وفد برلماني كويتي ليلبحثوا مع نظرائهم الإيرانيين السبل الكفيلة بتنفيذ الاتفاقات بين البلدين وتوسيع رقعة العلاقات خاصة الاقتصادية منها. ومن المقرر أيضا أن تجتمع اللجنة الإيرانية القطرية المشتركة في طهران غدا. وهذا التحرك العربي في اتجاه طهران يتزامن مع تحرك إيراني في اتجاه الأخوة العرب، وتدخل زيارة سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني إلى البحرين والتي سبقتها زيارة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني إلى سوريا والكويت في سياق تطوير العلاقات الإيرانية - العربية، بعيدا عما يريده لها الغرباء عن المحيط الإقليمي. كما يتوقع أن تزور إيران قيادات من دول المنطقة بدعوة من الرئيس أحمددي نجاد وتنفيذا لاستراتيجية الحكومة الرامية إلى وضع العلاقات العربية

٧٢

العالم العربي وإيران النووية

■ محمد عباس اشلقى ■ كزارش (التقرير) العدد ١٧٢-١٧٣، مارس - أبريل ٢٠٠٦

تدعم نظام صدام حسين في حربه ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسيا واقتصاديا وعسكريا لأنهم كانوا يعتقدون أن بالإمكان منع انتشار الأفكار الخاصة بالثورة الإسلامية عن طريق وقوع مواجهة بين العراق وإيران الثورة، والحد من قوة ونفوذ إيران. ومع انتهاء الحرب المفروضة

بعد أن أعلنت إيران عن نجاحها في عمليات تخصيب اليورانيوم معمليا دخلت العلاقات بين إيران والعالم العربي مرحلة جديدة. وطوال تاريخ العلاقات العربية - الإيرانية عمل العرب على إحداث توازن في القوة مع إيران في منطقة الخليج وكانت كل الحكومات العربية تقريبا فيما عدا سوريا

وبداية مساعي حكومة هاشمي رفسنجاني القائمة على تطوير العلاقات الإقليمية مع العرب، وهو ما بدا جلياً في موقف إيران أثناء حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت)، وقد أدى ذلك إلى تقليص النظرة السلبية من جانب العرب إلى إيران. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠، و٢٠٠٢، ومع تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني دخل عامل مؤثر آخر في معادلات العلاقات الإيرانية - العربية.

نظرة العرب للبرنامج النووي الإيراني

ثمة رؤيتان عربيتان بخصوص البرنامج النووي الإيراني الرؤية الأولى، ترى أن إيران النووية تمثل تهديداً وأن الهدف الأساسي الذي تسعى من أجله إيران هو الحصول على السلاح النووي، الأمر الذي سيقوى مكانتها الإقليمية وسيجعل الدول العربية في موقف ضعف، حيث أن انتشار النفوذ السياسي والعسكري لإيران في المنطقة والمصحوب بأيديولوجية الثورة الإسلامية يعتبر، طبقاً لهذه الرؤية، تهديداً سياسياً للدول العربية، علاوة على أنه سيفاقم من سباق التسلح على مستوى المنطقة ويزيد من احتمالية وقوع الأزمات.

الرؤية الثانية، تقوم على أنه بافتراض امتلاك إيران أسلحة نووية فإن هذه المسألة ستساهم في خلق الاستقرار والأمن في المنطقة، خصوصاً على ضوء امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية. هذا في حين أنه لا توجد أي دولة عربية أو إسلامية فيما عدا باكستان تمتلك هذه الأسلحة، ولهذا فمع حصول إيران على السلاح النووي سيحدث توازن مع السلاح النووي الإسرائيلي، حيث ستمثل إيران النووية تهديداً أكبر لإسرائيل وتهديداً أقل بالنسبة للعرب، وعليه، يجب على العرب أن يتصدوا لخطر إسرائيل بدلاً من أن يتخذوا موقفاً ضد أنشطة إيران النووية التي تتسم بالشفافية والقانونية.

العرب وخيار التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني

يعارض المسؤولون السياسيون والعسكريون العرب استخدام كافة أشكال القوة لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، ويبدون قلقهم المستمر من احتمال قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بشن هجوم عسكري وقائي على المنشآت النووية الإيرانية أو قيامهما بحرب كاملة على إيران لأنه عندئذ سيقعون في دائرة الحرب الأمريكية - الإيرانية ويخشى العرب هذا الأمر، بل إنه في حالة هجوم أمريكي على إيران قد يُجبرون إلى هذا النزاع لأنه في حالة قيام الولايات المتحدة بالهجوم انطلاقاً من أساطيلها المتمركزة في الخليج أو القواعد العسكرية الموجودة في هذه الدول فإن القوات العسكرية الإيرانية ستعتبر هذه المواقع أهدافاً لها، وبهذا الشكل سوف يصبح الخليج غير آمن وسوف يتوقف تصدير النفط، ومن المحتمل توجيه الصواريخ الإيرانية إلى القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على أراضي الدول العربية. بناءً على هذا، فإنهم سيتضررون في حالة نشوب

هذا الصراع المحتمل، ولهذا فهم لا يؤيدون استخدام القوة ضد إيران ويعملون على حل المسألة بالطرق الدبلوماسية والسلمية، ويؤيد المسؤولون السياسيون العرب مشروع منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

رد الفعل العربي المتوقع على إيران النووية

يعتقد العالم العربي، خاصة دول الخليج أنه في حالة تحول إيران إلى قوة نووية فإن التهديدات الأمنية في المنطقة تتطلب أن يسيروا هم أيضاً على الطريق النووي.

وكان العراق في عهد صدام يسعى للحصول على أسلحة دمار شامل وقام أيضاً بإجراءات سرية، ولكن كان لا يزال أمامه بطريق طويل لإنتاج قنبلة نووية، ومع سقوط نظام البعث وتولى حكومة جديدة تم ترحية طموحات صدام جانباً، ولكن بناءً على نوع وماهية الحكومة القادمة في العراق سوف تختلف رؤيتهم لإيران النووية.

وفي حالة استمرار سيادة الشيعة وبالنظر إلى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية فلن يكون هناك إحساس بالخوف أو التهديد من جانب إيران. أما في حالة مجيء البعثيين أو أنصار الولايات المتحدة فسوف تتجه سياسة بغداد الخارجية نحو الشعور بالتهديد والخوف من إيران والإبقاء على القوات الأمريكية.

وبالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية، يمكن القول أن المسؤولين السعوديين يعتقدون أنه على الرغم من وجود علاقات جيدة مع إيران فإن تحول إيران إلى قوة نووية سيهيئ مجال الهيمنة السياسية والعسكرية الإيرانية على الشرق الأوسط والخليج، كما يرى المسؤولون السعوديون أن تحولهم إلى قوة نووية أمر ضروري. وطبقاً للتقارير والوثائق الموجودة فإنهم يسعون للحصول على التقنية النووية بمساعدة باكستان. وفي هذا الصدد نشرت جريدة واشنطن تايمز أنه خلال زيارة الأمير عبد الله إلى باكستان في أكتوبر ٢٠٠٢ وفي اتفاق سري مع برويز مشرف تعهدت باكستان بتقديم تقنية إنتاج السلاح النووي، في مقابل الحصول على النفط بأسعار رخيصة.

أما باقي الدول العربية، خاصة الخليجية فسوف تسعى لشراء أنظمة نووية مستفيدة في ذلك من قدراتها المالية أو من خلال توطيد علاقاتها السياسية والعسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة. وقد سارت الكويت وعمان وقطر والبحرين والإمارات في هذا الطريق. ومن بين هذه الدول دائماً ما تتبنى الإمارات وبصورة واضحة موقفاً سلبياً إزاء إيران. وعلاوة على دول الخليج هناك دول مثل مصر وسوريا باعتبارهما دولاً مؤثرة في العالم العربي تتابع بدقة مسيرة إيران النووية، والمصريون من الناحية الجغرافية السياسية بعيدون عن إيران ولا يستشعرون تهديداً أمنياً بسبب تحولها إلى قوة نووية إلا أنهم يعتقدون أن إيران

النووية ستضعف من المكانة السياسية لمصر في العالم الإسلامي. ورغم الآثار السلبية على مصر التي سيفرزها تحول إيران إلى قوة نووية إلا أن امتلاك إيران للتقنية النووية سوف يعطى مصر قدرة أكبر على المساومة، في مقابل التهديدات الأمنية الإسرائيلية، فهم يستشعرون أن الخطر الأكبر من جانب إسرائيل وليس إيران، أما المسؤولون السياسيون والعسكريون في سوريا فهم لا يشعرون بتهديد من جانب إيران، وهم على العكس من مصر التي لا تؤيد

إيران النووية، وهم يؤيدون على طول الخط ويرون إنها ليست فقط تهديداً ضدهم بل إنها ستؤدي إلى تعزيز موقفهم أمام قوة ونفوذ إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحاً نووياً في الشرق الأوسط. ويرى المسؤولون السياسيون السوريون أنه لدرء الخطر النووي الإسرائيلي وردع هذا النظام يجب أن يكونوا هم قوة نووية، وبما أنهم لا يستطيعون القيام بهذا الأمر الآن فمن الأفضل أن يدعموا إيران باعتبارها حليفاً استراتيجياً لهم.

العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية ليست رهناً للعلاقات السياسية

آفتاب نيوز (الشمس للأخبار) ٢٨/٣/٢٠٠٦

التجاري بين الطرفين في عام ٢٠٠٠ يتضح الدور المحوري للطاقة في العلاقات الاقتصادية للطرفين.

فمن خلال تقرير هيئة الإحصاء الوطنية التركية فإن حجم التبادل التجاري بين الطرفين في الشهور الأحدى عشر الأولى من عام ٢٠٠٠ بلغ ٨٨٨,٠١٨ مليون دولار بعد أن كان ٦٧٦,٠٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩ وذلك عن نفس المدة المذكورة. آنذاك وخلال نفس المدة كانت قيمة الواردات التركية من إيران ٦٨٠,١٤٨ مليون دولار.

لكن النقطة الأساسية في هذا الصدد تمثلت في أن العوامل السياسية كانت مؤثرة في زيادة حجم التجارة بين الدولتين. فمع وجود مسيرة تمضي نحو التحسن التدريجي في التجارة بين الدولتين إلا أن عملية استبعاد شركة "ترك سل" من المناقصة الخاصة بالشبكة الثانية للتليفون المحمول في إيران، وكذلك استبعاد شركة "تاو" التركية من المناقصة الخاصة بإنشاء مطار الإمام الخميني، وهما من أهم شركات القطاع الخاص في تركيا، قد ألقت بظلالها السلبية على عملية مشاركة شركات القطاع الخاص التركية في الاستثمار داخل إيران.

ثمة نقطة هامة يجب أخذها في الاعتبار عند الحديث عن العلاقات التجارية بين إيران وتركيا، وهي أن حصر العلاقات التجارية بين الدولتين على المستوى الحكومي يعني عدم الاهتمام بالتطورات التي حدثت في الساحة السياسية الداخلية التركية، ومن ثم فإنه مع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإن إيران ستصبح مضطرة إلى التعامل مع تركيا بوصفها دولة أوروبية، وهو الأمر الذي سيفرز آثاراً إيجابية وسلبية في نفس الوقت. وتعلق الآثار السلبية بما سيحدث من تنسيق وتوافق بين القوانين التجارية التركية ومعايير الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تصبح سبباً لانخفاض الواردات التركية من إيران في بعض المواقف. أما النتائج

تعد العلاقات الاقتصادية الإيرانية - التركية من أكثر العلاقات الاقتصادية استقراراً، حتى في أوج وذروة الخلافات بين البلدين، حيث لم تشهد أو لم تعان من تدهور حقيقي في ظرف ما وذلك مقارنة بعلاقات إيران الاقتصادية والتجارية مع دولة مثل العراق والتي كانت قد شهدت تدهوراً جذرياً طوال فترة الحرب.

وعلى الرغم من أن المتغيرات السياسية قد أثرت على العلاقات الاقتصادية للطرفين الإيراني والتركي إلا أن ثمة منطقاً براجماتياً كان بمثابة حائل مهم من أن تصبح العلاقات التجارية والاقتصادية رهينة العلاقات السياسية. من ناحية أخرى، فإنه مع البدء في نقل الغاز الإيراني إلى تركيا فإن حجم التوازن التجاري بين الدولتين صار لصالح إيران، وفي عام ٢٠٠٤ بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين ٢,٨ مليار دولار.

ووفقاً لتوزمان المستشار التجاري التركي لشئون التجارة الخارجية، فإن تركيا تسعى إلى الوصول بحجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠١٠، وأنه من الممكن تحقيق هذا الهدف إذا ما تم العمل على تخفيض الضرائب والجمارك المتحصلة من جانب الطرفين. من ناحية ثالثة، بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين في الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٥٩٨ مليون دولار بزيادة قدرها ٩٧,٥٤٪ مقارنة بما كان قائماً في نفس الفترة من العام ٢٠٠٤ وقد بلغ نصيب تركيا من إجمالي التبادل التجاري بين الدولتين قرابة ٣٤٢,٥٩٣ مليون دولار قيمة صادراتها لإيران في حين بلغ حجم الصادرات الإيرانية لتركيا (٢,٠٠٤) مليار دولار بزيادة مقدارها ٣١,٧٪ بالنسبة للصادرات التركية و٢,٦٣٪ بالنسبة للصادرات الإيرانية.

وينظرة دقيقة للأرقام الإحصائية الخاصة بالتبادل

الإيجابية فهي ترتبط بقبول تركيا - في إطار الاتحاد الأوروبي - للتعهدات والالتزامات التي تفرضها قوانين الاتحاد والتي من شأنها خفض التقلبات في العلاقات الاقتصادية الخارجية لتركيا وبالقطع سيكون من بينها علاقاتها مع إيران.

على صعيد آخر، سيعيد الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي وزيادة قدراتها الاقتصادية سبباً لإيجاد تحرك جديد في داخل منظمة "الايكو" وهو ما سيصبح مفيداً لإيران أيضاً. من هنا فإن التخطيط الاقتصادي الإيراني يجب أن يكون مُدرِكاً لهذا المتغير الجديد بهدف إيجاد إجابة على السؤال التالي: كيف يمكن تفعيل منظمة الايكو في ظل الانضمام المتوقع لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

وكيف يمكن تحسين المكانة الاقتصادية الإقليمية لإيران؟ في هذا الصدد نذكر أن التجارة الحدودية بين الدولتين تعد بدورها من جملة الموضوعات التي ستتأثر بالظروف والمستجدات الجديدة.

بشكل عام لا يجب أن تغفل نقطة أساسية، وهي أن المواصفات والقياسات التركية في مختلف المجالات سوف تتوافق وتتطابق مع المواصفات والقياسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وهو ما يمكن أن يشكل أو يخلق مشكلات جديدة بالنسبة للمصدرين الإيرانيين، وهو ما يجعل إدراك مثل هذا الأمر والعمل - في نفس الوقت - على تداركه أمراً ضرورياً ولا بد من إنجازه وإتمامه مبكراً في أسرع وقت.

إعادة قراءة لتجربة الإسلاميين في تركيا

■ جمشيد رستجار إيران ١٧/٤/٢٠٠٦

٢- مرحلة النضال البرلماني والسياسي.

٣- مرحلة العمل على الوصول إلى قمة السلطة.

ويمكن اعتبار الفترة من تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ إلى تحقيق الانفتاح السياسي في عام ١٩٥٠ نطاقاً للمرحلة الأولى بالنسبة للتيارات الإسلامية. ففي هذه المرحلة تمكن مصطفى كمال أتاتورك من الحصول على السلطة بالتغلب على كافة التيارات مثل القوميين المتشددين والعثمانيين والإسلاميين، ومنع جميع الأنشطة الإسلامية بما فيها التصوف، ووضع أساس حكم علماني على غرار الغرب. في هذه المرحلة تعرضت التيارات القومية المتشددة والحركات الإسلامية إلى هجوم عنيف من جانب السلطة وأقصيت من الساحة بمختلف الوسائل. وقد عمل أتاتورك على محو هوية وخلق هوية جديدة عن طريق عدد من الإجراءات منها إيجاد كراسي لإعادة كتابة التاريخ، وتغيير الأبجدية العربية إلى الأبجدية اللاتينية، وترجمة الأذان لفصل الشعب التركي عن تاريخه وهويته الحقيقية مما أدى إلى آثار عدة على الشعب التركي المسلم.

كانت الإجراءات المتعجلة المتسارعة التي اتخذها أتاتورك لمواجهة التيارات الفكرية الإسلامية ولتحقيق تغييرات اجتماعية وسياسية سريعة في قالب جديد وفي إطار حكومة الحزب الواحد والتي تهدف إلى الدخول من بوابات الحضارة الغربية قد تسببت في العديد من الأزمات في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي وأدت إلى الكثير من الاضطرابات والانتفاضات الشعبية، خاصة في المناطق الكردية واستمرت نتائجها حتى وفاته في

يتركز اهتمام كافة الدوائر السياسية والإعلامية على انتخاب الرئيس التركي المقبل. ورغم أن فترة رئاسة الرئيس الحالي سوف تنتهي في مايو من عام ٢٠٠٧، إلا أن هناك العديد من السيناريوهات والمحاولات التي تستهدف منع وصول رئيس الوزراء الحالي رجب طيب اردوغان إلى مقعد الرئاسة، هذا المقعد، الذي لم يصل إليه طوال الأعوام الثمانية السابقة إلا العلمانيين، قد تسرب إليه نفوذ التيارات الإسلامية.

وقد أدى انهيار الدولة العثمانية وتفكيكها إلى دول أصغر إلى نشوء تيارات فكرية عدة في الدول الإسلامية، كما أدى إلى ظهور مشكلات عدة لدى حكام الدول الناشئة، يمكن تصنيف أهم هذه التيارات الفكرية إلى أربعة فئات هي:

١- التيارات والأفكار القومية.

٢- التيارات والأفكار الإسلامية.

٣- التيارات والأفكار العلمانية.

٤- التيارات العثمانية.

ونظراً لأن هذه التيارات لها جذور تمتد إلى التحولات الداخلية في الإمبراطورية العثمانية فإن الجمهورية الكمالية التي كانت هي الوريث الأول للدولة العثمانية المنهارة قد شهدت هذه التيارات الفكرية على نحو أكثر بروزاً وتأثيراً من الدول الإسلامية الأخرى. فإلى جانب التنوع والتباين بين هذه التيارات، مر كل منها بمراحل تطور وتغير عدة على مدى الأعوام الثمانية السابقة، ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها هذه التيارات في تاريخ تركيا إلى ثلاث مراحل:

١- مرحلة النضال والمقاومة الشعبية.

عام ١٩٢٨ وبعدها بسنوات. ورغم أن الحركات النشطة مثل حركة سعيد النورسي قد ووجهت بالقمع الشديد إلا أنها هيأت المجال للعودة إلى الدين بوصفه قوة اجتماعية وسياسية فاعلة في المجتمع. كما أدت الإجراءات القمعية من السلطة من جهة، والظروف الداخلية والنظام الدولي من جهة أخرى، إلى خلق ظروف جعلت من غير المتيسر للجيش ونظام الحزب الواحد وعصمت اينونو (خليفة أتاتورك) مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، حيث اضطروا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية إلى العمل على إيجاد نظام سياسي تعددي والسماح بعمل الأحزاب المعارضة ومنها الأحزاب الإسلامية والقومية. إلى جانب أن هذا التحول قد هيأ الظروف للجماعات الإسلامية والقومية المختلفة، إلا أنه أدى إلى أن هذه الجماعات اختارت الاعتماد على أصوات المواطنين بوصفها أنسب الطرق وأكثرها سلمية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية وبوصفها أيضا تمهد السبيل لدخول الإسلاميين والجماعات الإسلامية إلى المرحلة الثانية من النضال ضد النظام العلماني. رغم أن القيود التي فرضتها السلطة في البداية قد أدت إلى عدم تمكن الأحزاب الإسلامية من إعلان أن برامجها وأيديولوجياتها تقوم على مبادئ الإسلام، إلا أنه سرعان ما تهيأت الظروف للأحزاب الإسلامية لممارسة أنشطتها في إطار الشرعية القانونية.

فتح تولى الحزب الديمقراطي السلطة في عام ١٩٥٠ أبوابا جديدة أمام الحركات الإسلامية في تركيا بحيث صارت تحولات عقد الخمسينيات من القرن العشرين بمثابة الأرض الخصبة لنمو وقوة التيارات الإسلامية التركية. كان هناك آخر تحول بين الحركات الإسلامية يتم بالتوازي مع هذه الحركة، وكان التجلي الواضح لهذا التحول هو ظهور الجيل الثالث من الحركات الإسلامية الذي خطا أولى خطواته في المجتمعات الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية وسقوط النموذج الغربي، وكانت السمة الفريدة لهذا الجيل الجديد تتمثل في الثقة بالنفس التي جعلته يعلن عن برامج ونظرياته الخاصة بالحكم الإسلامي والفلسفة الإسلامية.

رغم أن الحرية الدينية التي تحققت في تركيا مع تولى الحزب الديمقراطي السلطة في عام ١٩٥٠ قد أثارت غضب الكماليين وأنصار النظام العلماني إلا أنها كانت بداية مرحلة كان المجتمع ينتظرها منذ وقت طويل. لا شك أنه يجب اعتبار تأسيس حزب النظام الوطني بوصفه أول حزب إسلامي في أواخر الستينيات من القرن العشرين بزعامة نجم الدين أريكان هو البداية الحقيقية لتحول جديد في المجتمع التركي المسلم، ومرحلة جديدة في تاريخ الحركات الإسلامية التركية. وقد أعلن هذا الحزب بوضوح تأييده لتدين المواطنين ولم يستمر نشاطه أكثر من عام واحد ولكنه عاد إلى الظهور وممارسه نشاطه الحزبي في عام ١٩٧١

باسم حزب السلامة الوطنية.

نظرا لتنامي الحركات الإسلامية في الدول العربية وارتقاء الأفكار الإصلاحية الإسلامية المتمثلة في الكواكبي ومحمد عبده وحسن البنا، على سبيل المثال، يرى الكثيرون أن أريكان زعيم حزب السلامة الوطنية كان متأثرا بهذه الأفكار، خاصة أفكار الإخوان المسلمين وأن أفكاره القائمة على الرؤية القومية تعتمد أساسا على العودة بالشعب التركي إلى الهوية الإسلامية، ويمكن اعتباره أحد زعماء الجيل الثالث من الحركات الإسلامية في تركيا، وهو من الزعماء الذين خطوا خطوات عملية في سبيل تحقيق اتحاد بين الدول الإسلامية من خلال برنامج مدون كان يضم عددا من الأفكار مثل إقامة سوق إسلامية مشتركة وتوحيد النظام النقدي بين الدول الإسلامية وقيام اتحاد بين الدول الإسلامية، وهي الأفكار التي جمعت حولها العديد من المؤيدين وكانت من عوامل نجاحه في جذب المسلمين وتحريك التيارات الإسلامية في تركيا.

من المؤكد أن أهم دلائل نجاح الحركة الإسلامية في تركيا تتمثل في نجاح حزب السلامة الوطنية في الوصول إلى الحكومة والبرلمان في تركيا ودخوله إلى ساحة النضال السياسي البرلماني الشفاف في عقد السبعينيات من القرن العشرين. فضلا عن أن وصول حزب إسلامي إلى البرلمان يعد تطورا مهما وغير متوقع، كان أيضا يعد نموذجا للحركات الإسلامية في الدول الأخرى. استطاع الحزب رغم القيود المفروضة على الدعاية الدينية من جانب النظام العلماني أن يستغل الوسائل الديمقراطية والنضال الإسلامي السلمي في أداء دور محوري في الحكومات الائتلافية التي تشكلت في سبعينيات القرن العشرين. ورغم أن الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٩٨٠ قد أدى إلى حظر نشاط الحزب مرة أخرى، إلا أنه بعد فترة غير طويلة ومع إطلاق نشاط الأحزاب السياسية في عام ١٩٨٢ عاد حزب الرفاه بوصفه امتدادا لحزب السلامة الوطنية وتمكن من دخول حلبة المنافسة مع الأحزاب القوية في تركيا بحصوله على نسبة ٤,٤٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٨٤.

رغم أن أيا من المحللين السياسيين لم يكن يتوقع أن يتمكن حزب الرفاه بعد فترة وجيزة من العودة إلى استغلال قدراته التنظيمية وكوادره ذات الخبرة في الحصول على نسبة ١٧٪ من أصوات المواطنين في انتخابات ١٩٩١، وتحقيق حضور قوى في البرلمان. إلا أن هذا النجاح أثبت أنه في حالة تفعيل الأداة الديمقراطية فإن الأحزاب الدينية يمكنها بسهولة الاستفادة من إمكاناتها وقدراتها للوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية. وبهذه النجاحات التي حققها حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية دفعت السلطة العلمانية واللا دينية ثمنا باهظا للديمقراطية. كما كانت النجاحات التالية للحزب

في انتخابات ١٩٩٦ ووجوده في صدر قائمة الأحزاب الفائزة في هذه الانتخابات نقطة تحول أخرى بالنسبة لمجتمع الإسلاميين في تركيا. فبالإضافة إلى أن هذا النجاح المذهل غير المتوقع كان بمثابة بؤرة قلق للسلطة العلمانية، كان وجود شخصية مثل أريكان في منصب رئيس الوزراء بدولة علمانية يعبر بوضوح عن فشل النظام العلماني في دولة إسلامية. وفي هذه الأثناء لم يجد العسكريون - وهم أهم المحافظين على النظام الكمالي - سبيلا سوى القيام بشبه انقلاب هادئ لإقصاء أريكان وحزبه وتبديد مخاوفهم إلى حد ما.

كان الأمر الذي يستحق الاهتمام أن أريكان قد تمكن في فترة حكمه القصيرة من اتخاذ إجراءات مهمة على الصعيد الدولي مثل تأسيس مجموعة الدول الإسلامية الثماني التي تضم كلا من إيران وتركيا وباكستان واندونيسيا وماليزيا ومصر وبنجلاديش ونيجيريا. كما كان تفعيل دور تركيا في قضايا العالم الإسلامي، خاصة القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط، من التحولات الجديدة التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في فترة حكم أريكان وحزب الرفاه.

يمكن القول بوجه عام إن حزب الرفاه كان يرى أن إحياء الإسلام يكمن في تجديد الحياة الأخلاقية والنضال ضد القوى الغربية ودعم التنمية العلمية والصناعية والعسكرية للبلاد، وكان ينشد إقامة مجتمع منظم مستقر يقوم على الثقة المتبادلة في إطار مراعاة الأوامر الإلهية في كافة أبعاد الحياة على نحو مشروع وعادل وكامل. كان حزب الرفاه يطرح على المواطنين ثلاثة أمور رئيسية هي: عرض أيديولوجيته على نحو مبسط وواضح للشخص العامي ومساعدة الفقراء والعمل على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والمعيشية للمواطنين والاهتمام بالطبقات المتضررة. وخلق مناخ ملئ بالصدق والود بين جموع الشعب.

كانت التحولات التي وقعت منذ أواخر الستينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي في الواقع هي نتاج للنضال السياسي والبرلماني لأهم الأحزاب الإسلامية التركية. وكانت نتيجة هذا النضال واستغلال الوسائل الديمقراطية هي تعاظم قوة موقف الجماعات الإسلامية في الداخل وتجهيزها لاتخاذ خطوات تالية. وعلى مدى هذه الأعوام الأربعين كان الإسلاميون دائما لديهم مقاعد في البرلمان.

عقب خروج الحزب من السلطة بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الحركات الإسلامية التركية. فبعد حل حزب الرفاه وصدر أحكام قضائية ضد أريكان أخرج على أثرها من الساحة عمليا، أخذت توجهات إصلاحية جديدة تنشأ داخل الحزب، وكان الذي يرشد هذه التوجهات هو رجب طيب اردوغان وكان الاهتمام الأكبر ينصب على شباب الحزب في هذه المرحلة. فقد تمكن اردوغان عن طريق حقن الأفكار

الجديدة وانتهاج نوع من التسامح في الرؤى الأصولية لحزب الرفاه إلى حدوث انشقاق داخل الحزب مما أدى إلى تغيير مسار الحركة الإسلامية في تركيا بدرجة ما عن طريق تأسيس حزب العدالة والتنمية. ورغم أنه تعرض لهجوم شديد من جانب أصحاب الفكر التقليدي من أعضاء حزب الرفاه، ولا زال يعتبر حتى الآن من الأفراد المنبوذين من حزب السعادة (امتداد حزب الرفاه)، إلا أن قيامه بتأسيس حزب العدالة والتنمية وضمه لعناصر قومية وليبرالية في الحزب قد أوجد حراكا مهما في مسيرة الحركات الإسلامية في تركيا.

وضع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ أمام التيارات الإسلامية في تركيا أهدافا جديدة. فقد كان تشكيل حكومة إسلامية من حزب واحد بعد مرور عشرين عاما على آخر حكومة من حزب واحد بمثابة نجاح لا يمكن إغفاله من جانب المحافظ السياسية، خاصة العلمانيين واللا دينيين. كان لحزب العدالة والتنمية إنجازات إيجابية لا يمكن إنكارها في السياسة الداخلية والخارجية مثل السيطرة على الاقتصاد المتردى وتحسين الظروف الاقتصادية نسبيا، خاصة لمحدودي الدخل، النجاح في بدء مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتفعيل الدور التركي في الشرق الأوسط، هذه الإنجازات أدت إلى ثبات الموقف الشعبي والبرلماني للحزب على الرغم من مرور ما يقرب من أربعة أعوام عليه في السلطة، كما أدت إلى انهماك العلمانيين في البحث عن أساليب لمواجهة الحزب وقاعدته الشعبية العريضة. والآن وقبل نحو عام من انتهاء فترة رئاسة الرئيس الحالي يحاول العلمانيون منع فوز اردوغان بمنصب الرئاسة، ونظرا لأن الدستور التركي ينص على أن رئيس الجمهورية يعين عن طريق الاقتراع داخل البرلمان فإن العلمانيين يحاولون الضغط على الحكومة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة لإضعاف موقف الحزب في البرلمان المقبل، وبالتالي تقليل فرصة اردوغان في الحصول على أصوات برلمانية تمكنه من تولى منصب الرئاسة ولهذا تتسم الأحداث في تركيا بالسخونة والحساسية الشديدة إلى درجة أنها غطت على كافة القضايا الداخلية رغم الفترة الطويلة نسبيا التي تسبق اختيار رئيس الجمهورية الجديد.

من المؤكد أن وجود شخصية إسلامية على قمة السلطة في نظام علماني يمكن أن تكون بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الحركات الإسلامية في تركيا والدول الإسلامية الأخرى بعد ذلك. ومن هنا يمكن القول إن حزب العدالة والتنمية قد بدأ صعوده لفتح أعلى قمم العلمانية الواقعة في تشالكايا (قصر الرئاسة) استمرارا لنجاحاته السابقة وترسيخا لموقع الإسلاميين في تركيا. ولكن هناك عوائق عدة يجب أن يجتازها للوصول إلى تلك القمة، وهو ما سوف تكشف عنه التطورات القادمة.

العجز الأمريكي في المواجهة مع إيران

■ جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/٤/١١

سبب فشل كل أهدافها في منطقة الشرق الأوسط، مما يفسر السيناريو الأمريكي في المواجهة الحالية مع إيران.

ومن هذا المنطلق نفسه، يرى الاستراتيجيون الأمريكيون أن حل هذه القضية يكمن إما في إغراق إيران داخليا، أو عبر منظمة الأمم المتحدة، أو عن طريق قبضة دبلوماسية حديدية، وفي هذا السياق، يؤكد جون مورتا العضو بالكونجرس الأمريكي أن التكلفة الأمريكية في العراق كانت باهظة للغاية، لكنها عادت على إيران نهاية الأمر، حيث يقول: "إننا كلما قلنا شيئا للعراقيين يفعلون عكسه"، وأضاف هذا العضو أن العراقيين لا ينصتون إلى نصائحنا، وكلما أشرنا إليهم بشخص ما اتجهوا إلى غيره، مما يجعلنا نمر بظروف صعبة خاصة بالنسبة لقواتنا ووضعها بالعراق، وببساطة أننا خارج حسابات الشعب العراقي، ومن ثم لا يمكننا فتح جبهة أخرى مثل جبهة إيران.

وكذا يقول مايك كبيس رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية مع إيران: "إن استمرار الصراع بالعراق يضع عملية التوازن العسكرى والسياسى للولايات المتحدة في حالة ضعف". ويوضح جوديت يافه الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية، والخبير السابق بالمخابرات الأمريكية: "أن المصلحة الأمريكية تقضى التفاهم مع إيران حول مسألة السلاح النووى، وهذا أفضل من العمل المسلح أو محاولة تغيير النظام الإيراني".

وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا حول سلسلة الإخفاقات الأمريكية في المنطقة والتي صبت في النهاية لصالح إيران، قالت فيه: "لقد أدت إجراءات وسياسات الرئيس جورج بوش في منطقة الشرق الأوسط إلى دعم موقف إيران، وفي حال الاستمرار على نفس النهج فمن الممكن أن تتحول إيران إلى قوة عالمية". وأضافت الصحيفة قائلة: "إن الولايات المتحدة

بدون مبالغة يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد باتت في حالة متعثرة بالمنطقة، خصوصا أن كل المنظرين والاستراتيجيين الأمريكيين قد اعترفوا بهذا الواقع، بعد ما أعلنوا عن مؤشرات الفشل الأمريكي في المنطقة. هذه المسألة تبدو جلية في محاولة الولايات المتحدة تطبيق "نظرية الدومينو" على منطقة الشرق الأوسط الصغير بعد احتلالها لأفغانستان والعراق بهدف تأمين مصالحها، وهى الآن تحاول تطبيق السياسة نفسها على منطقة الشرق الأوسط الكبير من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية والإسرائيلية هذه المرة، لكن الهدف من لعبة الدومينو تلك لم يتحقق، أى أن تساقط دول الشرق الأوسط تدريجيا لم يكن في صالح الولايات المتحدة الأمريكية وإنما على العكس أضرب بمصالحها أكثر.

ما حدث أن نتائج الانتخابات البرلمانية سواء في أفغانستان أو العراق لم تأت وفقا لما هو مرسوم سلفا، حيث جاءت أصوات الشعبين مخيبة لآمال نظام الاحتلال، بل وصبت في صالح إيران، هذا بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية في لبنان التي حصل فيها عناصر حزب الله وحركة أمل على أعلى الأصوات، وبالتالي السيطرة على مقاعد برلمانية أكثر، غير مناصب وزارية سيادية في لبنان.

كما جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية في فلسطين لتؤكد أيضا على أن شعبها يؤيد الجماعات المتمسكة بالمقاومة في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة.

وعلى هذا النحو، يعتقد المحللون السياسيون أن لعبة الدومينو قد انقلبت على اللاعب؛ ولهذا السبب بدأنا نشهد الضغوط السياسية والقانونية الأمريكية المفروضة على إيران من ناحية، والمصائب المتوالية عليها في العراق من ناحية أخرى، فضلا عن فشلها إزاء استبدال الرئيس إميل لحود بغيره يكون موال لها، وكذا وقفها كافة المساعدات المقدمة لحكومة حمّاس، هذا وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران هى

كانت تسعى لإرساء حكومة علمانية بالعراق لكي تصبح تحدياً حقيقياً للنظام الإيراني ، لكن ما حدث هو تبلور حكومة دينية هناك على شاكلة النموذج الإيراني ومن الممكن أن تصبح تحدياً ليس لإيران وإنما للغرب .

إن القيام بشن حملة عسكرية أمريكية على إيران محاط بصعوبات، وقد يؤدي إلى مزيد من المحاولات الفاشلة الأمريكية في المنطقة، وفي هذا السياق، يقول جري سيك عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي على مدى أربع دورات متتالية بالرئاسة الأمريكية: "إن أي حملة عسكرية قد تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران من شأنها هز الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، كما أن هذا قد يؤدي إلى قيام حزب الله اللبناني وحركة حماس بهجوم على إسرائيل والولايات المتحدة، ومع الأخذ في الاعتبار أن الحكومة العراقية لن تقف في هذا الموقف مع الولايات المتحدة، ناهيك عن الأضرار التي سوف تصيب كلا من لبنان، وسوريا، والمملكة العربية السعودية.

وبالرغم من كل تلك المتناقضات سواء الإقليمية أو الدولية تصر سياسة المحافظين الجدد داخل الإدارة الأمريكية على حل المعضلة الإيرانية الحالية إما عن طريق حملة (عسكرية محدودة أو موسعة)، أو عبر الإطاحة بالنظام الإيراني (سواء من الداخل أو الخارج)، دون إعلان عن ترتيب أولوياتها على جدول أعمالها، لكن الظروف بالمنطقة والأجواء السياسية المحيطة، والاستعداد الإيراني الداخلي يحول دون تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، يرى فرانسيس فوكوياما الكاتب الأمريكي الشهير، وصاحب مقولة "نهاية التاريخ"، ضرورة طرح استراتيجية سياسية على جدول الأعمال الأمريكي، وطرح الاستراتيجية العسكرية جانباً، إذ يقول : "إن الأعمال العسكرية والمخابراتية والاحتلال قد ثبت فشلها في الوقت الحالي، ومن ثم يتحتم التوصل مع الميول الإسلامية المعتدلة في الشرق الأوسط عبر استراتيجية سياسية ما... تلك الاستراتيجية الأمريكية التي تكمن في شن حرب نفسية ، ومساعدة المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج بالدعم المالي المناسب، بالإضافة إلى ممارسة الضغوط عبر وسائل حقوق الإنسان والحريات وغيرها ...".

تماماً كما حدث مع الاتحاد السوفيتي السابق، الذي لم يسقط بأساليب القوة وإنما بالتكتيك الهادئ؛ وفي هذا الصدد يذكر جوزيف ناى أحد الباحثين بمركز بالفر التابع لجامعة جان اف كندی: "في أثناء الحرب الباردة كانت لمسألة التبادل العلمى دوراً بارزاً في زيادة

قدرة أسلوب القوة الناعمة الأمريكى، حيث قد ساعد العلماء والأساتذة الروس على تأييد مبادئ حقوق الإنسان والحريات في روسيا مما كان لذلك دوراً مؤثراً على انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذا يرجع هذا الباحث زيادة المعارضة للحكومة السوفيتية الشيوعية إلى الرحلات التي كان يقوم بها الصحفيون والموسيقيون والأطباء والجامعيون الروس إلى الولايات المتحدة الأمريكية".

التصويب على طرائق المواجهة

إن أفضل آلية للمواجهة مع إيران بسبب برنامجها النووي هو فتح الأبواب الإيرانية على الديمقراطية والإصلاحات، هذا ما قد تضمنته النظرية الأمريكية الجديدة في المواجهة مع إيران والتي طرحها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكى، وكوندوليزا رايس وزيرة الخارجية التي قدمت مشروع قرار للكونجرس خاص بوضع ميزانية قدرها ٧٥ مليون دولار أمريكى لدعم المعارضة الإيرانية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت قد اجتمعت بأعضاء لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى خلال شهر فبراير الماضي، وأكدت لهم أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفعل من سياساتها حيال التعامل مع إيران، وذلك من خلال دعوة شعبها إلى المطالبة بمزيد من الحقوق والحريات والإصلاحات. ووفقاً للمشروع الذي قدمته رايس إلى الكونجرس فإنه من بين ٧٥ مليون دولار تم تخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار لإذاعة صوت أمريكا لمواجهة إيران، ومبلغ ١٥ مليون آخرين لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني الإيراني المطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كاتحادات العمال وغيرها، ومبلغ ٥ ملايين للإنترنت، ومثلهم للطلاب والباحثين الإيرانيين الدارسين في الغرب.

هذا الأسلوب الجديد من المواجهة مع إيران يبدو أنه سيكون سبباً في تغيير تركيبة وبنية هذه الوزارة، وبالفعل فقد تقرر إنشاء مكتب جديد بوزارة الخارجية الأمريكية مهمته الأساسية هي دعم الديمقراطية في إيران، واقتراح السياسات الأمريكية المناسبة حيال هذه الدولة، وهذا بدوره يعنى- وكما يقول المسئولون بوزارة الخارجية الأمريكية نفسها- أن إيران باتت على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك العديد من المحطات التي تمكنها من تحقيق استراتيجيتها تلك، لاسيما محطة الملكين في الولايات المتحدة، ومحطة الجمهوريين في برلين وباريس، ومحطة المناهضين للشورى في الأردن والعراق، غير محطة

الإصلاحيين والقوميين في إيران، وهو الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة جيداً. فعلى سبيل المثال من الممكن أن تقوم عناصر مجاهدى خلق بجمع كافة المعلومات الاستخباراتية في إيران وتسليمها في أى من السفارات الأمريكية في الخارج، وكذا بمقدور جماعة الجمهوريين المتحدثين بلغة الإصلاحيين لعب الدور المؤثر في تحقيق الاستراتيجية ذاتها.

قدرات المخططين

إن كافة مؤشرات أداء القائمين على توجيه السياسة الأمريكية طوال العقود الثلاثة الأخيرة كانت تشير إلى أنه بسبب المشكلات الاستراتيجية في قدرات الاتصال بالشعب الإيراني فقد أصبح أى تكتيك من قبل هؤلاء حيال اجتذاب ميول هذا الشعب ستظل دون جدوى. والواقع إن نسبة وجود المعارضة الإيرانية محدودة في الغرب اليوم ولكنها قد تحتاج لثلاث خصائص أساسية من أجل تفعيل دورها، وهى: الإعلام، والقدرة المالية، والمساندة المعنوية والتي بدونها تظل هذه المعارضة دون تأثير يذكر، وفي هذا السياق يقول باتريتا باريسى الخبير الأمريكى فى شئون الشرق الأوسط: "إن معارضة النظام الإيراني ليس لها قواعد سواء داخل إيران أو خارجها". ويضيف باريسى قائلاً: "إن الإدارة الأمريكية فى التعامل مع إيران لابد أن تدرك أن معارضة النظام الإيراني لا تتمتع بقواعد فى إيران حتى يتسنى لها ترويج الديمقراطية هناك، فكثير من هذه المعارضة قد ظلت لفترة طويلة تزيد على ربع قرن من الزمان خارج إيران، وهذا يعنى أنهم بعيدون كل البعد عما يجرى من أحداث فى إيران، خاصة أن الأوضاع هناك قد تغيرت كثيراً وعلى جميع المستويات خلال تلك الفترة".

من ناحية أخرى، يمكن القول إن تغيير النظام الإيراني قد أصبح هدفاً أمريكياً بعيد المنال، حتى ولو أسندت هذه المهمة للمعارضة الإيرانية ودعمتها بالمساعدات المالية اللازمة. إن ما حدث مع المعارضة العراقية بات من الصعب تطبيقه مع المعارضة الإيرانية، نظراً لأخطاء الحكومات الأمريكية المتعاقبة، خاصة أخطاء إدارة جورج بوش فى الطريقة التى كانت تتعامل بها مع الحكومة الإيرانية، وهى وزيرة الخارجية الأمريكية اليوم تطلب من الكونجرس الأمريكى الموافقة على ميزانية قدرها ٧٥ مليون دولار أمريكى لتصحيح تلك الأخطاء. لكن رغم تلك الخطوة الأمريكية فإن هناك فى الولايات المتحدة الأمريكية من ينادى بأكثر من هذا حيال التعامل مع إيران، خاصة من قبل تيار اليمين الأمريكى المتشدد، حيث يعتبرون إن المعارضة الإيرانية الموجودة فى الولايات المتحدة رغم أنها تقدر بنحو أكثر من مليون

إيرانى إلا إن دورهم غير فعال؛ نظراً لبعدهم عن موطنهم منذ أحداث الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، ورغم أنه لا توجد استطلاعات للرأى تشير إلى ذلك، إلا أن ما بدر من الأمريكيين فى العراق يكشف عن مدى النظرة السيئة التى باتت موجودة تجاه النوايا والدوافع الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن تصميم الرئيس الأمريكى جورج بوش على التصدى للحيلولة دون إنتاج إيران الوقود النووى، من الممكن أن يمهّد المجال أمام الوطنيين فى إيران على مواصلة طريقهم إزاء صنع القنبلة النووية، وخير دليل على ذلك ما حدث من تجمعات بشرية هائلة تنادى بذلك إبان ذكرى إحياء نجاح الثورة الإيرانية الشهر قبل الماضى.

ومن ثم يرى أنصار الحرب فى الولايات المتحدة أن تخصيص تلك الميزانية قد تكون مفيدة لو أننا نتحدث حتى عن بعض الدول الديكتاتورية فى أوروبا الشرقية، أما مع إيران، خاصة فى ظل الأجواء المسيطرة عليها وشخصية مثل احمدى نجاد فلن يحصد البيت الأبيض أى نتائج.

وفى سياق السياسات الأمريكية الجديدة حيال إيران، خاصة فيما يتعلق بتخصيص ميزانيات كبرى لتغيير النظام الإيراني، يذكر تشارلز كوبكان عضو رفيع المستوى بلجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس: "إن الحرب الأمريكية على العراق قد أوضحت هذه المسألة للجميع، حيث إن الخيار العسكرى كان باهظ التكاليف، ومن ثم راحت الإدارة الأمريكية تحاول إتباع نفس النهج مع إيران والذى سبق وأن انتهجته مع دول أوروبا الشرقية من قبل، حيث راحت الإدارة الأمريكية آنذاك تستخدم الإذاعات الموجهة والجماعات المعارضة لتغيير تلك الحكومات تحت ذريعة نشر الديمقراطية والحريات هناك، صحيح أن استخدام مسألة الديمقراطية شيئاً مفيداً، لكن إتباع نفس النهج الأمريكى مع أوروبا الشرقية حيال إيران يعتبر خاطئاً؛ نظراً لأن الظروف مع إيران مختلفة، والاستراتيجية الأمريكية الجديدة هنا، خاصة مع حكومة المحافظين الجدد فى إيران تساعد هذه الحكومة على التماهى أكثر فأكثر، والمفروض بدلاً من عزل إيران، وإيجاد طريقة للإطاحة بتلك الحكومة من الخارج، اللقاء مع إيران وتمهيد الطريق لإيجاد سبيل طبيعى للإصلاحات السياسية من الداخل، إضافة إلى أن أساليب تعامل حكومة المحافظين فى إيران مع الجماعات ومؤسسات المجتمع المدنى المنادية بالحريات، وخاصة التى تستقبل الدعم المالى من الخارج وفى هذا الوقت تحديداً على أنهم طابور خامس، ينفى ذلك النهج".

النظرة الأمريكية لإيران

■ فروزان أصف نفعى ■ أخبار روز (أخبار اليوم) ٢٢/٣/٢٠٠٦

عائدات البترول والطاقة، بينما يعنى أن هذه المسألة يجب أن تأخذ أهم أبرز أولويات البيت الأبيض فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما وجهة النظر الأخرى السائدة داخل الإدارة الأمريكية فتتري أنه بالرغم من ضرورة وضع المسألة النووية الإيرانية على قائمة الأهداف الأمريكية حتى إن اقتضت الضرورة الصدام مع إيران، وأن الإرهاب يأتى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية، لكن الموضوع الأكثر حساسية أيضاً هو الأجواء الثقافية والسياسية السائدة فى المنطقة.

وتتري هذه المجموعة أن أحد أهم المحاور الأساسية فى مقاومة مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الحكومات المسيطرة على الدول الإسلامية والتي كانت مورداً لمساندة وحماية الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة من الفترات. هذا وتعتقد هذه الجماعة أن إعلان حقوق الإنسان الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى فى القاهرة كان دليلاً على هذا الزعم.

فقد ذكر البيان أن الأمة الإسلامية تنتظر من يوجهها وسط هذا التلاطم الشديد من التافسية، ويعرض حلولاً للمشكلات المزمنة التى طرحتها الحضارات المادية... وكذا تناول الحريات والتصدى للمعتدى والقاء مسئولية حماية الإسلام على كل من يؤمن بالله ورسوله.

ولعل نظريات المخابرات المركزية ترى أن سلوكيات بعض الأنظمة العربية إنما نبعت من التشدد الإيرانى، وهذا ما ركزت عليه كافة محاولات المجموعة الثانية داخل الإدارة الأمريكية، فهى فى الأساس متفقة على خطر إيران مع المجموعة الأولى، لكنها تركز فى محاولاتها على المجتمع وتبنى استراتيجياتها على هذا المجتمع، وتتري أن إظهار فشل الإصلاحات الإيرانية لدى رأى العام العالى والإقليمى بوصفه فشل للثورة الإسلامية نفسها، قد يحد من خسائر المواجهة مع إيران ويحول دون زيادة الاضطرابات فى المنطقة. وتتري هذه المجموعة أن أى خطوة متسارعة للصدام مع إيران فى الوقت الحالى يمكن أن تزيد من وجود الفكر المتشدد لدى رأى العام الإسلامى، كما أن التراجع الاقتصادى الموجود لديهم لربما يساعد أكثر على تزايد الحركات الإرهابية.

يمكن القول أن ثمة رؤيتين داخل الإدارة الأمريكية بشأن التعامل مع إيران وملفها النووى:

الأولى، تنظر إلى إيران من منظور تقييمها لقدراتها النووية، ومن ثم ترى ضرورة إنهاء هذه المسألة بأسرع ما يمكن.

والثانية، تقييم إيران من منظور استراتيجى أكثر وتأخذ فى اعتبارها الديمقراطية السائدة فى إيران، ولذلك تربط بين ما يحدث فى إيران ومستقبل الشرق الأوسط.

ويؤكد أصحاب وجهة النظر الأولى فى إدعاءاتهم أن إيران ترعى الإرهاب الدولى الذى يجب القضاء عليه، وأن كافة سياساتها سواء فى العراق أو فلسطين يمكن تفسيرها من منطلق ربط سلوكياتها بما يحدث من إرهاب وأعمال عنف بكلتا الدولتين، ومن ثم فإن منح أى امتيازات لإيران من خلال المباحثات الجارية حول الأزمة النووية الحالية يكون بمثابة الدعوة للإرهاب نفسه. وقد ورد فى المؤتمر الذى نظمه معهد أبحاث كارنيجى حول الملف النووى الإيرانى أن عدم تركز الإمكانات النووية الإيرانية فى مكان واحد، ووجود بعضها تحت الأرض، وكذا وجودها فى أماكن أهلة بالسكان، كل ذلك يدعم من الموقف الإيرانى ويحول دون شن عمل عسكري كبير ومؤثر، هذا بالإضافة إلى أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على مثل هذه الخطوة، يفرز المزيد من العمليات الإرهابية ويثير مشاعر غضب المسلمين فى كل مكان تجاه الولايات المتحدة، وهذا بدوره يوضح العمق الاستراتيجى لإيران التى تسعى إلى إشعال حرب باردة فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من الاعتماد على الإرهاب. وتتري هذه الرؤية أنه على عكس الحرب الباردة التى سادت النظام ثنائى القطبية السابق، فإن هذه الحرب تستخدم الإرهاب كوسيلة فاعلة بجوار المؤسسات العسكرية والاقتصادية فى إيجاد عملية توازن ينطلق من المجال النووى، ومن ثم يصبح فى هذه الحالة الاعتماد على أسلوب الإرهاب الدولى خطيراً للغاية على النظام العالمى.

ومن هذا المنطلق، يرى المحافظون فى الولايات المتحدة الأمريكية أنه ينبغى عدم تقدم إيران عن نقطة الصفر فى البرنامج النووى، خاصة العسكرية، والحيلولة دون توسيع دائرة الإرهاب فى المنطقة عن طريق استخدام

الخدعة الأمريكية للاتصال مع الإيرانيين

■ اميد معماريان ■ أخبار روز (أخبار اليوم) ٢٢/٣/٢٠٠٦

شعوب العالم.

على أية حال، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تخصيص ما يقرب من ثلثي المبلغ المذكور، أي ٥٠ مليون دولار لبث قناة (شبكة تليفزيونية)، ناطقة باللغة الفارسية بشكل متواصل، وكذا لدعم الإذاعة الأمريكية الموجهة "راديو صوت أمريكا"، تحت ذلك المشروع المذكور، كغطاء يمكن النفاذ من خلاله إلى الشعب الإيراني. والواقع أن الرقابة الإيرانية المشددة على الوسائل الخبيرة داخل الحدود الإيرانية، قد تكون عاملاً مؤثراً في نجاح بث تلك القناة التي ترغب الولايات المتحدة من خلالها لنقل وجهة نظرها داخل الحدود الإيرانية.

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه بشدة هنا: ما الفائدة التي تعود على الشعب الإيراني من مثل هذا الطرح، وكيف ستتحسن أوضاعه؟ خاصة أنه في ظل العقوبات المفروضة على المواطنين الإيرانيين الآن، قد يصعب حتى توصيل المساعدات المالية المرسلة إلى المؤسسات الخيرية داخل إيران، وكذا يصعب على الجامعيين الإيرانيين سواء الدخول إلى الولايات المتحدة أو حتى بطبع المقالات العلمية، فالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني الأمريكية والإيرانية مقطوعة بسبب المقاطعة، هذا بالإضافة إلى عدم إمكانية زيارة الصحفيين والمراسلين الإيرانيين الولايات المتحدة بسبب المعاملة الصعبة المحيطة بالإيرانيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية الناجمة عن تراث طويل شبه عدائي بين الدولتين. وفي المقابل، نجد أن الأمريكيين دائماً ما يناشدوا رعاياهم بعدم السفر إلى إيران بدعوة عدم استقرارها الأمني، ومن ثم جاءت فكرة توثيق العلاقات الأمريكية مع الشعب الإيراني عن طريق تخصيص دعم مالي كبير، ووسائل إعلام إسرائيلية تبث الفكر والثقافة الأمريكية إلى هذا الشعب، لكسب مزيد من الثقة لديه، ومن ثم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خداعها وبث سياساتها.

ومن ناحية أخرى، تم تخصيص ١٥ مليون أخرى من المبلغ المخصص لتأسيس "شبكة" تبث الأفكار المراد نقلها داخل المجتمع السياسي والمدني الإيراني، على نحو ما حدث من قبل في آسيا الوسطى، حينما راحت الإدارة الأمريكية تؤثر على مجريات الأمور في

على الرغم من تصاعد حدة الخلافات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد التصعيد الإيراني الأخير بإعلان الرئيس الإيراني أحمدى نجاد عن نجاح إيران في إتمام دورة تخصيص اليورانيوم معملياً، وانضمام إيران إلى النادي النووي، مازالت الدوائر السياسية ووسائل الإعلام تتحدث عن إجراء حوار إيراني - أمريكي بشأن العراق ربما يتطرق إلى ملفات أخرى على رأسها الملف النووي الإيراني.

بداية، يجب القول أن مسألة فرض عقوبات اقتصادية على إيران من شأنها محو أي صورة إيجابية داخل إيران أو لدى الشعب الإيراني تجاه الولايات المتحدة، لأن العقوبات الاقتصادية أول ما تؤثر ستؤثر على المواطن العادي بشكل مباشر، في حين أن الحكومة وبما لديها من عوائد بترولية يمكنها الاستمرار ولفترة طويلة دونما تأثير. ومن ثم فإنه على ضوء الأساليب المرفوضة التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتهجها مع إيران خلال الفترات الزمانية المختلفة لاسيما محاولتها لدعم انقلاب أغسطس عام ١٩٥٢، وفرضها لحرب الثماني سنوات، كل ذلك ساعد الحكومة المحافظة في إيران على تحريك مشاعر الغضب تجاه الولايات المتحدة بصورة أكبر. ومن هذا المنطلق، فالولايات المتحدة الأمريكية بطرحها المساعدات المالية التي تقدر بنحو ٧٥ مليون دولار تحت عنوان "توثيق العلاقات مع الشعب الإيراني"، كأنها تقول إن المشكلة هنا مع النظام الإيراني (الحكومة) وليس الشعب الإيراني نفسه.

فالواقع يقول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت من جانبها خلال الفترة الماضية إقناع بعض الأطراف المعنية بملف إيران النووي بضرورة التصدي له، كما ساعدت على إحالته لمجلس الأمن الدولي، تمهيداً لفرض عقوبات أكثر على الحكومة الإيرانية، لكنها في الوقت ذاته، لم تستطع من ناحية أخرى، كسب ثقة الرأي العام حيالها، بل أدت الخطوات الأمريكية الأخيرة إلى مزيد من النفور لدى الشعب الإيراني تجاهها.

ولعلنا بنظرة بسيطة على عناوين الصحف الصادرة، نستطيع التأكد من مدى شعبية سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع

جمهوريات آسيا الوسطى من أوكرانيا وحتى جورجيا حينما نظمت ودعمت الثورات هناك، وهي ما عرفت بالثورات الملونة.

لكن يجب إدراك مدى تشدد الحكومة الإيرانية مع مؤسسات المجتمع المدني الإيراني، خاصة إذا ما تعلق الموضوع بمساعدات مالية خارجية، فلو فرض قيام أي مؤسسة بالدعوة إلى الإصلاح الداخلي وهي تحمل مساعدات أجنبية من الخارج، فقد يُفسر ذلك على أنها مؤامرة، ومن ثم يتم التعامل معها بشدة!

وتبعاً، فإن مبلغ ٥ ملايين دولار الأخرى التي خصصت لدعم البعثات الطلابية الإيرانية، ستظل غير ذى جدوى، نظراً للآلية التي يتم التعامل بها حيال

تنظيم البعثات الطلابية لخارج إيران. خلاصة القول هنا، أن المشروع الأمريكي المعلن تحت عنوان "توثيق العلاقات الأمريكية مع الشعب الإيراني"، بفرض تحسين الصورة الأمريكية لدى شعب إيران، عن طريق إرسال مساعدات مالية، هو في الأساس مشروع سياسى يحمل فى طياته المصالح الأمريكية فى إيران، ويمكننا القول إن هذا المشروع المدعوم بـ ٧٥ مليون دولار سيواجه بالفشل، لأن الشعب الإيراني قد لا يغير من نظرتة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد سنوات طويلة من العداء صنعتها السياسات الأمريكية على فترات زمنية مختلفة مع إيران.

خطر الهجوم النووي على إيران، أم واقع

■ إيران أمروز (إيران اليوم) ٢٠٠٦/٣/١٨

المتحدة. هذه السياسة فى الواقع توضح أن صانع القرار فى إيران بتحليله للأوضاع الحالية وجد أن الوقت الحاضر هو أفضل وقت مناسب للمواجهة مع الولايات المتحدة ولذا فإن التشدد المتعمد سيؤدى إلى الصدام اللازم، وتعتقد الأوساط العسكرية والأمنية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنه فى كل الأحوال سواء حدث صدام عسكرى أو حوار انتهى باتفاق طويل الأمد فهو لصالح إيران فى الظروف الحالية، لأن مرور الوقت لن يكون لصالح إيران، كما أن حل أزمة العراق وأفغانستان وخلص الولايات المتحدة من مستنقع العراق سيغير كل الظروف (ظروف التباحث أو المواجهة) ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

التصريحات المثيرة للرئيس أحمدى نجاد ودعم الزعيم له فى هذه الأوقات الحساسة، تؤكد أن إيران تعلم مدى الضعف الذى يعانى به الطرف المواجه لها (الولايات المتحدة)، فى الصراع. ونقطة الثقة التى تتمتع بها طهران هى التجربة الفاشلة التى خاضتها واشنطن فى العراق والمستقبل المجهول الذى تعانى به الولايات المتحدة هناك. ومن هنا فلا يمكن لها تكرار نفس التجربة مع إيران، حتى إنها اعترفت بأن حل مشكلة العراق اليوم فى أيدي الإيرانيين.

الأزمة كما يراها الأمريكيون

نظم المسئولون فى واشنطن حملة دعائية جيدة يمكن أن تمهد لشن هجوم عسكرى شامل على إيران، وتمت إحالة الملف النووى إلى مجلس الأمن لتنفيذ

يشهد الملف النووى الإيراني فى الفترة الحالية تطورات متلاحقة بدأت بإحالة الملف النووى الإيراني إلى مجلس الأمن، وذلك بعد جهود حثيثة من الولايات المتحدة، وانتهت بإعلان إيران إتمام دورة تخصيب اليورانيوم فى ١٠ أبريل الماضى.

ولا شك أن استمرار الأمر بنفس الأسلوب وبقاء الملف النووى فى مجلس الأمن، مع الأخذ فى الاعتبار الدور الأمريكى فى إدارة الأزمة داخل المجلس، سوف يفرز تداعيات سلبية خطيرة على إيران ويتسبب فى حدوث تغييرات جذرية داخل الجمهورية الإسلامية.

الأزمة كما يراها مسئولو إيران

يؤكد المسئولون الإيرانيون دوماً على أحقية بلادهم فى امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. وفى هذا السياق يقول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية على خامنئى: "إن لإيران الحق فى الحصول على التكنولوجيا النووية، وأى شكل من التراجع فى المسألة النووية يعنى فشل استقلال الجمهورية الإسلامية، وهو الأمر الذى سيكلف الأمة الإيرانية الكثير".

وأكد خامنئى أن البرنامج النووى الإيراني لا يمكن التراجع عنه، ويجب على جهاز السياسة الخارجية أن يدافع عن هذا الحق بشجاعة.

ولاشك أن إطلاق مثل هذه التصريحات من أعلى مرجع لصنع القرار فى إيران يمثل صدمة للمجتمع الدولى وإغلاق لكل طرق الحوار والمفاوضات، وتدفع مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار الذى تريده الولايات

خطة الحظر الاقتصادي الشامل حتى تؤمن الولايات المتحدة أهدافها بتغيير النظام في طهران.

وسيتحمل أكبر الأضرار جراء هذا الحظر الشعب الإيراني، خاصة الأطفال والمسنين والمرضى والطبقة الكادحة. كما أن الآثار المخرية لهذا الأمر ستمتد للأجيال القادمة، وفي ظل عجز الحكومة عن حل الأزمات المتلاحقة سيظهر الغضب في الشارع وتكثر الاضطرابات والثورات وسيكون تغيير النظام نتيجة مضمونة لهذا الإجراء.

الكارثة النووية في إيران

للأسف، يغفل مسئولو إيران عن سيناريوهات أخرى يجب وضعها مد بصرهم. وأحد أسوأ هذه السيناريوهات هو تكرار سيناريو اليابان في الحرب العالمية الثانية على الأراضي الإيرانية، ولأزال المسئولون في واشنطن يؤكدون يومياً من خلال رئيس الجمهورية (بوش) ونائبه (تشيني) ووزير الدفاع (رامسفيلد) على إمكانية القيام بهجمات وقائية باستخدام القنابل النووية الصغيرة وإفساد قدرة المقاومة الإيرانية، وهو بلا شكل تحذير يجب أخذه مأخذ الجد.

وأمام هذا الهجوم الوقائي لضرب المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية لن يكون أمام الإيرانيين سوى اختيار أحد الطريقين:

١- الامتناع عن الهجوم المضاد والرجوع إلى المؤسسات القانونية الدولية مثل مجلس الأمن والوكالة الدولية.

٢- الرد بعمليات وقائية، ومنها الهجوم على مركز تجمع الأمريكيين في العراق ومؤسساتهم في العراق وأفغانستان وقطر والقيام بهجمات صاروخية على إسرائيل.

ويؤكد الكثيرون أن قيام واشنطن بهجوم نووي على إيران على غرار اليابان لن يكون سبباً فقط في التسليم الكامل للقوات العسكرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل سيتسبب في استسلام كل أدوات المقاومة الإسلامية في المنطقة لسنوات طويلة بالإضافة إلى أن الكارثة لن تطول إيران وحدها، بل ستطول كل دول المنطقة التي ستتأثر لسنوات طويلة بالهلاك والدمار الذي سيطولها، فكيف يمكن منع حدوث مثل هذه الكارثة؟.

إيران وسياسة البحث عن عدو

■ إيران أمروزي × (إيران اليوم) ٢٧/٣/٢٠٠٦

حوار مع دول الجوار أو دول العالم، ووضعها في مواقف حرجة عدة أدت إلى "انخفاض نصيب إيران في بحر مازندران، ومرور خط أنبوب النفط والغاز التابع لدول آسيا الوسطى والقوقاز من جورجيا وتركيا بدلاً من إيران، والتفاوض عن منح إيران تعويض عن الحرب العراقية - الإيرانية".

كان رجال الدين فقط هم المستفيدون من هذا العداء، لأن هذا العداء منحهم مبرراً لقمع الحريات وقمع المطالبين بالحرية.

جدير بالذكر أن الأنظمة والجماعات المستبدة تدرك مدى خطورة العلاقات والصداقات التي تجمع شعوبها مع الدول الأخرى، ومن ثم فهي تحاول اختلاق عدو دائم: عدو يتيح لها تخويف شعوبها، حيث تم تصوير هؤلاء الأعداء بأنهم يمثلون الخطر المحدق بالأمة الإسلامية. صحيح أن الولايات المتحدة كانت داعمة لنظام الشاه في إيران، وأطاحت بمصدق، وأن إسرائيل معادية للفلسطين ومحتلة للقدس وكانت داعمة لنظام الشاه أيضاً، إلا أنه يجب القول أن بقاء هاتين الدولتين

يدرك قادة الجمهورية الإسلامية جيداً أنهم بالرغم من مبادراتهم المستمرة، في التصعيد ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، في أمس الحاجة إلى هذين العدوين من أجل بسط هيمنتهم على إيران، ويدرك النظام الحاكم في طهران أن وجود عدو للجمهورية الإسلامية مثل إسرائيل والولايات المتحدة يعتبر أمراً ضرورياً لضمان بقاء هذا النظام في إيران، كما يدرك النظام الإيراني أيضاً أن أصواتهم العالية المعادية لهاتين الدولتين تأتي في إطار الحاجة الملحة لإيجاد أعداء دائمين، وإذا لم تحدث الوقاحات الممارسة من الحكومات الأمريكية ضد الشعب الإيراني، سواء من دعم النظام الملكي المستبد في السابق، أو الإطاحة بأول ديمقراطية في الشرق الأوسط (حكومة مصدق)، أو دفع صدام إلى شن حرب ضد إيران، فلن يكون هناك مبرر مقبول لمواصلة العداء ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا العداء على مدى السبع والعشرين عاماً الماضية، أوقع إيران في مكانة متدنية، خاصة في حالة عقد

على هذا النمط، يمثل قيمة لقادة الجمهورية الإسلامية، لأنه في حالة خروج الولايات المتحدة وإسرائيل من قائمة المعادين للأمة الإسلامية، فلن يكون لطهران أو قم تأثير على أي دولة أخرى.

وبما أن الولايات المتحدة وإسرائيل عدوتين تربطهما علاقات صداقة من وجهة نظر قادة الجمهورية الإسلامية، فإن عداهما يضر بنظام ولاية الفقيه في الغالب، لكنهم بحاجة إلى استمرار هذا العداء من أجل الحفاظ على وجودهم.

الولايات المتحدة الأمريكية

ظل اسم الولايات المتحدة في إيران، يعكس قدراً من الصداقة والمودة بين أفراد الشعب الإيراني حتى قبيل الإطاحة بحكومة مصدق، وكان الشعب الإيراني متفائلاً بإزاء الأمريكيين بالفعل.

وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن الولايات المتحدة عندما أطاحت بحكومة مصدق، قد ساهمت في تدهور الديمقراطية لعقود، ليس فقط على الصعيد الإيراني ولكن على مستوى الشرق الأوسط ككل، وهي ذاتها الديمقراطية التي كلفتها الكثير في أفغانستان

والعراق.

إسرائيل

لم يبدأ العداء لإسرائيل إلا عقب الثورة الإسلامية الإيرانية، فقد أجبرت النظرة الإسلامية العالمية قادة الثورة إلى اعتبار الإسرائيليين أعداء، وإلى مساعدة الفلسطينيين ودعمهم، في حين لم تكن الدولة الإسرائيلية الدولة الوحيدة التي اغتصبت الأقاليم الإسلامية بالقوة ونقلت المسلمين إلى مناطق أخرى، فلطالما انهزمت الدول الإسلامية في الحروب التي خاضتها حتى عام ١٩٧٩، لكن النظام الحاكم في إيران رأى في فلسطين حجر الزاوية من أجل إظهار دعمهم الإسلامي ودورهم القيادي في مؤازرة الشعب المظلوم والمستضعف، في حين كان التقارب الإسرائيلي مع إيران الملكية في السابق حجة من أجل صياغة قصص وأساطير كان على رأسها ضلوع جنود إسرائيليين في مجازر شنها ملك إيران السابق ضد المواطنين الإيرانيين قبيل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

(x) موقع إلكتروني يخص المعارضة الإيرانية في الخارج وهو www.iran-emrooz.net

رؤية اليمين المتشدد للسياسة الخارجية وآثارها

■ بهروز خلیق ■ 1/4/2006 www.Iran-chabar.de

هذه المراكز من داخل قوات الحرس الثوري والمؤسسات الأمنية، ومن داخل الحوزات الدينية. ولهذا فثمة ضرورة هامة لمعرفة توجهات وسياسات اليمين المتشدد على ساحة السياسة الخارجية نظراً للتداعيات الخطيرة التي تتعرض لها إيران، فحتى الآن لازالت ملامح السياسة اليمينية المتشددة في الميادين الدولية غير واضحة إلى حد كبير، والتعرف عليها وتحديدتها بحاجة إلى فترة زمنية طويلة. لكن يمكن التعرف على بعض هذه المكونات من خلال التعمق في تعاطي هذا التيار مع قضايا السياسة الخارجية على مدى الشهور القليلة الماضية.

الرؤية الأيديولوجية

على مدى العقود الأخيرة انفصلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حد كبير عن الرؤية الأيديولوجية إزاء السياسة الخارجية، لكن مع تولي التيار اليميني المتشدد لمقالييد الحكم، سيطرت النظرة الأيديولوجية للسياسة الخارجية على الأوضاع مرة أخرى، فخلال العقد الأول من الثورة الإسلامية كانت

مع تولي حكومة أحمدی نجاد مقالييد الحكم دخلت علاقات إيران مع العالم الخارجي مرحلة جديدة مختلفة عن المراحل السابقة. إذا تشير الدلائل إلى تغيير جذري في سياسات الجمهورية الإسلامية على الساحة الدولية.

وقد كان من المعتقد أن تصريحات أحمدی نجاد بشأن إسرائيل هي انعكاس لتجربته السياسية أو مشاعره الخاصة، وأنها ستواجه بالتعديل من جانب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية للحيلولة دون تكرارها، إلا أن تأييد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية خامنئي الضمني لها ومواصلة أحمدی نجاد تكرار هذه التصريحات، يعتبر إشارة إلى أن هذه التصريحات ليست آراء وتوجهات خاصة وإنما هي آراء محسوبة وهادفة ونتاجة عن سياسة مدونة، وهي سياسة تم طرحها في مراكز الدراسات والمؤسسات المكلفة بتدوين الاستراتيجيات طبقاً لتوجهات تيار اليمين المتشدد ورؤيته لمكانة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة والعالم. وقد انبثقت

السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على محاور منها تصدير الثورة الإسلامية وتقديم الدعم المادي والمعنوي للتيارات الدينية الإسلامية في الدول الإسلامية ومعاداة الشرق والغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المعتقد في هذه الفترة أن العالم ضد أي ثورة إسلامية في الدول الإسلامية، وأن على إيران لعب دور المدافع عن هذه الثورات وتقديم الدعم للتيارات الإسلامية، في تلك الفترة كانت ضمن أولويات السياسة الخارجية، مضاعفة العلاقة بالحركات الإسلامية أكثر من توطيد العلاقات مع الحكومات، وكان من المعتقد حينها أن مستقبل المنطقة في يد الحركات الإسلامية الثورية، لكن على مدى السبع والعشرين عاماً الماضية لم تسيطر الثورة الإسلامية على المنطقة، بل إن أي دولة لم ترغب في خوض تجربة الثورة الإسلامية، وبعد وفاة الخميني حاولت حكومتا رفسنجاني ومحمد خاتمي إقرار علاقات قوية مع الحكومات الأخرى. ومع تولي مقاليد الحكم في إيران من جانب التيار اليميني المتشدد، أصبحت المصالح القومية ذات مكانة ثانوية وفرعية، وهيمنت الرؤية الأيديولوجية على السياسة الخارجية. وفي هذا السياق نجد أن الرؤية الأيديولوجية لليمين المتشدد قائمة على تدمير إسرائيل، ومعاداة الغرب والثقافة الغربية، والوقوف موقف المدافع عن فلسطين، وتقديم الدعم الشامل للتيارات الإسلامية، والسعى من أجل جذب آراء جماهير الشعب المسلم في العالم الإسلامي، ونشر النموذج الإسلامي.

نظرية المؤامرة

تحظى نظرية المؤامرة بمكانة قوية في الفكر اليميني المتشدد، فهم ينظرون (اليمنيون) إلى السياسة باعتبارها مؤامرة، وتعكس صحيفة كيهان (العالم) مثل هذه النظرة وهذا التوجه إزاء السياسة، حيث يعتبر اليمين المتشدد أن القوى الأجنبية دائماً ما تتآمر ضد الجمهورية الإسلامية وتخطط للإطاحة بها، وبناءً عليه، فعلى الجمهورية الإسلامية التصدي للأعداء ودحر مؤامرتهم مهما تكن كلفة ذلك، ومن ثم تحظى رؤية التآمر بمكانة قوية ومؤثرة في برامج السياسة الخارجية للتيار الحاكم الآن في إيران.

أسلوب إثارة العداء

تمثل إثارة العداء أحد الآليات الثابتة للجمهورية الإسلامية الإيرانية على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، حيث تضرر الجمهورية الإسلامية منذ البداية على وجود أعداء ومؤامرات، كما تعتبر الجمهورية الإسلامية عجزها ناتجا عن مؤامرات

للأعداء الأجانب متفاضية عن العوامل والأسباب الداخلية، ودائماً يتحدث خامنئي عن مؤامرات الأعداء ضد الجمهورية الإسلامية.

وبالرغم من تراجع إثارة العداء على مدى سنوات الإصلاح الثماني الماضية، وبالرغم من توطيد علاقات الصداقة مع دول عدة كان على رأسها المملكة العربية السعودية، التي كانت بمثابة العدو في السابق إلا أن تولى حكومة أحمدى نجاد، كان بمثابة تقوية لأسلوب إثارة العداء في السياسة الخارجية، فإثارة العداء ضمن الخطوط العريضة للتيار اليميني المتشدد.

الرؤية العسكرية - الأمنية ومنطق القوة في السياسة الخارجية

تعتمد نظرة التيار اليميني المتشدد إزاء القضايا العسكرية والأمنية واستراتيجياتها، على منطق القوة، ولا يمكن فصل السياسات الخارجية للتيار اليميني المتشدد عن سياساته في الداخل، وهذه النظرة تمتد وتشعب داخل ساحة السياسة الخارجية، وهي نظرة أبعد ما تكون عن النهج السياسي والدبلوماسي، وأقرب ما تكون إلى الرؤية العسكرية - الأمنية.

تداخل العامل العسكري في السياسة الخارجية

ثمة أسباب عدة ساهمت في تداخل العامل العسكري في البناء السياسي للدولة، ومن ثم تدوين السياسات العامة للنظام، ومن أهمها الوجود الأمريكي على الحدود الإيرانية في أفغانستان والعراق، والإطاحة بظالمان وصدام، ومواصلة التهديدات الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران مما أتاح للجناح الأصولي من التيار المحافظ الفرصة للإطاحة بالإصلاحيين، وقد لمسنا ذلك في الانتخابات الرئاسية الماضية.

على صعيد آخر، لا يحصر الحرس الثوري دوره في الحفاظ على الثورة الإسلامية وإنما هذا الدور ممتد أيضاً خارج الحدود، وهذا ما أشار إليه قائد قوات الحرس الثوري رحيم صفوي عندما أعلن أن رسالته ليست قاصرة على إيران وإنما هي رسالة ممتدة خارج الحدود أيضاً.

على صعيد ثالث فقد تزايد دور قوات الحرس الثوري إزاء وضع السياسات الأساسية للدولة وذلك على مدى الأعوام القليلة الماضية، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة. فقد تم تفعيل التدخل المباشر من الحرس الثوري في السياسة الخارجية إزاء العراق أثناء فترة حكم خاتمي، وتم اختيار سفير الجمهورية الإسلامية في العراق من بين كوادر الحرس الثوري، وأطلق للحرس الثوري العنان في

العراق من أجل تحقيق سياسات الجمهورية الإسلامية.

ويرى الحرس الثوري واليمين المتشدد، أن سياسة الجمهورية الإسلامية في العراق كانت ناجحة، وأنها تمكنت من القيام بدور مهم ومؤثر في الساحة السياسية العراقية، لدرجة أن حكومة بوش توصلت إلى هذه النتيجة التي مفادها أنه بدون التعاون مع الجمهورية الإسلامية لن يمكن إقرار سلام واستقرار في العراق، وهم يعتقدون كذلك أن الولايات المتحدة هي الخاسر من الحرب العراقية، في حين كانت إيران هي المنتصر.

عنصر إثارة الحرب والنزاع

النظرة الإيديولوجية والعسكرية- الأمنية تجاه السياسة الخارجية، ووجود الحرس الثوري في السياسة الخارجية، هيأ المناخ اللازم للنهوض بعنصر إثارة الحرب والنزاع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي قوى ترى أن الحل العسكري هو السبيل الوحيد للتصدي ضد تهديدات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأن أي حرب ضد إيران تنتهي بفشل الولايات المتحدة مثلما حدث في العراق.

الحفاظ على هوية وجود الجمهورية الإسلامية

تغيرت مكانة الجمهورية الإسلامية على الساحة الدولية بعد تولي حكومة خاتمي، وتراجعت حدة التهديد العسكري ضد إيران، لكن مع تصاعد أزمة الملف النووي تزايدت التهديدات الخارجية لاسيما العسكرية، وأصبحت ذات خطورة أكثر من ذي قبل. وترى إيران أن الخطر المحدق منصب حالياً في حكومة بوش وإسرائيل، وأن أي إجراءات خارجية قد تمهد لظهور تيارات معارضة في الداخل. وبالرغم من ضعف موقف حكومة بوش إزاء شن هجوم عسكري ضد إيران على عكس موقفها من العراق وأفغانستان إلا أن التقارير تفيد بأن إيران على وشك الدخول في عزلة، وربما تتعرض لهجوم عسكري يستهدف مراكز استراتيجية وقواعد عسكرية، أو ربما تتعرض لاحتلال بعض الأراضي الإيرانية. هذه التهديدات ألقت بظلالها على السياسة الخارجية الإيرانية وربما أصبحت هي المحدد الرئيسي لسياستها الخارجية، حيث باتت هوية الجمهورية الإسلامية واستمرارها هي أهم بنود ومحاور التخطيط على صعيد السياسة الخارجية.

جذب التأييد من شعوب الدول الإسلامية

ثمة حقيقة يدركها الكثيرون وهي أن تزايد الكراهية تجاه إسرائيل وحكومة بوش كانا السبب وراء تنامي وتطور تنظيم القاعدة، وقد نشر تنظيم

القاعدة كوادره الانتحارية في الدول الغربية التي كانت حكوماتها السبب في إثارة الكراهية من جانب الشعوب الإسلامية.

والجمهورية الإسلامية من خلال موقفها إزاء إسرائيل تريد استغلال هذه الكراهية من أجل جذب تأييد الشعوب الإسلامية، ومن ثم لعب دور القوة القيادية المعارضة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. هذه القضية ذات بعد أيديولوجي واستراتيجي أيضاً من جانب التيار اليميني المتشدد في إيران. البعد الأيديولوجي يندرج في إطار نشر النموذج الإسلامي، والبعد الاستراتيجي يستهدف في المقام الأول الحفاظ على وجود وهوية الجمهورية الإسلامية، فإذا حصلت الجمهورية الإسلامية على دعم شامل من شعوب هذه الدول الإسلامية فإن أي هجوم عسكري أمريكي إسرائيلي سينقل موجة من الاضطراب وعدم الاستقرار إلى المنطقة بأسرها، وهذا هو ما يسعى إليه التيار اليميني المتشدد في إيران، وهو ربط أمن الجمهورية الإسلامية بأمن المنطقة ككل، ومن ثم إقناع المخططين للهجوم العسكري ضد إيران، بأن ذلك يعني اضطراباً وعدم استقرار في المنطقة.

التحول من التعامل إلى التصدي مع الغرب

بعد أن تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية وجهت إدارته المتشددة انتقادات عدة للسياسة الخارجية لإيران في عهد رفسنجاني وخاتمي حيث اعتبرت أن السياسة الخارجية في تلك الفترة كانت سياسة انفعالية، وأن التعامل مع الغرب على مدى ستة عشر عاماً أدى إلى منح الجمهورية الإسلامية، للغرب والدول الأوروبية، امتيازات لا حد لها، دون الحصول منها على امتياز مناسب، وهم يعتقدون (اليمنيون)، أن سياسة التعامل من جانب الحكومات السابقة، ساهمت في الإذعان للمطالب الأوروبية والتي لم تقتنع بهذه الامتيازات ودائماً ما تمارس ضغوطاً لتحقيق المزيد من المطالب.

ويرى منظرو التيار الحاكم حالياً، أن صدام حسين منح الغرب امتيازات ضخمة، ولكنها لم تحل دون التصدي للهجوم العسكري، وأن حكومة بوش تمكنت من اجتياح العراق من خلال حجة واهية تتلخص في وجود أسلحة نووية، هذا في حين صمدت كوريا الشمالية ضد أوروبا والولايات المتحدة وواصلت برنامجها لتطوير السلاح النووي، ومن ثم اضطرتهم للإذعان إلى مطالبها ولصرف النظر عن الحلول العسكرية.

الردع من وجهة نظر المحافظين في إيران

■ حسين باستاني ■ روز (اليوم) ٢٢/٣/٢٠٠٦

نفقات الهجوم على إيران. وبمجرد التغلب على هذه المخاوف سيضع الأمريكيون على قائمة أولوياتهم برنامجاً تخطيطياً لعمليات عسكرية محدودة أو شاملة من أجل الإطاحة بالجمهورية الإسلامية على غرار سيناريوهات تم إتباعها إزاء العراق أو يوغوسلافيا. ويعتقد المحافظون الجدد أن حجة هذه العمليات، حتى في حالة التعاون الكامل من الجمهورية الإسلامية وإقدامها على نزع سلاحها ستكون مجرد ذريعة مثلما حدث في العراق.

على صعيد آخر يمكن تفسير تصريحات أحمدى نجاد المتعاقبة بشأن القضية الفلسطينية وإسرائيل في إطار توجهات فريقه الخاص طبقاً لعبارة الردع. ويمكن اعتبار هذه التصريحات تكتيكية من أجل توطيد الاستعدادات الإقليمية من أجل التصدي لتهديد الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم الهيمنة والقوة الكبيرة التي تظهر بها الولايات المتحدة في المنطقة إلا أن العالم الإسلامي، خاصة في الشرق الأوسط، لا زال محتشد ويمثل قوة لا يستهان بها ضد الممارسات الإسرائيلية في فلسطين، وهو المنطق الذي استغله صدام حسين حتى يحصل على دعم خلال توجيه ضرباته لإسرائيل أثناء الغزو، وربما ساهم ذلك في إثارة بعض القوى الإيرانية التي طالبت بالدخول في الحرب لصالح صدام حسين (العدو المباشر للجمهورية الإسلامية). وقد بات من الواضح حالياً أن أحمدى نجاد بوصفه ممثل لتيار المحافظين الجدد المهيمنين على إيران، عندما يصيغ حديثه بلهجة استنفار وخصومة يوجه رسالة محددة مفادها، أن هذا التيار سيلجأ في المستقبل القريب ممارسة عمليات في العالم الإسلامي وحشد الرأي العام به من أجل الدفاع عن نفسه، ونظراً لتزايد نفقات هذه الممارسة، يعتقد المحافظون الجدد أنه من الضروري تقبل هذه النفقات لتزايد احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية حيث ستكون المواجهة الأهم بين العالم الإسلامي الداعم لإيران في المنطقة.

حظي التحول في السياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب فوز الجناح الأصولي من التيار المحافظ بانتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية باهتمام وسائل الإعلام العالمية، وفي هذا السياق ظهرت العديد من التحليلات من أجل تفسير نهج الحكومة الجديدة برئاسة محمود أحمدى نجاد، وقد أرجعت معظم التحليلات السياسة المتشددة لحكومة أحمدى نجاد إلى مجموعة من العوامل كان على رأسها افتقار رئيس الجمهورية إلى القدرة على تولي مهام ضخمة ونظريته الأيديولوجية للقضايا الدولية، بالإضافة إلى سعيه من أجل تضليل الرأي العام الداخلي عن عجز الحكومة عن الوفاء بالوعود الانتخابية.

لكن يبدو أن التصريحات والتقارير التي نشرت حتى الآن من جانب المحافظين الجدد المهيمنين على الحكومة الإيرانية قد ربطت بين توجهاتهم إزاء الملف النووي ومقولة "الردع" أكثر من أي شئ آخر. وبناءً عليه، فقد اعتبرت التصريحات المتوالية من جانب المحافظين الجدد في إيران أن الضغط من الولايات المتحدة وحلفائها في الملف النووي يهدف إلى منع تصدير التكنولوجيا المتقدمة للسيطرة على قدرة الردع بالجمهورية الإسلامية في حالة أي هجوم عسكري واسع النطاق أو محدود. وقد ورد في تقارير وتحليلات نشرت من جانب المحافظين الجدد بإيران تأكيدات عدة تحض على استخلاص العبرة وتعلم الدرس من التجربة العراقية.

ويرى المحافظون الجدد في إيران أن الولايات المتحدة سعت مع العراق إلى منعها من الحصول على سلاح مؤثر له القدرة على مجابهة الولايات المتحدة، وفي النهاية أطاحت الولايات المتحدة بصدام ودمرت جيشه، وهذا هو ما تريد الولايات المتحدة تطبيقه على إيران.

ويرى المحافظون الجدد في إيران، أن هذا السيناريو يتكرر إزاء إيران وأن أعلى درجات التعاون الإيراني من أجل إزالة مخاوف المجتمع الدولي لن يتمخض عنها سوى تبديد المخاوف الأمريكية تجاه

المخاطر القادمة والعابور السلمي

■ نامه (الرسالة)، العدد ٨٤، ٢٠٠٦/٣/١٨

يتحقق إلا بالإدارة السليمة والمنطقية المتوائمة مع الأحداث، أما الإدارة السيئة فلا بد أن تنتهي بأخطار وتعرض المصالح القومية للخطر.

لقد أثارت سياسة حكومة خاتمي فيما يتعلق بالبرنامج النووي، شكوى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعاون إيران مع الوكالة على مدى العشرين عاماً الماضية، فكانت النتيجة بأن تحول الملف النووي الإيراني إلى موضوع أمني، وأصبح رهن قرار مجلس الأمن.

ووسط هذا يظهر اتجاه آخر على الساحة الدولية ليعلم أن الطريق الوحيد لحل الأزمة مع إيران ومنعها من الإخلال بأمن بالمنطقة هو تغيير النظام في إيران، في الوقت الذي تشير فيه واشنطن إلى ضرورة القيام بعمل أشد ضد هذا النظام.

ولاشك أن خروج رؤوس الأموال من إيران هي مقدمة لضربات أشد في انتظار إيران، فهروب رؤوس الأموال وأيضاً الضغوط الاقتصادية الناتجة عن انخفاض التبادل التجاري مع إيران سيتسبب على الأقل في تأجيل الكثير من الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وهذا الأمر سيترك تأثيراً مباشراً على قوى العمل ويتبعها بطالة وركود ومشكلات حيوية كثيرة.

إن استمرار هذه المشكلات الاقتصادية والضغوط الخارجية ستكون سبباً في ظهور حركات المعارضة في المدن الكبرى وظهور تجمعات كبيرة من الشعب، وهو الأمر الذي سيثير التوتر والاضطراب في الدولة ويوماً بعد يوم تتزايد الدعوات لاستقالة الحكومة ثم الدعوة لإسقاط النظام!!

سيناريو أمريكي معد ولكنه رهن استجابة الشعب الإيراني له. فهل ستتجح هذه الاستراتيجية الأمريكية في ظل تأكدها من الفشل في حالة التدخل العسكري في إيران؟

يواجه مستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحديات صعبة على الساحة الدولية خاصة بعد الحملة الشرسة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران بسبب برنامجها النووي السلمي، وتصميمها على تغيير النظام الحاكم في إيران، وهي الاستراتيجية البديلة للهجوم العسكري. هذه الاستراتيجية كانت موضع قبول أغلب الدول الأوروبية والمؤيدة لتوجهات واشنطن.

ولاشك أن امتلاك إيران للتقنية النووية السلمية حق مسلم به مثله مثل الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، والاستفادة من المتخصصين الإيرانيين في الداخل والخارج، واستعداد الكثير من الشباب الإيراني من أجل مكافحة الفقر والفساد والتفرقة، وإحقاق الحقوق الأخرى للشعب الإيراني المظلوم.

منذ خمسين عاماً كثرت الوعود وتعاقبت حكومات وسقطت حكومات دون اعتبار لأي وعود. ولذا، يجب على الحكومة الحالية أن تلبى مطالب الشعب وأن تصحح الأخطاء التي تسببت في تعريض المصالح القومية الإيرانية للخطر. فهل ننتظر من الخارج من يحفظ مصالحنا؟ وهل الدول الأخرى هي السبب في عرقلة تنفيذ أهداف الثورة الإسلامية خلال ربع قرن، وهل يمكن لدولة أن تفضل مصالح الجمهورية الإسلامية على مصالحها الخاصة؟

إن مسئولية الجمهورية الإسلامية تكمن في الاستفادة من كل القوميات الإيرانية، واستغلال كل السبل لمواجهة أي إجراء لأي دولة تكون ضد الأمن القومي الإيراني.

وقد أكد الكثيرون أنه يجب أن نحافظ على استقرار وأمن أهم وأثرى منطقة في العالم (منطقة الشرق الأوسط) من أجل الحفاظ على استقرار وأمن الجمهورية الإسلامية وكذلك مصالحها. وهذا الأمر لن

الهيمنة الأمريكية ونهاية الملف النووي الإيراني

■ د. إبراهيم متقى همشهرى ■ (المواطن) ٢٠٠٦/٤/٢١
أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران

ملفها إلى مجلس الأمن أن يكون لها وجود فى عملية اتخاذ القرار. وبهذا الشكل يتهىأ المجال لحل سلمى للخلافات والأزمات الدولية.

وتفيد الشواهد أن القائمين على الملف النووى الإيراني لم يلعبوا دوراً مباشراً فى عملية إصدار بيان مجلس الأمن، وتشاوروا فقط عن طريق الدبلوماسية الهامشية مع نواب دول الصين وروسيا.

وتم إصدار بيان مجلس الأمن بناءً على المادة (٤٠) من الميثاق، التى تقضى بأن مجلس الأمن يستطيع، قبل أن يقدم توصيات طبقاً للمادة (٣٩)، أن يتخذ قراراً بخصوص الإجراءات التى يجب أن تتم، ويوصى الدول بالقيام بإجراءات خاصة، ويطلب مجلس الأمن من القائمين على الدبلوماسية الإيرانية أن يهيئوا المجال لوقف الأنشطة النووية الإيرانية. وهذا الأمر يعنى أن مجلس الأمن قد اتخذ أول خطوة من إجراءاته فيما يخص إيران، ومن الممكن بالطبع أن تستمر هذه العملية فى فترات زمنية قادمة أو أن تواكبها مبادرات جديدة. إن قوة إيران فى هذا المجال تواجه خطراً ناجماً عن عملية التنسيق بين أعضاء مجلس الأمن. على أية حال ستستمر هذه العملية، ومن المؤكد أن القيود السياسية والأمنية الإيرانية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لها مخاطر ومشاكل كثيرة.

نتائج الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية

تبين الضغوط الدولية التى تمارس بشكل تنسيقى من جانب القوى العظمى أنهم ليسوا قادرين على خلق توازن بين مكانتهم وأهدافهم من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، وهذا الأمر بدوره سيخلق ظواهر جديدة فى النظام الدولى، ويجب اعتبار الهيمنة بمثابة نتيجة لا يمكن تجنبها لسياسات الولايات المتحدة فى التعاطى مع التحديات الإقليمية، وتفيد التجربة التاريخية للدول أنه كلما كانت هناك مرونة أكبر مع الدول الساعية للهيمنة الدولية، كلما واجهت الدول التى تبذى هذه المرونة مخاطر أكبر وأوسع نطاقاً، وقد عانت الدول الأوروبية من هذا

ما تزال أصداء الملف النووى الإيراني تلقى بظلالها على مجمل التفاعلات التى تجرى فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد احتمالات قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، التى توافقت مع اتجاه كل من واشنطن وطهران إلى إجراء حوار حول العراق، وهو الأمر الذى يثير بدوره تساؤلاً مهماً حول استمرارية الهيمنة الأمريكية. ويؤكد المنظرون الواقعيون على أن النظام الأحادى القطبية بالمقارنة بالنظم الدولية الأخرى هو أكثر النظم المسببة لعدم الاستقرار، ومن الممكن اعتبار هذا الأمر ناجماً عن مقاومة مختلف الدول لسياسات الدول التى تمارس الهيمنة. من ناحية أخرى، عندما تزيد عملية التدخل والإملاء، فإن كل الدول إزاء هذا الأمر تبذى مقاومة أكبر وتحدياً أكثر جدية. وهذه الظاهرة أصبحت موجودة الآن فى السياسة الدولية، وأصبحت النظم الإقليمية مضطربة غير مستقرة. وتزايدت المنافسة بين مختلف اللاعبين، وليس هناك أى نوع من توازن القوى، ويبدى مختلف اللاعبين قلقاً إزاء خطر الهيمنة الأمريكية، ووصل الأمر، كما أوضحه المحلل الأمريكى استيفين والت، إلى درجة أن الحكومات، خاصة الدول الكبرى، أصبحت فى حالة شك وريبة من دور وأداء الولايات المتحدة. ومع ذلك لم تقم هذه الحكومات باتخاذ أى إجراء فعال للحد من القوة الأمريكية.

مظاهر اتحاد القوى العظمى فى الوقوف ضد الهيمنة الأمريكية:

من الممكن اعتبار البيان الرئاسى الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٨ مارس الماضى بخصوص الأنشطة النووية الإيرانية مظهراً للمشاركة المنظمة من جانب الدول التى تعمل على إيجاد نظم أمنية، خاصة فى الشرق الأوسط. وفى هذا الصدد، تنص المادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة، على أن أعضاء مجلس الأمن يتولون مسئولية حفظ السلام والأمن الدوليين. وبناءً على المادة (٢٢) من الميثاق يجب على الدولة التى يحال

الأمر مع ألمانيا النازية. وفي عام ١٩٣٨ استطاع الزعماء الألمان التوصل إلى نتائج مطلوبة للهيمنة في مؤتمر ميونيخ، وقد هيا التعاون بين دول فرنسا وبريطانيا مع الأهداف الإقليمية والدولية لألمانيا النازية المجال لنشوب الحرب العالمية الثانية.

والآن يتم تنفيذ شكل آخر من الهيمنة الدولية من جانب الولايات المتحدة، حيث استطاع المسؤولون الأمريكيون أن يصلوا إلى أهدافهم السياسية والدولية بتصديق من سائر الدول العظمى، ويجب اعتبار القوة الدبلوماسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة، وكذلك أيضاً الاستعدادات التي تملكها للقيام بعمليات نفسية بمثابة أداة للوصول إلى الهيمنة الدولية.

وكما يؤكد المحلل الأمريكي كينيث والتز، فإن الهيمنة من جانب القوى العظمى لا تمثل خطراً على سائر الدول فقط، بل إنها تؤدي إلى عدم استقرار النظام الدولي، ومن الممكن اعتبار العمليات العسكرية الأمريكية في العراق نموذجاً لفهم الظروف الناجمة عن عملية التدخل الواسعة النطاق من جانب بريطانيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وهذا الأمر قد أدى إلى عدم استقرار منطقة العالم الإسلامي، ويطرح ما يسمى بالنظرية الجغرافية السياسية للحزام القاطع، ويمكن اعتبارها مرتبطة بالنطاق الجغرافي الذي واجه تدخلاً واسع النطاق من جانب الولايات المتحدة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا تقوم سائر القوى العظمى في ظل الظروف الراهنة بالعمل على خلق توازن مع الهيمنة الأمريكية.

صدي الهيمنة الأمريكية على مسيرة الملف النووي الإيراني

من الممكن اعتبار الملف النووي الإيراني بمثابة تجربة تاريخية أمام مصير النظام الدولي. ولا زالت هناك خيارات عدة، من الممكن أن تؤثر على العمليات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط وبثية النظام العالمي، وما شوهده على مدى الأعوام الماضية من جانب القوى العظمى من الممكن إخضاعه للملاحظة على أساس مظاهر تعاونها المرحلي والتدريجي مع الولايات المتحدة، واستمرار هذا الأمر سيزيد من المخاطر الأمنية التي تواجههم على مدى الأعوام القادمة.

بالطبع هناك دول مثل الصين وروسيا مع تعاطيها

في متابعة الملف النووي الإيراني تستطيع أن تواصل أنماطها السلوكية القديمة، فهم في هذه الظروف لم يبدوا أي مؤشر على قوتهم. ولو أنه في نظرية فوكوياما تكون القوة ناجمة عن المقاومة، بناء على هذا، تكون عدم مقاومة الدول الكبرى لسياسة الولايات المتحدة دليلاً على ضعفها وتخاذلها. وفي هذه الظروف وكما قال استيفن والت، كل أشكال الانفعال وعدم المقاومة من جانب اللاعبين الفاعلين سياسياً على الساحة الدولية من أجل أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية يحولها إلى قوى من الدرجة الثانية تستطيع أن تلعب دور المشاركة والتعاون مع الولايات المتحدة، ويعتبر هذا الأمر بمثابة ركود على ساحات صنع القوة.

ولهذا لو استطاعت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن يحققوا أهدافهم ضد إيران، ففي ظل هذه الظروف تصبح الصين وروسيا في الركن الهامشي من السياسة الدولية، وهذا الأمر يؤدي بهما إلى حالة من العزلة.

إن تأمين المطالب الاستراتيجية الأمريكية فيما يخص الملف النووي الإيراني من الممكن اعتباره مجاًلاً لظهور مزيد من الإجراءات الهجومية الأمريكية. وبشكل عام، فإن نجاح قوة الهيمنة فيما يخص موضوع ما، سيؤدي إلى وجود تدخل أكبر. وفي ظل هذه الظروف، ستتخلق إمكانية نشوب صراعات استراتيجية أخرى بين العالم الغربي، وكما أن الثروة الكبيرة تبادر إلى ابتلاع الثروة الصغيرة فمن الطبيعي أن القوة المهيمنة ستعمل على تقليص مكان سائر اللاعبين الدوليين، وبهذا الشكل سيصبح دورهم تابعاً لأهدافها الاستراتيجية.

وفي مثل هذه الظروف ستبادر الجمهورية الإسلامية الإيرانية أيضاً إلى إجراءات وقائية أخرى. وإذا ما فرضت الولايات المتحدة في عملية متابعة ملف إيران النووي كل أهدافها الاستراتيجية، فإنها لن تحقق هدفها النهائي. وبصفة عامة، فإن نجاح الولايات المتحدة إقليمياً في الشرق الأوسط لن يمكنها من الاستمرار حتى المراحل النهائية، وسيخلق ما يسمى المقاومة الاجتماعية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، ومن الممكن اعتبارها القوة التي ستخلق شكلاً آخر للمقاومة.

دفاع روحاني عن المحادثات مع الغرب

■ شرق (الشرق) ٢٢/٤/٢٠٠٦

إلى نموذج آخر من تأخر المحادثات مع الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية - الإيرانية، حيث قال: "أثناء الحرب المفروضة كان هناك شيء مشابه لهذا الأمر، بعد فتح الفاو وخرمشهر لم نستطع أيضاً أن نتخذ القرار مع الدفاع المقدس وأن نجلس على مائدة المحادثات مع العدو ونتفاوض، وأخيراً هذا الأمر إلى أن وصلنا إلى أنه لم يعد أمامنا سوى قرار مجلس الأمن والمفاوضات، وفي ذلك الوقت أخذنا التفاوض مع العراق، ومن المؤكد أن هذا الاختيار كان متأخراً جداً".

ووصف روحاني ممثل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في المجلس الأعلى للأمن القومي مرة أخرى عدم الحوار مع الأجانب بأنه أمر سيئ، وشرح سبب عدم قيام السياسيين الإيرانيين بإجراء حوار مع الأجانب عموماً والأمريكيين على سبيل الخصوص بأنه يعود إلى "التشاؤم العميق الذي ترسب في الأذهان. إننا دائماً لا نريد أن نجلس مع الأجانب، خاصة العدو ونشعر دائماً أننا لو فعلنا هذا الأمر فقد خدعنا، وكما شاهدنا أعلنت بعض المنابر العامة أننا في أي وقت سنجلس مع الأجانب سنخضع، من المؤكد أنني لا أقبل هذا الأمر، وأعتقد أن هذه النظرة ناجمة عن التشاؤم الذي تمكن منا، إننا دائماً نعتبر التقارب مع الأجانب مثل التقارب مع الشيطان ونقول نعوذ بالله، اليوم حان الوقت لأن نكون أكثر توازناً في عمليات اتخاذ القرار ونتعامل بمزيد من المنطق والبعد عن العواطف، كما أننا نضع في اعتبارنا أن العالم الآن يختلف عما كان عليه من عشر سنين وفترة الحرب الباردة. اليوم تتغير الظروف العالمية بسرعة ولهذا لا نستطيع الاحتكام إلى الصيغ القديمة".

وأضاف: "إننا اليوم أصبحنا في ظروف نواجه فيها هجمة عامة، تقف مختلف الدول، خاصة الدول الغربية فيها صفاً واحداً ضدنا، ويأخذون الصين وروسيا تدريجياً إلى صفهم حتى يستصعدوا قرارات ضد الجمهورية الإسلامية، ولهذا السبب يجب علينا اليوم أن نتحرك بحكمة، وللأسف إن التحادث مع الأجانب من وجهة نظر البعض هو مثل "أكل الميتة" يحدث وقت الضرورة".

قام حسن روحاني المسئول السابق عن الملف النووي الإيراني وبدون أي مقدمات بتوجيه انتقادات حادة لطريقة تعامل حكومة أحمدى نجاد مع الملف النووي الإيراني والعلاقات مع الدول الأوروبية، حيث صرح في هذا الصدد قائلاً: "أعتقد أننا بعد تحدى الحرب المفروضة، نواجه اليوم أصعب وأثقل تحد. وكذلك أيضاً أعتقد أنه منذ بداية الثورة وحتى الآن كانت علاقاتنا مع القوى الأجنبية عدائية، ومن المؤكد أن هذا العداء كان بلا أساس، لأنه على مدى العقود الماضية أنزلت بنا الحكومات الشرقية والغربية أضراراً هائلة، لكن لم يصل هذا العداء إلى الحد الذي جعلنا نمتنع عن أي تعامل بناء لتحقيق الأهداف، وقد أدت هذه القضية إلى أن نتعامل دوماً بتشكك، إلا أننا بعد فترة شعرنا في مرحلة إننا بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية والخبراء الأجانب، ولهذا أبدينا مرونة إلى حد ما، لكن كان هناك قلق ينتابنا من أعماق ذاتنا، هذا في حين أن دولة مثل ماليزيا لا يساورها مثل هذا القلق على الرغم من أن ثلثي استثماراتها أجنبية".

وتحدث روحاني عن عملية تضخيم الأمور وعدم السيطرة على العواطف في ساحة العلاقات الخارجية لإيران، حيث تطرق إلى العلاقات مع الولايات المتحدة بقوله: "في موضوع وكر الجاسوسية كان هناك حل، وهو أن نجلس مع الأمريكيين ونحل المشكلة، لكننا بدلاً من أن نتحادث أدخلنا العواطف في هذه المسألة، وضخمنا القضية حتى وصلنا إلى المرحلة التي كنا على استعداد فيها أن نجلس مع أمريكا لكن كان قد فات الآوان، وربما لو كنا أسرع استجابة كنا قد وصلنا بشكل أكثر سهولة إلى اتفاق وتمت رعاية مصالح البلاد بشكل أكبر، ولكن للأسف يمكن القول إننا دائماً في الأوقات الحرجة لم تكن نستطيع اتخاذ القرار السريع، وكنا نحكم العواطف في القرارات، ففي مسألة احتجاز الرهائن، قبل أن يقوم العراق بالهجوم علينا لم يكن أحد يجزؤ على التفكير في حل المسألة، لكننا بعد ذلك أبدينا الاستعداد، بل وفي النهاية تعجلنا في هذا الأمر، ولأنها تزامنت مع الانتخابات الأمريكية قمنا بحلها بسرعة".

ولم يقف روحاني عند هذا الحد من النقد، بل أشار

وانتقد روحاني، الذي يحسب على المؤسسة الدينية، سياسات الحكومة الجديدة في التعاطي مع الملف النووي والأسلوب الذي يدار به حيث قال: "يسير الملف النووي الإيراني نحو الاتجاه الأصعب. ومع أن الشعب سعيد بهذا الأمر، لكن هذا الانجاز يرجع إلى نهايات فترة تولى مير حسين موسوي الحكومة، ففي عهد هاشمي رفسنجاني تم شراء كل أجهزة الطرد المركزي والتخصيب ومفاعل أصفهان، وفي عهد السيد خاتمي تم توطين هذه التقنية المشتراة ولا يجب إغفال أنه منذ عام ١٩٨٨ حدثت تحركات كثيرة في هذا المجال وقد تحملت حكومة رفسنجاني وخاتمي مشقات كثيرة في هذا الصدد حتى استطعنا أن نصل في عام ٢٠٠٢ إلى تقنية التخصيب، وقمنا بالتخصيب من خلال عدد من أجهزة الطرد المركزي، ووصف خاتمي الوصول إلى هذا الإنجاز بأنه انتصار عظيم للأمة الإيرانية، ومن المؤكد أن هذا الأمر كان لازال ناقصاً في أصفهان وكان قد بدأ حديثاً في أراك، وكنا قد قمنا بالخطوات الأولى في إنتاج الكعكة الصفراء، وكان لابد أن تستكمل". للأسف تم تشويش الرأي العام حتى وصلنا إلى قرار سبتمبر ٢٠٠٢ ولم يكن هذا القرار في صالح الجمهورية الإسلامية، وأصلنا إلى حافة الإحالة لمجلس الأمن في الجلسة التالية. من المؤكد أنه تم اتخاذ قرارات حكيمة

من جانب مجمل النظام في ذلك الوقت. وفي ذلك الوقت اتخذنا القرار بتعليق نشاط ناتانز، لكننا استكملنا أعمالاً أخرى، وكنا قد وصلنا في ناتانز إلى تقنية التخصيب، وكانت الوكالة تعلم بهذا، ولكن في الوقت نفسه كانت مشروعات أراك وأصفهان والكعكة الصفراء ناقصة، ولهذا قبلنا تعليق الملف الذي اكتمل، لكننا لم نقبل المشروعات الثلاثة التي كانت ناقصة".

وقد رفض حسن روحاني تماماً كل الأقوال التي تنادي بأنه لا يجب إجراء حوار مع الغربيين، ووصف هذا الكلام بأنه "خطأ فادح"، وأوضح سبب ذلك بقوله: "يقول البعض لا يجب أن نتحدث مع الغرب وأن نخدع أنفسنا، هذا الكلام ليس أكثر من كلام أجوف، يقول به من هم بعيدون عن المسؤولية لأنهم لو كانوا في موضع المسؤولية لكانوا يعرفون أن الإيرانيين يؤمنون بمصالحهم بحكمة وذكاء. فمع علم الوكالة تهيات الفرصة لعلمائنا أن يواصلوا موضوع الكعكة الصفراء وأراك، خاصة أصفهان".

وفي النهاية قال روحاني: "يجب على إيران والغرب أن يجلسا على مائدة المفاوضات ويقوما بحل هذه القضايا على مائدة الحوار، ولو أننا نسعى إلى القوة فسنحصل عليها بالتعاطي مع الآخرين، وليس بدفع ثمن باهظ والتمسك بأشياء لا جدوى منها".

بين السلام والتحدى

■ مصيب نعيمى ■ الوفاق ٢٧/٢/٢٠٠٦

والإحياء بأن إيران بلد متشدد بينما لو ألقينا نظرة على استراتيجية إيران ومواقف مسؤوليها وعلى رأسهم القيادة العليا سنرى أن الحكومة الإسلامية في إيران رائدة في الحفاظ على السلام العالمي فهي تتحدث وبموضوعية عن مخاطر السياسات الغربية التي توجب نار الفتن هنا وهناك وتحرض الشعوب والدول عندما تهين كراماتهم وتسلب ارادتهم وتقمع حرياتهم وتسرق ثرواتهم.

فمن الذي لا يعرف أن القسم الأعظم من امكانات وثروات الدول المعروفة بالعالم الثالث تدخل في جيوب عدد قليل من الدول الغربية التي ترى نفسها متميزة عن باقي العالم وتجيز لنفسها الاستيلاء على قدرات الآخرين دون اعطاء هؤلاء حقاً في الاعتراض.

فهذه فلسطين وذاك العراق وقبله أفغانستان احتلتها قوى غازية بذرائع شتى وترفض الخروج منها لانهم

تضمن خطاب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الذي ألقاه أمام حشد من العمال الإيرانيين في ٢٦/٤/٢٠٠٦ عبارات واضحة وصريحة لمن يريد ان يتعاطى مع الشأن الإيراني حيث لخص الموقف بسلمية إيران ونشاطاتها وتعاطيها مع الجميع، وهي الدولة التي تتضمن مبادئها الاحترام المتبادل لحقوق الآخرين ولا تحمل أى نظرة عداوية ولن تقوم باعتداء على أي دولة غير انها سترد الصاع صاعين عندما تتعرض لأي اعتداء على أرضها وشعبها وحضارتها.

فليس من حق الولايات المتحدة مهما بلغت من قوة ان تخاطب الآخرين بلغة التهديد والهيمنة، ولايجوز لها ان تمسك بقرار العالم لتستفرد بالمؤسسات الدولية التي يجب ان تكون في خدمة الجميع دون تمييز.

ولقد سعت بعض أجهزة الاعلام في الغرب الى نقل مقاطع من الخطاب دون غيرها سعياً لتزييف الحقيقة

يعتبرون انفسهم أوصياء على البشر، وحالة الدول الحرة ليست بأفضل حيث تواجه يومياً تهماً شتى من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وربيهم الكيان الصهيوني بفقدان الديمقراطية ودعم الارهاب ومخاطرهم على مستقبل العالم الغربي. لا أحد يتجرأ أن يتحدث عن أعمال الشغب في فرنسا والتمييز ضد الاقليات في أمريكا والتحرير ضد القوميات الأخرى في ألمانيا والضغط على

المسلمين في بريطانيا فضلاً عن عدم الحديث ولو بصورة عابرة عن الجرائم اليومية بحق الفلسطينيين الأبرياء وممارسات التعذيب في السجون الأمريكية وقصف البيوت في باكستان. لذلك كله فإن جنون العظمة الذي يتحكم بعقلية الساسة الأمريكيين يجب أن تواجه بعبارة لا للهيمنة ولو لمرة واحدة لأن استمرار المراوغة أمام الظالم سيدفع الجميع الى مصير مجهول.

معوقات تحقيق المجتمع المدني العالمي

■ محمد مهدي بهمنى ■ كزارش (التقرير)، العدد ١٧٢ - ١٧٣، مارس - أبريل ٢٠٠٦

١ - المعوقات الثقافية:

- أ - الجمود الفكري والعقلي وعدم الاهتمام بالبحث العلمي.
- ب - الطبقية.
- ج - النقل بدلاً من الإبداع.
- د - الاعتقاد في السحر والخرافة والأسطورة.
- هـ - العادات والتقاليد التي تسيطر على الدول النامية.

و - مظاهر التعصب اللامنتقي.

٢ - المعوقات الاجتماعية:

- أ - الاستبداد.
- ب - عدم اهتمام الحكومة بحقوق الشعب.
- ج - عدم الاستقرار السياسي.
- د - فقدان الأمن وفقدان الهوية الوطنية.
- و - الحكومة المركزية وانتشار ثقافة الاعتماد على الحكومة المركزية.

٣ - المعوقات الاقتصادية:

- أ - الإنتاج التقليدي.
- ب - الإنتاج بمعايير بسيطة.
- ج - الاقتصاد أحادي الإنتاج.
- د - وضع العراقيل والمعوقات أمام حرية التجارة والسلع.
- هـ - عدم وجود بنية تحتية مناسبة لعمل منظمات المجتمع المدني.
- و - محدودية الأسواق

تحظى الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني باهتمام الكثير من المحللين، خاصة في الدول النامية، وذلك نظراً للدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني داخل هذه الدول، وثمة تعريفات عدة تم وضعها لمفهوم المجتمع المدني من أهمها:

١ - المجتمع المدني هو مجتمع حضاري يقابل المجتمع البدائي (أدم فركسون).

٢ - المجتمع المدني طبقاً لمفهوم العلاقات المادية والاقتصادية والعلاقات الطبقية والاجتماعية يقابل الحكومة.

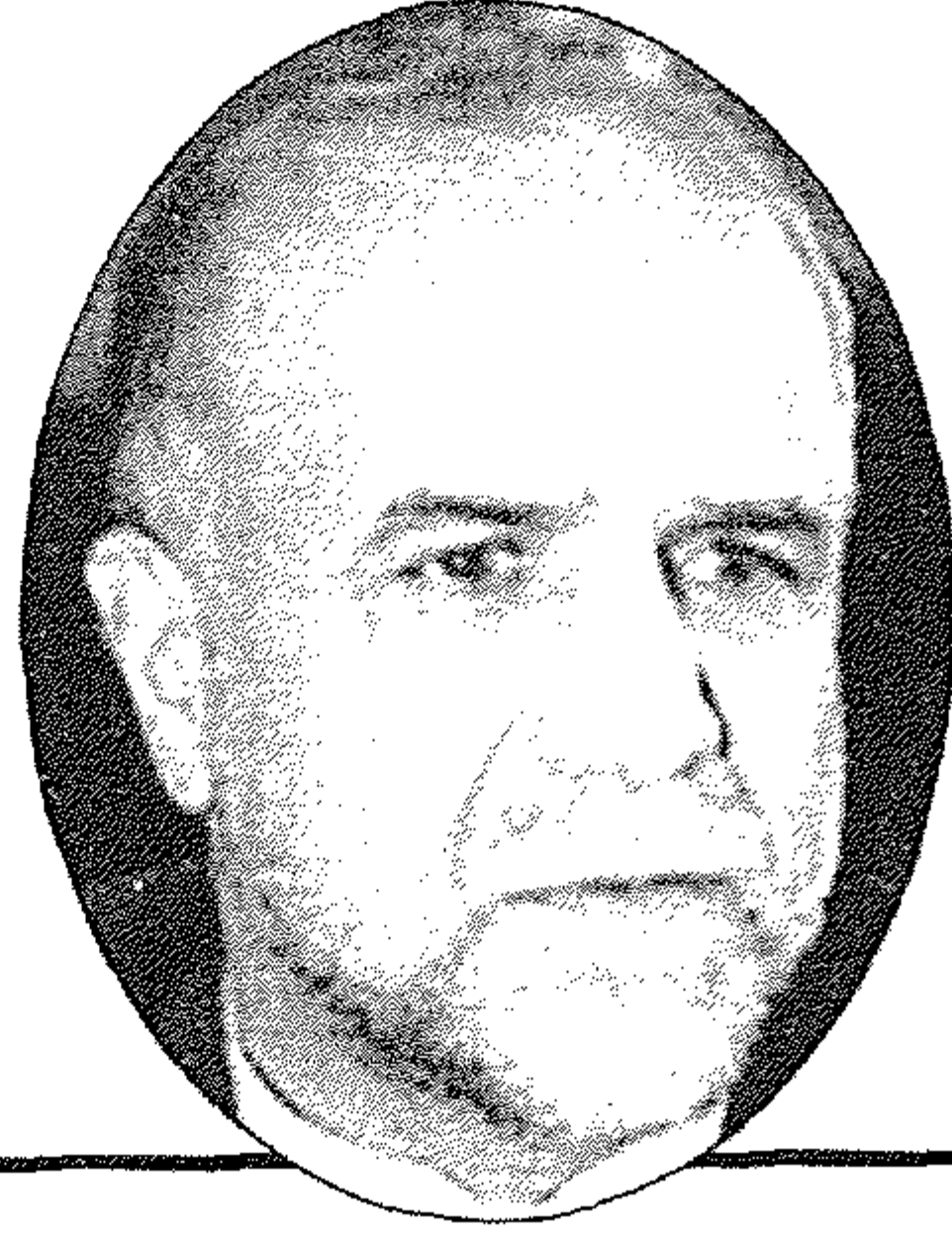
٣ - المجتمع المدني هو الشكل الأول لتكوين الحكومة عند ماركس.

٤ - المجتمع المدني هو جزء من بنية فوقية ومركز بلورة القوى الأيديولوجية أو الفكرية للطبقة الحاكمة.

وبالنظر إلى التعريف الأخير الذي يحظى بقيمة كبيرة يتضح أن المجتمع المدني يمارس دوراً فعالاً في الأنشطة التي لا تهتم بها الحكومة. أما المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية فيكون عادة في مقابل الحكومة ويطلق على ساحة من العلاقات الاجتماعية التي تكون بعيدة عن السلطة السياسية ويشتمل على مجموعة من المؤسسات والهيئات والجمعيات والتنظيمات الخاصة والمدنية.

وعند الحديث عن المجتمع المدني ودوره في الدول النامية يمكن القول أن ثمة معوقات عدة تقف أمام قيام المجتمع المدني بدوره المطلوب ومن أهمها:

شخصية العدد



سيد كاظم وزيرى هامانه
وزير النفط

التخطيط وتنظيم الأهداف والسياسات، كما كانت رئاسته لإدارة الدراسات التجميعية للنفط مفتاحا للخروج من عنق الزجاجة، فقد اضطلع بكل المسؤوليات بأمانة، خاصة ما يتعلق بالمخصصات والميزانية. كما ساعدت خبراته في مجال بحوث النفط على اختياره لعضوية مجلس أمناء جامعة صناعة النفط. ثم اختير مديرا للشركة الوطنية لتكرير وتوزيع النفط، بدرجة نائب لوكيل الوزارة للأنشطة النفطية والمدير الإداري لهذه الشركة، مع احتفاظه بمنصب وكيل وزارة النفط والمدير التنفيذي للتكرير والتوزيع. عمل نائبا للمدير التنفيذي وعضوا بمجلس إدارة شركة سلع لندن مع بداية نشاط شركة سلع لندن التي تزود قطاع النفط باحتياجاته من المواد والأدوات والتقنية، وقد اضطلع وزيرى هامانه بمهمة تأمين قطع الغيار بعد توليه هذا المنصب، مما دفع الوزير بيجن نامدار زنجنه إلى اختياره لتولى مسئولية المشروعات النفطية، وكذلك تعيينه وكيلا للوزارة لشئون التوظيف. ورغم أن هذا المنصب كان أقرب إلى التشريفات منه إلى الفعلية، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى اضطر الوزير زنجنه إلى الاستعانة به في مسائل أساسية، وجعله وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارية، فضلا عن

ولد سيد كاظم وزيرى هامانه في مدينة يزد عام ١٣٢٤هـ. ش. ١٩٤٦م، وتلقى تعليمه الأساسي في نفس المدينة، ثم انتقل إلى طهران حيث التحق بكلية الهندسة جامعة طهران، وحصل على بكالوريوس الهندسة قسم الميكانيكا، والتحق بالعمل في الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، كمهندس مشروعات في إدارة هندسة وبناء النفط عام ١٣٥٢هـ. ش. ١٩٧٤م، وعندما حصل على درجة الماجستير في الإدارة، عمل رئيسا للدراسات وتنظيم الأهداف والسياسات في تخطيط النفط، مع عمله كمساعد لمدير الشئون الإدارية، ثم عمل نائبا للمدير التنفيذي ومديرا للشئون الإدارية بشركة النفط الوطنية الإيرانية، ثم عمل مديرا للتخطيط التجميعي بشركة النفط الوطنية الإيرانية. كما تولى إدارة التخطيط للشركة الوطنية الإيرانية للتكرير والتوزيع، وأدت إنجازاته في هذا المجال إلى اختيار مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الإيرانية له عضوا بالمجلس، مع احتفاظه بعضوية مجلس إدارة شركة التكرير والتوزيع، واختاره الوزير الإصلاحي بيجن نامدار زنجنه مساعدا لوزير النفط للتخطيط والدراسات. وعضوا بالمجلس القومى لإدارة النفط، وخلال عضويته للمجلس، كان عنصرا فعالا في مجال

توليه منصب وكيل الوزارة للتسيق.

اختاره الرئيس أحمدى نجاد مشرفاً على وزارة النفط، ثم وزيراً للنفط.

يؤكد الوزير هامانه أن الرئيس أحمدى نجاد عرض عليه أن يتولى وزارة النفط فى البداية، ولكنه اعتذر عن قبولها، ووعد الرئيس بتقديم كل مساعدة ممكنة للوزارة، فعينه الرئيس مشرفاً حتى يتم اختيار وزير آخر، ولكن اختياره فشل ثلاث مرات خلال ثلاثة أشهر، فأعاد عرض منصب الوزارة على الوزير هامانه بإلحاح، وإزاء إلحاح المسؤولين وكبار موظفى الوزارة اضطر إلى قبوله بحكم أنه موظف حكومى وعليه أن يطيع الرئيس.

وقد قام باستشارة الرئيس حول توسعة قطاع النفط، ومحاربة الفساد فى هذه الصناعة، وإصلاح البنية الإدارية، وزيادة إنتاج حقل بارس الجنوبي، ووجد أن رأيه يتطابق مع رأى الرئيس، وقد ترك له الرئيس أسلوب تنفيذ هذه المقترحات.

وقد قام وزيرى هامانه فور توليه مباشرة الأمور كوزير للنفط بإجراء تغييرات كبيرة بين مسئولى الوزارة، حيث عين غلامحسين نوذرى مديراً تنفيذياً للشركة الوطنية الإيرانية للنفط، وكسايى زاده مديراً تنفيذياً للشركة الوطنية الإيرانية للغاز، وعين محمد رضا نعمت زاده مديراً تنفيذياً للشركة الوطنية الإيرانية لتوزيع وتكرير المنتجات النفطية، وعين ابراهيمى مديراً تنفيذياً للشركة الوطنية الإيرانية للصناعات البتروكيمياوية، كما قام بتعيين على زارعى مديراً تنفيذياً للمؤسسة الإيرانية الدولية لدراسات الطاقة، إلا أنه أبقى سيد هادى نجاد حسينيان فى منصبه كوكيل للوزارة للشئون الدولية ليستفيد من علاقاته الدولية، كما أبقى معظمى فى منصبه كوكيل للوزارة لشئون القوى البشرية، حيث يعتقد حسب خبرة اثنين وثلاثين عاماً قضاها فى مجال النفط وخطواته فى هذا المجال التى سار عليها خطوة خطوة، أن الإصلاح لا ينبغى أن يكون متسرعاً بل عاقلاً، وأن لا يتم إبعاد مسئول قبل أن يجد من هو أكفأ منه، وكان البعض يتصور أن لديه قائمة تغيير تضم أربعمائة اسم، لكنه ينفى ذلك بشدة، ويؤكد أن التغيير ليس هدماً، وسوف يحصل على دعم الرئيس فى عملية الإدارة والتغيير. ويؤكد أن اصطلاح مافيا النفط لم يصدر عنه، وأنه شعار مضلل قصد به الإثارة لتعويق عمل المسئولين عن النفط، لأن النفط موضع رقابة من الجميع، حيث تعتمد عليه مشروعات كثيرة، وله مخصصات كبيرة للتوسع فى مجال الغاز والصناعات البتروكيمياوية، فضلاً عن المشروعات

العامّة الكبيرة، كما أنه طعام لكل الصناعات والعلاقات الدولية، فإذا لم يعمل المسئولون فى هذا القطاع بشفافية، فسوف يكونون موضع الشك والريبة، وهناك جهات متعددة تقوم بالرقابة على قطاع النفط، مثل ديوان المحاسبات العامة، والمفتشية العامة، والسلطة القضائية، ويعتقد أن كل مسئول فى هذا القطاع يجب أن يأخذ على عاتقه محاربة الفساد، وأن تكون الشفافية أحد أهم أهداف الإدارة، وإذا كانت هناك مافيا للنفط فسوف يعلن عنهم، حتى يستريح باقى المسئولين. الكثيرون يتحدثون عن مافيا النفط، وأنا لا أؤكد ذلك أو أنفيه، ولكنى سأتابعه، ومن يعرف شيئاً عن هذه المافيا فليذهب إلى المراجع القضائية أو الجهات الرقابية، ويرشد عنهم، يقال إن هناك علاقات عائلية، وأن الفساد موجود فى الاتفاقات الدولية حول النفط وتصديره، وديوان المحاسبات يراجع كل الصفقات والفواتير، والأجهزة الرقابية تتابع حركة النفط، وأنا لا أستطيع توجيه الاتهام لأحد دون دليل، ولكنى أؤكد أنه اعتباراً من اليوم لن يكون هناك معرض للاتهام، وسيكون هذا المجال نظيفاً.

ويؤكد وزيرى هامانه أن أفضل طريق للاستفادة المثلى من النفط هو البيع بالمقابل، وهذا النوع من التعامل موضع تأييد النظام، وأنه سوف يدعم الاستثمار فى صناعة النفط، خاصة مشاركة القطاع الخاص فى هذا الاستثمار، كما أنه يرحب بالاستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع. وقد وعد هامانه أن يستفيد من عضوية إيران فى منظمة الأوبك من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة لإيران. لقد استطاع وزيرى هامانه خلال الأشهر القليلة التى كان مشرفاً فيها على وزارة النفط أن يحصل على تأييد المسئولين ودعم القيادات له، فلم يواجه أية مشكلة فى مجلس الشورى الإسلامى عند الاقتراع بالثقة، وأصبح وزير النفط بعد فشل ثلاثة مرشحين قبله.

ويؤكد الوزير هامانه أن إنتاج الأوبك يعتبر كافياً للسوق دون إغراق على عكس ما تدعى الدول المستهلكة، كما أن خمسين دولاراً ثمننا لبرميل النفط يعتبر معقولاً.

ويعكف الوزير هامانه على دراسة لائحة جديدة للشركة الوطنية الإيرانية للنفط، حتى يعرضها على مجلس الشورى الإسلامى لإقرارها، وكان الوزير السابق قد تعثر فى وضع هذه اللائحة، حيث كان من المفروض أن تقدم للمجلس فى العام الماضى.

الأمثال بين الفارسية والعربية

■ أ.د/ يحيى داود عباس

أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر

معين، ومنها ما يضع شروطاً مسبقة للحصول على نتائج سلوكية معينة، وهى من حيث شكلها سهلة الحفظ والانتشار، ومن ثم يسهل الاستشهاد بها عند الضرورة.

وبما أن خبرات الإنسان وسلوكه متشابهة فى وظيفتها النفسية، فقد أدى ذلك إلى تشابه كبير - أحياناً - فى مضمون الأمثال الشائعة فى ثقافات مختلفة، وهو ما يسمى بتوارد الخواطر والأفكار فى الأمثال.

ومن جانب آخر، فإننا نلاحظ تناقضاً بين الأمثال التى تشير إلى نفس الموقف، والسبب فى ذلك أن سلوك الناس وأساليبهم فى الحصول على الحاجة نفسها تختلف باختلاف الأفراد حتى فى المجتمع نفسه، والمثل ينبع من البيئة - صحراوية كانت أم بحرية أم زراعية - ويتأثر بجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن ثم فهو تعبير عن واقع معين فى ظرف معين. كما أن هذا التناقض قد يعود إلى اختلاف المراحل التاريخية والحراك الاجتماعى أو التغيير الاجتماعى الذى ينجم عن الهجرة وتأثير وسائل الإعلام والغزو الثقافى، وتأثير ذلك كله على المفاهيم والقيم والثقافات الخاصة بالشعوب.

ووظيفة المثل هى التعليم والنصح والإرشاد والتوجيه، ولكل مثل مواضع ومواقف يستخدم فيها، كما أن لكل مثل قصة أو حادث ما أو موقف اجتماعى يجب الإشارة إليه للوقوف على معنى المثل؛ ولهذا اهتم دارسو الأمثال بجمع الأمثال وتصنيفها وتفسيرها والإشارة إلى قصص هذه الأمثال.

والشعب الإيرانى مر بتجارب عدة، واحتك بدول وحكومات كثيرة على مر العصور سواء كان هذا الاحتكاك عن طريق الحروب أو العلاقات التجارية، ولديه تنوع مناخى وتنوع سكانى وكان لهذا كله أثر كبير

الأمثال: جمع مثل، والمثل: قول فى شئ يشبه قولاً فى شئ آخر بينهما مشابهة، ليبين أحدهما الآخر ويصوره. قال المبرد: المثل مأخوذ من المثل، وهو قول سائر يشبه حال الثانى بالأول، والأصل فيه التشبيه. وقد صور القرآن الله - سبحانه وتعالى - بأنه المثل الأعلى فى جميع صفات الجمال والجلال والكمال، وبأنه لا يحتاج إلى الأمثال، وقد نهى الله - سبحانه وتعالى - فى القرآن عن أن تضرب له الأمثال، أو أن نصفه بصفات غيره، لأنه لا مثيل له ولا شبيهه، فقال فى سورة النحل - الآية ٧٤: فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون. قال ابن المقفع: إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضح للمنطق، وأنىق للسمع، وأوسع لشعوب الحديث.

وقال إبراهيم النظام: يجتمع فى المثل أربعة لا تجتمع فى غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة.

والأمثال الشعبية (الفصحى والعامية) عنصر من عناصر التراث الشعبى، شأنها فى ذلك شأن الأساطير والقصص والأحاجى والسير الشعبية والأغاني التى تردد على ألسنة الخاص والعام من أفراد المجتمع، وهو ما يطلق عليه الغرب اصطلاحاً: فولكلور. ومن هذا المنطلق فإن الأمثال تعد مرآة صادقة تعكس جميع أفكار المجتمع وأخلاقياته وقيمه ومعنوياته وأدابه وعاداته وتقاليده وأمزجته، ومن ثم فإن الأمثال تؤلف جزءاً مرموقاً من التراث الثقافى الشعبى الذى تتناقله الأجيال عند جميع المجتمعات، وهى تعد تعبيراً عن الحياة الاجتماعية الواقعية فى هذه المجتمعات، ويمكنها أن تلعب دوراً بارزاً فى تفاعل الحضارات.

والأمثال عبارة عن مجموعة من الملاحظات كونها الناس نتيجة خبراتهم فى المجالات الحياتية المختلفة، فمنها ما يتضمن النصائح والحكم والتعليم، ومنها ما يتضمن الأسباب أو التفسيرات أو التبريرات لسلوك

فى صياغة الأمثال وتتوعها. والإيرانيون مولعون بالتمثيل والقصص، والمستقرئ لدواوين شعراء إيران الكبار من أمثال: الفردوسى وجلال الدين الرومى ونظامى وسعدى وحافظ يلاحظ أن هذه الدواوين تشتمل على الكثير من الأمثال السائرة، وليس معلوماً: هل أبدع هؤلاء الشعراء هذه الأمثال، أم أنهم نظموها فقط؟ كما أن بعض الشعراء القدامى ضمنوا أشعارهم الفصحى تفسيرات لبعض الأمثال الفارسية وما يتصل بها من حكايات وقصص بعد أن استلهموها من الأدب الشعبى فى عصرهم، ومما لاشك فيه أن جزءاً من هذه الأمثال قد حفظ من الغناء بفضل هؤلاء الشعراء.

والأمثال الفارسية - شأنها شأن سائر الأمثال لدى جميع شعوب العالم - تعكس شخصية الشعب الإيرانى وتاريخه ولهجاته وعلاقاته بالآخرين ومعتقداته الشعبية. ومن الأمثال الفارسية ما يؤخذ بمنطوقه الحرفى المجرد، أى تكون كلماته ومعانيه مباشرة مثل: الاستخارة فى عمل الخير، ومنها ما يتخذ صورة التعبير الرمزى المجازى. وإذا كانت هناك أمثال تختلف من عصر إلى عصر لأن مطالب أى عصر لا تستجيب مع مطالب عصر آخر، فإن هناك أمثالا تصلح لكل عصر، مثل: كل إناء ينضح بما فيه - لا يغل الحديد إلا الحديد - يد واحدة لا تصفق - عذر أقبح من الذنب - ليس من سمع كمن رأى - البعيد عن العين بعيد عن القلب.

والدارس للأمثال الفارسية التى جمعها "دهخدا" فى أربعة مجلدات يلاحظ تشابهاً واضحاً فى كثير من هذه الأمثال مع الأمثال العربية بصفة عامة والأمثال الشعبية المصرية بصفة خاصة. وربما يرجع هذه التشابه إلى ما يسمونه بتوارد الخواطر والأفكار، أو إلى تشابه خبرات الإنسان وسلوكه فى أى مكان عاش فيه، أو إلى عوامل التأثير والتأثر بين العربية والفارسية.

هذا وقد انتقل الكثير من الأمثال العربية إلى اللغة والأدب الفارسى، وضمنها الشعراء والكتاب، وخاصة شعراء الصوفية وكتابهم وكتاب النثر الفنى والتعليمى، فى شعرهم ونثرهم تأكيداً وتأكيذاً لما يقولون، ومن هذه الأمثال: لا تكن خازناً لغيرك - رب زارع لنفسه حاصد سواء - إن للحيطان آذاناً - الضرورات تبيح المحظورات - أشأم من غراب البين - خير الكلام ما قل ودل.

وسنحاول فى هذه الزاوية تصنيف بعض الأمثال الفارسية، ومقارنتها - من حيث الموضوع - بمثيلاتها من الأمثال العربية الفصيحة منها أو العامية:

١- أمثلة تفيد أن الهدايا على قدر مهديها، أو لإظهار التواضع عند تقديم الهدية:

الأمثلة الفارسية:

- هدية النملة رجل جرادة.

- هدية الفقير ورقة خضراء.

- أقبل منى فخذ الجرادة هذا.

ما يقابلها بالعربية:

- بصلة المحب خروف (مثل عامى مصرى)

٢- أمثلة تشير إلى الطمع والطماعين:

الأمثلة الفارسية:

- هل من مزيد. والمثل يستخدمه الإيرانيون بكلماته

العربية ويضرب على الشخص الطماع الذى لا يشبع

أبداً. وهو جزء من الآية رقم ٣٠ من سورة ق: يوم نقول

لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد.

- قل للطماع المحب للدينار: إما أن تملأ القناعة

عينيك، أو أن يملأ التراب عينيك.

الأمثلة العربية:

- لا يملأ عين ابن آدم إلا التراب.

- الطمع يقل ما جمع. (مثل عامى مصرى)

٣- أمثلة تضرب للحث على التحلى بالأمل وعدم

اليأس:

الأمثلة الفارسية:

- من عمود إلى عمود فرج.

الأمثلة العربية:

- من عمود إلى عمود فرقان. وهذا المثل متأثر

بالآية القرآنية "لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً" (جزء

من الآية ١ من سورة الطلاق).

- تبات نار تصبغ رماد (مثل عامى مصرى).

٤- أمثلة تضرب عند المجاملة غير العملية التى لا

تصدر عن القلب:

المثل الفارسى:

- مجاملة شاه عبد العظيم (عبد العظيم الحسنى

أحد أبناء أئمة الشيعة وهو مدفون فى الرى وقبره من

مزارات الشيعة المهمة. ونظراً لقرب مدينة الرى من

مدينة طهران، كان سكان الرى يوجهون الدعوة لسكان

طهران الذين انتهت زيارتهم لمزار الشاه عبد العظيم

لكى يقضوا الليل فى منازلهم، لكن سكان طهران كانوا

يرفضون لقرب المسافة بين طهران والرى).

المثل العربى:

- عزومة مراكيبه (مثل عامى مصرى).

٥- أمثلة تحث على عمل الخير دون النظر إلى

العواقب أو إلى الحصول على مكافأة:

المثل الفارسى:

- أعمل الخير وارمى به فى نهر دجلة.

المثل العربى:

- أعمل الخير وارميه البحر.

٦- أمثلة تطلق على الثروة التى تأتى بدون تعب أو

مشقة: فتضيع:

المثل الفارسي:

- ما تجلبه الرياح تأخذه الرياح.

المثل العربي:

- اللي يجي بلاش يروح بلاش (مثل عامي مصري).

٧- أمثلة تتحدث عن أن البعض يفعل الخير مع شخص آخر ولا يرى منه غير الشر:

المثل الفارسي:

- جزاء الخير الشر.

المثل العربي:

- آخر خدمة الغز علقه (مثل عامي مصري).

٨- أمثلة تشير إلى الأشخاص الذين يتظاهرون بالكرم وينفقون من مال غيرهم:

المثل الفارسي:

- يمنح من كيس الخليفة.

المثل العربي:

- زغردي يلي مانتيش غرمانه (مثل عامي مصري).

٩- أمثلة تشير إلى الأشخاص الجهلاء الذين لا يملكون القدرة على التمييز بين الأشياء:

المثل الفارسي:

- لا يفرق بين الثور والحمار.

المثل العربي:

- لا يعرف الألف من كوز الذرة (مثل عامي مصري).

١٠- أمثلة تشير إلى الأشخاص الذين يبالغون ويضخمون الأمور البسيطة:

المثل الفارسي:

- يجعل من القشة جبلاً.

المثل العربي:

- يعمل من الحبة قبة.

١١- أمثلة تشير إلى أن البدايات تبشر بالنهايات وإلى أن المقدمات تؤدي إلى النتائج:

الأمثلة الفارسية:

- السنة الطيبة تظهر من ربيعها.

- صفاء كل خميلة يظهر في وجه البستاني.

الأمثلة العربية:

- الجواب يظهر من عنوانه.

- يسيره يدل على كثيره.

١٢- أمثلة تشير إلى أن تغيير الماهية محال.

المثل الفارسي:

- لا تلد الحية إلا حية.

المثل العربي:

- إنك لا تجنى من الشوك العنب.

- أكفى القدرة على فهمها تطلع البنت لأمها (مثل عامي مصري).

١٣- أمثلة تشير إلى حالة الشخص المشغول جداً.

المثل الفارسي:

- ليست لديه حتى فرصة لتطبيق زوجته.

المثل العربي:

- ليست لديه حتى فرصة الهرش في رأسه (مثل عامي مصري).

١٤- أمثلة تشير إلى ضرورة اغتنام الفرصة المتاحة:

المثل الفارسي:

- الخل الموجود أفضل من الحلوى النسيئة.

- عصفور في اليد أفضل من صقر يطير في الهواء.

المثل العربي:

- عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة.

١٥- أمثلة تحث على عدم المشاورة في عمل الخير:

المثل الفارسي:

- لا استخارة في عمل الخير.

المثل العربي:

- إن عملت خير ما تشاور.

١٦- أمثلة تؤكد على ضرورة السعي والعمل من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة:

الأمثلة الفارسية:

- كل من يريد طاووساً عليه أن يتحمل مشقة السفر إلى الهند.

- كل من يريد قطف وردة حمراء يجب أن يتحمل جروح أشواكها.

الأمثلة العربية:

- الحاجة تفتق الحيلة - ومن خطب الحسنة لم يغله المهر.

- الغاوى ينقط بطاقيته (مثل عامي مصري).

١٧- أمثلة تشير إلى تألف المتناظرين والمتشابهين:

المثل الفارسي:

- يطير المتآلفان سوياً: الحمامة مع الحمامة والصقر مع الصقر.

الأمثلة العربية:

- الطيور على أشكالها تقع.

- البيض الممش يتدحرج على بعضه (مثل عامي مصري).

- كل شلو يشبهلو (مثل عامي مصري).

١٨- أمثلة تقال عند مرور الأحداث وانتهاء الوقت المخصص لها، وتشير إلى عدم جدوى وصول الأشياء في وقتها المناسب، كأن تأتي الإمدادات بعد هزيمة الجيش:

المثل الفارسي:

- بعد خراب البصرة.

الأمثلة العربية:

- بعد خراب عكا (بعد العيد ما يتفتش كحك (مثل عامي مصري).

عامى مصرى)
 ١٩- أمثلة تؤكد على ضرورة عدم تكرار الخطأ مرتين والسرعة فى التعلم:
 المثل الفارسى:
 - الجواد النجيب تكفيه ضربة سوط واحدة.
 الأمثلة العربية:
 - العبد يضرب بالعصا والحر تكفيه الإشارة.
 - أرسل حكيمًا ولا توصه!!
 ٢٠- أمثلة تثبت أن التدخل غير المناسب فى الأمور يفسدها:
 المثل الفارسى:
 - المنزل الذى به سيدتان يفرق فى التراب والغبار.
 الأمثلة العربية:
 - السفينة التى بها ربانان تفرق، وهو ما يعبر عنه العامة من المصريين على هذا النحو: المركب اللى فيها ريسين تفرق.
 ٢١- أمثلة تشير إلى التلون وعدم الثبات على رأى أو موقف:
 المثل الفارسى:
 - له صفة الديك الرومى
 المثل العربى:
 - يتلون كالحرياء.
 ٢٢- أمثلة تؤكد على ضرورة الإحسان للمحسن والإساءة للمسيئ:
 الأمثلة الفارسية:
 - الرد على التركى بالتركى
 - جزاء قاذف الطوب حجر.
 الأمثلة العربية:
 - الجزاء من جنس العمل.
 - دقة بدقة (مثل عامى مصرى).
 ٢٣- أمثلة تؤكد على ضرورة أن يثبت المرء صحة ما يدعيه.
 المثل الفارسى:
 - هذه هى الكرة وهذا هو الميدان.
 المثل العربى:
 - المية تكذب الغطاس (مثل عامى مصرى).
 ٢٤- أمثلة تؤكد على أهمية البشاشة فى وجه الآخرين:
 المثل الفارسى:
 - لو تناولت الحنظل من يد شخص حسن الطبع، فهذا أفضل من أن تتناول الحلوى من يد شخص عابس الوجه.
 المثل العربى:
 - لا قينى ولا تغدينى (مثل عامى مصرى).

٢٥- أمثلة تشير إلى افتتان المرء بذريته وعقله وإنتاجه الشعرى:
 المثل الفارسى:
 - المرء يصف عقله بالكمال وابنه بالجمال.
 المثل العربى:
 - المرء مفتون بعقله وشعره وابنه.
 ٢٦- أمثلة تشير إلى اختلاف طبائع البشر:
 المثل الفارسى: التربية واحدة والطبائع مختلفة.
 المثل العربى: شقيقان ولهما طبيعان (مثل عامى مصرى).
 ٢٧- أمثلة تؤكد على أن المرء يحصد ما يزرعه بيديه:
 الأمثلة الفارسية:
 - ما يحدث لنا بسبب أعمالنا.
 - احترقت بالنار التى أشعلتها بنفسى.
 - هذا هو الخبز الذى أنضجته لنفسى.
 الأمثلة العربية:
 - من حفر حفرة لأخيه وقع فيها.
 - أنا اللى جبت ده كله لنفسى (مثل عامى مصرى).
 - أنت تحصد ما زرعت.
 ٢٨- أمثلة تحض على ضرورة حسن اختيار الأماكن التى يروج فيها المرء سلعته.
 الأمثلة الفارسية:
 - يحمل التمر إلى البصرة.
 - يحمل التمر إلى هجر (قرية باليمن تشتهر بكثرة تمرها).
 - يحمل الكمون إلى كرمان.
 - تعليم الحكمة للقمان خطأ.
 - أنت كمستبضع التمر إلى هجر.
 الأمثلة العربية:
 - يبيع الماء فى حارة السقاين (مثل عامى مصرى).
 ٢٩- أمثلة تشير إلى الأشخاص الذين ينشغلون بأشياء غير نافعة
 الأمثلة الفارسية:
 - يدق الماء فى الهاون.
 - يضرب بقبضة يده على السندان.
 الأمثلة العربية:
 - يضع الماء فى الغربال.
 - ينفخ فى قرية مقطوعة (مثل عامى مصرى).
 ٣٠- أمثلة تحث على الادخار:
 المثل الفارسى:
 - الذهب الأبيض ينفع فى اليوم الأسود.
 المثل العربى:
 - القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود.

انتخابات مجلس خبراء القيادة القادمة بين الإشكاليات والتحديات

■ حسين صوفي محمد

باحث متخصص في الشؤون الإيرانية

بينما تخوض إيران حالياً معركة ساخنة على الصعيد الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بسبب الملف النووي الإيراني، وتداعياته الأخيرة، تستعد مختلف القوى السياسية الإيرانية إلى خوض معركة أخرى - ليست أقل أهمية - على الصعيد الداخلي، وهي معركة انتخابات مجلس خبراء القيادة الرابعة، المقرر إجراؤها في شهر أكتوبر القادم. ورغم أنه مازال أمامها أكثر من خمسة أشهر، ولكن نظراً لتعقيدات مشهد السياسة الحزبية الإيرانية من ناحية، وموقع هذا المجلس، وتزامن انتخاباته مع انتخابات مجالس البلدية هذا العام من ناحية أخرى، فقد بدأت معركته الانتخابية مبكراً.

بداية، تجدر الإشارة إلى أن نظام الحكم القائم في إيران يكتسب خصوصية عند مقارنته بأنظمة الحكم الأخرى؛ إذ إن نظرية "ولاية الفقيه" - التي أعاد تطويرها الإمام الخميني - وهي المكون الأساسي لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران تعتمد على إرادة شعبية، وتستند في الوقت نفسه على الأحكام الإلهية في السلطة تشريعياً وتطبيقياً.

ومن ثم نفترض ومنذ البداية أن النظريات السياسية المعروفة التي يجري تطبيقها على جميع المجتمعات السياسية لربما قد تقف عاجزة أمام تحليل وتفسير مجريات السياسة الإيرانية أو التنبؤ بتحركاتها الحزبية المستقبلية، نظراً لذلك التفرد والتعقيد من جانب، وكذا بسبب حالة السيولة في أنماط التحالفات والائتلافات

الحزبية، هذا النوع الوليد من الائتلافات الجديدة تنشأ من جراء الوضع في إيران الذي يسمح بتسجيل وتنظيم ائتلافات قبيل إجراء الانتخابات، في حين أن الأنظمة الحزبية الائتلافية الأخرى يتم فيها تنظيم الائتلافات بعد إعلان نتائج الانتخابات، وهذا من جانب آخر. وبدون الالتفات إلى صحة هذا الافتراض من عدمه، فإن وضعية انتخابات "مجلس خبراء القيادة"، ذلك المجلس الحائز على المرتبة الأولى من حيث الأهمية داخل النظام الإيراني، والذي يندر تماثله في أي نظام سياسي آخر يثبت ذلك الافتراض.

ماهية مجلس خبراء القيادة:

يعتبر مجلس خبراء القيادة الإيرانية هو الهيئة الأساسية في النظام الإيراني الذي عهد إليه الدستور مهمة تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، ويتألف هذا المجلس حالياً من ٨٩ عضواً يتم انتخابهم عن طريق اقتراع شعبي مباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات، وهي أطول فترة بين المجالس الإيرانية قاطبة، بحيث تمثل كل محافظة بعضو واحد داخل هذا المجلس طالما كان عدد سكانها نصف مليون نسمة، وكلما زادت الكثافة عن ذلك، كلما زاد معها تمثيلها بعدد الأعضاء، هذا وقد أجريت الدورة الأولى لانتخابات مجلس خبراء القيادة في أكتوبر من عام ١٩٨٢، وكان تعداد أعضائه آنذاك ٨٣ عضواً، بينما الدورة الثانية عام ١٩٩٠، بعدد أعضاء ٨٥ عضواً. وقد شارك في تلك الانتخابات الأخيرة نحو ١٧

مليون ناخب من إجمالي ٢٨ مليون ناخب ممن لهم حق الانتخاب، أي كانت نسبة المشاركة ٤٧٪. وقد أظهرت نتائجها حينما أعلنت في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، سيطرة علماء الدين المحافظين على هذا المجلس، إذ حصلوا على ٧٠ مقعداً موزعة على محافظات إيران البالغة عددها ٢٨ محافظة من أصل ٨٩ مقعداً.

ويتكون هذا المجلس من هيئة رئاسية، وأمانة عامة، وهيئة تحقيق، ولجان متخصصة، ويرأس حالياً آية الله مشكيني، ونائبه آية الله هاشمي رفسنجاني الرئيس الإيراني الأسبق، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالي، ويجتمع هذا المجلس مرة كل عام، ولا يتقاضى أعضاؤه راتباً.

وتنص المادة (١٠٧) من الدستور الإيراني على أن مجلس خبراء القيادة هو الذي يعين الشخصية الدينية التي تتوافر فيها كل الشروط الدينية والفقهية لتولي منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (الولي الفقيه). والمعروف أن المرشد هو الذي يحتل الموقع الأول على هرم الدولة الإيرانية، وهو المحور الأساسي في نظامها والتي من بين صلاحياته أيضاً رسم السياسات العامة للنظام والإشراف على مدى سلامة تنفيذ هذه السياسات، وتعيين وعزل فقهاء مجلس صيانة الدستور، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب، وكذلك التوقيع على أمر تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، وعزله أيضاً. بينما تتمثل وظائف واختصاصات مجلس خبراء القيادة في تعيين مرشد آخر في الحالات الضرورية التالية.

١- إذا ما طرأت للمرشد القائم حادثة تعطله عن أداء عمله.

٢- إذا ما توفى، يقوم هذا المجلس بتعيين مرشد آخر.

ومن ناحية أخرى، يتولى هذا المجلس الإشراف على أعمال المرشد، والملاحظ أن مهمة الإشراف التي يقوم بها مجلس الخبراء هي مباشرة وغير مباشرة في الوقت نفسه، حيث يقوم أعضاء هذا المجلس بدراسة قرارات المرشد وفقاً للمادة "١١٠" من الدستور الإيراني ويطبقونها، فإذا ما وجدوا إبهاماً في جانب من جوانبها اتصلوا بالمرشد واستفسروا بشأنها سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولهذا المجلس - كما

ذكرنا آنفاً - أمانة عامة تضم مجموعة من العلماء والمحققين تقوم بعمل دراسة للقضايا المختصة بالحكومة من النواحي السياسية والاجتماعية.

ومن المفيد هنا بعد أن استعرضنا للمكانة القانونية لمجلس الخبراء أن نتطرق أيضاً إلى مكانته الفقهية. ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: هل هناك ثمة آيات أو أحاديث تؤكد على مكانة ودور هذا المجلس؟

في اعتقادنا إن معظم الأدلة الدائرة حول مكانة مجلس الخبراء الشرعية إنما هي أدلة وضعية انطلقت من اجتهاد فقهاء الشيعة، ولم يرد أي شئ بخصوصها في القرآن أو أحاديث إنما هي محاولات بشرية يمكن نقدها، لكن فقهاء الشيعة لديهم رأي معارض لهذا، إذ يرون عبر تأويل بعض الآيات القرآنية والروايات المختلفة التأييد الشرعي لمكانة خبراء القيادة، ومن هذه الآيات التي يستندون إليها ما ورد في سورة النحل الآية ٤٣: "... فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون". وسورة التوبة آية ١٢٢: "... فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون". إنهم عبر تأويل هذه الآيات وغيرها يرون وجوب رجوع غير المتخصص للمختص، أي الرجوع لخبراء الفقه في أمر الحكم.

نشأة مصطلح خبراء القيادة:

يقوم الخبراء (الكاشفون) لولي الأمر الإلهي المعين (المرشد)، (والمقصود هنا بولي الأمر الإلهي، أنه معين من قبل الله عز وجل)، وما على الكاشفين المتمتعين بخبرات فقهية خاصة اكتشاف هذا الولي من بين الخلق إلا أن يقوموا عبر إحدى طرائق الكشف الستة: (الكشف والتشخيص، القرعة، ولاية العهد، الأفضلية والغلبة الشخصية، الانتخابات الديمقراطية، تغلب جماعة فقهية على أخرى) باختيار من سيتولى مقام ولي الأمر الإلهي المعين، ومن ثم يعلنونه على الناس، وهذا بدوره يعني أن رأي هؤلاء الكاشفين بمثابة الشاهد أو البينة على هذا الولي من منطلق ما لديهم من خبرات، لذلك سرعان ما لقب هؤلاء الكاشفون باصطلاح "الخبراء" الذي اشتهروا به بين الناس.

شروط الخبراء وعلاقتهم بولي الأمر (المرشد):

ثمة علاقة طردية بين الخبراء الكاشفين، وولي الأمر الإلهي المكشوف عنه، فالخبراء ينبغي أن يتوافر فيهم كافة شروط الولي، وإلا كيف يتسنى لهؤلاء تعيين شخصية تتسم بالفقاهة مثلاً دون أن يتسمون هم بها

أيضاً؟

وهنا يجدر التساؤل: ما هي شروط من يحصل على حق الولاية؟

هذه الشروط هي أن يكون حائزاً على الحياة، العقل، البلوغ، الإسلام، الإيمان، العدالة، الفقه، التدابير، الطهارة، الذكورة، فالحياة تعنى الوجود وعدم غيبة الحاكم، وكذا العقل يعنى الحكمة وإلا كيف لسفيه تولى شئون الحكم، والبلوغ يعنى الرشادة - رغم أن الشيعة يعدون مسألة البلوغ شرطاً للإمامة - والإسلام يعد شرطاً أساسياً في الفقه الشيعي لتولى أمر المجتمع الإسلامي، والإيمان هنا قطعاً يعنى التشيع، وأيضاً العدالة والطهارة فهي من الأمور التي تحتاج لشرح أو تفسير، أما شروط الفقه، والتدابير، والذكورة فهي من المسائل التي سيرد ذكرها فيما يتعلق بإشكاليات هذه الرؤية. وعلى أية حال، فإن الخبراء المعيّنين لولي الأمر يستوجب إحرازهم لنفس تلك الشروط التي يجب توافرها في الولي الفقيه، نظراً لمقتضيات التعيين، وكذا الاحتمالية تعيين الولي الفقيه من بينهم في بعض الضرورات.

العلاقة بين الخبراء والشعب:

وفقاً لطريقة "الكشف والتشخيص" - المذكورة آنفاً - يتم انتخاب الخبراء الكاشفين لولي الأمر المكشوف عنه، من قبل الشعب بشكل مباشر للوكالة عنهم، من منطلق فلسفة رجوع غير المتخصص إلى المتخصص، في الكشف والتعيين لولاية الأمر بشكل غير مباشر، أي منهم حق التفويض لكي يتماشى الأمر مع أسس "الحكومة المعينة".

وهنا يأتي الحديث عن الإشكاليات الكثيرة المثارة بين الأوساط السياسية والدينية في إيران حيال مجلس الخبراء، والتي من المفترض حسمها قبل إجراء انتخاباتها القادمة. ومن أبرز تلك الإشكاليات:

أ- إشكالية نيل الخبراء الفنيين في مختلف التخصصات الأخرى غير الفقهية عضوية مجلس خبراء القيادة. إذ أن التساؤل الذي يطرح نفسه بقوة داخل الساحة الإيرانية وعلى مختلف التوجهات السياسية والحزبية: لماذا تظل عضوية مجلس الخبراء قاصرة على رجال الدين الفقهاء دون غيرهم من الخبراء في كافة المجالات والتخصصات الأخرى، اعتماداً على إشكالية تفسير شرط الفقه، رغم أن الشروط الأخرى تتطلب إحراز حسن الإدارة والتدابير، والرؤية الاجتماعية والسياسية؟

الواقع أن ثمة وجهتي نظر في إيران حول تلك الإشكالية، وجهة النظر الأولى، يمثلها آية الله جوادي آملي، وآية الله مصباح يزدي، وهي التي تؤسس رؤيتها على لائحة مجلس الخبراء الداخلية، الداهية إلى أن أعضاء المجلس يجب أن يكونوا فقهاء مجتهدين، لذلك هم يستبعدون الخبراء غير الفقهاء من عضوية هذا المجلس، وكذا يعارضون من المنطلقات التالية:

- أن شروط الزعيم تقتضي إحرازه للكفاءة العلمية في مختلف أبواب الفقه.

- وعلى افتراض دخول الخبراء الفنيين لجميع التخصصات المختلفة غير الفقهية هذا المجلس، وعلى افتراض حدوث اختلاف في الرأي بين الخبراء الفقهاء والخبراء الفنيين، فماذا ستكون النتيجة؟

وبعبارة أخرى، ماذا سيحدث لو أن الجماعة الأولى قامت باختيار زعيم (مرشد) لم يبلغ حده من النصاب السياسي، بينما قامت الجماعة الثانية في الوقت نفسه، باختيار آخر يبلغ حده الأقصى من السياسة، فماذا ستكون النتيجة؟ هل ستكون لصالح الزعيم الفقيه الذي لا يعرف السياسة أم للفقيه السياسي الذي لم يعرف الفقه؟ هم يرون أن النظام الإسلامي المعمول به حالياً قد حسم هذا الموضوع لصالح رؤيتهم. أما وجهة النظر الأخرى، تمثلها رموزاً إصلاحية وقومية قطعاً، ترى أن النواحي الشرعية والمصلحة الاجتماعية تقتضي وجود خبراء غير رجال الدين في مجلس الخبراء للأخذ بأرائهم المتخصصة في المسائل المستوجبة لذلك. وبنفس تلك الفلسفة، رجوع غير المتخصص للمتخصص - ويستدلون على ذلك، بما يلي:

- إن حجة واعتماد رأي الخبير هي أصل ومبدأ شرعي وعقلاني معاً.

- إن تجربة النظام الإسلامي نفسه حيال تأسيس المؤسسات الإسلامية داخل النظام لم تخل من جميع التخصصات، فلو نظرنا إلى أهم المجالس في إيران، لاسيما مجمع تشخيص مصلحة النظام، سنجد أنه لا يخلو من المتخصصين، كذا مجلس صيانة الدستور المكون من ستة فقهاء، وستة قانونيين يحمل نفس الفكر ويسير أيضاً دون أدنى تعارض بين الفريقين.

- كذلك فوظيفة مجلس الخبراء تقتضي الإشراف على أداء الزعيم من أجل تقييم الأداء والتأكد من حسن سياساته وتوافقها مع الشروط، إن هذا بدوره يتطلب خبرات سياسية وقانونية خاصة حيال إدارة

شئون البلاد السياسية والإدارية.

- الإشكالية الثانية تكمن في نيل المرأة عضوية هذا المجلس، من منطلق تفسير شرط "الذكورة" الذي فهم على أنه يعنى وجوب قيادة شئون الحكم للرجال دون النساء، رغم قدرة المرأة الآن على الاجتهاد والقضاء.

- إشكالية الإشراف على مجلس خبراء، أتكون لمجلس صيانة الدستور - المسيطر عليه عناصر يمينية - وفقاً للدستور الذي قد يسعى لرفض أهلية بعض رموز اليسار، أم للجان مجلس خبراء القيادة نفسه.

تجدر الإشارة إلى أنه وبعد طول انتظار، بدأت مؤخراً لجنة لائحة مجلس الخبراء مداولات موسعة حول النظر في تلك الإشكاليات، حتى إن هناك من طالب بتأجيل انتخابات مجلس خبراء القيادة حتى يتم النظر في بعض من هذه الإشكاليات، لكن الأمر مازال مطروحاً للبحث.

مجلس الخبراء بين التحديات والأقطاب المتنافسة:

الواقع أنه عقب التطورات العديدة التي شهدتها ساحة إيران الداخلية في الآونة الأخيرة الماضية، ونقص بتلك التطورات نتائج الانتخابات البلدية والشورى السابعة والرئاسة التاسعة والتي أفضت بسيطرة اليمين المحافظ على كافة هذه المجالس، يجعلنا نتصور أن انتخابات (الخبراء) هذه المرة سوف تشهد حساسية وسخونة منقطعة النظير، نظراً لكونها تعد الجولة الأخيرة لمعسكر الإصلاحيين على الساحة الإيرانية. هذا ومن واقع التصريحات والتفاعلات الحزبية والائتلافية الأخيرة في إيران، واستناداً إلى آراء معظم المحللين والمنظرين السياسيين في إيران إن انتخابات مجلس الخبراء القادمة سوف تتمحور حول أربعة أقطاب رئيسية:

١- طيف اليمين المتشدد (الراديكالى) بزعامة آية الله مصباح يزدى.

٢- طيف اليمين التقليدى بزعامة آية الله هاشمى رفسنجانى.

٣- طيف اليسار المعتدل بزعامة الدكتور محمد خاتمى.

٤- طيف اليسار الحديث بزعامة آية الله مهدى كروبي.

١- معسكر المحافظين:

في خضم حالة الاستعداد التي تبدو عليها القوى السياسية الإيرانية مع اقتراب موعد إجراء انتخابات

مجلس الخبراء في دورتها الرابعة، يستعد المرجع الدينى في الحوزة العلمية بمدينة قم آية الله تقى مصباح يزدى هو ورفاقه، وبدعم من جميع القوى والسلطات في النظام الإيرانى الحالى للحصول على أغلبية مقاعد هذا المجلس، إذ يهدف بحجة ضخ دماء جديدة لمجلس الخبراء إخراج معظم أعضاء هذا المجلس الحاليين، خاصة الذين لا يتفقون مع أفكاره واستبدالهم بأعضاء على نفس نهجه الفكرى. والأعضاء الذى ينوى مصباح يزدى مهاجمتهم هم فى الأساس من الداعمين التقليديين لسياسات وأفكار هاشمى رفسنجانى، إذ يسعى مصباح يزدى إلى تقديم قائمة موحدة للدخول فى تلك الانتخابات، وذلك بالتوافق مع آية الله أحمد جنتى - رئيس مجلس صيانة الدستور الحالى - والمؤيد فكراً لمصباح يزدى، بقائمة تحمل المواصفات التى تؤهله لكسب غالبية الأصوات مثل:

-الإيمان بالنظام الدينى وضرورة حضور الدين فى مختلف مناحى الحياة.

-الإيمان بأصل "ولاية الفقيه المطلقة".

-الإيمان بالمرشد على خامنئى بصفته المثل الصادق للولى الفقيه.

-الإيمان بسلامة أفكاره.

-الاعتقاد بالعدالة الاجتماعية وضمنياً عدم تأييد تيار هاشمى رفسنجانى، وفيما يبدو أن استراتيجية مصباح يزدى تشبه إلى حد بعيد استراتيجية التعميريين - التى سبق إجراؤها فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة - بمعنى أنه يتبع الأسلوب الذى اتبعه التعميريون أنفسهم فى استبعاد زعماء حركة المؤتلفة الإسلامية خاصة، وجبهة الإصلاحيين عامة من انتخابات المجلس السابعة، ليمهد المجال أمام الأعضاء الجدد من "روحانيت مبارز" جمعية علماء الدين المناضلين (اليمن المحافظ) وجمعية مدرسى الحوزة العلمية للدخول إلى ساحة هذه الانتخابات بأمان وسلامة.

لذلك سوف يدخل مصباح يزدى تلك الانتخابات تحت راية جناح اليمين التقليدى، ويبدو أن معظم أعضاء "روحانيت مبارز" ومدرسى الحوزة يسيرون فى ركبه، ومع تأييد جنتى له، نظراً لحساسية الأخير حيال آية الله شهرودى - رئيس السلطة القضائية الحالى - ورفسنجاني -رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام - فلنتوقع أن الحرب القادمة على

مقاعد خبراء الزعامة، سوف تكون بين ائتلاف مصباح يزدي وائتلاف رفسنجاني من ناحية، ومصباح يزدي وجبهة اليسار الإصلاحى من ناحية أخرى، مما قد يعنى أن منصب المرشد القادم لإيران بعد خامنئى فى أى حالة من الأحوال، سيكون للمنتصر من الائتلافين.

ولا نستطيع أن ننسى تصريحات مصباح يزدي إبان الاجتماع الذى عقده فى مشهد بخصوص خوض الانتخابات، حينما تحدث حول تولى أحمدى نجاد السلطة التنفيذية وقال "لا تظنوا أن تولى أحمدى نجاد" يعنى أن الأمور قد انتهت، فما زالت مراكز السلطة الأخرى فى أيدى الآخرين" حيث إنه كان يقصد بالمراكز الأخرى انتخابات مجلس الخبراء".

وكذا تصريحات عباس على كدخدای المتحدث الرسمى باسم مجلس صيانة الدستور الذى قال فيها "إن الأشخاص الذين لا يقبلون بمبدأ جمهورية وإسلامية النظام فى إيران عليهم ألا يتوقعوا الموافقة على ترشيحهم فى أى انتخابات قادمة"، وأضاف "إن إحدى الشروط الرئيسية للترشيح للانتخابات هى الإيمان بتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودستورها والالتزام به، فإن الشخص الذى لا يقبل أسس الدستور والجمهورية الإسلامية عليه ألا يتوقع الموافقة على ترشيحه فى انتخابات مجلس الخبراء القادمة".

٢ - معسكر الإصلاحيين:

فى المقابل، وفيما يتعلق بفرص انتخابات مجلس خبراء القيادة القادمة وانتخابات المجالس البلدية، صرح محمد خاتمی قائلاً: "إننى إزاء الأوضاع الحالية أشعر بالخطر على التركيبة الخاصة للسلطة (الحالية) تجاه مستقبل الثورة والقيادة، بمعنى آخر، فإن مجلس الخبراء من الممكن أن يسير فى اتجاه أشخاص غير معنيين بالثورة، وهذه المسألة غاية فى الخطورة، وبالتالي علينا أن نواجه المسألة بشئ من التفاهم فيما بيننا".

وفى هذا السياق، أعلن آية الله موسوى تبريزى الأمين العام لمدرسى الحوزة العلمية (اليسار) أنه يجرى الآن مشاورات مع أعضاء روحانيون مبارز، "مجمع رجال الدين المناضلين" بشأن تلك الانتخابات، ولهذا الغرض قد التقى مع آية الله موسوى خويينها الأمين العام لـ "روحانيون مبارز" لإصدار قرار بشأن تلك الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، أعرب بعض أنصار التيار الإصلاحى عن مخاوفهم إزاء رفض الأهلية (الصلاحيات)، حيث كشفت تجربة الانتخابات البرلمانية السابعة والرئاسية التاسعة الإحساس بأنه من الممكن تكرار نفس الأوضاع، ولهذا فهم يخشون مواجهة المصير نفسه، حينما كان يقابل مرشحوهم برفض أهليتهم، ولم يكن مرشحوهم شخصيات من خارج دائرة رجال الدين الفقهاء فحسب وإنما كانوا رجال دين بارزين لاسيما عبد الله نورى ومحمد موسوى خويينها. وعلى أية حال، وبغض النظر عن تلك المخاوف، فلقد تم إيداع مسئولية خوض ساحة تلك الانتخابات بالنسبة لمعسكر الإصلاحيين ائتلاف "روحانيون مبارز" و"مدرسى الحوزة العلمية" إلى الدكتور محمد خاتمی الذى ألزمه بوضع برنامج خاص لتلك الانتخابات، وبالقسط فقد بدأ خاتمی ينشط بشكل ملحوظ بين مختلف جبهات الإصلاح خلال الآونة الأخيرة.

وعلى ضوء ما سبق وفى النهاية يمكننا استنتاج ما يلى:

إن انتخابات مجلس خبراء القيادة فى إيران باتت تكتسب حساسية مفرطة لم تعهدها إيران فى أى من انتخاباتها السابقة، وذلك نظراً لتعقيدات مشهد السياسة الحزبية على صعيدها الداخلى، حيث الإشكاليات التى يرى الإصلاحيون ضرورة حسمها قبيل إجراء تلك الانتخابات حتى يتسنى للجميع خوض معركة متكافئة، لا يحقق فيها المحافظون فوزاً سهلاً، وبالتالي فرض سيطرتهم على بقية مراكز صنع القرار فى إيران.

ماذا بعد إعلان إيران نووية؟

■ لواء أ.ح. متقاعد / حسام سويلم

الملف النووي علي رأسها بحكم ما فرضه الأمر الواقع الإيراني أخيراً. كما جاء الإعلان الإيراني بنجاح عمليات تخصيب اليورانيوم على المستوى البحثي عقب المناورات الموسعة التي أجراها الحرس الثوري الإيراني في مياه الخليج في بداية شهر أبريل الماضي، وكشفت فيها إيران عن تطوير أنظمة تسليح ومعدات جديدة، وهو ما يعزز موقف إيران التفاوضي مع الولايات المتحدة مستقبلاً. كما استبق هذا الإعلان الإيراني زيارة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعي لطهران بيوم واحد. هذا على المستوى السياسي، أما من حيث الجانب الفني، فلم يكن هذا الإعلان أيضاً مفاجئاً، لأن إيران في ظل التوجه السياسي المتشدد الذي رافق سيطرة المحافظين المتشددين على مجلس الشورى الإيراني، وانتخاب أحمدى نجاد المعروف أيضاً بتشدهد رئيساً للجمهورية، كانت قد أعلنت في سبتمبر الماضي عن القيام بتحويل اليورانيوم إلى غاز هيكسوفلورايد اليورانيوم ((6 - Uf في منشأة عيالي بأصفهان، حيث تم تحويل ١١٠ أطنان غاز 6 - Uf طبقاً للبيانات الإيرانية، ولم يكن ممكناً تخزين هذه الكمية من الغاز دون الاستفادة منها بتخصيبها بعد ذلك، لذلك كان طبيعياً أن يستتبع ذلك إعلان إيران في ٢٢ فبراير الماضي عن بدء عمليات تخصيب هذه الكمية من الغاز على المستوى البحثي في منشأة ناتانز، وهو ما أثار ضجة عالمية أدت إلى إحالة الوكالة الدولية للطاقة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وصدر البيان الرئاسي المشار إليه آنفاً عن المجلس، لاسيما بعد أن صدرت تصريحات عن

لم يشكل إعلان الرئيس الإيراني أحمدى نجاد عن نجاح بلاده في امتلاك دورة وقود نووي كاملة، وذلك عقب تمكنها من تخصيب اليورانيوم على المستوى البحثي بنسبة ٣,٥٪ مفاجأة للمراقبين. وإن كان هذا الإعلان قد حمل في طياته عدة مفاجآت فرعية حول نوايا إيران المستقبلية في شأن اتساع حجم عمليات التخصيب من ١٦٤ جهاز طرد مركزي حالياً إلى ٢٢٨ جهازاً خلال بضعة أسابيع، إلى ٣٠٠٠ جهاز بنهاية عام ٢٠٠٦، إلى ٥٤٠٠٠ جهاز في المستقبل القريب.

لماذا لم تكن ثمة مفاجأة في الإعلان الإيراني؟

لقد كان هذا الإعلان متوقعاً في هذا التوقيت بالذات من الناحيتين السياسية والفنية لعدة أسباب. فمن الناحية السياسية سبق هذا الإعلان انتهاء المهلة التي أعطاها مجلس الأمن لإيران لإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم بـ ١٥ يوماً، حيث حدد الإعلان الرئاسي الذي صدر عن مجلس الأمن شهراً أمام إيران لتستجيب لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن، على أن ينعقد المجلس بعد انتهاء هذه المهلة للنظر في مدى استجابة إيران، واتخاذ إجراءات أخرى في حالة رفضها، وهو ما يعنى ضمناً اللجوء إلى فرض عقوبات دولية طبقاً لما جاء في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما طالبت به وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس يوم ١٣ أبريل الماضي عقب الإعلان الإيراني عن نجاح عمليات تخصيب اليورانيوم. كما استبق هذا الإعلان الإيراني المفاوضات المتوقعة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن العراق، والتي ستشمل بالقطع ملفات أخرى سيكون

المسؤولين الإيرانيين عبروا فيها عن تصميمهم على تنفيذ عمليات التخصيب داخل الأراضي الإيرانية، رافضين الاقتراح الروسي بإجراء هذه العمليات بواسطة الإيرانيين داخل الأراضي الروسية، كما فشلت من قبل المفاوضات التي أجرتها مجموعة الترويك الأوربية في إقناع إيران بالحصول على بدائل نووية أخرى في مقابل إيقاف عمليات التخصيب، حيث أصرت إيران على موقفها المعروف.

المفاجأة في التفاصيل:

كما ذكرنا آنفاً لم يكن ما أعلنه الرئيس الإيراني أحمدى نجاد في مؤتمره بمدينة مشهد بشمال شرق إيران يوم الثلاثاء ١١ أبريل الماضى أن "بلاده انضمت إلى نادى الدول التى تمتلك التكنولوجيا النووية" بمفاجأة للمراقبين، لأن جميع الأحداث السياسية والفنية التى سبقت هذا الإعلان كانت تؤكد أن الأمور تسير فى هذا الاتجاه رغم جميع المحاولات الدولية التى بذلت لمنع وصول إيران إلى هذه المرحلة. ولكن المفاجأة الحقيقية كانت فى كشف إيران علناً عن نواياها المستقبلية فيما يتعلق بعمليات التخصيب القادمة.

فقد استبق الرئيس الإيراني الأسبق هاشمى رفسنجانى الرئيس الحالى أحمدى نجاد بأن أعلن رفسنجانى لوكالة الأنباء الكويتية أن الخبراء الإيرانيين فى منشأة ناتانز تمكنوا من تشغيل وحدة مكونة من ١٦٤ جهاز طرد مركزى فى منشأة ناتانز وأنتجوا بالفعل كمية من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٥ ٪ ثم أكد رفسنجانى أن المرحلة اللاحقة ستشهد تخصيب اليورانيوم باستخدام ٢٢٨ جهاز طرد مركزى (أى ضعف العدد المعلن عنه فى الوكالة الدولية للطاقة)، ولم يحدد رفسنجانى التوقيت الأمنى لعملية التخصيب الجديدة، وإن كان قد أكد لصحيفة الرأى العام الكويتية أن الضغوط الغربية على طهران لوقف برنامجها النووى سيكون لها أثر سلبي، وشدد على حق بلاده فى امتلاك الطاقة النووية، واصفاً تخصيب بلاده لليورانيوم بأنه "الإنجاز الكبير".

وتتمثل المفاجأة فى هذا الإعلان الإيراني أن المسؤولين الإيرانيين دأبوا طوال الأعوام الثلاثة الأخيرة، منذ تفجرت أزمة الملف النووى الإيراني، على كتمان هذه المعلومات مؤكدين على بيانات سابقة لدى الوكالة الدولية للطاقة بأن ما يملكونه فقط من أجهزة طرد مركزى هو ١٦٤ وحدة فقط، بل وأن بعضها بفعل الزمن قد تعطل وأصابه الصدأ، ولم تكشف طهران أبداً أن لديها مصنع كامل لتصنيع أجهزة الطرد المركزى من طراز (P-1) يمكن أن يوفر هذه الأعداد

الضخمة من الأجهزة (٢٠٠٠ جهاز ثم ٥٤ ألف جهاز) ومما لا شك فيه طبقاً للمعلومات التى لدى أجهزة المخابرات الغربية أنها من طراز متقدم هو (P-2) وأن تقنية تصنيع هذه الأجهزة قد حصلت عليها إيران من العالم النووى الباكستانى عبد القدير خان، وهى تقنية هولندية فى الأصل، وأن إيران قد حصلت من الأسواق الأجنبية على مواد تصنيع هذه الأجهزة - ومنها ٥٠٠٠ قطعة مغناطيس - وبما يمكنها من إنتاج هذه الأعداد الضخمة من أجهزة الطرد المركزى، والتى بلا شك تم تصنيعها بالفعل.

أما خطورة هذه المفاجأة ومغزاها فإنها تتمثل فى اختصار الفترة الزمنية التى أمام إيران لإنتاج كمية اليورانيوم المخصب ٢٢٥ (ذى نسبة تخصيب ٩٠ ٪) واللازمة لتصنيع سلاح نووى عيارى قدرته ٢٠ كيلو / طن (٢٠,٠٠٠ كجم T.N.T. مشابهة للقنبلة النووية التى أسقطتها الولايات المتحدة على مدينة هيروشيما اليابانية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ذلك لأن المعادلة النظرية تقول بأن ٥٠٠ جهاز مركزى (P-1) يمكنهم إنتاج ٢٠ كجم يورانيوم مخصب بنسبة ٩٠ ٪ (يو ٢٢٥) خلال خمس سنوات عمل متصل، فإذا كانت القنبلة النووية العيارية (٢٠ كيلو / طن) تحتاج إلى ٢٥ كجم من (يو - ٢٢٥) فإنه بإمكان ٢٠٠٠ جهاز طرد ومركزى أن يخصب هذه الكمية من اليورانيوم خلال سنة واحدة، وبالتالي فإن قدرة ٥٤ ألف جهاز طرد مركزى يمكنهم تقليص هذه الفترة الزمنية إلى بضعة شهور، مع مضاعفة هذه الكمية عشرات المرات، وبما يمكن من تصنيع عشرات الأسلحة النووية، لاسيما وأن تقديرات المخابرات الأمريكية كانت قد أشارت إلى أن ما قامت إيران بتحويله من يورانيوم خام إلى غاز U-٢٣٥ فى منشأة أصفهان، واعترفت إيران بأنه ١١٠ أطنان، يمكن فى حالة تخصيب هذه الكمية أن تصنع عشرة أسلحة نووية. لاسيما وأنه فى حالة النجاح فى تخصيب كمية من اليورانيوم ولو بنسبة ١ ٪ فإنه يمكن مع مضاعفة أعداد آلات الطرد المركزى عدة مرات، ومع استمرار تشغيلها لفترات طويلة، فإن بالإمكان الوصول إلى نسبة تخصيب ٩٠ ٪ وبالكمية المطلوبة، ويزداد حجم اليورانيوم المخصب ويقل الزمن اللازم لتخصيبه أيضاً مع امتلاك إيران لأجهزة طرد مركزى متطورة طراز (P-2) والتى وصف الرئيس أحمدى نجاد قدراتها بأنها أكبر أربعة أضعاف من طراز (P-1)، ومع نجاح تجارب إيرانية لتخصيب اليورانيوم بأشعة الليزر - وهو ما تفعله إسرائيل - الأمر الذى يقلص الزمن اللازم للتخصيب بدرجة كبيرة. ولقد بدأت إيران المشوار، وهى فى سبيلها لاستكمالها بخطوات

متسارعة. لذلك لم يكن غريباً أن يقدر مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون حظر الانتشار النووي (ستيفن ريدميكر) أن إيران قادرة على صنع قنبلة نووية بحلول ١٥ شهراً.

ماذا يعنى تخصيص إيران لليورانيوم؟

يوجد خام اليورانيوم فى الطبيعة بنسبة ٠,٧٪، وتستخرج إيران هذا الخام رمادى اللون من أراضيها فى منطقة (يازد) والتي يوجد بها ترسيبات اليورانيوم الخام بنسبة كبيرة، لذلك أقامت مصنعاً بها لاستخراج هذا الخام افتتحه الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى عام ٢٠٠٤، وبهذا المصنع كسارات لسحق الخام وتحويله إلى بودرة رمادية اللون تنقل بعد ذلك إلى منشأة (عيالى) فى أصفهان، حيث يضاف إلى خام اليورانيوم الحامض ويتحول إلى ما يطلق عليه (الكعكة الصفراء)، وفى هذه المنشأة يتم أيضاً تحويل هذه (الكعكة) إلى غاز هيكسوفلورايد اليورانيوم UF-6، وهى الخطوة الثانية التى تسبق عملية التخصيب.

ولأن معدن اليورانيوم الموجود فى الطبيعة يكون مختلطاً مع عدة معادن - وهو عنصر مشع طبيعى يضم نظيرين هما (يو ٢٣٨) و(يو ٢٣٥)، إلا أن النظير الأخير هو الوحيد الذى يصلح لتشغيل المحطات النووية سواء فى الأغراض السلمية أو العسكرية. لذلك فإن الأمر يتطلب زيادة تركيزه (تخصيبه) لكى تتراوح نسبته فى الاستخدامات السلمية ما بين ٢ - ٥٪ وللإستخدامات العسكرية ٩٠٪. ويجرى تخصيب اليورانيوم للحصول على (يو - ٢٣٥) إما بواسطة أجهزة الطرد المركزى، وهى عبارة عن وحدات من الأنابيب يمرر فيها غاز UF-6 الذى يخضع لحركة دوران سريعة بفعل المغناطيسات المركبة فى هذه الأجهزة، وبفعل سرعة دوران تفوق سرعة الصوت، حيث يتم فصل ذرات اليورانيوم الثقيلة (يو ٢٣٨) التى تطرد إلى أطراف الجهاز، أما الذرات الخفيفة (يو ٢٣٥) فإنها تبقى فى الوسط ويرسل الغاز الذى يبقى فى الوسط إلى جهاز طرد مركزى ثان يكرر نفس العملية، ثم جهاز ثالث ... الخ، وهكذا حتى يجتاز الغاز سلسلة الأجهزة المترابطة. وتتوقف نسبة تركيز النظير (يو ٢٣٥) على عدد أجهزة الطرد المركزى المستخدمة فى عملية التخصيب، ومدى فعاليتها، والوقت الذى تستغرقه العملية، ونسبة التخصيب المطلوب الوصول إليها. ومصانع تخصيب اليورانيوم التى تلجأ إلى هذه العملية تستخدم آلاف أجهزة الطرد المركزى، وهى تكنولوجيا حصل عليها العالم النووى الباكستانى عبد القدير خان من هولندا وطبقها فى البرنامج النووى الباكستانى، ونقلها إلى إيران، أو أن تتم عملية تخصيب

اليورانيوم وصولاً إلى (يو - ٢٣٥) بواسطة أشعة الليزر، وهى وسيلة أسرع وأرخص وتستخدمها إسرائيل، ولا زالت إيران تستكشفها بحثياً إلا أنها لم تنتقل إلى النطاق الصناعى، حيث أصبحت إيران تعتمد على نفسها فى تصنيع احتياجاتها من أجهزة الطرد المركزى بعد أن حصلت على مكوناتها الأساسية من الخارج، لذلك لم يكن غريباً أن تعلن إيران أنها بنهاية هذا العام ٢٠٠٦ ستجرى عمليات تخصيب على المستوى الصناعى باستخدام ٢٠٠٠ وحدة طرد مركزى، ثم بعد ذلك باستخدام ٥٤,٠٠٠ وحدة، وهو ما جعل الوكالة الدولية للطاقة - وكذلك الولايات المتحدة - يتهمان إيران بإخفاء جانب خطير من برنامجها النووى، وكانت تنفى المعلومات المتكررة بشأنه طوال السنوات الماضية، حتى اعترفت به أخيراً.

مغزى الرسالة الإيرانية:

كان من الواضح فى التوقيت الذى اختارته القيادة السياسية الإيرانية للإعلان عن امتلاكها دورة وقود نووى كاملة، أنها تريد إبلاغ رسالة ذات عدة بنود لجميع الدول المعنية بهذا الموضوع وذلك على النحو التالى:

١- أن إيران قد تعدت المرحلة الحرجة فى السيطرة على دورة الوقود النووى، ولا بد للعالم أن يعترف بهذه الحقيقة، وينطلق للتعامل مع إيران بواقعية باعتبار أنها أصبحت دولة نووية، بل وقوة إقليمية فى منطقة الشرق الأوسط والخليج على وجه الخصوص، يجب مراعاة مصالحها وأهدافها الاستراتيجية ووضعها فى الاعتبار عند تقرير مستقبل المنطقة، لاسيما على المستوى الأمنى.

٢- أن إيران تخصص برنامجها النووى للاستخدامات السلمية، وليس لديها نوايا لتحويله إلى استخدامات عسكرية، ومن ثم فإنها متمسكة بحقها فى الدفاع عن نفسها فى حالة تعرضها لأى عدوان خارجى، وأنها ستكبد من يتعرض لها بالعدوان خسائر جسيمة لا قبل له بتحملها، مستفيدة فى ذلك بكل الأوراق المتاحة لها، سواء فيما يتعلق بال ١٥٠ ألف جندي أمريكى الموجودين فى العراق، والذين تعتبرهم إيران رهينة، تحت يدها، وإغلاق مضيق هرمز الذى يعبر من خلاله ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمى إلى الدول المستهلكة للطاقة، مع اتباع إيران لأسلوب الدفاع الهجومى.

٣- إيران على استعداد للتفاوض مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية على أساس فتح جميع الملفات العالقة بينها وبين الغرب، وفى إطار صفقة متكاملة تشمل ليس فقط الوضع فى العراق والملف

النووى، ولكن تشمل أيضاً مشاركة إيران فى تشكيل مستقبل العراق وفى أمن الخليج، وإبرام معاهدة عدم اعتداء بينها وبين الولايات المتحدة، على ألا تتدخل الأخيرة فى شئونها الداخلية، وتسحب الملف الإيرانى من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة، ورفع الحصار المضروب حول إيران، وإقامة علاقات سياسية وتجارية طبيعية بينها وبين الدول الغربية، وعدم عرقلة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. وذلك فى مقابل إخضاع البرنامج النووى الإيرانى بكامل منشآته لمراقبة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة، وبضمانة من روسيا والصين بعدم تحويله إلى الجانب العسكرى، وبأن ترفع إيران يدها عن دعم المقاومة العراقية وتسليم عناصر القاعدة لديها.

رد الفعل الإسرائيلى:

اتسم رد الفعل الإسرائيلى بالحدز، حيث علق مسئولون إسرائيليون على الإعلان الإيرانى بأنه رغم كونه يشكل تهديداً لها فإن الدبلوماسية هى السبيل الأمثل لكبح جماح إيران. وأوضح شيمون بيريز "أنه رغم ما يثيره إعلان إيران من قلق وإحباط، إلا أنه ينبغى التحلى بالصبر"، وفى محاولة منه لإبعاد إسرائيل عن هذه القضية وإزاحتها إلى الولايات المتحدة قال: "لقد وضعت الولايات المتحدة هذه القضية على رأس أجندتها، وأنتى أنصح بالآلا نشارك فيها، كما أثق بأن الولايات المتحدة مدركة لحجم الخطر المتوقع، والمسألة فى يدها". أما رئيس الأركان العامة لإسرائيل الجنرال دان حالوتس فقد اعتبر "أن إيران اتخذت خطوة كبيرة إلا أن أمامها طريقاً طويلاً حتى تصل إلى إنتاج قنبلة نووية، وستستغرق وقتاً حتى تمتلك قدرة نووية، وخلال هذا الوقت سيفتح حوار لوقف البرنامج". ثم استطرد حالوتس قائلاً: "إنه حتى لو لم تستطع إيران إنتاج رأس حربية نووية، فإنه لم يتضح أن إسرائيل ستكون هدفها الأول". وكان رد فعل وزيرة الخارجية الإسرائيلية (تسيبى ليفينى) متشائماً، حيث ذكرت أنه لم يعد يوجد وقت للمفاوضات بين المجتمع الدولى وإيران بشأن ملفها النووى، مشيرة إلى أن نظام الحكم الإيرانى لا يهدد إسرائيل فقط بل كل المجتمع الدولى، وتوقعت أنه خلال أشهر قليلة سوف يتمكن من حيازة تكنولوجيا تصنيع القنبلة النووية، وأضافت "تعد الفترة الحالية لنا حاسمة ومصيرية، وإذا ما تمكن الإيرانيون من حيازة هذه المعرفة فلن يتكفؤوا عن استخدامها ضد إسرائيل، وضد كل الغرب، ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يدينها بشدة وبصدد قراره بفرض عقوبات عليها".

وحرصاً على الروح المعنوية للشعب الإسرائيلى،

حرص مسئولون عسكريون وسياسيون على التقليل من الخطر العملى المباشر لهذه الخطوة، وتجنبوا التطرق إلى احتمالات توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية. وقد رجح مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يادلين أن يتوصل الإيرانيون إلى امتلاك السلاح النووى فى غضون ثلاث سنوات، وأوضح بأنه إسرائيل لم تفاجأ بالإعلان الإيرانى، مشيراً إلى أن هذا الإعلان قد يكون مناورة تهدف إلى إقناع المجتمع الدولى بأن الضغوط والتلويح بالعقوبات لم تعد تنفع نظراً لأن تخصيص اليورانيوم أصبح واقعاً فى إيران. وأضاف أنه يأمل فى ألا يقع المجتمع الدولى فى شرك جديد نصبتة إيران، وأن يعجل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف البرنامج الإيرانى النووى. وفى الوقت نفسه، قلل رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلى (جيورا إيلاند) من أهمية الإعلان الإيرانى. وأن هذا الإعلان لا يعنى أن إيران تمتلك التكنولوجيا الضرورية لامتلاك سلاح نووى.

إسرائيل تطلق قمراً للتجسس على إيران:

أدخلت إسرائيل تحسينات على القمر الصناعى للتجسس من نوع (أروس بى) الذى تعتزم إطلاقه من الأراضى الروسية خلال أسابيع لتمكين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من (تعقب التهديد الإيرانى) - على حد وصف صحيفة ידיעות أحرונوت - وتجرى حالياً الفحوصات الأخيرة اللازمة قبل إطلاق هذا القمر إلى الفضاء، وذلك بعد أن تم نقله أخيراً إلى قاعدة الإطلاق فى (سبوبودنى) فى روسيا وسط إجراءات أمنية مشددة.

ويساهم فى إنتاج هذا القمر التجسس شركة الصناعة العسكرية الإسرائيلية (IMI) ومستثمرون إسرائيليون وأمريكيون وأوروبيون، باعتباره قمر تصوير تشتره شركات مدنية فى أرجاء العالم، ذلك أن كاميرا التصوير التى فى داخله قادرة على تشخيص أجسام صغيرة جداً على الأرض بحجم ٧٠ سم، وعلى نحو يمكن رجال المخابرات من تعقب أدق التفاصيل فى المواقع الحساسة.

ومن المعروف أن القمر الصناعى الإسرائيلى (أفق - ٥) الذى يحلق حالياً بشكل ثابت ودائم فوق البلدان العربية يعتبر قمة التجسس الإسرائيلى الرسمى، لكن الأقمار من طراز (أروس) تتيح لأجهزة الأمن الحصول على صورة حديثة عما يدور فى الدول المستهدفة مثل إيران.

ويرتبط بذلك تطوير إسرائيل لصاروخها المضاد للصواريخ (حيثس - ٢)، حيث أدخلت تحسينات على بطاريات هذا الصاروخ ليكون قادراً على التصدى

للساروخ الباليستي الإيراني (شهاب - ٣) والمزود بأجهزة تضليل الصواريخ المضادة المعادية، إذا ما قررت إيران إطلاقها في اتجاه إسرائيل.

تجدد الأحاديث حول ضربة عسكرية:

في الوقت الذي لم يستبعد فيه الرئيس بوش خيار توجيه ضربة عسكرية نووية ضد إيران في حالة فشل الجهود الدبلوماسية بدأت في الآونة الأخيرة سيناريوهات لضربة عسكرية أمريكية ضد إيران تتسرب إلى وسائل الإعلام، تحدد لها موعد تقريبي ما بين سبتمبر ونوفمبر القادم، وخططوا لضرب ٤٠٠ هدف استراتيجي في إيران، وأنهم بعد أن يكون مجلس الأمن قد استنفذ جهوده في إجبار إيران على إيقاف برنامجها النووي، وذلك من خلال قرارات العقوبات السياسية والاقتصادية ضدها، ولم يبق سوى اللجوء إلى الخيار العسكري بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوضع قرارات المجلس موضع التنفيذ، وهو ما طالبت به كوندوليزا رايس مؤخراً. وفي هذا الإطار تحدثت وسائل الإعلام الأمريكية عن خطط وضعت في البنتاجون حول سيناريوهين عسكريين أساسيين ضد إيران: الأول يحتاج إلى خمسة أيام ويشمل حملة قصف واسعة النطاق بهدف تدمير مجموعة كبيرة من الأهداف الاستراتيجية والعسكرية تشمل مراكز القيادة السياسية والدينية والعسكرية الكبرى في إيران، ومقار الحرس الثوري والاستخبارات وبعض المواقع الحكومية الحساسة، هذا إلى جانب قصف جميع المنشآت النووية الصاروخية ومواقع الدفاع الجوي والمطارات والقواعد الجوية والقواعد البحرية في الخليج. أما السيناريو الثاني فهو يحتاج إلى يوم واحد فقط، وهو أشبه بضربة جراحية، يشمل قصفاً جويّاً وصاروخياً يقتصر على المنشآت النووية فقط، وأبرزها مصنع تخصيب اليورانيوم في ناتانز، ومصنع تحويل اليورانيوم إلى غاز UF-6 في أصفهان حيث يتدارس مخططو البنتاجون كيفية تدمير أهداف تقع على عمق ١٠ - ١٥ متراً تحت الأرض وفي كهوف الجبال، ولاسيما وأن منشأة ناتانز تحتوى على أكثر من ٢٠ مبنى بها فيها قاعدتان تحت الأرض بنيتا مع جدران يبلغ سمكها متران.

ورغم نفي الرئيس بوش صحة الأنباء التي تحدثت عن استعداد الولايات المتحدة لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، إلا أن صحيفة صانداي تايمز البريطانية نقلت عن بعض المختصين في التخطيط العسكري بالبنتاجون أنهم يقومون حالياً بتقييم فرص نجاح مثل هذا الهجوم في ضوء حتمية

توافر معلومات يقينية عن الأهداف النووية الإيرانية التي سيتم قصفها والمنتشرة بطول الأراضي الإيرانية وعرضها، لا سيما مصانع تخصيب اليورانيوم وإنتاج أجهزة الطرد المركزي، وجميعها أهداف موضوعية تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني (بازدران). وتفيد المعلومات أنها نقلت في كهوف في أحضان الجبال، كما ينشغل المخططون العسكريون بدراسة ردود الفعل الإيرانية المتوقعة وكيفية مواجهتها، لا سيما في ثلاثة اتجاهات:

الأول، يتمثل في قصف صواريخ (شهاب - ٣) التي قد تكون مسلحة برؤوس كيماوية ضد القواعد الأمريكية في منطقة الخليج، ويتوقع أن تنفذ خلال ١٠ دقائق من بدء العملية العسكرية، وقد توجه أيضاً ضد إسرائيل، حيث تملك إيران نحو ٥٠٠ صاروخ شهاب يصل مداها ٢٠٠٠ كم.

الثاني، يتمثل في اجتياح قوات (البازدران) جنوب العراق لشن عمليات هجومية وانتحارية ضد القوات الأمريكية في العراق.

أما الاتجاه الثالث، فسيكون ميدانه مياه الخليج، حيث يتوقع أن تشن الوحدات البحرية الإيرانية هجمات بواسطة لنشات الصواريخ والزوارق الانتحارية هجمات ضد القواعد الأمريكية الموجودة على الساحل الغربي للخليج، مع احتمال قيام الغواصات الصغيرة (قادر) التي طورتها إيران أخيراً بعمليات إنزال كوماندوز لمهاجمة هذه القواعد البحرية، إلى جانب شن عمليات هجومية لمنشآت وزوارق وغواصات ضد السفن الحربية الأمريكية وناقلات النفط بالخليج، بالإضافة إلى تلغيم ممرات السفن ومضيق هرمز وإغلاقه بالصواريخ الساحلية (سيلك وورم) التي تحتل الجزر المتحكمة في هذا المضيق، وهو ما يتطلب شن عمليات هجومية بواسطة القوات الخاصة الأمريكية والمارينز لاحتلال هذه الجزر وقاعدة بندر عباس حتى يمكن إعادة فتح مضيق هرمز ثانية في وجه ناقلات النفط التي تنقل ٢٠٪ من إجمالي إنتاج النفط في العالم إلى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

تعقد الموقف الأمريكي:

لذلك فإن الموقف الأمريكي بشأن إيران وصل إلى حالة شديدة التعقيد، ذلك أن الاعتماد على العقوبات السياسية والاقتصادية التي قد يفرضها مجلس الأمن ضد إيران خلال الشهور المقبلة ليس من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على إيران بالدرجة التي تجبرها على إيقاف برنامجها النووي، لا سيما أنها تأقلمت على أعمال الحصار والمقاطعة التي فرضت عليها طوال ٢٧

سنة منذ قيام الثورة الإيرانية، وتمتلك قدرات ذاتية في احتياجاتها الأساسية تجعلها إلى حد بعيد في غنى عن الواردات الغربية، مع قدرة مالية على اختراق العقوبات والحصار الدوليين إذا ما فرضا عليها. كما أن فرض عقوبات دولية عليها سيجعلها تتسحب من معاهدة الحد من الانتشار النووي - كما فعلت كوريا الشمالية - وتطلق في برنامجها النووي وتطويره بحرية ودون رقابة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما فيما يتعلق بالخيار العسكري، فرغم أن المحافظين الجدد - خاصة داخل البنتاجون - يدفعون بقوة نحو هذا الخيار بتشجيع وضغوط من إسرائيل واللوبي الصهيوني المؤيد لها والمسيطر على دوائر صنع القرار الأمريكي، إلا أن المخاوف مازالت قائمة من رد فعل الشعب الأمريكي غير المرحب بهذه الحرب، لاسيما أنها ستكون المرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التي ستستخدم فيها أسلحة نووية وإن كانت تكتيكية على مستوى العالم، بزعم أنه طالما كان الهدف هو منع إيران من تطوير سلاح نووي، فلا بد من اللجوء إلى (النووي) لقتل (النووي الآخر) الذي لم يوجد بعد، وهو بُعد جديد في الحروب الوقائية الأمريكية التي برزت بعد أحداث ١١ سبتمبر، ٢٠٠١.

ولقد زاد من تعقد الموقف الأمريكي اختلاف الآراء في واشنطن بشأن استخدام قوات برية أمريكية ضد إيران في إطار العملية العسكرية المخطط لها، فبينما رفض البعض هذه الفكرة من أساسها حرصاً على أرواح الجنود الأمريكيين من الانزلاق إلى المستنقع الإيراني الأكبر بكثير من المستنقع العراقي، إلا أن البعض الآخر طالب بأن يعقب شن الضربات الجوية والصاروخية عمليات إنزال جوي وبحري لقوات خاصة أمريكية وهجمات برية عبر الحدود العراقية في اتجاه جنوب إيران الغني بمصادر النفط والغاز ومنشآته (مصفاة النفط في عبادان) في إقليم خوزستان القريب من أهم إقليمين هما (بوشهر) و(هرمز)، ويضم أغلبية من العرب السنة المعارضين لنظام الملالي في إيران. وحيث نجحت المخابرات الأمريكية في اختراق هذا الإقليم وإثارة اضطرابات فيه خلال الفترة الماضية، لذلك فإن زحف قوات أمريكية إلى هذا الإقليم سيساعد في إسقاط النظام الحاكم وحرمانه من مصادر الطاقة والعائدات النفطية. على أن يترافق ذلك مع إثارة اضطرابات عرقية في إقليم أذربيجان المحاذي لتركيا وجمهورية أذربيجان، حيث تطالب الأغلبية الأذرية الانضمام إلى أذربيجان في إطار ما يطلق عليه (أذربيجان الكبرى)، بالإضافة لاضطرابات أخرى تشيرها المخابرات الأمريكية في إقليم بلوشستان

المحاذي للحدود مع أفغانستان وباكستان، ويحظى بدعم أمريكي وبريطاني. ومن الحجج التي يركز عليها مؤيدوا إقحام القوات البرية الأمريكية في العملية العسكرية المتوقعة، أن الضربات الجوية والصاروخية قد لا تحقق نسبة التدمير المرجوة في المنشآت النووية والصاروخية وبما يخرجها عن العمل نهائياً، مما يتطلب استكمال تدميرها بواسطة عناصر من القوات البرية، لاسيما في مجال اغتيال الكوادر البشرية العاملة في هذه المنشآت، وبدون ذلك ستتمكن إيران من استعادة كفاءة منشآتها النووية واستئناف برنامجها النووي بإصرار وبسرعة خلال بضع سنوات.

ولا تقتصر الخلافات داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية على ذلك فقط، حيث هدد عدد من كبار القادة الأمريكيين بالاستقالة إذا أجاز البيت الأبيض استخدام قنابل نووية تكتيكية في الهجوم على إيران، خاصة بعد أن قلل عدد من الخبراء الاستراتيجيين من قيمة امتلاك إيران للسلاح النووي، قائلين بأن ذلك لن يمثل تحولاً جذرياً في موازين القوى بالمنطقة، وفي هذا الصدد تساءل أحد هؤلاء الخبراء (باتريل كلاوسن): "لا أعرف بدقة ماذا سيفعلون بالقنبلة النووية إذا صنعوها؟ إنها ستكون مصدراً للزهو الوطني لا أكثر". أما الخبير الاستراتيجي (انتوني كوردسمان) فقد قال: "إذا ما استخدمت إيران أي سلاح نووي تصنعه في أي مكان من العالم وبأي وسيلة كانت، فإن من المتوقع أن تتحول رمالها إلى زجاج سائل بعد دقائق قليلة نتيجة تعرضها لقصف نووي أمريكي وإسرائيلي لم يسبق له مثيل".

غير أن آخرين في أجهزة صنع القرار الأمريكي يرون أن اللحظة مناسبة لاستثمار هذه الضجة النووية التي أحدثها إعلان الرئيس الإيراني أحمدى نجاد لتغيير الأوضاع في إيران. ويمضى منطلق هؤلاء - كما شرحه (سيمور هيرش) على النحو التالي: النظام في إيران يبدو متماسكاً حتى الآن، وليس هناك احتمال جاد لتفكيك التركيبة الحالية المعادية للولايات المتحدة هناك، فلا يأس من القيام بعمل عسكري، فإذا أدى إلى تفكيكها كان به، وإذا لم يؤد إلى ذلك فإن شيئاً لم يتغير، فالنظام هناك سيئ، وسيظل سيئاً. وقد تعرض هذا المنطق إلى نقد حاد من بعض الجنرالات الأمريكيين، حيث تجاهل ببساطة ردود الفعل الإيرانية الخطيرة والتي لن تقتصر فقط على الساحة الشرق أوسطية، بل قد تصل في ضرباتها إلى عقر الدار الأمريكي، ناهيك عن ضرب المصالح الأمريكية المعرضة على كل الساحة العالمية. وكانت صحيفة صانداي تايمز البريطانية قد نقلت مؤخراً عن مصادر

إيرانية أن إيران دربت مجموعات انتحارية تضم حوالى ٤٠ ألف رجل لضرب أهداف بريطانية وأمريكية إذا ما تعرضت إيران لعمل عسكري أمريكي، وأنه تم تحديد ٢٩ هدفاً أمريكياً وبريطانياً محتملاً لتنفيذ عمليات انتحارية ضدهم. وكان هؤلاء الانتحاريون قد شاركوا فى استعراض عسكري فى طهران وهم مسلحين بأحزمة ناسفة مزودة بصواعق تفجير، ويقودهم حسن عباس المسئول فى الحرس الثورى.

ومن جهة أخرى طلبت الإدارة الأمريكية إجراء سيناريو تفصيلى لردود الفعل الإيرانية المتوقعة فى العراق إذا ما تعرضت إيران لضربة عسكرية. وجاءت دراسة هذا السيناريو لتبديد المخاوف التى انتشرت لفترة حول سلامة القوات الأمريكية فى العراق، إذا تم إعادة انتشار هذه القوات فى مواقع يسهل الدفاع عنها ويصعب مهاجمتها بالوسائل غير التقليدية. وتقول تقارير أمريكية أن بالإمكان إرسال تحذير لإيران قبل الضربة بأنهم إذا فعلوا (كذا) فسوف نضرب أهداف جديدة. وقد فصل عسكريون أمريكيون ذلك بقولهم: "إذا ما استخدم الإيرانيون صواريخ قصيرة المدى ضد ناقلات النفط فى الخليج فسيكون لذلك ثمن محدود، وسيتم إبلاغهم بهذا الثمن قبل بدء العمليات، وإذا ما حاولوا ضرب منشآت نفطية فى المنطقة فإنه سيكون لذلك ثمن آخر، وإذا ما أطلقوا صواريخ متوسطة المدى ضد إسرائيل أو دول أخرى فى المنطقة فسوف يكون لذلك ثمن أيضاً.. وهكذا. ويتعين فى هذه الحالات - كما فعلنا مع صدام حسين عام ١٩٩١ حين أبلغناه أن استخدام أى أسلحة غير تقليدية ضد قواتنا سيكلفه منصبه، وأنا سنتعقبه حتى قتله والقضاء على نظامه- أن نضع قوائم منفصلة بالأهداف التى ستقصف إذا ما فعل الإيرانيون هذا الأمر أو ذاك." ثم يضيف أحد المحللين العسكريين قائلاً: ليس من السهل إقناع الرئيس أحمدى نجاد بالتعقل والبحث عن حل وسط. وحين يقف اثنان كنجاد وبوش فى مواجهة أحدهما الآخر، فإن على العالم أن يكتف أنفاسه، إذ لن تكن النتيجة طيبة بأى حال للجميع".

مخاوف التصعيد:

فى مواجهة من يتبنون سيناريو ضربة محدودة ضد إيران منعاً لانتشارها على نطاق واسع، فإن هناك محظوراً كبيراً فى هذا الأمر. ذلك لأن الحرب هي الحرب، ففى ضوء قائمة (الأثمان) المشار إليها آنفاً والتي سيتعين على إيران أن تدفعها فى كل مرحلة تصعد فيها من رد فعلها، فإن ذلك يعنى أن التصعيد فى أعمال القتال من الجانبين أثناء الحرب لن يكون بالإمكان، السيطرة عليه. حيث ستتقل تلقائياً من

ضرب الأهداف العسكرية المحدودة إلى أهداف عسكرية غير محدودة، ثم إلى ضرب أهداف مدنية.. الخ. ومن هنا يأتى الرهان على رأى العام الأمريكى كرادع لمنع الحرب من أساسها والتي قد تستمر فى حالة اندلاعها إلى عدة أسابيع أو شهور، وتمتد من مسرح العمليات الإيرانى إلى الخليجى إلى كل منطقة الشرق الأوسط، وبالقطع ستقع عمليات إرهابية فى أوروبا وقد تشمل الولايات المتحدة أيضاً، حيث سيضع معارضى الحرب اللوم مباشرة على كاهل الرئيس بوش وإدارته، بمعنى أن الرأى العام سيمضى أيضاً فى نفس وتيرة التصعيد التى ستعقب العملية ذاتها، خاصة إذا ما أدرك الرأى العام مبكراً بواسطة وسائل الإعلام أن هذه العملية العسكرية لن تكون إلا بداية مواجهة بأشنع الوسائل. ويمكن أن يتحول الرأى العام إلى رادع ضمنى لشن الحرب ضد إيران إذا ما وضعت الإدارة الأمريكية فى حساباتها. وواقع الأمر أنها إذ تفعل ذلك فإنها تفعله لأن انتخابات الكونجرس النصفية ستبدأ فى نوفمبر القادم، وموقف الحزب الجمهورى الآن بالغ الضعف وإذا ما استمر هذا الموقف على ضعفه فإن الديمقراطيين يمكن أن يفوزوا بأغلبية المقاعد فى الكونجرس، وإذا ما تحقق لهم ذلك فإن أول ما سيفعله المجلس التشريعى الجديد هو بحث إقالة الرئيس الأمريكى جورج بوش.

وهناك من يفترضون أسباب أخرى قد تحول دون تنفيذ العملية العسكرية ضد إيران، منها حرص الإدارة الأمريكية على ألا تقلب الطاولة فى الشرق الأوسط بفتح جبهة جديدة، وإثارة مسلسل من المتاعب والقتال ومنها سوق النفط الذى يمكن أن يصل سعر البرميل منه إلى أعلى من ١٠٠ دولار. إلا أن هذا الفريق يضم مجموعتين: الأولى تقترح حلولاً لتجنب المواجهة العسكرية، والثانية تؤكد أن كل ما يحدث الآن إنما هو من قبيل استخدام لغة الحرب لدخول المفاوضات، أى تكتيك للتخويف بهدف التوصل إلى اتفاق مقبول أمريكياً فى نهاية المطاف حول عدد واسع من المسائل المعلقة بين واشنطن وطهران، وليس حول البرنامج النووى وحده. ويذهب رأى المجموعة الثانية إلى أن الولايات المتحدة تعد لضرب إيران بهدف إجبارها على الحضور إلى مائدة المفاوضات بأقل قدر من المطالب. ويضيف المنتمون إلى هذه المجموعة، ومن بينهم المحلل السياسى (تشارلز كوافو) أن إعلان الرئيس أحمدى نجاد عن نجاح إيران فى تخصيص اليورانيوم ربما يشكل مقدمة لإعلان الانتصار، ومن ثم الخروج من الأزمة عبر حل تفاوضى، أى أن يكون تكتيكاً للحفاظ على ماء الوجه.

مغزى المناورات الإيرانية فى الخليج:

أجرت قوات الحرس الثورى الإيرانى (البازدران) فى نهاية مارس الماضى مناورات بحرية ضخمة فى مياه الخليج استمرت حوالى عشرة أيام أطلقت عليها اسم (الرسول الأعظم)، شارك فيها نحو ١٧ ألف عنصر من الحرس الثورى، ومتطوعو الباسيج والشرطة الإيرانية، إضافة إلى ١٥٠٠ قطعة من السفن وأنواع من المقاتلات والمروحيات والصواريخ، امتدت من أقصى شمال الخليج حتى مدينة شاه بهار الساحلية جنوباً والتي تقع على مسافة ٤٠ كم من بحر العرب، أما أبرز أماكن المناورات فقد كانت فى خليج هرمز وحوله بهدف التدريب على مواجهة أى تهديد بإغلاق هذا الممر الملاحي الدولى المهم الذى تعبر منه ناقلات تحمل ٢٠٪ من إجمالى إنتاج النفط العالمى.

وقد كشفت إيران فى هذه المناورات عن عدد من أنظمة التسليح والمعدات الحربية التى طورتها داخل مصانعها الحربية. وكانت إيران قد أعلنت قبل بدء المناورات عن تطويرها غواصة صغيرة (قادر) التى بإمكانها نقل مجموعات كوماندوز إلى الأماكن المستهدفة على الساحل العربى للخليج، ومهاجمة السفن الحربية وناقلات النفط. وكانت أولى المفاجآت التى كشفت عنها إيران أثناء المناورات إطلاق الصاروخ الباليستى (فجر - ٣) والذى وصف بأنه لا يمكن التقاطه بالرادارات المعادية، وأنه متعدد الرؤوس الحربية، ويتعدى مداه الـ ٢٠٠ كم، الأمر الذى جعل المراقبين يصنفونه بطور حديث من الصاروخ (شهاب - ٣)، ويحتمل أن يكون (شهاب - ٤)، وأنه مماثل للصاروخ الروسى (إسكندر E) إلا أن المصادر العسكرية الإسرائيلية التى قامت بتحليل الصور التى التقطت للصاروخ (فجر - ٣) نفت أن يكون نسخة من (إسكندر - E)، حيث لا تطابق بينهما. وتحليل المراقبون لمعلومة عدم إمكان التقاط هذا الصاروخ بالرادار، نفوا أن يكون متمتعاً بنظرية (الإخفاء - Stealth) التى لا يملك تقيتها فى العالم سوى الولايات المتحدة فقط، وهو ما تمثل فى المقاتلات الشبح (F-117) والمقاتلة القاذفة (B-2)، حيث لا تزال روسيا عاجزة عن تطوير هذه التقنية والتى تعتمد على قدرة الطائرة أو الصاروخ على امتصاص الموجة الرادارية الصادرة من الرادارات المعادية وعدم انعكاسها. ولقد فسر المراقبون ما تعنيه إيران بعدم كشف الصاروخ رادارياً أنه ربما يكون مزوداً بمعدة قادرة على تشويش وخداع الصواريخ المعادية وجذبها بعيداً عن الصاروخ الحقيقى. أما الخاصية الثانية للصاروخ (فجر - ٣) التى أعلن عنها، وهو أنه متعدد الرؤوس، أى يتمتع بنظرية (ميرف)، فقد تشكك

فيها المراقبون، حيث لا يملك هذه التقنية سوى الولايات المتحدة وروسيا، ولم تستطع الصين حتى اليوم تطوير هذه التقنية. أما إذا كانت إيران قد نجحت فى تحقيق هذا الإنجاز التكنولوجى الخطير، فمعنى ذلك أنها سبقت الصين وأصبح الطريق مفتوحاً أمامها لتصبح قوة إقليمية عظمى، وبذلك تدعم الاتهامات ضدها بأنها تسعى لتسليح صواريخها الباليستية برؤوس ذات تدمير شامل، حيث من غير الوارد اقتصادياً تسليح مثل هذه الصواريخ الهجومية برؤوس تقليدية، ولقد كانت نتيجة ذلك أن عقدت الحكومة البريطانية اجتماعاً فى اليوم التالى للإعلان الإيرانى عن هذا الصاروخ، شارك فيه قادة عسكريون وتم فيه بحث إمكانية اشتراك القوات البريطانية فى العملية العسكرية المزمعة ضد إيران مع الولايات المتحدة. لذلك انتقد المراقبون على الأسلوب الإيرانى فى الكشف عن أنظمة تسليحهم الجديدة، لأن ذلك - وإن كان مفيداً فى تعزيز مصداقية استراتيجية الردع - إلا أنه قد يسبب لإيران مشاكل فى المستقبل، وكان من الأصوب بالنسبة للمصلحة الإيرانية عدم الكشف عن مثل هذه الأنظمة الهجومية.

ثم أعلنت إيران بعد ذلك عن تجربة الصاروخ بحر / بحر (الحوت) الذى يمكن إطلاقه من قطع بحرية أو قواعد ساحلية، وهو مخصص لتدمير السفن الحربية والمدنية والغواصات تحت الماء، ويسير بسرعة ١٠٠ متر / ثانية أى أربعة أضعاف سرعة أى سفينة حربية (٢٥ متر / ثانية)، كما يمكن تقادى رصده بالسونار. وذكرت المصادر الإيرانية أنه متفوق على الصاروخ الروسى المماثل (شاكفال - ٣) (الذى صنع عام ١٩٩٥) كما تم اختبار إطلاق طائرة مائية قيل أيضاً أنه لا يمكن رصدها بالرادار، وتستخدم لتنفيذ مهام انتحارية ضد السفن المعادية، واختبر أيضاً صاروخ الدفاع الساحلى (كوثر) المضاد للسفن، وصاروخ أرض جو مقيد المدى يحمل على الكتف مضاد للطائرات، وطائرة استطلاع بدون طيار. وقد علقت أجهزة المخابرات الغربية والإسرائيلية على هذه الأنظمة التسليحية بأن الأصل التكنولوجى لها إما روسى أو كورى شمالي، إلا أن مصادر الصناعية الحربية الروسية استبعدت ما قيل عن تسرب وثائق سرية عن تصميمات هذه الأنظمة إلى المخابرات الإيرانية خلال مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتى السابق. كما نفى (يورى سولوموتوف) مصمم الصواريخ الروسية (توبول - M) و(يولافا) امتلاك إيران لصواريخ عابرة للقارات ولن تحصل عليها، مشككاً فى الأنباء عن أنظمة صواريخ إيرانية من هذا النوع تناقلتها وسائل الإعلام أخيراً

حول تطوير الصاروخ (شهاب-٥) و (شهاب-٦) الذي يتعدى مداهما ٥٠٠٠ كم، وأعاد إلى الأذهان أن إيران قادرة على تصنيع صواريخ مشابهة للصاروخ (سكود) فقط.

وقد شملت المرحلة الأولى من المناورات البحرية إطلاق ١٠٠٠ زورق مسلح ضد السفن الحربية المعادية وناقلات النفط لتدميرها داخل الخليج، وذلك بواسطة الانتحاريين من (فرق عشاق الشهادة) في زوارق انتحارية، ووحدات (عاشوراء الانتحارية). وشملت المرحلة الثانية من المناورات إطلاق الغواصات الصغيرة (قادر) والغواصات التقليدية (كيلو) لمهاجمة السفن الحربية المعادية والقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على الساحل الغربي من الخليج. أما المرحلة الثالثة من المناورات فقد استهدفت حصار السفن المعادية وتدميرها بالصواريخ الساحلية (سيلك وورم) الصينية وتلغيم المضيق بواسطة ١٠,٠٠٠ لغم صيني (٥٣-IM)، واستعادة قاعدة بندر عباس البحرية وعدد من الجزر المتحكمة في المضيق بعد احتلالها بقوات معادية، ومنع وصول إمدادات بحرية من خارج الخليج إلى داخله.

وترتبط هذه المناورات بالتصعيد الجارى في الملف النووي الإيراني بعد إحالته إلى مجلس الأمن، والذي اقترن بتهديدات أمريكية وإسرائيلية بشن عملية عسكرية ضد إيران. وكان من الواضح أن هذه المناورات تستهدف بجانب رفع الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة الإيرانية، وزيادة الثقة في قدرة إيران على مواجهة أى عدوان خارجى عليها، وردع الولايات المتحدة عن التفكير في شن عمل عسكري ضد إيران، أن تبرز أيضاً تصميم إيران على استخدام كل عناصر القوة العسكرية المتاحة لديها - خصوصاً القوة البشرية المسلحة - في شن عمليات دفاعية هجومية أغلبها انتحارية ضد مراكز القوة العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، سواء في القواعد العسكرية الموجودة على الساحل الغربي للخليج، أو ضد السفن الحربية وناقلات النفط في مياه الخليج. هذا مع استعراض تصميمها على إغلاق مضيق هرمز بالقوة في وجه الملاحة البحرية بشقيها العسكري والمدنى، للتأثير سلباً على الاقتصاد العالمى بمنع نقل نفط الخليج إلى الدول المستهلكة للطاقة، وبما يؤدي إلى أزمة اقتصادية عالمية تتحمل الولايات المتحدة مسئوليتها.

ولا شك أن إيران تدرك حجم التفوق العسكرى الأمريكى والإسرائيلى والبريطانى عليها، لاسيما في مجالات القوات الجوية والبحرية والصاروخية كماً ونوعياً، كما تدرك إيران أيضاً مواطن الضعف في قواتها الجوية والبحرية إلا أنها في المقابل تستغل

قدراتها البشرية الضخمة في تسليحها برياً وبحرياً لتكبيد أعدائها خسائر جسيمة في أخطر نقاط ضعفهم، وهى قوتهم البشرية، وذلك بحشد هذه القوة البشرية المسلحة بوسائل قتال صغيرة وخفيفة وذات قوة نيرانية ضخمة وحاشدة ضد السفن الحربية الأمريكية الكبيرة - مثل حاملات الطائرات وبوارج الصواريخ كروز - وتدميرها بأعداد ضخمة من الطوربيدات السريعة واللنشات الانتحارية، وبما يؤدي إلى إغراق قطعة بحرية كبيرة أو اثنتان ويعطى صدى إعلامى واسع على مستوى العالم يمكن أن يؤثر سلباً على صانع القرار الأمريكى نتيجة ضغط الرأى العام الأمريكى عليه. وقد تتمكن القوات الأمريكية من إعادة فتح مضيق هرمز، إلا أن ذلك سيكون بثمن باهظ نتيجة الخسائر البشرية التى ستتكبدها في عمليات بحرية وجوية ومشاة أسطول قد تستغرق أياماً وأسابيع لا قبل للولايات المتحدة بالتورط فيها، بجانب تورطها في أفغانستان والعراق.

إلا أن خطورة هذا الأمر تتمثل في أن هذا الصراع المسلح إذا ما طال أمدّه عما تقدره الولايات المتحدة، وشعرت أنها تخوض حرباً خاسرة، فقد تلجأ إلى سرعة حسمها باستخدام القنابل النووية التكتيكية - B-16-11، كما اختبرت قنبلة أخرى زنتها ٧٠٠ طن ستستخدمها ضد أهداف ثمينة في إيران، وما قد يترتب على ذلك من تلوث إشعاعى سواء ما ينتج عن استخدام هذا السلاح، أو نتيجة تفجير منشآت نووية إيرانية تحوى مواداً مشعة، وقد يترتب على ذلك استخدام إيران لصواريخها (شهاب) المسلحة برؤوس كيماوية، كل رأس قادرة على تلويث ٥٠ هكتاراً، وذلك باتباع استراتيجية (الإغراق الصاروخى)، أى بقصف كل هدف بعدد كبير من الصواريخ وبما يضمن وصول أعداد منها إلى أهدافها في حالة اعتراض بعضها بالصواريخ المضادة وإسقاطها، وبالتأكيد لن يقتصر رد الفعل الإيرانى على منطقة الخليج والساحل الشرقى أوسطية فقط، بل سيمتد أيضاً إلى كل الساحل العالمية، وذلك في إطار ما يعرف بها التداعيات المتتالية (Domino effect).

دعم إيران لعمليات إرهابية عند وقوع حرب ضدها:
برغم أن المناورات البحرية الإيرانية تعد الأكبر في تاريخها، وكانت بمثابة استعراض عضلات في وقت حرج، فقد عكست أيضاً مخاوف إيرانية من احتمالات قوية بشن عملية عسكرية أمريكية ضدها، كما أثارت مخاوف دول الخليج من إيران وإمكانية انتقال العمليات العسكرية إلى أراضيها، خاصة مع احتمالات حدوث تلوث إشعاعى نتيجة استخدام أسلحة نووية وضرب

منشآت نووية إيرانية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد تعاملت مع هذه المناورات باستخفاف بالنظر للفارق الضخم في الميزان العسكري بينها وبين إيران لصالح الأولى، إلا أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تدرس بعناية- وتبدى مخاوف شديدة من- ردود الفعل الإيرانية على الساحة الدولية، بالنظر لما ثبت لدى أجهزة المخابرات الغربية من وجود علاقات واتصالات قوية تجددت أخيراً بين المخابرات الإيرانية وتنظيم القاعدة الإرهابي، وتشيط خلايا إرهابية كانت كامنة في الولايات المتحدة وأوروبا، بعضها تابع بشكل مباشر للمخابرات الإيرانية، والبعض الآخر تابع لفيلق القدس، ناهيك عن حزب الله والمنظمات الفلسطينية والدينية المتطرفة، والتي تأتمر بأوامر عناصر من تنظيم القاعدة مثل سيف العدل، وعماد مغنية وأبناء أسامة بن لادن.. وغيرهم من قيادات القاعدة. وبعضهم مثل عماد مغنية اصطحب وفداً إيرانياً يضم عناصر من فيلق القدس قام بزيارة بعض دول أمريكا اللاتينية ذات الحدود المشتركة مع الولايات المتحدة للإشراف على تسريب خلايا إرهابية إلى داخل الولايات المتحدة للقيام بعمليات انتحارية لحساب إيران. حيث خططت المخابرات الإيرانية لعدة عمليات إرهابية في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية يتم تنفيذها بالتزامن مع فرض عقوبات على إيران وقبل توجيه عمليات عسكرية ضد إيران لترويع الأوروبيين عن الانضمام للعقوبات، وخطط أخرى لعمليات إرهابية أضخم تواكب تنفيذ العمليات العسكرية ضد إيران. وقد كشفت أجهزة المخابرات الألمانية مؤخراً عن وجود اتصالات قوية من الزرقاوى والمخابرات الإيرانية، اقترن ذلك بالكشف عن تورط أكثر من ١٠٠ شركة ألمانية متورطة في بيع معدات عسكرية ذات تقنية عالية إلى إيران، وخلصت تقارير المخابرات الألمانية عن وجود ٢٠ معسكر في إيران لتدريب الإرهابيين التابعين للقاعدة وحزب الله ومنظمة الجهاد الإسلامي ومنظمات فلسطينية توجد قياداتها في سوريا، وأن هذه المعسكرات بها حوالي ٥٠٠ عنصر من كوادر تنظيم القاعدة أبرزهم سيف العدل، ومحفوظ ولد الوليد، وأبو محمد المصري، وأبو خير، وسليمان أبو غيث، وأبو دجاجة الألماني. ويدير هذه المعسكرات الجنرال قاسم سليمانى قائد فيلق القدس، وأن المخططات الإرهابية لتنفيذ عمليات داخل الولايات المتحدة تشمل ضرب مفاعلات نووية وجسور وناطحات سحاب في نيويورك وبوسطن ولوس أنجلوس، ومحطات كهرباء، ومخازن تجارية مكتظة بالناس، وأن كوادر القاعدة في إيران وخلاياها في الخارج هي التي ستنفذ هذه العمليات لإبعاد الشبهة عن إيران.

مشاكل التسليح الإيراني:

في إطار تعزيز قدراتها التسليحية كشفت إيران جهودها للحصول على قطع غيار لصيانة وتشغيل ٢٥ مقاتلة أمريكية الصنع (توم كات F-14) التي تملكها منذ أيام الشاه، بواسطة تجار السلاح. وكذلك طائرات مقاتلة تجريبية، وأجهزة تستخدم في قياس قوة الصلب تدخل في صنع الأسلحة النووية، وأنظمة صواريخ، ومحركات طائرات، ومعدات رؤية ليلية، وطائرات بدون طيار، وتقنية أسلحة دمار شامل كيميائية وبيولوجية. وأوضح (ستيفن بوجنى) رئيس وحدة التحقيقات في التكنولوجيا الاستراتيجية والأسلحة بإدارة الهجرة والجمارك الأمريكية أن برنامج إيران للحصول على الأسلحة أصبح أكثر تنظيماً.

ومن المعروف أن إيران تعاني مشاكل من تقادم أنظمة تسليحها التقليدية، فمن بين ١٦٥٥ دبابة تملكها إيران يوجد ٤٨٠ دبابة حديثة (T-12، ٣١١ طائرة قتال منها ٦٥ (F-4) و ٦٠ (F-5) أمريكية الأصل معظمها متقادم، أما الحديث منها ٢٥ مقاتلة روسي (دميج-٢٩) تم تحديثها مؤخراً، و ٣٠ (سوخوى-٢٤)، ٢٤ (ميراج ف-١). أما الصواريخ الباليستية نمتلك منها (شهاب-١) ٢٥٠ كم، (شهاب-٢) ٧٠٠ كم، (شهاب-٣) ١٢٥٠ كم، (زلزال-٣) ١٥٠٠ كم، و(شهاب ٣ د) نحو ١٧٠٠ كم، بالإضافة لمعلومات مشكوك فيها حول تطوير (شهاب-٥) ٤٠٠٠ كم، (شهاب-٦) ١٠.٠٠٠ كم، ومعظم هذه الصواريخ ذات تقنية روسية أو كوريا الشمالية. هذا بالإضافة لامتلاك ١٢ صاروخ كروز (X-55) من أوكرانيا. وأبرز أسلحتها البحرية ٢ غواصات روسية (كيلو) ٣٠ فرقاطة، ٢ قراوطة، ١٠ زوارق صواريخ (كوميتانت) فرنسية، ٤٤ زورق داورية ساحلية، ٢ سفينة زرع ألغام، ٩ سفن برمائية. أما قوات الحرس الثوري (٢٠ فرقة) فهي مسلحة بـ ٤٧٠ دبابة، ٦٤٠ ناقلة مدرعة، ٣٦٠ قطعة مدفعية، ٤٠ قاذف صواريخ، ٥٠ زورقاً مسلحاً بصواريخ مضادة للدبابات، أما أحدث أنظمة تسليح الدفاع الجوى التي حصلت عليها إيران أخيراً من روسيا فهي ٢٩ نظام (Tor-M1) قصير المدى، ومعلومات غير مؤكدة عن نظام الدفاع الجوى بعيد المدى (S-300).

خلاصة القول، إن امتلاك إيران لدورة الوقود النووي، ونجاحها في تخصيب اليورانيوم ولو بنسبة ٣,٥٪ سيقربها من امتلاك سلاح نووى طال الأمد أم قصر حيث أصبح من المعروف أن هناك جوانب سرية من البرنامج النووى الإيراني لم تكشف بعد، وإن كانت مفاجأة الإعلان عن نوايا التخصيب مستقبلاً بـ ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي ثم ٥٤٠٠٠ جهاز بعد ذلك هي إحدى

الجوانب السرية التي تم الكشف عنها من هذا البرنامج والتي تقرب إيران من امتلاك سلاح نووي، إلا أن تصنيع مثل هذا السلاح يحتاج إلى تقنيات أخرى أكثر تعقيداً، تتمثل أساساً فيما يطلق عليه (تكنولوجيا التصغير) أي تصغير القنبلة النووية ذات الحجم الكبير- مثل التي ألقيت على هيروشيما ٢٠ كيلو/ طن- إلى رؤوس نووية صغيرة ذات قدرة من كيلو طن واحد إلى ١٠ كيلوات طن يمكن تركيبها على رؤوس صواريخ أو مقذوفات مدافع. وهذه تحتاج إلى تصميمات دقيقة جداً وتجارب معملية ثم ميدانية عدة للحصول على هذه الرأس المصغرة. ولقد أجرت الولايات المتحدة نحو ١٦٠ تجربة ميدانية في صحراء نيفادا، وكذلك فرنسا التي أجرت نحو ٨٠ تجربة في صحراء الجزائر للوصول إلى هذه التكنولوجيا. وهو ما ليس متاحاً لإيران حالياً وتحتاج إلى وقت طويل لامتلاكها هذه التقنية، وإن كانت بعض المعلومات تفيد بأنها حصلت على هذه التقنية جاهزة من كوريا الشمالية والعالم الباكستاني عبد القدير خان. هذا إلى جانب صعوبة الحصول على تقنية التسليح التفجيري في السلاح النووي وضبط زمنها، وقد أدى الخطأ في هذه العملية إلى حدوث تفجير خطير في مصنع القعقاع بالعراق عام ١٩٨٩ أطيح بنحو ٧٠ فرداً في هذا المصنع وتدميره.

لذلك ومع افتراض حصول إيران على تقنية السلاح النووي، فمن المتوقع ألا تعلن عن ذلك، حيث ستحتفظ به في إطار إستراتيجية الردع بالشك) التي تتبعها إسرائيل، لاسيما أن القيادات السياسية والدينية في طهران صرحوا أكثر من مرة أن أهداف برنامجهم النووي سلمية. بحتة لذلك فإن إعلانهم امتلاك سلاح نووي سيفقد المصداقية نهائياً إقليمياً ودولياً، وسيزيد من عزلة إيران الدولية وإحكام الحصار حولها بواسطة الدول الغربية. ناهيك عن فرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها بواسطة قرارات من مجلس الأمن لن تستطيع روسيا والصين الوقوف في وجهها أكثر من ذلك، بعد أن أخرجتهما إيران بإعلانها الأخير عن تخصيص اليورانيوم. الأمر الذي سيعطى الدول الغربية وإسرائيل المبررات الكافية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران لن تقتصر فقط على تدمير المنشآت النووية والصاروخية والعسكرية، بل قد تمتد إلى جميع أهداف البنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات القيمة الاستراتيجية الحيوية، وذلك في إطار عملية عسكرية قد تمتد إلى أسابيع، وليس من المستبعد أن تستخدم فيها أسلحة نووية، وبما يحقق الهدف السياسي الأمريكي وهو إعادة إيران عسكرياً واقتصادياً لعشرات السنوات إلى الوراء، ويهيئ الظروف للإطاحة بنظام

حكم الملالي في طهران.

وسيكون السيناريو المتوقع في هذه الحالة تصعيداً، يبدأ باستصدار قرارات تحذيرية من مجلس الأمن، ثم إنذارات يتلوها فرض عقوبات سياسية واقتصادية تتمثل في منع سفر المسؤولين الإيرانيين إلى الدول الغربية، وقطع العلاقات الدبلوماسية، ومنع المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي) من منح إيران قروضاً مالية لتمويل مشروعاتها، لاسيما المتعلقة بتأهيل البنية التحتية النفطية وخط أنابيب النفط والغاز إلى باكستان، ثم الهند إلى المحيط الهندي، حيث الدول الصناعية الكبرى في جنوب شرقى آسيا. هذا إلى جانب تجميد الممتلكات والأموال الإيرانية في الخارج، ومنع الطلاب الإيرانيين من الدراسة في الخارج في فروع علمية مرتبطة بتقنيات حرجة مثل الطبيعة النووية وبناء الصواريخ والميكرو الإلكتروني والكيمياء الحيوية.. الخ. وقد تستمر هذه المرحلة ثلاثة أشهر، فإن لم تستجب إيران لقرارات مجلس الأمن بإيقاف برنامجها النووي فمن المتوقع أن يكون لدى الإدارة الأمريكية في هذه الحالة المبررات لشن عملية عسكرية ضد إيران.

وستتعامل السياسة الأمريكية مع هذه الأزمة باتباع أساليب التأخير والإرجاء عبر الحرب الدبلوماسية، وصولاً إلى العمليات السرية والتفاوض في إطار بحث الاستقرار في العراق، مع إتباع أساليب الردع والاحتواء باستثارة المشاعر المعادية لإيران إقليمياً ودولياً، في ذات الوقت الذي سيتم فيه تشجيع إيران على التخلي الطوعي عن برنامجها النووي أو تجميده سنتين على الأقل، وذلك بتقديم المغريات السياسية والتكنولوجية والاقتصادية، وصولاً إلى السيناريو اللبى في مقابل ضمان بقاء نظام حكم الملالي القائم في إيران وعدم المساس به، والابتعاد عن تأليب الجبهة الداخلية والتجمعات العرقية ضده، مع الاعتراف به والتعامل معه بندية سياسية، على أن يكون له دور في رسم مستقبل العراق وأمن منطقة الخليج، وبإشراك الوكالة الدولية للطاقة النووية في الأبحاث الإيرانية وبضمانة روسيا والصين ألا يتحول البرنامج النووي الإيراني إلى أغراض عسكرية.

أما على الجانب الإيراني، فإن تكتيكها في التفاوض مع الولايات المتحدة سيتراوح بين التصادم ودفع الأمور إلى حافة الهاوية، ثم الارتداد إلى نغمة المصالحة بحث تبقى الأزمة تحت السيطرة منعاً للمواجهة الشاملة. ولكن المشكلة مع الإيرانيين أنهم واضحون تماماً بالنسبة لخطوطهم الحمراء فيما يتعلق بالملف النووي، ولكن عندما يصطدمون بالخطوط الحمراء الأمريكية يبدأون في تقديم التنازلات وهو ما يضعف موقفهم، وبالتالي

يفقد تهديداتهم التي يلوحون بها المصادقية. وتحاول إيران أن تتعامل مع هذه الأزمة بنفس الأسلوب الذي تعاملت به كوريا الشمالية، ولكن هناك فروق كبيرة بين الجانبين يتعين على حكام طهران إدراكها، أهمها أن كوريا الشمالية قد تعدت الخط الأحمر في برنامجها النووي، حيث أعلنت بالفعل أنها تمتلك أسلحة نووية ووسائل إيصالها الصاروخية التي تطول جزر هاواي ومدن الساحل الغربي للولايات المتحدة (الصاروخ تايبوتنج-٢ الذي يصل مداه إلى ٦٠٠٠ كم، أما إيران فهي لا تزال في بداية المشوار. كما يوجد في شمال كوريا الشمالية حليف قوى لها يتمثل في الصين لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل رد فعله إذا ما أقدمت واشنطن على عمل عسكري ضد بيونج يانج، في حين تفتقد إيران لمثل هذا الحليف الاستراتيجي القوى، بل هي محاطة بقواعد عسكرية أمريكية من جميع الجهات. هذا إلى جانب عامل آخر ذي تأثير خطير في السياسة الأمريكية المعادية لإيران، والمتمثل في إسرائيل التي بما تملكه من لوبي قوى في دوائر صنع القرار الأمريكي، تدفع واشنطن إلى ضرب إيران حتى تحافظ إسرائيل على احتكارها النووي في منطقة الشرق الأوسط، أما في حالة كوريا الشمالية فإنه لا تأثير لإسرائيل حيالها.

ولقد تسبب الإعلان النووي الإيراني في زيادة قلق الدول المحيطة بإيران، لاسيما دول الخليج العربية وتركيا، حيث تخشى دول الخليج من مخاطر اندلاع حرب بين إيران والولايات المتحدة قد تتحول إلى نووية في أية لحظة، وذلك في إطار تصاعد ردود الأفعال بين الطرفين وعدم إمكانية السيطرة على التصعيد، ناهيك عن الآثار المدمرة لنواتج تشغيل المفاعلات النووية الإيرانية على البيئة في الخليج في إطار ما هو معروف عن ضعف إجراءات سلامة وأمن تشغيل المفاعلات بسبب تكاليفها الباهظة. وفي هذا الإطار طلبت السعودية من روسيا - وذلك خلال زيارة قام بها الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي لموسكو مؤخراً - الحيلولة دون تبني مجلس الأمن لقرار يبرر لواشنطن قصف المنشآت النووية الإيرانية، ترد طهران عليها بقصف المنشآت النفطية في دول الخليج العربية ومهاجمة القواعد الأمريكية هناك، ومنع تصدير النفط العربي عبر مضيق هرمز، هذا في الوقت الذي يواجه فيه العراق خطر اندلاع حرب أهلية.

أما على الجانب التركي فيبدو أن أنقرة قد قررت أن تدخل حلبة السباق النووي حفاظاً على التوازن الاستراتيجي بينها وبين إيران، حيث أشارت المعلومات أن حكومة تركيا حسمت أمرها في اختيار مدينة سينوب على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية.

كما كشفت صحيفة (ميللي جازيت) التركية النقاب عن توقيع اتفاقية عسكرية سرية بين أنقرة وواشنطن تحت غطاء التعاون الاستراتيجي بين البلدين ومنع انتشار أسلحة الدمار الشمال، وذلك في إطار خطة واشنطن لفتح جبهة في الأراضي التركية تمهيداً لشن هجوم ضد إيران، وقد وافقت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي على هذه الاتفاقية، حيث تضمنت تقديم كافة المساعدات الأمريكية لتركيا من أجل حماية أراضيها من الصواريخ وأسلحة الدمار الشمال وتحقيق أمن تركيا الحدودي، وستقوم تركيا في المقابل بالسماح للولايات المتحدة بنشر أسلحتها ومعدات في الأراضي التركية. هذا في الوقت الذي رُصدت فيه تحركات عسكرية غامضة لوححدات مدرعة تركية في منطقة المثلث الحدودي التركي مع إيران والعراق، وذلك قرب مدينة (يوكسيك) بمحافظة (هاكاري) جنوب شرق تركيا على الحدود الإيرانية-العراقية مع تركيا. كما تقرر أن تقوم تركيا العضو الفاعل في حلف الناتو، والدولة الوحيدة من دول هذا الحلف الجارة لإيران باستضافة مناورات عسكرية ضخمة تحمل اسم (شمس الأناضول) تجري في منطقة انطاكية الساحلية جنوب تركيا خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ مايو القادم، وتشارك فيها ٥٧ دولة من بينها إسرائيل، وتستهدف هذه المناورات التنسيق بين قوات الدول المشاركة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشمال، ولن تتولى، التنسيق لها وقياداتها بخلاف المعتاد، رئاسة الأركان، وإنما ستقودها رئاسة الوزراء التركية، وسيتم إجراؤها على مرحلتين لتطوير إمكانات تجربة آليات صنع القرار، وتقاسم المعلومات بين دول المجتمع الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشمال. هذا إلى جانب بحث إقامة ثلاث قواعد أمريكية على البحر المتوسط وبحر إيجه.

لهذا جاءت جولة الزيارات التي قام بها الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني لعدد من دول المنطقة أخيراً لطمأننتها بعدم وجود نوايا عدائية لإيران ضد هذه الدول من جهة، ولحثها وتحذيرها من مغبة تقديم الدعم المادي والسياسي للولايات المتحدة إذا ما شنت عملية عسكرية ضد إيران، مع إبراز قدرة وتصميم إيران على التصدي بقوة لأي اعتداء عليها، بل ونقل الحرب إلى أرض المعتدين. هذا إلى جانب تبديد المخاوف حول أهداف البرنامج النووي لإيران، وأنه ذو أهداف سلمية بحتة، واتخذت إزاءه جميع إجراءات السلامة الواجبة، خاصة أن المفاعلات النووية المخطط إقامتها تقع وسط أقاليم إيرانية ذات كثافات سكانية عالية، وليس من المعقول أن تجازف الحكومة الإيرانية بأرواح الشعب الإيراني.

أزمة الملف النووي الإيراني؛ ثلاثة سيناريوهات محتملة لانعكاسات الأزمة على سوق النفط العالمي

■ مجدى صبحي

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

بعيدة عن امتلاكه بمقدار خمسة عشر عاما على الأقل. والأمر المهم في هذا المجال أن طهران قد اختارت الإعلان عن نجاحها قبل يوم واحد من زيارة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي لطهران، وهو الأمر الذي انعكس في تقرير رئيس الوكالة الذي أبدى شكوكا حول نوايا إيران وأكد أن الوكالة لا تعرف شيئا عن الكثير من جوانب البرنامج النووي الإيراني. وفي أعقاب مناقشة هذا التقرير في مجلس الأمن اتجهت الدول الغربية الثلاث أعضاء مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية- فرنسا- المملكة المتحدة) إلى تقديم مشروع لمجلس الأمن يندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويطلب مشروع القرار إيران بالتخلي عن إنتاج الوقود النووي وإلا ستواجه جزاءات يمكن أن تتضمن عقوبات اقتصادية، كما يتيح الفصل السابع استخدام العقوبات بأنواعها ومن بينها القوة العسكرية لإلزام الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

والأمر الذي يستحق المناقشة من زاوية تأثير هذه الأزمة على سوق النفط العالمي يتلخص في السؤال: ما هي الخيارات المطروحة أمام إيران إذا ما تم فعلا فرض عقوبات عليها أو توجيه ضربة عسكرية لها؟، ونجد أنفسنا هنا أمام ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول، يستند إلى الاعتماد على تدخل كل من روسيا والصين لكي يمكن احتواء الموقف والاتجاه

أضحت سوق النفط العالمي تتحرك على إيقاع أزمة الملف النووي الإيراني منذ فترة من الوقت، وقد تسارعت حركة هذا الإيقاع بشكل واضح منذ بداية هذا العام. وقد تعمدت إيران سياسة الغموض بشأن رد فعلها في حال اتخاذ قرار بفرض عقوبات مشددة عليها من قبل مجلس الأمن، أو لو اختارت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الذهاب في الشوط إلى نهايته وتوجيه ضربة عسكرية لإيران. فتارة يتحدث المسئولون الإيرانيون بلغة صريحة عن عمق معرفتهم بالوضع الخطر الذي تمر به سوق النفط العالمي الآن، وأنهم لن يقدموا على استخدام سلاح النفط في المواجهة مع الغرب، بينما نجدهم تارة أخرى يهددون بأن سلاح النفط جاهز للاستخدام في حال فرض عقوبات على بلادهم أو توجيه ضربة عسكرية لها، وإعلانهم أن على العالم أن يستعد في هذه الحالة لأن يدفع أسعارا لبرميل النفط لم يشهدها سوق النفط العالمي من قبل.

وربما كان التطور الخطير لأزمة الملف النووي الإيراني هو مع إعلان طهران نجاحها في تخصيص اليورانيوم، إذ بدا للعيان أن قدرات إيران هي أكبر مما أعلن مستقبلا، وعلقت بعض المصادر الغربية والأمريكية أنه مع إعلان النجاح في تخصيص اليورانيوم فإن المدى الزمني لإمكانية امتلاك إيران السلاح النووي قد تنقلص إلى نحو ثلاثة أعوام بعد أن كان يعتقد أنها

إلى محاصرة إمكانية تفاقم الأزمة إلى حد الصراع العسكرى، وربما يساند هذا السيناريو هنا إثارة قلق داخل العراق للقوات الأمريكية. والواقع أن إيران منذ البداية تعتمد على النفوذ الروسى الصينى فى مواجهة مواقف الدول الغربية، فالدولتان من أصحاب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ويملكان حق النقض (الفيتو) وهو ما عرقل صدور قرار مجلس الأمن حتى هذه اللحظة. وبالرغم من أن كلا من موسكو وبكين تطالبان إيران بوقف التخصيب وتتفقان مع الدول الغربية فى هدف الحيلولة دون أن تمتلك إيران للسلاح النووى، إلا أنهما أيضا ما زالا من أنصار حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية وبشكل سلمى. وهذا الموقف يستند إلى عمق المصالح المشتركة بينهما وبين إيران. فروسيا لها علاقات تجارية وتكنولوجية ممتدة مع إيران، وهى الدولة التى تبنى بالفعل المفاعلات النووية الإيرانية، بل إنها ستتقدم لبناء مفاعل نووى جديد أعلنت إيران عن مناقصة دولية بشأنه مؤخرا. أما الصين فقد أصبحت أكثر اعتمادا على النفط الإيرانى، وفى ظل سعيها لتأمين مصادر الطاقة لاقتصادها المتنامى. وقد وقعت شركات النفط الوطنية الصينية فى العام الماضى عدة صفقات ضخمة يصل حجم بعضها إلى أكثر من ٧٠ مليار دولار للمساعدة على تطوير الحقول النفطية الإيرانية العملاقة وتأمين استيراد النفط لمدة تزيد على عقد من الزمن. وقد استغلت الصين مقاطعة شركات الولايات المتحدة للاستثمار فى حقول النفط والغاز الإيرانية بناءً على قانون العقوبات الأمريكى المسمى "الفونسو داماتو" الذى يحظر على الشركات الأمريكية الاستثمار فى الحقول الإيرانية أو حتى التعامل فى النفط والغاز الإيرانى بالبيع والشراء. كما أن نفس القانون الذى يبلغ عمره نحو عشرة أعوام يحظر على شركات النفط فى كافة دول العالم من استثمار ما يزيد على ٤٠ مليون دولار سنويا فى قطاع النفط والغاز الإيرانى، وهو مبلغ هزيل جدا قياسا إلى ما تحتاجه إيران لتطوير واستخراج احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز. وقد ساعد هذا القانون فعلا على التحجيم من قدرة إيران على تطوير قدراتها لمدة تزيد على سبعة أعوام حيث كانت الاستثمارات ضئيلة للغاية ومن شركات ليست من بين كبريات الشركات العاملة فى هذا القطاع. وبدأ الوضع بالتحرك تدريجيا مع تطوير إيران لنوعية العقود التى تربطها بالشركات الأجنبية، لكن الأكثر أهمية أن سوق النفط العالمى،

خاصة منذ العام قبل الماضى، والذى بدا مقيدا بشدة بمحدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى المنتجين سواء داخل أو خارج الأوبك، قد ساعد على اتجاه عدد من الشركات الكبرى خاصة شركات كل من اليابان والصين والهند وماليزيا إلى توقيع عقود مع إيران لتطوير بعض الحقول الكبيرة وعقود شراكة طويلة لاستيراد النفط أو الغاز ومن بينها الخط المقترح لنقل الغاز الإيرانى إلى الهند عبر باكستان، والصفقة الضخمة لتصدير النفط للصين التى أشرنا إليها سابقا، وتشكل المبالغ المستثمرة فى هذه المشروعات أكبر مبالغ تستثمر فى قطاع الطاقة الإيرانى منذ قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩. يمكن القول إذا أن إيران تعتمد على الوضع الذى يمر به سوق النفط العالمى هذه الأيام من محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة فى وقت يزيد فيه الطلب سنويا بمقدار ١,٥ مليون برميل على الأقل، علاوة بالطبع على حجم المصالح المتبادلة والاحتياجات الاستراتيجية لدى قوى عالمية كبرى باعتبارها حائط السد الرئيسى أمام الهجوم الأوروبى/ الأمريكى على إيران.

السيناريو الثانى، هو مسارعة إيران إلى وقف ضخ صادراتها النفطية فورا فى حال فرض عقوبات عليها أو استخدام القوة العسكرية ضدها. وتبلغ كمية الصادرات الإيرانية من النفط نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا، ورغم أن أثر اختفاء هذه الكمية سوف يكون ملحوظا فى سوق النفط العالمى وهو ما سينعكس بدوره فى شكل ارتفاع ملموس فى سعر برميل النفط، إلا أن الأرجح هو أن هذا الأثر لن يكون قويا لاعتبارات عدة من أهمها أن هناك مخزونا كبيرا حاليا من النفط الخام لدى كافة الدول المستهلكة الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ المخزون التجارى يوم ٢٨ أبريل الماضى نحو ٢٤٦,٦٩٢ مليون برميل وهو ما يعد أعلى مستوى لهذا المخزون فى مثل هذا الوقت من العام منذ عام ١٩٩٣. إضافة إلى ذلك فإن المخزون الاستراتيجى الذى تكونه الإدارة بالأموال الفيدرالية ٦٨٧,٦١٤ مليون برميل، وبرغم أن هذا المخزون يقل بنحو أربعة ملايين برميل فقط عن مستواه فى نفس هذا الوقت من العام الماضى، إلا أنه إجمالا يعد أعلى مستوى له منذ بداية تكوين هذا المخزون فى عام ١٩٧٧، ورغم أن مستوى المخزون الاستراتيجى كان قد تخطى عتبة ٧٠٠ مليون برميل بقليل فى شهر سبتمبر الماضى فإن تأثير إعصارى

كاترين وريتا المتمثل في نقص إنتاج الحقول الأمريكية ونقص قدر معامل التكرير الأمريكية التي أصابها الإعصاران قد أدت إلى أن تتيح إدارة بوش هذا المخزون لفترة من الوقت للتخفيف من آثار الضرر ومحاولة احتواء الارتفاع الشديد في أسعار النفط الخام وقتها. أضف إلى هذا كله أن الولايات المتحدة لا تستورد أو تستهلك أى كميات من النفط الإيراني منذ نحو عشرة أعوام، وهو ما يعنى أن تأثيرها المباشر سيكون محدودا، ولكنها لن تستطيع أن تكون بمنأى عن ارتفاع الأسعار في السوق العالمى حيث تصل واردات الولايات المتحدة الصافية (الصادرات- الواردات) من النفط الخام والمنتجات النفطية إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميا في المتوسط. لكن الأثر بالطبع سيكون قويا على بعض البلدان الأخرى الأكثر استيرادا للنفط الإيراني مثل اليابان والصين وألمانيا. ولكن في الإجمال ستزيد لا جدال أسعار النفط بشكل ملموس كما سبق وذكرنا وإن كان الأرجح أن إتاحة المخزون الاستراتيجى للاستخدام في الدول المستهلكة الرئيسية ستحد من مدى ارتفاع الأسعار في هذه الحالة. علاوة بالطبع على إمكانية زيادة بعض الدول المنتجة داخل وخارج الأوبك لطاقتها الإنتاجية، وربما يمكن القول أن تأخير الرد بعنف على إيران يرجع إلى إعطاء مهلة كافية لعدد من الدول المنتجة لزيادة طاقتها الإنتاجية، ولاسيما بعض دول الأوبك كالمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات والجزائر وليبيا، ومنح مهلة من الوقت لتستعيد بعض الدول المنتجة طاقتها الإنتاجية التي فقدت جزء منها مثل نيجيريا التي فقدت نحو نصف مليون برميل يوميا من إنتاجها في أعقاب الهجمات التي شنتها جماعات المعارضة المسلحة في دلتا نهر النيجر. كما يمكن إضافة كميات أخرى من الإنتاج من بعض المصادر الأخرى، فالولايات المتحدة على سبيل المثال ما زالت منذ إعصار كاترينا لم تستعيد بعد طاقتها قبل الإعصار، حيث ما زالت تغيب كمية تقدر بنحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا، كما يمكن التعويل على زيادة حجم الإنتاج في روسيا وبعض دول آسيا الوسطى.

السيناريو الثالث، يمكن أن نعتبره السيناريو الكارثى، حيث لن تكثف إيران بوقف صادراتها بل ستذهب إلى الشوط في نهايته بمحاولة إعاقة تصدير النفط من كافة دول المنطقة. والطريق أمام إيران لتحقيق ذلك هو إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة،

وحيث أنه يمر بالمضيق ما يزيد على ١٦ مليون برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات فإن الأسعار هنا لن يمكن السيطرة عليها علاوة على التأثير الكبير للنشاط الاقتصادى في مختلف أرجاء العالم خاصة في الدول المستهلكة الرئيسية في الغرب بما فيها الولايات المتحدة واليابان، وكذلك الدول السريعة النمو في آسيا كالصين والهند إضافة إلى الدول الصناعية الجديدة كتاوان وكوريا الجنوبية. وكانت إيران واضحة وصريحة في تقديم هذا النموذج الكارثى عبر قيامها بمناورات بحرية في الخليج خلال شهر إبريل الماضى، وقد ركزت في هذه المناورات على امتلاكها لأسرع طوربيد بحرى والذي تقول أنه حتى وإن رصد بالرادارات فإنه لن يكون ممكنا التصدى له نظرا لسرعته الهائلة، كما أنها ركزت على صاروخ أرض بحر يصل مداه إلى نحو ٤٠ ميل، وهو ما يعنى أن إيران بمقدورها إغلاق المضيق بكل سهولة من داخل أراضيها إذ يكفى إغراق عدد محدود من ناقلات النفط العملاقة حتى يصير المضيق غير صالح لمرور الناقلات.

وفي حالة تنفيذ هذا السيناريو فإن الحديث عن سعر لبرميل النفط يتجاوز ١٢٠ دولارا يمكن اعتباره أمرا محتملا جدا، حتى لو استخدمت الدول المستهلكة ما تمتلكه من مخزونات تجارية واستراتيجية. وهو ما أشارت إليه بعض المصادر الإيرانية، إذ أنه مع توفر مناخ من التهدة ومحاولة التوصل إلى حل سلمى لأزمة الملف النووى الإيراني كانت التصريحات تميل إلى الحرص على مستقبل نمو الاقتصاد العالمى والحديث عن أن أسعار النفط تعد مرتفعة (في وقت كانت الأسعار فيه تزيد بقليل عن ٧٠ دولار للبرميل)، بينما مع سيادة لغة التهديدات اتجهت إيران إلى إعلان عدم مبالاتها بل وترحيبها الشديد بارتفاع أسعار النفط إلى حد قول الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد بأن الأسعار لم تبلغ قيمتها الحقيقية العادلة بعد وهو وقت كانت الأسعار قد زادت فيه على ٧٥ دولار للبرميل وهو ما يعد أعلى سعر على الإطلاق بالقيم الاسمية لبرميل النفط، كما أنه يعد أعلى سعر بالقيم الحقيقية لهذا البرميل منذ بداية الثمانينيات. وتبدو هذه كإشارة واضحة إلى المدى الذى يمكن أن تذهب إليه الأسعار إذا ما أقدمت الدول الغربية على الاتجاه لفرض العقوبات أو الاتجاه إلى حل عنيف لأزمة ملفها النووى.



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. طه عبد العليم

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. محمد عبد السلام.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها د. محمد السيد سعيد.

(ز) الديمقراطية

دورية ربع سنوية تصدر منذ يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديمقراطية المعاصرة على المستوى المصري والعربي والدولي وترأس تحريرها د. هالة مصطفى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويحرره أ. أحمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية"، ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg